ابن جني

في بعض إيماءاته والمناهج اللغوية المعاصرة



الأستاذ الدكتور

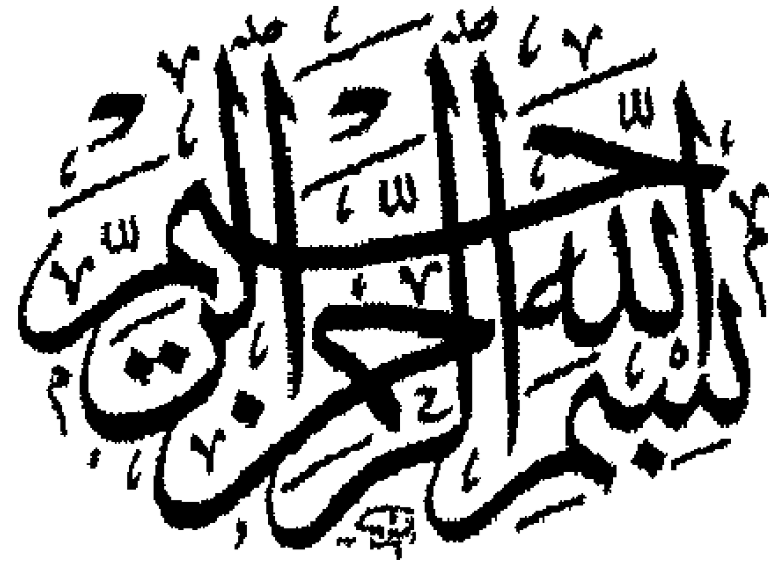
عبد الفتاح أحمد الحموز

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

جامعة الكويت

دار جرير

للنشر والتوزيع



ابْنُ جِنِّيٍّ

في بَعْضِ إيماءاتِهِ والمَناهِجُ اللُّغَوِيَّةُ المُعاصِرَةُ

ابْنُ جِنِّيٍّ فِي بَعْضِ إِيْماءاتِهِ والمَناهِجُ اللُّغَوِيَّةُ المُعاصِرَةُ

أ.د عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/8/4129)

رقم التصنيف : 410

الواصفات:/قواعد اللغة//اللغة العربية//

الطبعة الأولى 1435هـ - 2015م



دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978-9957-38-308-4

ابْنُ جِنِّيٍّ

فِي بَعْضِ إِيْمَاءَاتِهِ وَالْمَنَاهِجُ اللُّغَوِيَّةُ الْمُعَاصِرَةُ

الأُسْتاذ الدّكتور

عَبد الفتّاح أحمد الحموز

جامعة الكويت

كليّة الآداب / قسم اللُّغة العربيّة

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2015 م



الفهرس

الفَصْلُ الثَّانِيْ

ابنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إِيْماءاتِهِ والمَنهَجُ المِعْيارِيُّ

(التَّوْلِيْدِيُّ التَّحْوِيْلِيُّ)

الفَصْلُ الثَّالِث

ابْنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إيْماءاتِهِ والمَنْهَجُ الوَظِيْفِيّ

المقدمة

التّقْدِيْم

لَعَلّ بَعْضَ الجَوْلاتِ الفاحِصَةِ في مَظانِّ القِراءاتِ ، وبَعْضِ تَآلِيْفِ ابْنِ جِنِّيٍّ يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ بوُضُوْحٍ ، وجَلاءٍ تامَّيْنِ إِلى أَنَّ هُنالِكَ بُذُوْراً ، وإِرْهاصاتٍ يَتَبَدَّى مِنْها أَنَّ أَهَمَّ خَصائِصِ هذِهِ المَناهِجِ (الوَصْفِيُّ ، المِعْيارِيُّ ، أَوِ التَّوْلِيْدِيُّ التَّحْوِيْلِيُّ ، والوَظِيْفِيُّ) لَمْ تَكُنْ غائِبَةً عَنِ بَعْضِ النُّحاةِ الأَوائِلِ ، ولَسْتُ أَدَّعِيْ أَنَّها هِيَ هِيَ بِمَفاهِيْمِها الدَّقِيْقَةِ ، ومُصْطَلَحاتِها المُتَعَدِّدَةِ .

ورَأَيْتُ أَنْ أُعَزِّزَ هذِهِ البُذُوْرَ ، والإِرْهاصاتِ بِما تَبَدَّى لِيْ مِنْ أَقْوالٍ ، وآراءٍ لابْنِ جِنِّيٍّ ما عَدا المَسائِلَ الصَّوْتِيَّةَ مِنْ خلالِ تَتَبُّعِها في بَعْضِ تَآلِيْفِهِ ولا سِيَّما تِلْكَ الّتِيْ يَحْتَجُّ فيها لِلقِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ الشَّاذَّةِ الَّتي تُطالِعُ القارِئَ في كِتابِهِ (المحتسب في تَبْيِيْن وُجُوْه شَواذِّ القِراءاتِ ، والإِيْضاح عَنْها) ، وتِلْكَ الَّتي يُحاوِلُ فيها تأْوِيْلَ ما وُسِمَ بالمُشْكِلِ مِنَ الأَشْعارِ الّتي تُطالِعُنا في كِتابِهِ (التَّنْبِيْه على شَرْح مُشْكِلاتِ الحَماسَة) ،والَّتي يُزَوِّدُ القارِئَ فيها بِمَسائِلَ لُغَوِيَّةٍ نَفِيْسَةٍ كَكِتابِهِ (الخَصائِص) ، وغَيْرِهِ فَضْلاً عَمّا يُطالِعُ القارِئَ مِنْ آراءٍ مَنْسُوْبَةٍ إِلَيْهِ في بَعْضِ تآلِيْفِ بَعْضِ اللُّغَوِيِّيْنَ الآخَرِيْنَ .

ورَأَيْتُ أَنْ أَحْصُرَ حَدِيثِيْ عَنْ هذِهِ البُذُوْرِ ، والإِرْهاصاتِ في المَناهِجِ اللُّغَوِيَّةِ المُعاصِرَةِ الثَّلاثَةِ : الوَصْفِيُّ ، والتَّوْلِيْدِيُّ التَّحْوِيْلِيّ ، والوَظِيْفِيُّ مِنْ خِلالِ تَسَقُّطِ ما يُطالِعُ القارِئَ مِنْ أَقْوالٍ ، وآراءٍ ، ومَسائِلَ يُمْكِن أَنْ تُعَزِّزَ بَعْضَ خَصائِصِ كُلِّ مَنْهَجٍ مِنْ هذِهِ المَناهِجِ إِمَّا تَأْوِيْلِيّاً وإِمَّا ظاهِرِيّاً .

ويُمْكِنُ أَنْ تَتَبَدَّى إِيْماءاتُ ابْنِ جِنِّيٍّ إِلى هذِهِ المَناهِجِ الثَّلاثَةِ مِنْ خِلالِ تَدْوِيْنِ مَسائِلَ لُغَوِيَّةٍ ، وصَرْفِيَّةٍ تُوْمِئُ إِلى بَعْضِ خَصائِصِ كُلِّ مَنْهَجٍ :

(١) المَنْهَجُ الوَصْفِيُّ : مِمّا يُعَدُّ مِنْ هذِهِ المَسائِلِ : الوَقْفُ ، تَكْسِيْرُ بَعْضِ الأَلْفاظِ ، الشُّذُوْذُ ، الضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ ، الحَمْلُ على الجَرِّ الجِوارِيّ ، الحَمْلُ على ما لا يَرِدُ إِلاَّ مَبْنِيّاً للمَفْعُوْل ، إِجْراءُ اسْمِ الفاعِلِ مُجْرَى المُضارِعِ في إِثْباتِ النُّوْنِ مَعَ الضَّمِيْرِ ، وسْمُ

بَعْضِ القِراءاتِ بالضَّعْفِ ؛ لأَنَّها جاءَتْ على خِلافِ الظّاهِرَ ، وَسْمُ بَعْضِ القُرّاءِ بالسَّهْوِ ؛ لأَنَّ قِراءاتِهِمْ على خِلافِ الظّاهِرِ ، الحَمْلُ على التَّخْفيْف ، قَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ ، إِبْدالُ الجُمْلَةِ مِنَ المُفْرَدِ .

(٢) المَنْهَجُ المِعْيارِيُّ (التَّوْليْدِيُّ التَّحْويْلِيُّ) : مِمَّا يُعَدُّ مِنَ مَسائِلِ هذا المَنْهَج : التَّوَهُّمُ ، وَضْعُ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى ، الحَذْفُ ، الزِّيادَةُ ، حَمْلُ النَّقِيْضِ على نَقِيْضِهِ ، الجُمَلُ الَّتي لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ ، تَخْطِئَةُ القِراءَةِ لِكَوْنِها على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ ، التَّعَبُّدُ في مِحْرابِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ ، الحَمْلُ على الحِكايَةِ ، الحَمْلُ على المَعْنَى ، العَطْفُ على المَوْضِعِ .

(٣) المَنْهَجُ الوَظِيْفِيُّ : مِمَّا يُعَدُّ مِنْ مَسائِلِ هذا المَنْهَج : التَّقْدِيْمُ والتَّأْخِيْرُ ، العِنايَةُ بالمَعْنَى ، إِعْرابُ المَرْفُوْعِ بَعْدَ الظَّرْفِ ، أَوِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ فاعِلاً ، التَّداوُلِيَّةُ (السِّياقُ غَيْرُ اللُّغَوِيِّ) ، تَماثُلُ المُتَعاطِفَيْنِ عِنْدَهُ مِنْ أَعْلَى دَرَجاتِ التَّعاطُفِ ، وأَوْلاها ، أامْتِزاجُ الاسْمِ المَوْصُوْلِ مُمْتَزِجٌ بِصِلَتِهِ .

وبَعْدُ فلَسْتُ أَدَّعِي أَنَّ ما مَرَّ مِنْ مَسائِلَ مَنْثُوْرَةٍ هُنا ، وهُناكَ يَشْمَلُ المَسائِلَ كُلَّها التي تُعَزِّزُ سَبْقَ هذا العالِمِ النَّحْوِيِّ لِرُوّادِ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَةِ ؛ لأَنَّ هُناكَ مَسائِلَ أُخْرَى أَغْفَلْتُها ، وتَناسَيْتُها،واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنا عالِمِيْنَ ، ومُتَعَلِّمِيْنَ لِخِدْمَةِ لُغَةِ كِتابِهِ المُبِيْنِ .

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ابنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إِيْماءاتِهِ
والمَنْهَجُ الوَصْفِيُّ المُعاصِرُ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ابنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إيْماءاتِهِ والمَنْهَجُ الوَصْفِيُّ المُعاصِرُ

لَعَلَّ أَهَمَّ خَصَائصِ هذا المَنْهَجِ تَكْمُنُ فيما يأْتي:

(أ) أنَّه لا يَلْجَأُ إلى التَّحليل، أو التَّعليل، أو التَّفسير، أو الأَقْيِسَةِ.

(ب) أنَّ الشَّواهِدَ التَّي تُبْنَى عليها القواعِدُ يَجبُ أنْ تَكُوْنَ مَسْموعَةً لا مكتوبَةً.

(ج) أنَّ للُّغةِ مُسْتَوياتٍ يجب أنْ تُراعَى.

(د) أنَّهُ لا يَعْتَدَّ بالمُقُولات المَنْطِقيّة، أو المسائل الفَلْسفيّة.

(هـ) أنَّه لا يُقِرُّ بِتَعَدُّدِ أَماكن الشَّواهِدِ التَّي تُبْنَى عليها القَواعدُ بلْ يُقِرُّ بوحدة مَكانِ هذه الشَّواهِدِ، وهذا على خِلاف مَنْهج النُّحاة العَرَب القُدامىَ في الغالِبِ.

(و) أنَّهُ لا يُقِرُّ بِتَعَدُّدِ أَزْمِنَة الشَّواهِدِ التَّي تُبْنى عليها القَواعدُ بل يُقِرُّ بوحِدة فَتْرة هذه الشَّواهِدِ الزَّمانيَّة، وهذا على خلافِ مَنْهج النَّحاة العرب القُدامى في الغالِبِ.

ويَتَبدَّى لِيْ مِنْ هذه الخَصائص أنَّ النُّحاة القدامَى لَمْ يتقيَّدُوا بها في الغالِب في هذا المَنْهَجِ، كما مرَّ، وغَيْرِهِ، على الرَّغْمِ مِنْ أنْ بَعْضَهُمْ لم يَلْجَأْ إلى التَّعْليلِ، والتَّفْسِيْرِ في الغالِب، كالكُوفِيِّيْنَ في مَواضِعَ كَثِيْرَةٍ، وابْنِ تيمِيَّةَ، وابْنِ قَيِّم الجوزيَّة، وغَيْرِهم[1].

ويَدْعُو ابْنُ جِنِّيٍّ في (بابُ فيما يَرِدُ عَنِ العَرَبِيِّ مُخالِفاً لِما عَلَيْهِ الجُمْهُوْرُ)[2] إلى أنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ فيما يَرِدُ عَنِ العَرَبِيِّ الفَصيحِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ وسْمِهِ باللَّحْنِ: " إذا اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنْ ذلِكَ نُظِرَ في حالِ ذلِكَ العَرَبِيِّ، وفيما جاءَ بِهِ، فإنْ كانَ الإنْسانُ فَصِيْحاً في جَمِيْعِ ماعَدا ذلِكَ القَدْرَ الَّذي انْفَرَدَ بِهِ، وكانَ ما أَوْرَدَهُ مِمَّا يَقْبَلُهُ القِياسُ إلاَّ أنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ اسْتِعْمالٌ إلاَّ مِنْ جِهَةِ ذلِكَ الإنْسانِ،

(١) انظر كتابيْ: الكوفيُّون في النَّحو والصَّرْف والمنهج الوصفيِّ المُعاصر.

(٢) انظر: الخصائص: ١/ ٣٨٦ -.

فإِنَّ الأَوْلى في ذلِكَ أَنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ بِهِ، ولا يُحْمَل على فَسادِهِ. فإِنْ قِيْلَ: فمِنْ أَيْنَ ذلِكَ لَهُ، ولَيْسَ مُسَوَّغاً أَنْ يَرْتَجِلَ لُغَةً لنَفْسِهِ؟ قِيْلَ: قَدْ يُمكِنُ أَنْ يَكُوْنَ ذلِكَ وَقَعَ إِلَيهِ مِنْ لُغَةٍ قَدِيْمَةٍ قَدْ طالَ عَهْدُها، وعَفا رَسْمُها، وتَأَبَّدَتْ مَعالِمُها... فإِنْ كانَ الرَّجُلُ الَّذي سُمِعَتْ مِنْهُ تِلْكَ اللُّغَةُ المُخالِفَةُ للُغَاتِ الجَماعَةِ مَضْعُوْفاً في قَوْلِهِ، مَأْلُوْفاً مِنْهُ لَحْنُهُ، وفَسادُ كَلامِهِ — حُكِمَ عَلَيْهِ ولَمْ يُسْمَعْ ذلِكَ مِنْهُ، هذا هُوَ الوَجْهُ، وعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُوْنَ العمَلُ، وإِنْ كانَ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ مُصِيْباً في ذلِكَ لُغَةً قَدِيْمَةً مَعَ ما في كَلامِهِ مِنَ الفَسادِ في غَيْرِهِ إِلاَّ أَنَّ هذا أَضْعَفُ القِياسَيْنِ، والصَّوابُ أَنْ يُرَدَّ ذلِكَ عَلَيْهِ، ولا يُتَقَبَّلَ مِنْهُ، فعَلَى مَقادِ هذا البابِ، فاعْمَلْ عَلَيْهِ "[1].

وتُطالِعُ القارِئَ لَفْظَةُ الظَّاهِرِ في مَواضِعَ كَثِيْرَةٍ مِنْ تَآلِيْفِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ المُرادَ مِنْها بَيِّنٌ عِنْدَهُ، كما في قَوْلِهِ: " هذا البَيْتُ مِمَّا كُنْتُ قَدَّمْتُ إِلَيْكَ أَنَّهُ في الظَّاهِرِ ساذَجٌ لا يَحْتَمِلُ السُّؤالَ، وفِيْهِ أَنَّ (شَيْبان) ظاهِرُهُ أَنَّهُ (فَعْلانٌ)، مِنْ: شابَ يَشِيْبُ، وقَدْ يَحْتَمِلُ غَيْرَ هذا، وهُوَ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ: شابَ يَشُوْبُ، أَيْ: اخْتَلَطَ... "[2].

ويَدْعُو إِلى التَّقَيُّدِ بالسَّماعِ عَنِ العَرَبِ، وإِجْراءِ الكَلامِ على وَفْقِ إِجْرائِهِمْ لَهُ مِنْ مُراعاةِ لَفْظِهِ: " وقالَ الأَخْفَشُ: لَوْ جَعَلْتَ في الشِّعْرِ (آخِرَ) مَعَ جابِرٍ لجازَ، قالَ ابْنُ جِنِّيٍّ: هذا هُوَ الوَجْهُ القَوِيُّ؛ لأَنَّهُ لا يُحَقِّقُ أَحَدٌ هَمْزَةَ آخِرٍ، ولَوْ كانَ تَحْقِيْقُها حَسَناً لَكانَ التَّحْقِيْقُ حَقِيْقاً بأَنْ يُسْمَعَ فيها، وإِذا كانَ بَدَلاً البَتَّةَ وَجَبَ أَنْ يُجْرَى على ما أَجْرَتْهُ عَلَيْهِ العَرَبُ مِنْ مُراعاةِ لَفْظِهِ، وتَنْزِيْلُ هذِهِ الهَمْزَةِ مَنْزِلَةَ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ الَّتي لا حَظَّ فيها للهَمْزِ، نَحْوُ عالِمٍ، وصابِرٍ، أَلا تَراهُمْ لَمَّا كَسَّرُوا قالُوا: آخِرٌ وأَواخِرُ، كما قالُوا: جابِرٌ وَجَوابِرُ. وقَدْ جَمَعَ امْرُؤُ القَيْسِ بَيْنَ آخَرَ، وقَيْصَرَ بوَهْمِ الأَلِفِ هَمْزَةً، فقالَ:

إِذا نَحْنُ صِرْنا خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ... وَراءَ الحِساءِ مِنْ مَدافِعِ قَيْصَرا

إِذا قُلْتُ هذا صاحِبٌ قَدْ رَضِيْتُه ... وقَرَّتْ بِهِ العَيْنانِ بُدِّلْتُ آخَرا

... "[3].

(1) ابن جني، الخصائص: ١/ ٣٨٦ – ٣٩١.

(2) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٨.

(3) الزبيديّ، تاج العروس، أخر: ١٠/ ٣٤.

ومِنَ الدَّعْوَةِ إلى التَّقَيُّدِ بالسَّماعِ مِنْ خِلالِ تَأْكِيْدِهِ أَنَّ (أَعَزَّ) فيْ قَوْلِكَ في الدُّعاءِ: أَعَزَّكَ اللهُ – لَيْسَ مَنْقُوْلاً مِنْ (عَزَّ) في قَوْلِهِ تَعالَى: " وعَزَّني في الخِطاب "[1]، على أَنَّ المُرادَ: غَلَبَنِيْ في الخِطاب، وقَوْلِ العَرَبِ: عَزَّنِيْ الشِّعْرُ، والقَوْلُ (تَعَذَّرَ عليَّ)، وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وعَبْدُ يَغُوْثَ تَحْجِلُ الطَّيْرُ حَوْلَهُ   وعَزَّ المُصابَ جَفْوُ قَبْرٍ على قَبْرِ

على أَنَّهُ لَوْ كانَ مَنْقُوْلاً مِنْهُ لَوَجَبَ بهذا النَّقْلِ أَنْ يَصلَ إلى مَفْعُوْلَيْنِ صَرِيْحَيْنِ، وهِيَ تَعْدِيَةٌ لَمْ تُسْمَعْ في نَثْرٍ، أَوْ نَظْمٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ: عَزَّ الشَّيْءُ يَعِزُّ (اشْتَدَّ، وصَلُبَ). وتَقَيُّدُهُ بالمَسْمُوْعِ مِنَ العَرَبِ جَعَلَهُ يَحْمِلُ ما جاءَ على خِلافِ ذلِكَ على التَّأْوِيْلِ كالتَّضْمِيْنِ كما في قَوْلِ جَرِيْرٍ[2]:

يَعُزُّ على الطَّرِيْقِ بمَنْكِبَيْهِ   كما ابْتَرَكَ الخَلِيْعُ على القِداحِ

على أَنَّ (يَعُزُّ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى: يَقْدِرُ عَلَيْهِ، ويَشْتَمِلُ عَلَيْهِ لتَصْحِيْحِ التَّعْدِيَةِ بحَرْفِ الجَرِّ (عَلى). ويَحْمِلُ رَفْعَ (المُصاب) في الشَّاهِدِ السَّابِقِ على أَنَّهُ فاعِلٌ للفِعْلِ (عَزَّ) الَّذي يُسْتَعْمَلُ للتَّعَجُّبِ مَزِيْداً عَلَيْهِ المُبالَغَةُ، كما في: عَظُمَ، وحَسُنَ، وساءَ، وكَبُرَ.

ويَفْرِضُ عليْهِ الوَزْنُ الشِّعْرِيُّ أَلاَّ يَعْتَدَّ بالظَّاهِرِ كما في قَوْلِ الشَّدَّاخِ بْنِ يَعْمَرِ الكِنانِيِّ[3]:

قاتِلُوا القَوْمَ، يا خُزاعُ ولا يَدْ   خُلْكُمْ مِنْ قِتالِهِمْ فَشَلُ

: " ويُرْوَى: قاتِلِيْ، هذا الشِّعْرُ مِنَ البَحرِ المُنْسَرِحِ، وإِنْشادُهُ على الظَّاهِرِ يَكْسِرُهُ، وذلِكَ أَنَّ أَوَّلَ المُنْسَرِحِ لا يَجُوْزُ فيْهِ (فاعِلُنْ)، ويُرْوَى: قاتِلِيْ، وإِذا رُوِيَ هكذا كانَ وَزْنُهُ: مُفاعِلُنْ، وهذا جائِزٌ؛ لأَنَّهُ خَبْنُ: مُسْتَفْعِلُنْ، ووَجْهُ جَوازِ(قاتِلُوا) بلا حَرْفِ عَطْفٍ قَبْلَهُ أَنَّهُ يُرِيْدُ الفاءَ، فيَحْذِفُها، وهِيَ عِنْدَهُ في حُكْمِ المَلْفُوْظِ بِهِ كأَشْياءَ تُقَدَّرُ في النَّفْسِ، وهِيَ في حُكْمِ الخارِجِ إلى اللَّفْظِ، أَلا تَرَى أَنَّ كَثِيْراً مِنَ العَرَبِ يُنْشِدُ قَوْلَهُ:

---

(1) ص: ٢٣.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٧٢.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٥.

لَسَـــعْدُ بْـــنُ الضِّـــبابِ إِذا شَـــتا   أَحَـبُّ إِلَيْنـا مِنْـكَ، فـا فَـرَسٍ حَمِـرْ

يُرِيْدُوْنَ: لَعَمْرِيْ لَسَعْدُ بْنُ الضِّبابِ، ويَحْذِفُوْنَهُ؛ لأَنَّ كَثِيْراً مِنْهُمْ يُنْشِدُهُ أَيْضاً: لَعَمْرِيْ، فلَـمَّا عُرِفَ مَوْضِعُهُ صارَ إِلى أَنَّهُ كالمَنْطُوْقِ بِهِ... "[1].

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ في هذا النَّصِّ يُراعِيْ التَّواصُلَ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَـبِ، ومـا يُؤَثِّرُ في النَّصِّ مِنْ عَوامِلَ خارِجِيَّة (السِّياقُ غَيْرُ اللُّغَوِيِّ).

ومِمَّا يُعَزِّزُ سَبْقَ ابنِ جِنِّيٍّ المُحْدَثِيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ تَوْجِيْهُهُ لبَعْضِ القِراءاتِ، وغَيْرِهـا مِنَ الشَّواهِدِ بحَملها على ظَواهِرِها لُغَوِيّاً:

(١) الوَقْفُ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الشَّعْبِيِّ، وابنِ السَّمَيْفع: " وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآَثِمِـينَ"[2] بالهاء السَّاكِنَةِ، والمَدِّ، وجَرِّ لَفْظِ الجلالَةِ: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ هذِهِ القِراءَةَ مَحْمُوْلَةٌ على الوَقْـفِ، واسْتِئْنافِ القَسَمِ، على أَنَّ هذا الاسْتِئْنافَ عِنْدَهُ حَسَنٌ؛ لأَنَّ اسْتِئْنافَهُ في أَوَّلِ الكَلامِ أَوْفَرُ لَهُ، وأَشَدُّ هَيْبَةً منْ أَنْ يَكُوْنَ في عُرْضِهِ[3].

ويَتَبَدَّى مِنْ تَوْجِيْهِ ابْنِ جِنِّيٍّ لهذِهِ القِراءَة:

(أ) أَنَّ فيْهِ احْتراما لظَّاهِرِ القِراءَةِ دُوْنَ تَأْوِيْلٍ.

(ب) أَنَّ فيْهِ عِنايَةً بالمَعْنَى، ورِعايَةً لَهُ، وهِيَ عِنايَةٌ تُطالِعْنا في المَـنْهَجِ الـوَظِيْفِيِّ أَكْثَـرَ مِـنَ عنايَةِ المَناهِجِ الأُخْرى بِهِ.

(ج) أَنَّ فيهِ اهْتماماً بالمُقَدَّم لِما يَكْمُـنُ وراءَهُ مِـنْ دَلالَـةٍ، ويُعَـدُّ القَسَـمُ في النَّحْوالـوَظِيْفِيِّ وَظِيْفَةً تَداوُلِيَّةً لَيْسَتْ مُكَوِّناً مِنْ مُكَوِّناتِ الحَمْلِ (الجُمْلَة)،على أَنَّهُ ذَيْلٌ الغَـرَضُ مِنْـهُ تَوجِيْهُ انْتِباهِ السَّامِعِ، وجَذْبُهُ للمُقْسَمِ عَلَيْـهِ كالمُنـادَى في وَسَـطِ الكَـلامِ، أَوْ أَوَّلِـهِ، أَوْ

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٥.

(٢) المائدة: ١٠٦.

(٣) انظر: ابـن جنّـيّ، المحتسـب: ١/ ٢٢١، أبـو حيـان النجـزي، البحـر المحـيط: ٤/ ٤٤ الزمخشرـي، الكشاف: ١/ ٤٨٨.

آخرِه، على أَنَّ كُلَّ رُتْبَةٍ يَكْمُنُ وَراءَها تَنْبِيْهٌ للسّامِعِ، أَو المُخاطَبِ، أَوِ القارِئِ على المُرادِ مِنْ كُلِّ رُتْبَةٍ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ الوَقْفُ على المُضافِ على نِيَّةِ الوَصْلِ بالمُضافِ إِلَيْهِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ "(١)، وقِراءَتِهِ: " بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ "(٢) بالوَقْفِ على (بثلاثَةِ)، و(بخَمْسَةِ) بالتاءِ على الرَّغْمِ مِنَ أَنَّ المُتَضايِفَيْنِ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ، وأَنَّ الوَقْفَ يَكُوْنُ بالهاءِ لا بالتَّاءِ كما في قِراءَةِ الأَعْرَجِ: " بثلاثَه آلاف " بالهاءِ، وقَدْ وَسَمَ ابْنُ جِنِّيٍّ وَجْهَ هذِهِ القِراءَةِ في العَرَبِيَّةِ بالضَّعْفِ لِما مَرَّ، وعلى الرّغْمِ مِنْ هذا الوَسْمِ فإِنَّهُ يَلْتَمِسُ لَهُ وَجْهاً بحَمْلِهِ على ما سُمِعَ مِنَ الكلامِ العَرَبِيِّ وُقِفَ فِيْهِ على المُضافِ، ومِنْهُ ما حُكِيَ عَنِ الفَرَّاءِ: أَكَلْتُ لَحْما شاةٍ (لَحْمَ شاةٍ) بمَطْلِ الفَتْحَةِ، وهُوَ مَطْلٌ نَشَأَتِ الأَلِفُ عَنهُ، ولا يَكُوْنُ مَعَ الإِسْراعِ، والاسْتِحْثاثِ، بَلْ يَكُوْنُ مَعَ الرَّوِيَّةِ، والتَّثَبُّتِ. ومِنْ ذلِكَ ما أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ (٣):

" مَحْضُ نِجارِيْ طَيِّبٌ عُنْصُرِّي "

على أَنَّ الأَصْلَ: عُنْصُرِيْ، وأَنَّ الرَّاءَ شُدِّدَتْ كما في الوَقْفِ على: خالِدّ، وجَعْفَرّ.

ومِنْهُ الوَقْفُ على (إِذا)، وقَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ كما في قِراءَةِ أَبِيْ عَمْرٍو: " حَتَّى إِذا إِدَّارَكُوا "(٤) بقَطْعِ أَلِفِ الوَصْلِ في (ادَّرَكُوا)، وهُوَ قَطْعٌ مُشْكِلٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ(٥)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ غَيْرُ مُبْتَدَأٍ بِها، والتَّخَلُّصُ مِنْ هذا الإِشْكالِ عِنْدَهُ يَكْمُنُ في الوَقْفِ على أَلِفِ (إِذا)، والابْتِداءِ بـ (إِدَّارَكُوْا): " وأَمْثَلُ ما يُصْرَفُ إِلَيْهِ هذا أَنْ يَكُوْنَ وَقَفَ على أَلِفِ (إذا) مُمَيِّلاً بَيْنَ هذِهِ القِراءَةِ، وقِراءَتِهِ الأُخْرَى الَّتي هِيَ (تَدارَكُوا)، فلَمَّا اطْمَأَنَّ على الأَلِفِ لذلِكَ القَدْرِ مِنَ التَّمْيِيْلِ بَيْنَ القِراءَتَيْنِ لَزِمَهُ الابْتِداءُ بأَوَّلِ الحَرْفِ، فأَثْبَتَ هَمْزَةَ الوَصْلِ مَكْسُوْرَةً على ما يَجِبُ

(١) آل عمران: ١٢٤.

(٢) آل عمران: ١٢٥.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٦٥ – ١٦٦.

(٤) الأعراف: ٣٨.

(٥) انظر: المحتسب: ١/ ٢٤٧.

مِنْ ذلِكَ في ابْتِدائِها، فجَرَى هذا التَّمْيِيْلُ في التَّلَوُّمِ[1] عَلَيْهِ، وتَطاوُلِ الصَّوْتِ بِهِ مَجْرَى وِقْفَةِ التَّذَكُّرِ في نَحْوِ قَوْلِكَ: قالُوا – وأَنْتَ تَتَذَكَّرُ – الآنَ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحانَهُ: " قالُوا الآنَ "[2]، فتَثْبُتُ الواوُ مِنْ (قالُوا) لتَلَوُّمِكَ عَلَيْها للاسْتِذْكارِ، ثُمَ تثبتُ هَمْزَةَ (الآنَ)، أَعْنِي هَمْزَةَ لامِ التَّعْرِيْفِ "[3].

ويَتَبَدَّى لِيْ مِنْ هذا المُقتَبَسِ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يُوَظِّفُ في الاحْتِجاجِ لِهذِهِ القِراءَةِ السِّياقَ غَيْرَ اللُّغَوِيِّ، أَوِ التَّداوُلِيَّةِ، فهُوَ يُوَظِّفُ خِبْرَتَهُ في المُشْكِلاتِ الَّتي تُواجِهُ القارِئَ لأَيِّ تَرْكِيْبٍ لُغَوِيٍّ، فكَأَنَّهُ يَسْتَبْطِنُها، ومِنْ هذِهِ المُشْكِلاتِ الانْقِطاعُ عَنْ مُواصَلَةِ القِراءَةِ فَتْرَةً قَصِيْرَةً إِمَّا لِعارِضٍ جَسَدِيٍّ أَلَمَّ بِهِ، وإِمَّا لتَذَكُّرِ لَفْظَةٍ ما لَمْ تُسْعِفْهُ الذّاكِرَةُ في تَذَكُّرِها، وغَيْرِ ذلِكَ، وهِيَ مَسائِلُ تَفْرِضُ عَلَيْهِ التَّوَقُّفَ الإِجْبارِيَّ على كَلِمَةٍ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ للتَّخَلُّصِ مِمّا مَرَّ، والابْتِداءِ بالكَلِمَةِ الَّتي تَأْتِي بَعْدَ التَّلَبُّثِ، والانْتِظارِ[4].

ولا يَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يُوْقَفَ على الجُزْءِ الأَوَّلِ مِنَ المُرَكَّبِ مَزْجِيّاً؛ لأَنَّهُ يُعَدُّ كَلِمَةً واحِدَةً، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ نافِعٍ، وغَيْرِهِ: " إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَعْشَرَ كَوْكَباً "[5] بِإِسْكانِ عَيْنِ (عَشَرَ)، على أَنَّ تَسْكِيْنَ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِنَ الجُزْءِ الثّانِي مِنْ هذا المُرَكَّبِ دَلِيْلٌ على أَنَّ هذيْنِ الجُزْأَيْنِ كالاسْمِ الواحِدِ، وهُوَ اسْمٌ لا يَصِحُّ الوُقُوْفُ على جُزْئِهِ الأَوَّلِ، ولا يَصِحُّ تَسْكِيْنُ هذِهِ العَيْنِ في (اثْنا عَشَرَ)، و(اثْنَيْ عَشَرَ) لسُكُوْنِ الأَلِفِ، والياءِ فيهِما. ويُعَزِّزُ ذلِكَ بقَوْلِ العَرَبِ في المُرَكَّبِ[6]: حَضْرَمُوْتُ ليَكُوْنَ على زِنَةِ: حَذْرَفُوْت، وتَرْنَمُوْت[7]، وعَنْكَبُوْتٍ.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " مَكاناً سُوَى "[8] بلا تَنْوِيْنٍ، على أَنَّ (سُوَى) مَصْرُوْفَةٌ،

---

(1) التَّلَوُّم: التَّمَكُّثُ، والانتِظارُ.

(2) البقرة: ٧١.

(3) ابن جنِّيّ، المحتسب: ١/ ٢٤٧.

(4) انظر شَواهِدَ أُخرَى على الوقف في الصفحة: ٣٧ (رقم ١٥).

(5) يوسف: ٤.

(6) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ١/ ٣٣٢.

(7) الحَذْرَفُوْت: قُلامَةُ الظُّفْرِ، والتَّرْنَمُوْت: قَوْسٌ لَها حَنِيْنٌ عِنْدَ الرَّمْيِ.

(8) طه: ٥٨.

وهذا مُشْكِلٌ عِنْدَهُ؛ لأَنَّهُ وَصْفٌ مَصْرُوْفٌ مِنْ بابِ (فُعَل) كما فِيْ: لُبَدٍ، وحُطَم،وهِيَ مَسْـأَلَةٌ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَهُ على الوَقْفِ عليْهِ، وعلى أَنَّ الوَصْلَ مَحْمُوْلٌ على إِجْرائِهِ مُجْرَى الوَقْفِ(١).

ومِنْهُ قِراءَةُ الأَعْرَجِ، وغَيْرِهِ: " يا حَسْرَه على العِبادِ "(٢) بِإِسْكانِ الهاءِ مِنْ (حَسْرَه)(٣).

(٢) إِسْكانُ العَيْنِ على الأَصْلِ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ، وابْنِ: "هُرْمُزَ، وغَيْرِهِما: " قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَـرٍّ مِـنْ ذَلِـكَ مَثْوَبَةً عِنْدَ اللَّهِ "(٤) بِإِسْكانِ ثاءِ (مَثْوَبَةً)، وفَتْحِ واوِها، على أَنَّها مِنْ بابِ (مَفْعَلَة): عَدَّها ابْـنُ جِنِّيٍّ مِنَ الشَّواذِّ الخارِجَةِ عَنْ نَظائِرِها مُكْتَفِياً بهذا العَدِّ الَّذي يُـوْمِئُ إلى أَنَّـهُ اعْتَـدَّ بالظَّـاهِرِ البَعِيْدِ عَنِ التَّعْلِيْلِ، والتَّأْوِيْلِ(٥) كما في المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ طَلْحَةَ، وشَيْبَةَ، وغَيْرِهِما: " فَإِمَّا تَرَينَّ مِـنَ الْبَشَرِ أَحَـدًا فَقُـولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا "(٦): تَرَيْنَ (بسُكُوْنِ الياءِ، وفَتْحِ النُّوْنِ الخَفِيْفَـةِ): عَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ قِراءَةَ ثَباتِ النُّوْنِ لُغَـةً، وشـاذَّةً دُوْنَ أَنْ يَسِـمَها بـاللَّحْنِ(٧). وفي هـذِهِ القِـراءَةِ شُذُوْذانِ عِنْدَ ابن هشامٍ(٨) أَحَدُهُما يَكْمُنُ في تَرْكِ نُوْنِ التَّوْكِيْـدِ، والآخَـرُ إِثْبـاتُ النُّـوْنِ مَـعَ الجازِمِ.

(٣) تَكْسِيرُ بَعْضِ الأَلْفاظِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

---

(١) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ٢/ ١٨.

(٢) يس: ٣٠.

(٣) انظر الصفحة:٢٨٨.

(٤) المائدة: ٦٠.

(٥) انظر: ابن جِنِّي، المُحْتَسب: ١/ ٣١٣أبـو حيـان النحـوي، البحـر المحـيط:٦/ ١٨٥، مكّـي بـن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٣

(٦) مريم: ٢٦.

(٧) انظر: ابن جِنِّي، المُحْتَسب: ٢/ ٤٣أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٥١٨.

(٨) انظر: مغني اللبيب: ٤٤٤.

(٣/ ١) تكْسِيرُ الأَيِّم: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: " وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ "(١): ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ الأَيِّمَ لَوْ كُسِّرَ على: أَيْمَى (فَعْلَى)، ثُمَّ كُسِّرَ أَيْمَى على أَيامَى لَكانَ وَجْهاً، وهذا التَّكْسِيرُ نَهَجَ فيهِ نَهْجاً وَصْفِيّاً، على أَنَّ تَكْسِيرَ: أَيِّم مِنْ بابِ (فَيْعِل) على: أَيايِمَ، كَسَيِّدٍ وسَيايِدَ، ثُمَّ نُقِلَتِ اللاَّمُ إِلى مَوْضِعِ العَيْنِ، والعَيْنُ إِلى مَوْضِعِها، فصارَتْ: أَيامِ (أَيامِيْ)، ثُمّ قُلِبَتِ الكَسْرَةُ فَتْحَةً لتَحْقِيقِ الخِفَّةِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لتَحرُّكِها، وانْفِتاحِ ما قَبْلَها(٢)– بَعِيدٌ عَنِ التَّعامُلِ وَصْفِيّاً مَعَ هذا الجَمْعِ التَّكْسِيرِيِّ؛ لأَنَّ فِيْهِ مُبالَغَةً في التَّوَهُّمِ، والتَّكَلُّفِ اللَّذَيْنِ لا تَحْتَمِلُهُما اللُّغَةُ إِذا لَمْ يَكُنْ هُنالِكَ مُحْوِجٌ.

(٣/ ٢) أَنَّ أَصْلَ أَيامَى في قِراءَةِ أَبِي عَبْدِ اللهِ المَدَنِيِّ: " وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ "(٣): (بِيامَى) بِياءَيْنِ: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ(٤) أَنَّ أَصْلَ هذِهِ القِراءَةِ: أَيامى، على أَنَّ الهَمْزَةَ قُلِبَتْ ياءً، كَما في قَوْلِ العَرَبِ في: باهِلَةَ بْنِ أَعْصُر: باهِلَةُ بْنُ يَعْصُرَ، وقَدْ سُمِّيَ بذلِكَ لقَوْلِهِ(٥):

أَبُنَيَّ إِنَّ أَباكَ غَيَّرَ لَوْنَهُ ... كَرُّ اللَّيالِيْ واخْتِلافُ الأَعْصُرِ

على أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا الهَمْزَةَ مِنَ الياءِ كَما في قَوْلِهِمْ: قَطَعَ اللهُ أَدَهُ (يَدَهُ).

(٣/ ٣) تَكْسِيرُ (فَعْلٍ) على (فَواعِلَ): يَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ قَدْ عَدَّ هذا التَّكْسِيرَ مَقِيساً: مِمَا يُعَدُّ مِنْهُ تَكْسِيرُ (خَتْمٍ) المَصْدَرِ على: خَواتِمَ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ قَرِيْبٌ مِنِ اسْمِ الفاعِلِ (خاتِمٍ) الَّذي يُكَسَّرُ صِفَةً للمُؤَنَّثِ العاقِلِ، وغَيْرِهِ على هذا البِناءِ، ومِنْهُ قَوْلُ أَبانِ بْنِ عَبْدَةَ بْنِ العَيّارِ(٦):

(١) النور: ٣٢.

(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٤٧.

(٣) النساء: ١٢٧.

(٤) انظر: المحتسب: ١/ ٢٠٠، أبوحيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٦٢، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٣٧.

(٥)انظر: اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٤٧ (المكتبة الشاملة).

(٦)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٥.

بِيضٍ خِفافٍ مُرْهَفاتٍ قَواطِعٍ   لِداوُدَ فيها أَثْرُهُ وخَواتِمُهْ

على أَنَّ واحِدَ الخَواتِمِ عِنْدَهُ: خاتَمٌ (الجَوْهَرُ المَعْرُوفُ)، أَوْ: خَتْمٌ (مَصْدَرُ: خَتَمَ الشَّيْءَ)؛ لأَنَّهُ قَرِيْبٌ من اسْمِ الفاعِلِ (خاتِمٌ).

ومِنْهُ تَكْسيْرُ سَيْلٍ على: سَوائِلَ، كما في قَوْلِ الأَعْشَى[1]:

فَلَيْتَكَ حالَ البحرُ دُوْنَكَ كُلُّهُ   فكُنْتَ لَقًى تَجْرِيْ عَلَيهِ السَّوائِلُ

على أَنَّ السّوائِلَ تَكْسِيْرُ: سَيْلٍ، وسائِلٍ، كما مَرَّ.

ومِنْهُ تَكْسِيْرُ خَتْمٍ على: خَواتِمَ كما في قَوْلِ الأَعْشَى أَيْضاً[2]

يَقُلْنَ حَرامٌ ما أُحِلَّ بِرَبِّنا   وتُتْرَكُ أَمْوالٌ عَلَيْها الخَواتِمُ

ولَمْ يُجِزْ أَنْ تَكُوْنَ الهاجِراتُ (الكَلامُ القَبِيْحُ) جَمْعَ: هُجْرٍ، كما في قَوْلِ بِشْرٍ[3]:

إِذا ما شِئْتُ نالَكَ هاجِراتٌ   ولَمْ أُعْمِلْ إِلَيْكَ بِهِنَّ ساقِيْ

" وأَجازَ أَيْضاً في بَيْتِ بِشْرٍ.... أَنْ يَكُوْنَ جَمْعَ: هُجْرٍ، وهذا عِنْدِيْ إِنَّما يَجُوْزُ في جَمْعِ التَّكْسِيرِ لا في جَمْعِ التَّصْحِيْحِ، وقَدْ ذَكَرْناه ".[4]

(٤) الشُّذُوْذُ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ "[5]: الأَنْجِيْلَ (بفَتْحِ الهَمْزَةِ): عَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ (الأَنْجِيْلَ) مِثالَ مُبالَغَةٍ لا نَظِيرَ لَهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ لكَوْنِهِ مِنْ بابِ (أَفْعِيلٍ)، على أَنَّهُ عِنْدَهُمْ: مِنْ نَجَلْتُ الشَّيْءَ (اسْتَخْرَجْتُهُ)؛

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٥.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٥.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٥–٣٥٦.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٦.

(٥) آل عمران: ٣.

لأَنَّ الأَحْكامَ تُسْتَخْرَجُ بِهِ. وقِيْلَ إِنَّها قِراءَةٌ شاذَّةٌ كالبَرْطِيْلِ، وإِنَّهُ ظُنَّ أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ، فحُرِّفَ مِثالُهُ تَنْبِيْهاً على كَوْنِهِ أَعْجَمِيٌّ[1].

ومِنْ ذلِكَ ما يُعَدُّ شاذّاً في الاسْتِعْمالِ مُطَّرِداً في القِياسِ، ومِنْهُ دُخُوْلِ الهاءِ في: جَدِيْدَةٍ كما في قَوْلِ عِبْدِ اللهِ بْنِ العَجْلانِ النَّهْدِيِّ[2]:

جَدِيْـــدَةُ سِرْبـــالِ الشَّـــبابِ كَأَنَّهـــا ... سَـــقِيَّةُ بَـــرْدِيٍّ نَمَتْهـــا غُيُوْلُهـــا

على أَنَّ دُخُوْلَ هذِهِ الهاءِ في (جَدِيْدَة) يُعَدُّ شاذّاً في الاسْتِعْمالِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مُطَّرِداً في القِياسِ. ومِنْهُ قَوْلُ مُزاحِمٍ[3]:

تَراهـــا عـــلى طَـــوْلِ القَـــواءِ جَدِيْـــدَةً ... وعَهْـــدُ المَغـــانِي بـــالحُلُوْلِ قَـــدِيْمُ

وقَدْ عَلَّلَ هذا الدُّخُوْلَ بقَوْلِهِ: " وإِنَّما قَوِيَ قِياسُ الهاءِ أَنَّ حَذْفَها لَيْسَ على قُـوَّةٍ مِـنَ النَّظَرِ، وإِنَّما ذلِكَ لأَنَّ (فَعِيْلاً) شُبِّهَ بـ (فَعُوْلٍ) المُشَبَّهِ بـ (فُعُوْلٍ)، و(فُعُوْلٌ) مَصْدَرٌ، والمَصْدَرُ إِلى التَّذْكِيْرِ، فسَرَى التَّذْكِيْرُ مِنْ دُخُوْلٍ، وخُـرُوْجٍ إِلى صَـبُوْرٍ، وكَفُـوْرٍ، ثُـمَّ مِنْـهُ إِلى جَدِيْـدٍ، وسَدِيْسٍ، وحَصِيْفٍ، وعَسِيْرٍ، وهذا – وإِنْ كانَ عِنْدَنا على هذا – فإِنَّهُ أَقْوَى مِمَّا ذَهَـبَ إِلَيْـهِ الفَرَّاءُ فِيْهِ، ولَيْسَ هذا مَوْضِعَ بَسْطٍ "[4]. والفَرَّاءُ عَـدَّ (فَعِـيْلاً) بمَعْنَـى (مَفْعُـوْلٍ)، ولـذلِكَ حُذِفَتِ الهاءُ.

ومِنْهُ قِراءَةُ الأَعْمَشِ: " وما هُمْ بضارِّيْ بِهِ مِـنْ أَحَـد "[5] بحَـذْفِ نُـوْنِ جَمْـعِ المُـذَكَّرِ السَّالِمِ (بضارِّيْن)، ويُعَدُّ هذا الحَذْفُ مِنْ أَبْعَدِ الشُّذُوْذِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ، على أَنَّ الأَمْثَـلَ عِنْـدَهُ أَنْ يَكُوْنَ الأَصْلُ: وما هُمْ بضارِّي أَحَدٍ بِهِ، وأَنَّ (مِنْ) زائِـدَةٌ فاصِـلَةٌ بَـيْنَ المُتَضـايِفَيْنِ، وأَنَّ

---

(١) انظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٨/ ٥٠٢ (المكتبة الشاملة)، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٣٧٨، ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٥٣، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٠٩، الزبيدي، تاج العروس (نجل)، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ١١.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠٠.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠٠.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠١.

(٥) البقرة: ١٠٣.

الجارَّ والمَجْرُوْرَ (بِهِ) مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيْرٍ، وذَهَبَ أَيْضاً إلى أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ عُوْمِلَ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ، فكَأَنَّ حَرْفَ الجَرِّ جُزْءٌ مِنَ المَجْرُوْرِ (أَحَدِ) الَّذي يُعْرَبُ مُضافاً إِلَيْهِ[1].

ومِنْ ذلِكَ مَجِيْءُ المَصْدَرِ المِيْمِيِّ، واسْمَي المَكانِ، والزَّمانِ على زِنَةِ (مَفْعَلٍ)، والقِياسُ أَنْ يَكُوْنَ على زِنَةِ (مَفْعِلٍ)، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَسارٍ: " مَجْمِعَ البَحْرَيْنِ "[2]، على أَنَّ القِياسَ: مَجْمَعٌ. ومِمَّا عُدَّ مِنْ ذلِكَ أَيْضاً: مَشْرِقٌ، ومَغْرِبٌ، ومَنْسِكٌ، ومَطْلِعٌ[3].

(٥) الضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ:

يَحْمِلُ ابْنُ جِنِّيٍّ تِلْكَ القِراءاتِ الَّتي لا تَخْضَعُ لِسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ، أَوِ الصَّرْفِيِّ على الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ كما يُتَوَهَّمُ، وهُوَ حَمْلٌ يَدُوْرُ في فَلَكِ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ الَّذي يُهْمِلُ التَّأْوِيْلَ، والتَّعْلِيلَ مُكْتَفِياً بالتَّعامُلِ مَعَ ما يُوْمِئُ إِلَيْهِ ظاهِرُ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ. ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ "[4]: أَنبِيْهِمْ (بإِبْدالِ الهَمْزَةِ ياءً، وكَسْرِ الهاءِ): ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ[5] أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ حَمَلَ هذِهِ القراءَةَ على إِبْدالِ الهَمزَةِ ياءً، وقِيْلَ إِنَّ هذا ضَعيْفٌ؛ لأَنَّهُ إِبْدالٌ لا تَخْفِيْفٌ، والإِبْدالُ لا يَجُوْزُ إِلاَّ في الضَّرُوْرَة .

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ عامِرٍ، وأَهْلِ الشّامِ: " وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ "[6] بِبِناءِ (زُيِّنَ) للمَفْعُوْلِ، ورَفْعِ (قَتْلُ) على مَفْعُوْلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، ونَصْبِ (أَوْلادَهُمْ) بالمَصْدَرِ المُضافِ (قَتْلُ)، وجَرِّ (شُرَكائِهِمْ) بإِضافَةِ المَصْدَرِ إِلَيْهِ، وهِيَ

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ١٠٣.

(٢) الكهف: ٦٠.

(٣)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٠.

(٤) البقرة: ٣٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٣٤ (المكتبة الشاملة)، أبو حيان النحويّ، البخر المحيط: ١/ ١٤٩، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤١٠.

(٦) الأنعام: ١٣٧.

قِراءَةٌ للنَّحْوِيِّيْنَ في تَوْجِيْهِها مَذْهَبان (1):

(أ) مَذْهَبٌ ذَهَبَ فيْهِ أَنْصارُهُ إِلى تَخْطِئَتِها، وتَضْعِيْفِها؛ لأَنَّ فيها فَصْلاً بَيْنَ الْمُتَضايِفَيْنِ (قَتْلُ شركائِهِمْ) بالمَفْعُوْلِ بِهِ (أَوْلادَهُمْ)، وهُوَ فَصْلٌ لا يُصارُ إِلَيْهِ عِنْدَهُمْ إِلاَّ في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، ومِنْ هؤُلاءِ:

(أ/ ١) أَبُوْ جَعْفَرٍ النَّحّاسُ: ذَهَبَ إِلى أَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَضايِفَيْنِ بالظَّرفِ، أَوْ غَيْرِهِ لا يَجُوْزُ في الشِّعْرِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(أ/ ٢) أَبوعليٍّ الفارِسِيُّ: عَدَّ هذا الفَصْلَ قَبِيْحاً قَلِيْلاً في الاسْتِعْمالِ، وذَكَرَ أَنَّ ابْنَ عامِرٍ لَوْ عَدَلَ عَنْ هذِهِ القِراءَةِ كانَ أَوْلَى؛ لأَنَّ العَرَبَ لَمْ يَفْصِلُوا بَيْنَ الْمُتَضايِفَين بالظَّرْف مَعَ اتِّساعِهِمْ فيهِ، وأَنَّهُمْ أَجازُوْهُ في الشِّعْرِ، فعَدَمُ الفَصْلِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ الَّذيْ لَمْ يُتَّسَعَ فيهِ أَوْلَى، وأَجْدَرُ، وذَكَرَ أَنَّ هذا الفَصْلَ على الرَّغْمِ مِنْ ضَعْفِهِ، وقِلَّةِ اسْتِعْمالِهِ قَدْ جاءَ في الشِّعْرِ، كما في قَوْلِ الطِّرِمّاحِ:

يَطُفْنَ بحُوزيِّ المَراتِعِ لَمْ تُرَعْ بوادِيْهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنائِنِ

(أ/ ٣) أَبو عُبَيْدٍ: ذَكَرَ أَنَّهُ لا يُحِبُّ هذهِ القِراءَةَ، على أَنَّ قِراءَةَ العامَّةِ أَوْلى لصِحَّتها في العَرَبِيَّةِ عِنْدَهُ.

(أ/ ٤) سِيْبَوَيْهِ: أَجازَ أَنْ يُقالَ: يا سارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدّارِ بنَصْبِ (أَهْلَ) على المَفْعُوْلِ بِهِ، وخَفْضِ اللَّيْلَةِ على الْمُضافِ إِلَيْهِ، ولكِنَّهُ لَمْ يُجِزْ: يا سارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلِ الدَّارِ في الشِّعْرِ؛ لِئَلاَّ يُفْصَلَ بَيْنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ، وذَكَرَ أَنَّ مِمّا جاءَ في الشِّعْرِ قَدْ فُصِلَ فيْهِ بَيْنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ قَوْلَ عَمرِو بْنِ قميئة:

لَمّا رَأَتْ ساتِيْدَ ما اسْتَعْبَرَتْ لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها

---

(١) انظر: اللّباب في علوم الكتاب: ٨/ ٤٤٣ – (المكتبة الشاملة)، أَبو حيّان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٢٩، الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ١٢٨، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٥٢٠، ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٤٢، خالد الأزهري، شرح التصريح: ٢/ ٥٦، ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣، السمين الحلبي، الدر المصون: ٣/ ١٨٦.

على أَنَّهُ فُصِلَ بالظَّرْفِ (اليومَ) بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ (دَرُّ مَنْ لامَها).

(أ/ ٥) ابْنُ جِنِّيٍّ: ذَكَرَ أَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ بالظَّرْفِ كَثِيرٌ، ولكِنَّهُ مِنْ ضَرُوْراتِ الشِّعْرِ.

ومِمَّا أَجازَ فِيْهِ الفَصْلَ دُوْنَ أَنْ يَحْصُرَهُ في الضَّرُوْرَةِ قَوْلُ المُساوِرِ بْنِ هِنْد بْنِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ[1]:

إذا جارَةٌ شُلَّتْ لسَعْدِ بْنِ مالِكٍ لَها إِبِلٌ شُلَّتْ لَها إِبِلانِ

على أَنَّ الأَصْلَ: إذا جارَةٌ شُلَّتْ لَها إِبِلٌ لسَعْدِ بْنِ مالِكٍ، وأَنَّ (لسَعْدِ بْنِ مالِكٍ) فَصَلَ بَيْنَ الفِعْلِ (شُلَّتْ)، ونائِبِ الفاعِلِ (إِبِلٌ لَها)، وهُوَ فَصْلٌ مُباحٌ لكَوْنِ الفاصِلِ جارّاً، ومَجْرُوْراً: " والفَصْلُ بَيْنَ الفِعْلِ، وما أُسْنِدَ إِلَيْهِ بالأَجْنَبِيِّ عِنْدَنا خَطَأٌ، وغَيْرُ مُعْتَقَدٍ غَيْرَ أَنَّ هذا في الظَّرْفِ، وحَرْفِ الجَرِّ مُحْتَمَلٌ لسَعَتِهِما في الكَلامِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُوْلُ: كانَ فيكَ زَيْدٌ راغِباً، ولا تُجِيْزُ: كانَتْ زَيْداً الحُمَّى تَأْخُذُ "[2].

(أ/ ٦) مَكِّيُّ بْنِ أَبِي طالِبٍ: ذَكَرَ أَنَّ قِراءَةَ ابْنِ عامِرٍ بَعِيْدَةٌ، وأَنَّ هذا الفَصْلَ يَجُوْزُ في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ، وأَنَّ أَكْثَرَهُ يَكُوْنُ في الظَّرْفِ.

(أ/ ٧) ابْنُ عَطِيَّةَ: وسَمَ قِراءَةَ ابْنِ عامِرٍ بالضَّعْفِ في اسْتِعْمالِ العَرَبِ، فَضْلاً عَنْ أَنَّ رُؤَساءَ العَرَبِيَّةِ لا يُجِيْزُوْنَ الفَصْلَ بالظَّرْفِ في مِثْلِ هذا إِلاَّ في شِعْرٍ، فَكَيْفَ بالمَفْعُوْلِ بِهِ في أَفْصَحِ الكَلامِ، وذَكَرَ أَنَّ وَجْهَها على الرَّغْمِ مِنْ ضَعْفِها أَنْ تُوْسَمَ بالشُّذُوْذِ، وأَنَّها وَرَدَتْ في شاهِدٍ شِعرِيٍّ شاذٍّ، كما في:

فَزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوْصَ أَبِيْ مَزادَه

وقَوْلِ الطِّرِمَّاحِ:

يَطُفْنَ بحُوْزِيِّ المَراتِعِ لَمْ تُرَعْ بوادِيْهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنائِنِ

(أ/ ٨) الزَّمَخْشَرِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ شَيْءٌ لَوْ كانَ في مَكانِ الضَّرُوْراتِ لَكانَ سَمْجاً مَرْدُوْداً، فكَيْفَ بِهِ في القُرْآنِ المُعجِزِ نَظْماً، وجَزالَةً ؟.

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٢٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٢٢ -٥٢٣.

(ب) مَذْهَبُ مَنْ حَمَلَ هذِهِ القِراءَةَ على ظاهِرِها مُجِيْزاً الفَصْلَ بَيْنَ المُتَضايَفَيْنِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، والأَوْلَى، ومِنْ أَنْصارِ هذا المَذْهَبِ:

(ب/ ١) أَبُو بَكْرٍ الأَنْبارِيُّ: ذَكَرَ أَنَّ هذِهِ القِراءَةَ صَحِيْحَةٌ؛ لأَنَّ العَرَبَ قَدْ فَصَلَتْ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ بالجُمْلَةِ كما في قَوْلِهِمْ: هُوَ غُلامُ – إِنْ شاءَ اللهُ – أَخِيْكَ، والفَصْلُ بالمُفْرَدِ كما في هذِهِ القِراءَةِ أَسْهَلُ.

ومِنْ ذلِكَ جَوازُ تَرْخِيْمِ المُنادَى في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ كما في تَرْخِيْمِ (أُمامَةَ) في قَوْلِ الشّاعِرِ[١]:

أَلا أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما ۞ وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُماما

على أَنَّ (أُمامَ) مُرَخَّمُ (أُمامَةُ) في غَيْرِ النِّداءِ، وهُوَ تَرخِيْمٌ يَعُوْدُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ إِلى كَثْرَةِ نِداءِ هذِهِ الأَسْماءِ: " فإِذا نُوْدِيَتْ رُخِّمَتْ كَثِيْراً، فلَمّا أُلِفَ فيها ذلِكَ، وكانَ فيهِ أَيْضاً ضَرْبٌ مِنَ التَّخْفِيْفِ – جَنَحُوا إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُوْرَةِ، ومِثْلُهُ أَنَّ الواوَ إِذا كَثُرَ قَلْبُها إِلى الياءِ بقِياسٍ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: رِيْحٍ ورِياحٍ – أَنِسُوا بذلِكَ، فقالُوا فيهِ: أَرْيَحِيَّةٌ، وقالُوا:

.... وعَلَيْهِ مِنْ سَدَفِ العَشِيِّ رَياحُ

فقَلَبُوا على غَيْرِ قِياسٍ أَكثر مِن الاسْتِحْسانِ، والاعْتِيادِ، فكذلِكَ لَمّا كَثُرَ تَرْخِيْمُ هذِهِ الأَسْماءِ في النِّداءِ اعْتادُوا ذلِكَ فيها في غَيْرِهِ أُنْساً بِهِ، وجُنُوْحاً إِلى التَّخْفِيْفِ على بُدُوِّهِ "[٢].

ومِنْهُ تَنْوِيْنُ العَلَمِ المُفْرَدُ المُنادَى كما في قَوْلِ الشّاعِرِ[٣]:

أَمُحَمَّدٌ ها أَنْتَ ضِنْءُ نَجِيْبَةٍ ۞ مِنْ قَوْمِها والفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

على أَنَّ (مُحَمَّدٌ) نُوِّنَ ضَرُوْرَةً لأَنَّ الأَصْلَ: أَمُحَمَّدُ بالبِناءِ على الضَّمِّ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[٤]:

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٨.

(٢)التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٨ – ١٤٩.

(٣)انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٢٦.

(٤)انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٢٦.

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامِ

على أَنَّ عِيْسَى بْنَ عُمَرَ نَصَبَ هذا المُنادَى مُنَوَّناً لطُوْلِهِ بالتَّنْوِيْنِ ضَرُوْرَةً أَيْضاً، على أَنَّ الحَرَكَةَ قَبْلَ التَّنْوِيْنِ حَرَكَةُ بناءٍ لا إِعْرابٍ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

على أَنَّ (خُلَّةً) نُوِّنَتْ تَنْوِيْنَ نَصْبٍ اضْطِراراً، وأَنَّ الأَصْلَ: ولا خُلَّةَ بالبِناءِ على الفَتْحِ.

ومِنْهُ وُقُوْعُ جَوابِ الشَّرْطِ المَجْزُوْمِ ماضِياً، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٢):

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طارُوا بِها فَرَحاً عَنِّيْ وما سَمِعُوا مِنْ صالِحٍ دَفَنُوا

على أَنَّ (طارُوا) جَوابُ (إِنْ) الَّتي جَزَمَتْ فِعْلَ الشَّرْطِ (يَسْمَعُوا) لَيْسَ مَجْزُوماً، وقَدْ عَدَّ ابْنُ جِنِّيْ ذلِكَ قَبِيْحاً بابُهُ الشِّعْرُ.

ومِنْهُ وُقُوْعُ خَبَرِ (كانَ) مَعْرِفَةً واسْمُها نَكِرَةٌ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٣):

فَأَوْسَعَنِيْ حَمْداً وأَوْسَعْتُهُ قِرًى وأَرْخِصْ بحَمْدٍ كانَ كاسِبَهُ أَكْلُ

على أَنَّ خَبَرَ كانَ (كاسِبَهَ) جاءَ مَعْرِفَةً، وأَنَّ اسْمَها جاءَ نَكِرَةً، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ التَّنْكِيْرَ أَلْطَفُ مَعْنًى: " والتَّنْكِيْرُ هُنا أَلْطَفُ مَعْنًى، وأَحْسَنُ، وذلِكَ أَنَّهُ مَوْضِعُ اسْتِرْخاصٍ، وإِذا نُكِّرَ الأَكْلُ كانَ أَحْقَرَ، وأَخَفَّ لَهُ، وإِذا كانَ كذلِكَ كانَ أَبْلَغَ في الاسْتِرْخاصِ مِنْ أَنْ يُعَرَّفَ لَفْظُ الأَكْلِ، فيَصِير لَهُ بذلِكَ حَجْمٌ، فيكادُ لا يَكُوْنُ الحَمْدُ بِهِ رَخِيْصاً كما يَكُوْنُ إذا كانَ الأَكْلُ مَنْكُوْراً، فتفَطَّنْ لَهُ "(٤).

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٢٦.

(٢) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٤.

(٣) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠١.

(٤) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠١.

ومِنْ ذلِكَ أَيضاً حَذْفُ اسْمِ (إِنَّ) في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ كما في قَوْلِ قُراد بْنِ عَبَّادٍ(1):

ولا تَخْـذُلِ المَـوْلَى وإِنْ كـانَ ظالِـماً   فـإِنَّ بِـهِ تَثْـأَى الأُمُـوْرُ وتُـرْأَبُ

على أَنَّ اسْمَ (إِنَّ) حُذِفَ ضَرُوْرَةً، وتَقْدِيْرُهُ: فإِنَّهُ بِهِ تَثْأَى الأُمُوْرُ.

ومِنْ حَذْفِهِ أَيْضاً قَوْلُ الرَّاعِي(2):

فَلَـوْ أَنَّ حُـقَّ اليَـوْمَ مِـنْكُمْ إِقامَـةٌ   وإِنْ كـانَ سَرْحٌ قَـدْ مَضَـى فتَسَـرَّعا

على أَنَّ اسْمَ (أَنَّ) حُذِفَ ضَرُوْرَةً، وتَقْدِيْرُهُ: فَلَوْ أَنَّهُ حُقَّ اليَوْمَ مِنْكُمْ إِقامَةٌ.

ومِنْهُ حَذْفُ نُوْنِ المُتَكَلِّمِيْنَ الدَّالَّة على المَفْعُولِيْنَ كما فِيْ قَوْلِ الفَضْلِ بْنِ العَبَّاسِ بْـنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِيْ لَهَبٍ(3):

كُـلٌّ لَـهُ نِيَّـةٌ في بُغْـضِ صـاحِبِهِ   بِنِعْمَـةِ اللهِ نَقْلِـيكُمْ وتَقْلُوْنـا

على أَنَّ نُـوْنَ (تَقْلُوْنـا) الثَّانِيَـةَ حُـذِفَتْ لإِقامَـةِ الـوَزْنِ كـما في قِـراءَةِ نـافِعٍ، وابْـنِ عـامِرٍ: "أَتُحاجُّوْنا"(4) بنُوْنٍ واحِدَةٍ، وقَوْلِ أَبِيْ حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ(5):

أَبِـالمَوْتِ الَّـذي لا بُـدَّ أَنِّيْ   مُـلاقٍ – لا أَبـاكِ – تُخَـوِّفِيْنِيْ

على أَنَّ الأَصْلَ: تُخَوِّفِيْنَنِي، على أَنَّ النُّوْنَ الثَّانِيَةَ حُذِفَتْ؛ لأَنَّها زائِدَةٌ للوِقايَةِ.

وأَجازَ وَجْهاً آخَرَ بَعِيْداً عَنْ الاعْتِدادِ بالظَّاهِرِ، وهذا الوَجْهُ يَكْمُنُ في تَـوَهُّم إِعْـمالِ (أَنْ) النَّاصِبَةِ للمُضارِعِ (نَقْلِيْكُمْ) مَحْذُوْفَـةً، ولـذلِكَ نُصِبَ المَعْطُـوْفُ علَيْـهِ (وتَقْلُوْنـا)، وعَلامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّوْنِ، على أَنَّ ياءَ (نَقْلِيْكُمْ) سُكِّنَتْ ضَرُوْرَةً كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(6):

(1) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٦٦.
(2) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٦٦.
(3) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٠.
(4) الأنعام: ٨٠.
(5) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١١ – ١١٢..
(6) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٣.

يــا دارَ هِنْــدٍ عَفَــتْ إلاَّ أثافِيْهـا   بَــيْنَ الطَّــوِيِّ فَصــاراتٍ فَوادِيْهـا

على أَنَّ ياءَ (أَثافِيْها) أُسْكِنَتْ في مَوْضِعِ النَّصْبِ ضَرُوْرَةً.

ومِنْ حَذْفِ نُوْنِ الوِقايَةِ أَيْضاً قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيْ كربَ(١):

تَــراهُ كالثَّغــامِ يُعَــلُّ مَسْــكِناً   يَسُــوْءُ الفالِيــاتِ إذا فَلَيْنِــيْ

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

انْظَــرا قَبْــلَ تَلُوْمــانِيْ إلى   طَلَــلٍ بَــيْنَ النَّقــا والمُنْحَنَــى

على أَنَّ النُّوْنَ الثَّانِيَةَ حُذِفَتْ مِنْ: تَلُوْمانِنِيْ، وأَجازَ أَنْ تَكُوْنَ نُوْنُ الإِعْرابِ هِيَ المَحْذُوْفَةَ عَلامَةً للنَّصْبِ بـ (أَنِ) المَحْذُوْفَةِ.

ومِنْهُ تَأْنِيْثُ الشَّامِ لأَجْلِ القافِيَةِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٣):

جِئْتُمْ مِـنَ الحَجَـرِ البَعِيْـدِ نِياطُـهُ   والشَّــأْمُ تُنْكِــرُ كَهْلَهــا وفَتاهــا

على أَنَّ فاعِلَ الفِعْلِ (تُنْكِرُ) ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيْرُه: هِيَ، وهذا الضَّمِيْرُ عائِدٌ على الشَّأْمِ المُذَكَّرِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (كَهْلَها)، و(فتاها) اللَّذَيْنِ أُضِيْفَا إلى ضَمِيْرِ المُؤَنَّثِ للقافِيَةِ. ومِنَ التَّذْكِيْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤) :

يَقُوْلُــوْنَ إِنَّ الشَّــأْمَ يَقْتُــلُ أَهْلَــهُ   فَمَــنْ لِيْ إِنْ لَمْ آتِــهِ بخُلُــوْدِ

ومِنْهُ اسْتِبْدالُ حَرَكَةٍ إِعْرابِيَّةٍ بأُخْرَى لتَسْتَقِيْمَ القافِيَةُ، ومِنْ ذلِكَ اسْتِبْدالُ الضَّمَّةِ بالفَتْحَةِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٥):

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١١.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٢.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٨٨.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٨٩.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنبّيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.

فـــــــلا أُمٌّ فتبكِيْـــــــــهِ ولا أُخــــــــتٌ فتفْتَقِـــــــدُهْ

على أَنَّ القِياسَ أَنْ يُقالَ: فتبْكِيَهُ، و: فتَفْتَقِدَهُ ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَل جَواباً، ولكِـنَّ ابْـنَ جِنِّـيَّ ذَكَرَ أَنَّ الرَّفْعَ جائِزٌ بالالْتِجاءِ إِلى التَّأْوِيْلِ على وَفْقِ ما يَأْتِيْ:

(أ) أَنْ تُصَيَّرَ الفاءُ مِنْ بابِ ما يَعْطِـفُ جُمْلَـةً عـلى أُخْـرَى لا جَواباً عـلى جَـوابٍ، عـلى أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فلا أُمٌّ لَهُ، ولا تَبْكِيْهِ، ولا أُخْتٌ لَهُ ولا تَفْتَقِدُهُ، وهذا كَقَوْلِنا: ما تَأْتِيْنا فتُحَدِّثُنا، على أَنَّ المُرادَ: ما تَأْتِيْنا، وما تُحَدِّثُنا، فيَكُوْنُ التَّعاطُفُ في هـذا المِثـالِ المَصْـنُوْعِ مـنْ بـابِ تَعاطُفِ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ على فِعْلِيَّةٍ، والتَّعاطُفُ في الشَّاهِدِ لَيْسَ كذلِكَ؛ لأَنَّـهُ فيْـهِ مِـن بـابِ عَطْفِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ على جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ في الأَصْلِ، وعَدَّ ابْـنُ جِنِّـيٍّ هـذا التَّعـاطُفَ بَـيْنَ الاسْمِيَّةِ، والفَعْلِيَّةِ – أَجْوَزَ مِنْـهُ في التَّعـاطُفِ في المُعادَلَـةِ كـما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: " سَـواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُوْن "[١]، وقَوْلِ الشَّاعِرِ[٢]:

أَقَيْسَ بْنَ مَسْعُوْدِ ابْنِ قَيْسِ بْـنِ خالِـدٍ أَمُـوْفٍ بـأَذْراعِ ابْــنِ ظَبْيَــةَ أَمْ تُــذَمّ

على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (أَمْ تُذَمُّ) مَعْطُوفَةٌ على الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (أَمُـوْفٍ...) عـلى أَنَّ (مُـوْفٍ) خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَأَنْتَ مُوْفٍ: " وإِذا جازَ هذا في المُعادَلَةِ نَحْو قَوْلِهِ اللهُ سُبْحانَهُ... كانَ ذلِكَ في العَطْفِ مِنْ غَيْرِ تَسْوِيَةٍ أَجْوَزَ "[٣].

ومِمَّا جاءَ مِنْ رَفْعِ الفِعْلِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ قَوْلُ أَبِيْ تَمَّامٍ[٤]:

غَرِيْبَــةٌ تُــؤْنِسُ الآدابُ وَحْـدَتَها فَــما تَحُــلُّ عــلى قَــوْمٍ فتَرْتَحِـلُ

على أَنَّ قِياسَ (فَتَرْتَحِلُ) النَّصْبُ كما مرَّ في (فتَقْذِفُهُ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْدَهُ على النَّصْـبِ: فَـما تَحُلُّ مُرْتَحِلَةً، على أَنَّ الحالَ (مُرْتَحِلَةً) مُقَدَّرَةٌ (مُقَـدِّرَةً الارْتِحـالَ). ويُـوْمِئُ ابْـنُ جِنِّـيٍّ إِلى أَنَّ المُوَلَّدِيْنَ كأَبِيْ تَمَّامٍ لا يُحْتَجُ بكَلامِهِمْ في الأَلْفاظِ بَلْ في المَعانِيْ.

---

(١) الأعراف: ١٩٣.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.

ويَعُدُّ قَوْلَ الطَّائِيِّ الصَّغِيْرِ[1]:

يَرُوْمُ كاتِبُهُ مِنِّي مُصالحَةً ... ولَمْ يَكُنْ بَيْنَنا شَرٌّ فنَصْطَلِحُ

أَحْسَنَ حالاً مِنْ قَوْلِ أَبِي تَمَّامَ السَّابِقِ؛ لأَنَّ فيْهِ نَفْياً للشَّرِّ، والصُّلْحِ جَمِيْعاً، وهذا على خِلافِ قَوْلِ أَبِي تَمَّام الَّذيْ لا يَنْفِيْ فِيْهِ الحُلُوْلَ، والارْتِحالَ جَمِيْعاً، فهُوَ أَثْبَتَ الحُلُوْلَ، ونَفَى الارْتِحالَ، ولذلِكَ يَحْمِلُهُ على تَوَهُّمِ نَفْيِهِما: " وأَمْثَلُ ما يُحْتالُ في أَمْرِهِ أَنْ يَكُوْنَ قَدْ نَفَى عَنْها الارْتِحالَ، والحُلُوْلَ جَمِيْعاً، فما تَحُلُّ على قَوْمٍ، ولا تَرْتَحِلُ، فالطَّرِيْقُ إِلى ذلِكَ أَنَّها آنِسَةٌ بكُلِّ قَوْمٍ تَحُلُّ بِهِمْ مُقِيْمَةٌ قِيامَها في أَهْلِها فيْهِمْ، فكَأَنَّها لَيْسَتْ بمُرْتَحِلَةٍ، ولا حالَّةٍ بَلْ هِيَ مُقِيْمَةٌ في رَبْعِها، وغَيْرُ مُنْصَرِفَةٍ عَنْ أَهْلِها... "[2].

ويَلْتَمِسُ تَأْوِيْلاً لما جاءَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَرْفُوْعاً مِنَ الأَفْعالِ المُضارِعَةِ غَيْرَ مَسْبُوْقٍ بفِعْلٍ مَرْفُوْعٍ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، ولَيْسَ جَواباً لكَوْنِهِ لَيْسَ مَنْصُوْباً كما في قَوْلِ مُوَيْلِكٍ المَزْمُوْمِ[3]:

فلَقَدْ تَرَكْتِ صَغِيْرَةً مَرْحُوْمَةً ... لَمْ تَدْرِ ما جَزَعٌ عَلَيْكِ فتَجْزَعُ

على أَنَّ هذا التَّأْوِيْلَ يَكْمُنُ في كَوْنِهِ مَعْطُوْفاً على الجُمْلَةِ (لَمْ تَدْرِ ما جَزَعٌ عَلَيْك) الَّتي تُعْرَبُ صِفَةً لـ (صَغِيْرَةً)، أَوْ (مَرْحُوْمَةً).

(ب) أَنْ يُحْمَلَ الرَّفْعُ على كَوْنِ الفاءِ زائِدَةً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ فيما مَرَّ: فلا أُمٌّ تَبْكِيْهِ، ولا أُخْتٌ تَفْتَقِدُهُ، وفَما تَحُلُّ عَلى قَوْمٍ تَرْتَحِلُ، ولَمْ يَكُنْ بَيْنَنا شَرٌّ نَصْطَلِحُ مِنْ أَجْلِهِ، ولَمْ تَدْرِ ما جَزَعٌ عَلَيْكِ تَجْزَعُ (جازِعَةً).

(ج) أَنْ يَكُوْنُ الفِعْلُ المَرْفُوعُ خَبَراً لمُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ، فهِيَ تَبْكِيْهِ، وهِيَ تَفْتَقِدُهُ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ قامَتْ مَقامَ المُضارِعِ المَنْصُوْبِ الَّذي يُعَدُّ جَواباً، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيمانُكُمْ مِنْ شُرَكاءَ فيما رَزَقْناكُمْ فأَنْتُمْ فِيْهِ سَواءٌ "[4]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فتَسْتَوُوا فِيْهِ، وكما في قَوْلِهِ تَعالَى: " أَعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فهوَ يَرَى "[5].

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٥.
(٢) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٥.
(٣) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٦.
(٤) الرّوم: ٢٨.
(٥) النجم: ٣٥.

ولَعَلَّكَ تَتَّفِقِ مَعِيْ أَنَّ ما مَـرَّ يَقُـوْمُ عـلى التَّـوَهُّمِ، والتَّأْوِيـلِ مِـنْ حَيْـثُ الزِّيـادَةُ، أَوِ الحَذْفُ، أَوِ العَطْفُ لإِخْضاعِ ما جاءَ على خِلافِ القاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ مِـنْ شَـواهِدَ لسُـلْطانِها؛ لأَنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصْـبِ إِلى الرَّفْـعِ يَعُـوْدُ إِلى رَغْبَـةِ الشَّـاعِرِ في تَحْقِيْـقِ القافِيَـةِ الشِّعْرِيَّةِ المَطْلُوْبَةِ؛ لأَنَّهُ يَخْضَعُ لسُلْطانِها.

ومِنْهُ تَنْوِيْنُ (عَوْض) المَبْنِيِّ على الضَّمِّ، والفَتْحِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

ولَـــوْلا نَبْـــلُ عَـــوْضٍ في ... حُظُبَّـــايَ وأَوْصـــالِيْ

على أَنَّ الدَّهْرَ سُمِّيَ عَوْضٌ؛ لأَنَّهُ مِنَ التَّعْوِيْضِ مِنْ حَيْثُ إِنَّه كُلَّما مَضَى مِنْهُ جُزْءٌ خَلَفَهُ آخَرُ، وأَنَّهُ أُعْرِبَ اضْطِراراً: " وأَمَّا إِعْرابُهُ إِيَّاهُ فلأَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَيْهِ كما يَضْطَرُّ الشَّاعِرُ إِلى صَرْفِ ما لا يَنْصَرِفُ، وهُوَ مبْنِيٌّ على الفَتْحِ، والضَّمِّ جَمِيْعاً كَحَيثُ، وإِنَّما بُنِيَ مِنْ حَيْثُ تُبْنَى الظُّـرُوْفُ كإِذْ، وإِذا، ولَدَى، ولَدُن، ونَحْوِ ذلكَ... "[2].

ومِنْ ذلِكَ قَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

فـما تُـرْبُ يَزْنَـى لَـوْ جَمَعْـتَ تُرابَهـا ... بـأَكْثَرَ مِـنْ إِبْنَـيْ نِـزارٍ عـلى العَـدِّ

على أَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ في (إِبْنَيْ) قُطِعَتْ لإِقامَةِ الوَزْنِ. ويَذْكُرُ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ أَكْثَـرَ هـذا القَطْـعِ يَكُوْنُ في الأَسْماءِ دُوْنَ الأَفْعالِ، على أَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ لَحِقَتِ الأَسْـماءَ الَّتـي تُضـارِعُ الفِعْـلَ، وعلَيْهِ فإِنَّ العَرَبَ لَمْ تَكَدْ تَقْطَعُها فيه؛ لأَنَّها قَلِيْلَةٌ في الأَسْماءِ كَثِيْرَةٌ في الأَفْعالِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنَ القَطْعِ في الفِعْلِ، كما يَظْهَرُ لي قَطْعُهـا فـيما سُـمِّيَ بالفِعْـلِ تَحْقِيْقـاً لأَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ الاسْمِ، والفِعْلِ كما في: اسْتَغْفَرَ، واسْتَكْتَبَ، وانْطَلَقَ، وأَضْرابِها أَعْلاماً.

ومِنْ قَطْعِها في الأَسْماءِ ضَرُوْرَةً قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الخَطِيْمِ[4]:

---

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢١٠.

(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٠١.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٥١.

(٤) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٥٣.

إذا جـاوَزَ الإثنَـيْنِ سِرٌّ فإنَّـهُ   بَنَشْـرٍ وتكْثِـيْرِ الحَـديْثِ قَمِـيْنُ

على أَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ في (الاثنَينِ) قَدْ قُطِعَتْ ضَرُورَةً.

ومِنْ قَطْعِها أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ:

نَصُـوْلُ بحَـوْلِ اللهِ في الأَمْـرِ كُلِّـهِ   إذا خيْـفَ مِـنْ مَكْرُوْهَـةٍ إِلْتِئامُهـا

على أَنَّ أَلِفَ المَصْدَرِ (إِلْتِئامُها) قَدْ قُطِعَتْ ضَرُورَةً.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ تسْكِيْنُ ياءِ المَنْقُوصِ المَنْصُوبِ، وهُوَ تَسْكِيْنٌ فاشٍ في مَواضِعِ النَّصْبِ في الشِّعْرِ، وهِيَ كَثْرَةٌ تَفْرِضُ سُلطانَها على ما في الشِّعْرِ مِنْ مَواضِعَ سُكِّنَتْ فيها هذِهِ الياءُ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ رُؤْبَةَ[1]:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ
أَيْدِيْ عَذارَى يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

على أَنَّ (أَيْدِيْهِنَ) اسْمُ (إِنَّ) سُكِّنَ ضَرُورَةً.

ومِنْهُ قَوْلُهُ أَيْضاً[2]:

سَوَّى مَساحِيْهِنَّ تَقْطِيْطُ الحُقَقْ
تَفْلِيْلُ ما قارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ

على أَنَّ (مَساحِيْهِنَّ) المَنْصُوبَ على المَفْعُولِ بِهِ سُكِّنَ ضَرُورَةً.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

حُـدْباً حَـدابِيْرُ مِـنَ الوَخْشَـنِّ   تَـرَكْنَ راعِـيْهِنَّ مِثْـلَ الشَّـنِّ

ومِنْهُ قَوْلُ الأَعْشَى[4]:

---

(١) انظر: ابن جِنِّي، المحتسب: ١/ ٢٨٩ – ٢١٠.
(٢) انظر: ابن جِنِّي، المحتسب: ١/ ٢٩٠، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٢٧
(٣) انظر: ابن جِنِّي، المحتسب: ١/ ٢٩٠.
(٤) انظر: ابن جِنِّي، المحتسب: ١/ ٢٩٠.

إذا كـــانَ هـــادِيْ الفَتَـــى في الـــبِلا ... دِ صَـــدْرُ القَنـــاةِ أَطـــاعَ الأَمِـــيْرا

على أَنَّ (هادِيْ) المَنْصُوْبَ على خَبَرِ (كانَ) سُكِّنَ ضَرُوْرَةً.

ومِنَ النَّثْرِ قَوْلُ العَرَبِ: لا أُكَلِّمُكَ حَيْرِيْ دَهْرٍ (مُدَّةَ دَهْرٍ)، على أَنَّ (حَيْرِيْ) المَنْصُوْبَ على ظَرْفِ الزَّمانِ سُكِّنَ تَخْفيْفاً، وهُوَ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ في الأَصْلِ (حِيْرِيّ) بالتَّشْدِيْدِ، ثُمَّ خُفِّفَ بحَذْفِ الياءِ الثَّانِيَةِ، فبَقِيَتِ الياءُ الأُوْلى المُدْغَمَةُ فيها ساكِنَةً على ما هِيَ عَلَيْه في الأَصْلِ تَنْبِيْهاً على الياءِ الثَّانِيَةِ المَحْذُوْفَةِ؛ لأَنَّها في حُكْمِ الثَّابِتِ. وجاءَ في (تاج العروْسِ): " ومِنَ المَجازِ: قالَ ابْنُ الأَعْرابِيِّ: لا آتِيْهِ حَيْرِيَّ الدَّهْرِ، بفَتْحِ الحاءِ، مُشَدَّدَةَ الآخِرِ. ورَوَى شمِرٌ بإِسْنادِهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ قُرَيْعٍ قالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُوْلُ. لَمْ يُعْطِ الرَّجُلُ شَيْئاً أَفْضَلَ مِنَ الطَّرْقِ. الرَّجُلُ يُطْرِقُ على الفَحْلِ، أَوْ على الفَرَسِ، فيَذْهَبُ حَيْرِيَّ الدَّهْرِ، فقالَ لَهُ رَجُلٌ: ما حَيْرِيُّ الدَّهْرِ ؟ فقالَ: لا يُحْسَبُ[1] . هكذا رواهُ بفَتْحِ الحاءِ، وتَشْدِيْدِ الياءِ الثَّانِيَةِ، وفَتْحِها، وتُكْسَرُ الحاءُ أَيْضاً، كما في رِوايَةٍ أُخْرَى، وهِيَ في الصِّحاحِ. ونَقَلَهُ ابْنُ شُمَيْلٍ عَنِ ابْنِ الأَعْرابِيِّ، وذَكَرَهُ سِيْبَوَيْهِ، والأَخْفَشُ. قالَ ابْنُ الأَثِيْرِ: ويُرْوَى (حَيْرِيْ دَهْرٍ) بفَتْحِ الحاءِ، ساكِنَةَ الآخِرِ، ونَقَلَهُ الأَخْفَشُ. قالَ ابنُ جِنِّيٍّ: في حِيْرِيْ دَهْرٍ، بالسُّكُوْنِ: عِنْدِيْ شَيءٌ لَمْ يَذْكرْهُ أَحَدٌ، وهُوَ أَنَّ أَصْلَهُ: حِيْرِيَّ دَهْرٍ، ومَعْناهُ: مُدَّةَ الدَّهْرِ، فكَأَنَّهُ مُدَّةُ تَحَيُّرِ الدَّهْرِ، وبَقائِهِ، فلَمَّا حُذِفَتْ إِحْدَى الياءَيْنِ بَقِيَتِ الياءُ ساكِنَةً كما كانَتْ، يَعْنِي: حُذِفَتِ المُدْغَمُ فيها، وأُبْقِيَتِ المُدْغَمَةُ، ومَنْ قالَهُ بتخْفِيْفِ الياءِ، أَيْ: حِيْرِيْ دهْرٍ، فكَأَنَّهُ حَذَفَ الأُوْلَى، وأَبْقى الآخِرَةَ، فعُذْرُ الأَوَّلِ تَطَرُّفُ ما حُذِفَ، وعُذْرُ الثَّانِيْ سكُوْنُهُ. وتُنْصَبُ مُخَفَّفَةً مِنَ حَيْرِيٍّ كما قالَ الفَرَزْدَقُ:

تَأَمَّلْـــتُ نَسْـــراً والسِّـــماكَيْنِ أَيُّهُـــما ... عَـــلَيَّ مِـــنَ الغَيْـــثِ اسْـــتَهَلَّتْ مَـــواطِرُهْ

وهذا التَّخْفِيْفُ نَقَلَهُ سِيْبَوَيْهِ عَنْ بَعْضٍ "[2]. وقِيْلَ إِنَّ مَعْنَى: حَيرَ ما: رُبَّما.

(١) لا يُحْسَبُ: لا يعْرَفُ حِسابُهُ لكَثْرَتِهِ، والمُرادُ كما قِيلَ: أَنَّ أَجْرَ ذلِكَ دائِمٌ أَبداً.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، حير: ١١/ ١١٧ — ١١٨

وقِيْلَ إِنّهُ يُقالُ: ذَهَبَ ذلِكَ حارِيَّ دَهْرٍ، وحارِيَّ الدَّهْرِ، وحِيَرَ دَهْرٍ، على أَنَّ المُرادَ (مُدَّةَ الدَّهْرِ، ودَوامَه، وأَبَداً)، وأَنَّ هذِهِ اللُّغاتِ السِّتَّ مِنْ تَحَيُّرِ الدَّهْرِ، وبَقائِهِ.

ومِمَّا جاءَ في كِتابِ اللهِ مِنْ إِسْكانِ ياءِ المَنْقُوْصِ المَنْصُوْبِ قِراءَةُ فِرْقَةٍ: " إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيْ اثْنَيْنِ "[1] بِإِسْكانِ ياءِ المَنْقُوْصِ (ثانِيْ) المَنْصُوْبِ على الحالِ، على لُغَةِ مَنْ يُعامِلُ المَنْقُوْصَ مُعامَلَةَ المَقْصُوْرِ في تَأْوِيْلِ النُّحاةِ، وهِيَ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ مَحْمُوْلَةٌ على التَّشْبِيْهِ بالأَلِفِ كما مَرَّ[2].

ومِنَ النَّثْرِ إِسْكانُ لامِ المُضارِعِ المُعْتَلَّةِ المَنْصُوْبِ: قِراءَةُ الحَسَنِ: " وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ "[3] بِإِسْكانِ الواوِ في (يَعْفُوْ)، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الفِعْلَ مَعْطُوْفٌ على (يعْفُوْنَ) الَّذي في مَحَلِّ نَصْبٍ، وإِسْكانُ المَنْصُوْبِ الواوِيِّ اللَّامِ أَقَلُّ مِنْ إِسْكانِ يائِيِّها كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ؛ لأَنَّ الياءَ شُبِّهَتْ بالأَلِفِ لقُرْبِها، والأَلِفُ لا تُحَرَّكُ، فيَكُوْنُ أَصْلُ السُّكُوْنِ عِنْدَهُ الأَلِفُ؛ لأَنَّها لا تُحَرَّكُ أَبَدا، كما في قَوْلِكَ: أُرِيْدُ أَن تَحْيا، وأُحِبُّ أَنْ تَسْعَى، على أَنَّ الواوَ شُبِّهَتْ بالياء في هذا الإِسْكانِ كما في قَوْلِ الأَخْطَلِ[4]:

إِذا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيْثِها ... رَفَعْنَ، وأَنْزَلْنَ القَطِيْنَ المُوَلَّدا

على أَنَّ (تَلْهُوْ) سُكِّنَتْ لامُهُ في مَوْضِعِ النَّصْبِ.

ومِنَ الشِّعْرِ أَيْضاً قَوْلُ عامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ:

فَما سَوَّدَتْنِي عامِرٌ مِنْ وِراثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ ولا أَبِ

على أَنَّ لامَ (أَسْمُوْ) سُكِّنَتْ في مَوْضِعِ النَّصْبِ.

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) انظر: أبو حيان، البخر المحيط: ٥/ ٤٣، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٠، القرطبي، تفسير القرطبي: ٨/ ١٤٣.

(٣)البقرة: ٢٣٧.

(٤) انظر: ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ١٢٦.

وذَكَرَ ابْنُ مُجاهِدٍ أَنَ ما مَرّ لا يَكُوْنُ إلاّ في الوَقْفِ، وأَنَّهُ لا يَجُوْزُ في الوَصْلِ، ولكِنَّ ابْنَ جِنّيٍّ يُوْجِبُ حَمْلَ ما مَرَّ مِنَ القِراءاتِ على ما في الشِّعْرِ دُوْنَ أَنْ يُفْصِحَ عَنَ كَوْنِهِ مِنْ بابِ الضَّرُوْرَةِ، وهذا على خِلافِ المُبَرِّدِ الَّذي عَدَّهُ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُوْراتِ: " وشَواهِدُ سُكُوْنِ هذِهِ الياءِ في مَوْضِعِ النّصْبِ فاشٍ في الشِّعْرِ، فإذا كَثُرَ هذِهِ الكَثْرَةَ، وتَقَبَّلَهُ أَبُوْ العَبّاسِ ذلِكَ التَّقَبُّلَ ساغَ حَمْلُ تِلْكَ القِراءَةِ عَلَيْهِ "(١).

ويَتَبَدّى لِيْ أَنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ مِنَ النّصْبِ إلى الإسكانِ لتَحْقِيْقِ مَعْنًى يُغْنِيْنا عَنْ مِثْلِ هذِهِ التَّوَهُّماتِ، ويُسْهِمُ في الحِفاظِ على الأَصْلِ، وهُوَ النَّصْبُ، وتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ مِنْ خِلالِ التَّفَكُّرِ فيها، وفيما تُنْبِئُ عَنْهُ.

ومِنَ الضَّرُوْرَةِ إِسْكانُ عَيْنِ بِناءِ (فَعَلٍ) كالمَرْضِ والمَرَضِ في غَيْرِ القُرْآنِ، كما في قِراءَةِ ابْنِ دُرَيْدٍ: " في قُلُوْبِهِمْ مَرْضٌ "(٢): ذَكَرَ ابْنُ جِنّيٍّ أَنَّ المَفْتُوْحَ العَيْنِ لا يُخَفَّفُ، وأَنَّ هذا التَّخْفِيْفَ يَكُوْنُ في المَكْسُورِ كالإِبْلِ والإِبِلِ، والفَخْذِ والفَخِذِ، والطُّنْبِ والطُّنُبِ، والعَضْدِ والعَضُدِ. ومِمَّا جاءَ في الشِّعْرِ مِنَ المَفْتُوحِ المُخَفَّفِ قَوْلُ الشّاعِرِ(٣):

وما كُلُّ مُبْتاعٍ ولَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ يُراجِعُ ما قَدْ فاتَهُ بِرِدادِ

على أَنَّ المُرادَ: سَلَفَ.

ومِنْ ذلِكَ تَصْيِيْرُ أَلِفِ القَطْعِ وَصْلاً كما في قِراءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: " فَجاءَتْهُ احْداهُما"(٤) وهِيَ مَسْأَلَة لا تَجُوْزُ عِنْدَهُ في التَّنْزِيْلِ بَلْ في الشِّعْرِ(٥).

ومِنْهُ تَأْنِيْثُ الفِعْلِ في الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغِ مَعَ الفاعِلِ المَحْمُوْلِ على المُؤَنَّثِ كما في قِراءَةِ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ "(٦) بالتّاءِ في (تُرى)، ورَفْعِ (مَساكِنُهُمْ)،

(١) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٩١.
(٢) البقرة: ١٠.
(٣) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٥٣.
(٤) القصص: ٢٥.
(٥) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٥٠.
(٦) الأحقاف: ٢٥.

وهُوَ ضَعِيْفٌ عِنْدَهُ، وبابُهُ الشِّعْرِ على تَوَهُّمِ أَنَّ المَعْنَى: لا يُرَى شَيْءٌ إلاَّ مَساكِنُهُمْ، ولا ضَرُوْرَةَ إلى هذا التَّوَهُّمِ؛ والتَّعَبُّدِ في مِحْرابِ الأَصْلِ النَّحْوِيّ؛ لأَنَّ الحَمْلَ على الظَّاهِرِ يُعَزِّزُهِ: " فأَمَّا (تُرَى) فإِنَّهُ على مَعامَلَةِ الظَّاهِرِ، والمَساكِنُ مُؤَنَّثَةٌ، فأَنَّثَ على ذلِكَ، وإنَّما الصَّوابُ: ما ضُرِبَ إلاَّ هِنْدٌ، ولَسْنا نُرِيْدُ بقَوْلِنا: إنَّهُ على إِضْمارِ أَحَدٍ، وإنَّ هِنْداً بَدَلٌ مِنْ أَحَدٍ المُقَدَّرِ هُنا، وإنَّما نُرِيْدُ أَنَّ المَعْنَى هذا؛ فلذلِكَ قَدَّمْنا أَمْرَ التَّذْكِيْرِ... "(١).

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قِراءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وغَيْرِهِ: " إِنْ كانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ واحِدَةٌ "(٢)، على أَنَّ (صَيْحَةٌ) فاعِلُ الفِعْلِ التَّامِ (كانَتْ)(٣)، وقِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ (إلاَّ زَقِيَةٌ).

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ(٤):

يَرَى النَّحْزُ والأجرالُ ما في غُرُوْضِها ... فَما بَقِيَتْ إلاَّ الصُّدُوْرُ الجَراشِعُ

ومِنْهُ إِسْكانُ فاءِ المُضارِعِ المَحْذُوْفَةِ عَيْنُهُ تَخْفِيْفاً، ولامُهُ المُعْتَلَّةُ عَلامَةً للجَزْمِ، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحمنِ: " أَلَمْ تَرْ كَيْفَ "(٥)، على أَنَّ ما في هذِهِ القِراءَةِ بابُهُ الشِّعْرُ عِنْدَهُ؛ لأَنَّ فِيْهِ اسْتِهْلاكَ الحَرْفِ (الأَلِفِ)، والحَرَكَةِ (الفَتْحَةِ) مِنَ الفِعْلِ (تَرَى)، كما في(٦):

" قالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا سَوِيْقا "

على أَنَّ المُرادَ: اشْتَرِ (فعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على حَذْفِ حرْفِ العِلَّةِ)، وقَوْلِهِ:

قالَتْ هُكَيْمَةُ تَلَجْلَجا ... لَوْ طُبِخَ النَّيْءُ بِها لأَنْضِجا

يا شَيْخُ لا بُدَّ لَنا أنْ نَحْجُجا ... قَدْ حَجَّ في ذا العامِ مَنْ كانَ رَجا

فاكْتَرْ لَنا كَرِيَّ صِدْقٍ فالنجا ... واحْذَرْ فلا تَكْتَرْ كَرِيّاً أَعْوَجا

عِلْجاً إذا ساق بِنا عَفَنْجَجَا

---

(١) ابن جِنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٦٦.

(٢) يس: ٢٩.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٧، ٢٦٦.

(٥) الليل: ١.

(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٧٣.

على أنّ المُرادَ: فاكْثِرِ، و: فَلا تَكْثَرِ، وفي قَوْلِه[1]:

وَمَـــنْ يتَّـــقْ فـــإنَّ اللهَ مَعْـــهُ ... ورِزْقُ اللهِ مُؤْتـــابٌ وغـــادِي

على أنَّ المُرادَ: يَتَّقِ.

ومِنْ ذلِكَ إِسْكانُ المُضارِعِ المُعْتَلِّ اللاَّمِ بالياءِ المَسْبُوْقِ بحَرْفِ نَصْبٍ كما في قراءَةِ طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمانَ: " أَنْ يُحْيِيْ المَوْتَى "[2] بإسْكانِ ياء (يُحْيِيْ)، وقَدِ اكْتَفَى ابْنُ جِنِّيٍّ بذِكرِ قَوْلِ المُبَرِّدِ مُعَزِّزاً إِيّاهُ بشَواهِدَ مِنَ الشِّعْرِ أُسْكِنَتْ فيها ياءُ المَنْقُوْصِ[3]: " قالَ أَبُو العَبَّاسِ: إِسْكانُ هذِهِ الياءِ في مَوْضِعِ النَّصْبِ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُوْراتِ، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ جاءَ بِهِ في النَّثْرِ لَكانَ جائِزاً، وشَواهِدُ ذلِكَ في الشِّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يؤْتَى بها "[4].

ومِنْ ذلِكَ رَفْعُ المُضارِعِ بَعْدِ حَرْفِ الجَزْمِ (لَمْ) الَّتي شُبِّهَتْ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بـ (ما) النَّافِيَةِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

لَـوْلا فَـوارِسُ مِـنْ نُعْـمٍ وأُسْرَتِهِـمْ ... يَـوْمَ الصُّـلَيْفاءِ لَمْ يُوْفُـوْنَ بالجـارِ

ومِنْهُ قَراءَةُ الجُمْهُوْرِ: " ومَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلى اللهِ ورَسُوْلِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ المَوْتُ... "[6] بجَزْمِ (يُدْرِكْهُ) عَطْفاً على فِعْلِ الشَّرْطِ المَجزُوْمِ، وقِراءَةُ النَّخعيّ، وغَيْرِهِ برَفْعِ هذا الفِعْلِ مَحْمُوْلَةٌ على الاسْتِئْنافِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْدَ النُّحاةِ: ثُمَّ هُوَ يُدْرِكُهُ، وقِراءَةُ الحَسَنِ البَصريّ، وغَيْرِهِ بنَصْبِهِ مَحْمُوْلَةٌ – كما مَرَّ – على إِضْمارِ (أَنْ)، وهذا النَّصْبُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ بابُهُ الشِّعْرُ، ولَيْسَ بالسَّهْلِ، وهِيَ قِراءاتٌ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ لا يُبْنَى علَيها حُكْمٌ لنُدُوْرِها، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ إِضْمارَ (أَنْ) مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ[7].

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٧٣.

(٢) القيامة: ٥٠.

(٣) انظر الصفحة: ٧٠.

(٤) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٤٣.

(٥) انظر: ابن جنّيّ، الخصائص: ١/ ٣٨٩، الزّبيديّ، تاج العروس، صلف: ٢٤/ ٣٥.

(٦) النساء: ١٠٠.

(٧) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٣٣٦، ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٩٥، الزّمخشريّ، الكشاف: ١/ ٤٢٠، الأزهريّ، شرح التصريح على التّوضيح: ٢/ ٨، ٢٥٢

ويَميلُ أَحْياناً إلى تَخْطئَةِ القِراءَةِ الَّتي يُـومِئُ ظاهِرُهـا إلى أَنَّهـا عـلى خِـلافِ الأَصْـلِ النَّحْوِيِّ، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنِ ابنِ عامِرٍ: " وإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ ما تُوْعَدُوْنَ"(١)، وأُخْرَى مَرْوِيَّةٌ عَنِ نافِعٍ: " وإِنْ أَدْرِيْ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ومَتاعٌ إِلى حِيْنٍ "(٢) بفَتْحِ ياءِ (أَدْرِيْ) في القِراءَتَيْنِ: أَنْكَرَ ابْنُ مُجاهِدٍ هاتَيْنِ القِراءَتَيْنِ، وتَبِعَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ في هـذا الإِنْكارِ،ولهـذِهِ القِـراءَةِ تَوْجِيْهان(٣):

– أَنَّ الياءَ لامَ الفِعْلِ عُوْمِلَتْ في هذِهِ القِراءَةِ مُعامَلَةَ ياءِ المُتَكَلِّمِ مُضافاً إِلَيْها.

– أَنَّ فَتْحَةَ هَمْزَةِ (أَقَرِيْبٌ) نُقِلَتْ إِلى الياءِ السَّاكِنَةِ، وأُبْدِلَتِ الهَمْزَةُ أَلِفاً لانْفِتـاحِ مـا قَبْلَهـا بالنَّقْلِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ هَمْزَةً مُتَحرِّكَةً على أَنَّها في حُكْمِ المُبْتَدَأ بِها.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ الحَمْلَ على الإِنْزِياحِ يُخَلِّصُنا مِمَّا مَرَّ مِـنَ التَّـوَهُّمِ، والتَّكَلُّـفِ اللَّـذَيْنِ لا تَحْتَمِلُهُما طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ.

(٦) الحَمْلُ على الجَرِّ الجِوارِيِّ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ يَحْيَى بْنِ وَثّابٍ، وغَيْرِه: " إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُـوَّةِ الْمَتِـينُ "(٤) بجَـرِّ (المَتِيْنِ) على الصِّفَةِ لـ (القُوَّةِ) على مَعْنَى الاقْتِـدارِ، أَوِ الحَبْـلِ، أَوِ الشَّيْـءِ المَفْتُـوْلِ كـما ذَكَـرَ الفَرّاءُ، وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ تَكُوْنَ صِفَةً لـ (الرَّزّاقُ)، على أَنَّ الجَرَّ مَحْمُوْلٌ على الجِـوارِ كـما في قَوْلِ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وهُوَ جَرٌّ لا يَقَعُ في القُرْآنِ كما ذَكَرَ النَّحّاسُ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ في القُرْآنِ قِراءاتٍ، وشَواهِدَ أُخْرَى في الكَلامِ العَرَبِيِّ تُعَزِّزُهُ(٥).

ولا يَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ هذا الجَرَّ مِنْ بابِ الغَلَطِ ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُ مِـنْ بـابِ النَّعْـتِ السَّـبَبِيِّ: " وأَنا أَرَى فيْهِ مَعَ ذلِكَ لَيْسَ بغَلَطٍ وذلكَ أَنَّ أَصْلَهُ: هـذا جُحْـرُ ضَـبٍّ خَـرِبٍ جُحْـرُهُ، ثُـمَّ

(١) الأنبياء: ١٠٩.

(٢) الأنبياء: ١١١.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٦٨، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٣٤٤، السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ١٨٨.

(٤) الذاريات: ٥٨.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٨٩، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ١٤٣، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١٧٢، الفراء، معاني القرآن: ٣/ ٧٥، ٣/ ٩٠.

حُذِفَ المُضافُ، وهُوَ الجُحْرُ، وقَدْ كانَ مرْفُوْعاً، فلَمَّا أُقِيْمَتِ الهاءُ مُقامَهُ ارْتَفَعَتْ أَيْضاً ارْتِفاعَهُ، فلَمَّا ارْتَفَعتْ اسْتَتَرَتْ في الصِّفَةِ ضَمِيْراً مَرْفُوْعاً كما يَسْتَتِرُ الضَّمِيْرُ في نَحْوِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيْفٍ، وامْرَأَةٍ عاقِلَةٍ، فهذا يَؤُوْلُ في المَعْنَى إلى ما أَرادَهُ مَنْ ذَهَبَ إلى الغَلَطِ غَيْرَ أَنَّ طَرِيْقَ الصَّنْعَةِ فيْهِ مُخالِفَةٌ، وحَذْفُ المُضافِ كما عَلِمْتَ ما لا يُحْصَى كَثْرَةً، وأَمَّا الغَلَطُ فشاذٌّ لا يُعْتَدُّ، والحَمْلُ على الأَكْثَرِ ما وُجِدَتْ إِلَيْهِ سَبِيْلٌ يَثْنِيْكَ عَنِ الأَقَلِّ النزر، وهذا واضِح"[1].

ومِمَّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ النَّعْتِ السَّبَبِيِّ قَوْلُ يَزِيْدَ بْنِ حِمارٍ السَّكُوْنِيِّ[2]:

حَتَّى يَكُوْنَ عَزِيْزاً مِنْ نُفُوْسِهِمْ ... أَوْ أَنْ يَبِيْنَ جَمِيْعاً وهُوَ مُخْتارُ

على أَنَّ الأَصْلَ: أَنْ يَبِيْنَ مُجْتَمِعَةً أَسْبابُهُ، أَوْ جَمِيْعَةً أَسْبابُهُ، فحَذَفَ المُضافَ، وأَقامَ المُضافَ إِلَيْهِ مُقامَهُ، وهُوَ الضَّمِيْرُ المُضافُ إِلَيْهِ الَّذي ارْتَفَعَ بَعْدَ هذا الحَذْفِ، واسْتَتَرَ في (جَمِيْع) بمَعْنَى المُجْتَمِعِ. والأَخْفَشُ يَعُدُّ (جَمِيْعاً) في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيْعاً – مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ؛ لأَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ عِنْدَهُ مِنَ بابِ المَصادِرِ الَّتي جاءَتِ على زِنَةِ (فَعِيْلٍ) كالشَّحِيْحِ، والنَّذِيْرِ، والنَّكِيْرِ، والعَذِيْرِ، والضَّغِيْبِ (مَصْدَرُ: ضَغَبَ الأَرْنَبُ ضَغِيْباً: صَوَّتَ)، وهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ. ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى ما تَوَهَّمَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ في (جَمِيْعاً) في الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ مِنْ حَيْثُ النَّعْتُ السَّبَبِيُّ؛ لأَنَّ كَوْنَها حالاً أَقَلُّ تَكَلُّفاً، ويُغْنِيْنا عَنْ تَوَهُّمِهِ.

(٧) الحَمْلُ على ما لَمْ يَرِدْ إِلاَّ مَبْنِيّاً للمَفْعُوْلِ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي عَمْرٍو: " فنُزِلَ المَلائِكَةُ "[3] بِبِناءِ الفِعْلِ اللاَّزِمِ للمَفْعُوْلِ (نَزَلَ)، على أَنَّ هُنالِكَ مَصْدَرَ هذا الفِعْلِ مَحْذُوْفاً تَقْدِيْرُهُ: فنُزِلَ نُزُوْلُ المَلائِكَةِ عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ. وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ[4] أَنَّ وَجْهَ هذِهِ القراءَةِ أَنْ يَكُوْنَ هذا الفِعْلُ مِنْ بابِ ما جاءَ مَبْنِيّاً للمَفْعُوْلِ كما في: زُكِمَ: الرَّجُلُ، وجُنَّ؛ لأَنَّهُ لا يُقالُ: أَزْكَمَهُ، وأَجَنَّهُ، وأَنَّ هذا بابٌ سَماعِيٌّ لا يُقاسُ عَلَيْهِ.

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٣٦ – ١٣٧.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٣٦.

(٣) الفرقان: ٢٥.

(٤) انظر: المحتسب: ٢/ ١٢١، أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٤٩٤، الشهاب، حاشية الشهاب: ٦/ ٤١٩، السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ٢٥٢.

وقِيْلَ إنَّ هذِهِ القِراءَةَ مِثْلُ قِراءَة مَرْوِيَّةٍ عَنْ يَعْقُوْبَ: " فَلَا يَقُوْمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا "[1] بنَصْبِ (وَزْناً) على المَفْعُوْلِ به، وعلى تَصْيِيْرِ (يَقُوْمُ) اللازِمِ مُتَعَدِّياً[2].

(٨) إجْراءُ اسْمِ الفاعِلِ مُجْرَى المُضارِعِ في إثْباتِ النُّوْنِ مَعَ الضَّمِيْرِ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أبي البرهسم، وأبي زرين: " قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ "[3] بإثْباتِ نُوْنِ جَمْعِ المُذكَّرِ المُضافِ إلى ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ (بإسْكانِ الطَّاءِ، وكَسْرِ النُّوْنِ): وُسِمَتْ هذِهِ القِراءَةُ بالشُّذُوْذِ عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ جَمِيْعِهِمْ؛ لأنَّ القارِئَ فيها لَمْ يَحْذِفْ نُوْنَ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّم؛ لأنَّ قِياسَها أنْ تَكُوْنَ: مُطْلِعِيَّ، كما في: " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ ". وحَمَلَها ابْنُ جِنِّيٍّ[4] على مُعامَلَةِ اسْمِ الفاعِلِ مُعامَلَةَ الفِعْلِ المُضارِعِ: يُطْلِعُنِي، أوْ على أنَّها جاءَتْ على لُغَةٍ ضَعِيْفَةٍ، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّهُ وسَمَها بالخَطَأ.

(٩) وَسْمُ بَعْضِ القِراءاتِ بالضَّعْفِ لأنَّها جاءَتْ على خِلافِ الظَّاهِرِ:

مِنْ هذِهِ القراءاتِ قِراءَةُ طَلْحَةَ، وغَيْرِهِ: " تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا "[5] بنَصْبِ (وَيَجْعَلَ) بـ (أنْ) مُضْمَرَةً، وهِيَ قِراءَةٌ وَسَمَها ابْنُ جِنِّيٍّ[6] بالضَّعْفِ، وهُوَ وَسْمٌ قَدْ يُوْمِئُ إلى أنَّهُ مِمَّنْ يُؤْثِرُوْنَ الحَمْلَ على الظَّاهِرِ، فلا يَلْجَأُ إلى التَّأْوِيْلِ الَّذي يَكْمُنُ في تَوَهُّمِ (أنْ) مُضْمَرَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في وَسْمِ ما جاءَ على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ، والَّذي لا يُذْعِنُ لَهُ في التَّأْوِيْلِ - بالشُّذُوْذِ.

ومِمَّا يُعَدُّ نَظِيْراً لهذِهِ القِراءَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

---

(١) الكهف: ١٠٥.

(٢) انظر: أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٦/ ١٦٧، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٧٢، السمين الحلبي، الدر المصون: ٤/ ٤٨٥.

(٣) الصافات: ٥٤.

(٤) انظر: المحتسب: ٢/ ٢٢٠، أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٣٦١، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٦٠٢، السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ٥٠٣.

(٥) الفرقان: ١٠.

(٦) انظر: المحتسب: ٢/ ١١٨، أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٤٨٤، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٤٠١، الفراء، معاني القرآن: ٢،٣٦٣، السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ٣٤٨.

(٧) انظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٤/ ٤٨٦ (المكتبة الشاملة).

فَإنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوس يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَرامُ
ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنامُ

على أَنَّ (ونأْخذ) مُثَلَّثَةُ الذَّالِ.

(١٠) وَسْمُ بَعْضِ القُرَّاءِ بالسَّهْوِ؛ لأَنَّ ظاهِرَ قِراءاتِهِمْ على خِلافِ الأَصْلِ:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: " يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَاِسْتَبْرَقِ مُتَقَابِلِينَ "(١) بوَصْلِ الهَمْزَةِ، وفَتْحِ القافِ في (اسْتَبْرَق): وَسَمَ ابْنُ جِنِّيٍّ القارِئَ في هذِهِ القِراءَةِ بالسَّهْوِ، أَوْ كالسَّهْوِ، على أَنَّ (اسْتَبْرَقَ) عَلَمٌ أَعْجَمِيٌّ مُنِعَ مِنَ الصَّرفِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَماً، وقِيلَ إِنَّ (اسْتَبْرَقَ) فِعْلٌ ماضٍ مِنَ البَرِيْقِ مِنْ بابِ (اسْتَفْعَلَ) بمَعْنَى الفِعْلِ المُجَرَّدِ: بَرَقَ (فَعَلَ)، كما في قَرّ، واسْتَقَرّ(٢).

(١١) تَكْسِيرُ (مُفَعِّلٍ) على (مَفاعِيْلَ): مِنْ ذلِكَ قراءَةُ أُبَيٍّ، وغَيْرِهِ:

" لَهُ مَعاقِيْبُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ "(٣): ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ المَعاقِيْبَ تَكْسِيْرُ: مُعَقِّبٍ، أَوْ مُعَقِّبَةٍ، على أَنَّ الياءَ عِوَضٌ مِنْ إِحْدَى القافَيْنِ المَحْذُوفَةِ، كما في: مُقَدَّمٍ ومَقادِيْمَ، ومُطْعِمٍ ومَطاعِيْمَ، وأَنَّهُ يَجُوزُ: مَعاقِبُ بلا تَعْوِيْضٍ، وذَكَرَ الشِّهابُ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ قالَ إِنَّ المُعْقِبَ كُسِّرَ على: مَعاقِبَةٍ، ثُمَّ حُذِفَتِ الهاءُ، وعُوِّضَ مِنْها الياءُ، وهذا أَظْهَرُ عِنْدَ الشِّهابِ، وأَولَى مِنَ التَّكَلُّفِ(٤).

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً حَمْلُهُ (أَهالِ) جَمْعَ التَّكْسِيرِ في قِراءَةِ جَعفَرٍ الصَّادِقِ: " مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ "(٥) على (لَيالٍ) تَكْسِيرَ: لَيْلاةٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّ واحِدَها: أَهْلاةٌ، على أَنَّ ما في

---

(١) الدخان: ٥٣.

(٢)انظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ٤٨٢ (المكتبة الشاملة)، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٤٠، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ١٣.

(٣) الرعد: ١١.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٥٥، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٣٧٧، الشهاب، حاشية الشهاب: ٥/ ٣٧٥، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١٦١، السمسين الحلبي، الدر المصون: ٤/ ٢٣٢.

(٥) المائدة: ٨٩.

كَلامِ العَرَب: أَهْلٌ، وأَهْلَةٌ. وشُبِّهَتِ الياءُ في عَدَمِ ظُهُوْرِ الفَتْحَةِ عَلامَةِ النَّصْبِ بالألِفِ، على الرَّغْمِ مِنْ خِفَّتِها[1].

(١٢) الحَمْلُ على التَّخْفيفِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَمِيْرِ المُؤمِنِيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِيْ طالِبٍ، وآخَرِيْنَ: " وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً "[2] بفَتْحِ اللامِ، وبِلا أَلِفِ (لَتُصِيْبَنَّ)، على أَنَّ أَلِفَ (لا) حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً عندَ ابْنِ جِنِّيٍّ لِرَدِّها إلى قِراءَةِ العامَّةِ (لا تُصِيْبَنَّ)، ونَظِيْرُ هذا الحَذْفِ حَذْفُ أَلِفِ (ما) في: أَمَ واللهِ لأَفْعَلَنَّ. وقِيْلَ إِنَّ تَوْجِيْهَ ابْنِ جِنِّيٍّ لِهذِهِ القِراءَةِ يَنْبَغِي أَلاَّ يَجُوزَ أَلبَتَّةَ؛ لأَنَّ فيْهِ تَصْيِيْرَ المُثْبَتِ مَنْفِيّاً، وهُوَ تَصْيِيْرٌ يُفْضِي إلى التَّعْمِيَةِ، ويَقْلِبُ الحَقائِقَ[3].

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِيْ حَيْوَةَ، وطَلْحَةَ، وغَيْرِهِما: " وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ "[4] بتَخْفِيْفِ الزّاي رَغْبَةً في تَحْقِيْقِ التَّخْفِيْفِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ، وهُوَ تَخْفِيْفٌ غَرِيْبٌ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ[5].

(١٣) قَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي عَمْرٍو: " حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا "[6] بقَطْعِ أَلِفِ الوَصْلِ في (ادَّارَكُوا): عَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ هذِهِ القِراءَةَ مِنَ المُشْكِلِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّهُ حَمَلَها على تَوَهُّمِ أَنَّ القارِئَ سَكَتَ سَكْتَةً خَفِيْفَةً على (إذا)، ثُمْ ابْتَدَأَ، وهُوَ ابْتِداءٌ يُفْضِيْ إلى قَطعِ الهَمْزَة[7].

(١) انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ١/ ٢١٧، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٠ - ١١، الشهاب، حاشية الشهاب: ٣/ ٢٧٧، الزمخشري، الكشاف:١/ ٤٨١ .

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) انظر: المحتسب: ١/ ٢٧٧، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٢٩٦، الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ١٦٧، السمين الحلبي، الدر المصوؤن:٣/ ٢٦٧، القرطبي، تفسير القرطبي: ٧/ ٢٠٤ .

(٤) ص: ٢٣.

(٥)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٣٢، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٢٩٢، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١٠.

(٦) الأعراف: ٣٨.

(٧) انظر: ابن جني، المحتسب ١/ ٢٨٨، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٤٨٢، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ١١.

(١٤) **الحَمْلُ على إِشْباعِ الحَرَكَةِ:** مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ "[1] بواوٍ خالصَةٍ بَعْدَ الضَّمَّة، على أَنَّ هذِهِ الواوَ ناشِئَةٌ عِندَ ابْنِ جِنِّيٍّ مِنْ إِشْباعِ الصَّوْتِ بالضَّمَّةِ، وهُوَ إِشْباعٌ يسايِر التَّهْدِيْدَ، والوَعِيْدَ، ويُوْمِئُ إِلَيْهِما، وهِيَ عِنْدَ الزمخشريِّ لُغَةٌ فاشِيَةٌ في الحِجازِ[2].

(١٥) **إِبْدالُ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ مِنَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ كما في قَوْلِ أَبِيْ العَطاءِ السِّنْدِيِّ[3]:**

ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا … وقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

على أَنَّ (وقَدْ نَهِلَتْ...) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على البَدَلِ مِنَ الحالِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا)، وأَنَّ (قَدْ) تُقَرِّبُ الماضِيَ مِنَ الحاضِرِ، وأَنَّ الاسْمَ الَّذي وُضِعَتِ الجَمْلَةُ الاسْمِيَّةُ مَوْضِعَهُ مُشْتَقٌّ (اسْمُ فاعِلٍ)، وهذا الإِبْدالُ يُحَقِّقُ بَياناً زائِداً على ما في المُبْدَلِ مِنْهُ. ويَجُوْزُ أَنْ تُعْرَبَ هذِهِ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ حالاً مِنَ الضَّمِيْرِ المَجْرُوْرِ في (بَيْنَنا).

(١٦) **أَنَّ الباءَ تَحْمِلُ مَعْنَى (في) قَبْلَ المَعْرِفَةِ، والنَّكِرَةِ قِياساً على ظاهِرِ قَوْلِ الشَّمّاخِ[4]:**

فهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضاءَهُ بضاحِيْ عَذاةٍ — أَمْرَهُ وهْوَ ضامِرُ

(١٧) **أَنَّ (تَحْتَ) ظَرْفَ المَكانِ غَيْرَ المُتَصَرِّفِ يَعُدُّها ابْنُ جِنِّيٍّ مَفْعُولاً بِهِ إِذا اقْتَضَى المَعْنَى ذلِكَ كما في قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ وائِلٍ[5]:**

ولَقَدْ شَهِدْتُ الخَيْلَ يَوْمَ طِرادِها … فطَعَنْتُ تَحْتَ كِنانَةِ المُتَمَطِّرِ

على أَنَّ (تَحْتَ) في هذا المَوْضِعِ — كما ذكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ — مَنْصوْبَةُ المَوْضِعِ على المَفْعوْلِ بِهِ، على أَنَّها لَيْسَتْ ظَرْفاً مَكانِيّاً: " أَيْ: طَعَنْتُ ما تَحْتَ كِنانَتِهِ، أَيْ: جَعْبَتِهِ، يَعْنِيْ: جَنْبَهُ، والفَتْحَةُ

---

(١) الأعراف: ١٤٥.

(٢) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ٢٤٧، أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٣٨٩، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٥٧٧، الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ٢١٨.

(١٣٣) انظر: ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٣٥.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٨.

(٥) انظر: ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٢.

فيها فَتْحَةُ المَفْعُوْلِ بِهِ لا فَتْحَةُ الظَّرْفِ، واسْتُعْمِلَ الظَّرْفُ اسْماً، وهُوَ كَثِيْرٌ في الشِّعْرِ، وهُوَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَ هُنا ظَرْفا؛ لأَنَّكَ حِيْنَئِذٍ تُرِيْدُ: طَعَنْتُ في ذلِكَ المَوْضِعِ، ولَيْسَ المَعْنَى عَلَيْهِ، إِنَّما المَعْنَى أَنَّكَ طَعَنْتَ المَوْضِعَ نَفْسَهُ "(١).

(١٨) إجازَةُ إِبْدالِ الجُمْلَةِ مِنَ المُفْرَدِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ "(٢): في الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (سَواءٌ مَحْياهُمْ ومَماتُهُمْ) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ(٣):

- أَنَّها اسْتِئْنافِيَّةٌ.
- أَنَّها بَدَلٌ مِنَ الكافِ في (كالَّذِيْنَ) الواقِعَةِ مَفْعُوْلاً ثانِياً لفعْلِ الجَعْلِ (نَجْعَلَهُمْ)، وهُوَ إعْرابُ ابْنِ جِنِّي تَبِعَهُ فيهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، وأَنْكَرَهُ ابْنُ العِلْجِ.
- أَنَّها حالٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَمْ حَسِبَ الكُفَّارُ أَنْ نُصَيِّرَهُمْ مِثْلَ المُؤْمِنِيْنَ في حالِ اسْتِواءِ مَحْياهُمْ، ومَماتِهِمْ.

(١٩) أَنَّ (الإِغارَةَ) في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٤):

فَلَيْتَ لِيْ بِهِمْ قَوْماً إذا رَكِبُوا ... شَدُّوا الإِغارَةَ فُرْساناً ورُكْبانا

مَفْعُوْلٌ لَهُ لا بِهِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ (شَدَّ) لازِمٌ، ويُعَزِّزُ كَوْنَ هذا الفِعْلِ لازِماً بشَاهِدَيْنِ مِنَ الشِّعْرِ يُوْمِئُ ظاهِرُهُما إِلى أَنَّهُ لازِمٌ، وهُما قَوْلُ عبْدِ الشَّارِقِ بْنِ عَبْدِ العُزَّى(٥):

شَدَدْنا شَدَّةً فقَتَلْتُ مِنْهُمْ ... ثَلاثَةَ فِتْيَةٍ وقَتَلْتُ قَيْنا

وقَوْلُ العَبَّاسِ بْنِ مِرداسٍ:

---

(١) ابن جني، التنبيه على مشكلات الحماسة:٧٣.

(٢) الجاثية: ٢١.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٤٧، الزمخشريّ، الكشاف: ٣/ ١١٤، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ١٩، اللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٣٦٠ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٠.

(٥) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٠.

أَشُدُّ على الكَتِيْبَةِ لا أُبالِيْ ... أَحَتْفِيْ كانَ فيها أَمْ سِواها

على أَنَّ هذا الفِعْلَ عُدِّيَ بـ(عَلى).

ومِمَّا جاءَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ لَهُ المُقْتَرِنِ بالأَلِفِ واللاَّمِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

ولا يَجِيْمُ اللِّقاءَ فارِسُهُمْ ... حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوْفَ مِنْ كَرَمِهْ

على أَنَّ اللِّقاءَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الظَّرْفِ عِنْدَهُ كما في: مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوْقَ النَّجْمِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: يَجِيْمُ وَقْتَ اللِّقاءِ، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً لَهُ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لا يَجِيْمُ (يَجْبُنُ) للقاءِ.

(٢٠) تَعَلُّقُ الظَّرْفِ بِمَذْكُوْرٍ أَوْلى مِنْ تَعَلُّقِهِ بِمَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ حالاً كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ، وكما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

وبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ... ـلِ بالذِّلَّةِ إِذْعانُ

على أَنَّ (عِنْدَ) تَتَعَلَّقُ بالحِلْمِ نَفْسِهِ: " كقَوْلِكَ: الصَّوابُ حِلْمُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، ومِنَ الرَّأْيِ الحِلْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وعِنْدَ مَواطِنِ الجَهْلِ، هذا هُوَ الوَجْهُ في (عِنْدَ) هذِهِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ أَيْضاً حالاً مِنَ الحِلْمِ، فتَتَعَلَّقُ حِيْنَئِذٍ بمَحْذُوْفٍ، وتَتَضَمَّنُ ضَمِيْرَهُ... "[3].

(٢١) حَمْلُ عَدَمِ حَذْفِ لامِ الفِعْلِ المُضارِعِ الأَلِفِ المَقْلُوْبَةِ مِنْ ياءِ المجْزُوْمِ – على الياءِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

فإِنَّكَ إِنْ تَرَى عَرَصاتِ جُمْلٍ ... بعاقِبَةٍ فأَنْتَ إِذاً سَعِيْدُ

على أَنَّ الأَلِفَ في (تَرَى) أُثْبِتَتْ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الفِعْلَ مَجْزُوْمٌ تَشْبِيْهاً لَها بالياءِ؛ لأَنَّ الياءَ تَظْهَرُ عَلَيْها الحَرَكاتُ كظُهُوْرِ السُّكُوْنِ عَلامَةً للجَزْمِ كما في (يَأْتِيْكَ) في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥١.

(٢) انظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٢.

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٢.

(٤) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٥٧٤.

(٥) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٥٧٤.

أَلَمْ يأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي ... بِما لاقَتْ لَبُوْنُ بَنِيْ زِيادِ

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً ما أَنْشَدَهُ أَبُوْ زَيْدٍ[1]:

إذا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فطَلِّقْ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

على أَنَّ الأَصْلَ: ولا تَرَضَّها، ولا تَتَمَلَّقْ.

(٢٢) أَنَّهُ لَمْ يُخَطِّئِ الكُوْفِيِّيْنَ فِيْ عَدِّهِمْ (كما) حَرْفَ نَصْبٍ كما في قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبي رَبِيْعَةَ[2]:

إذا جِئْتَ فامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنا ... كَما يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

على أَنَّ البَصْرِيِّيْنَ أَصْحابَ ابْنِ جِنِّيٍّ لا يُثْبِتُوْنَ ذلِكَ، وأَنَّ الكِسائِيَّ يَعُدُّ أَصْلَ (كَما): كَيْما.

(٢٣) تَوْكِيْدُ النَّكِرَةِ مَعْنَوِيّاً:

تَبِعَ ابْنُ جِنِّيٍّ البَصْرِيِّيْنَ في أَنَّ تَوكِيْدَ النَّكِرَةِ لا يَجُوْزُ عِنْدَهُمْ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَجازَ الكُوْفيُّوْنَ فيها تَوْكِيْدَ النَّكِرَةِ المُتَبَعِّضَةِ كما في: أَكَلْتُ رَغِيْفاً كُلَّهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ظاهِرَ الكَلامِ يُعَزِّزُ هذِهِ الإِجازَةَ عِنْدَهُ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

أُولاكَ بَنُوْ خَيْرٍ وشَرٍّ كِلَيْهِما ... جَمِيْعاً ومَعْرُوْفٍ أَلَمَّ ومُنْكَرِ

على أَنَّ (كِلَيْهِما) تَوْكِيْدٌ لـ (خَيْرٍ، وشَرٍّ)، والقَوْلُ:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعا

على أَنَّ (أَجْمَعا) تَوْكِيْدٌ مَعْنَوِيٌّ لـ(يَوْماً).

ولا يَتَقَيَّدُ ابْنُ جِنِّيٍّ بالقِياسِ على الظَّاهِرِ فيما مَرَّ بَلْ يُعْرِبُ (كِلَيْهِما) بَدَلاً مِنْ (خَيْرٍ، وشَرٍّ)، على أَنَّ المُرادَ عِنْدَهُ: أُوْلاكَ بَنُوْ كِلا خَيْرٍ، وشَرٍّ؛ لأَنَّ (كِلا) قَدْ تُضافُ إِلى المُفْرَدِ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ بالواوِ في ضَرُوْرَةِ الشِّعْرِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

---

(١) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٥٧٤.

(٢) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٥٧٧.

(٣) انظر: التنبيه على شَرح مشكلات الحماسة: ٣٣٣.

(٤) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٣٣٤.

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الَّتي ضُرِبَتْ بِهِ   عَلى دَهَشٍ أَلْقاهُ باثنين صاحِبُهْ

وقَدْ حَمَلَ الشَّاهِدَ الآخَرَ (... يَوْماً أَجْمَعا) على الشُّذُوْذِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْنُوْعاً، وعَلَى أَنَّ (أَجْمَعَ) لَيْسَتْ مِنْ أَلْفاظِ التَّوْكِيْدِ الَّتي مُؤَنَّثُها: جَمْعاءُ بَلْ هِيَ الَّتي بمَعْنَى: بكُلِّيَّتِهِ كما في قَوْلِكَ: أَخَذْتُ المالَ بأَجْمَعِهِ، وأَجْمَعَهُ، على أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ حُذِفَ مِنَ (أَجْمَعا) في الشَّاهِدِ: بأَجْمَعِهِ، فَصارتْ هذِهِ اللَّفْظَةُ: (أَجْمَعا) بقَلْبِ الهاءِ أَلِفاً.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ تَشَيُّعَ ابْنِ جِنِّيٍّ للبَصْرِيِّيْنَ أَصْحابِهِ فَرَضَ عَلَيْهِ سُلْطانَهُ، فجَعَلَهُ يَتْرُكُ القِياسَ على الظَّاهِرِ إِلى التَّوَهُّمِ، والتَّكَلُّفِ اللَّذَيْنِ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِما في هذِهِ المَسْأَلَةِ.

(٢٤) مَجِيْءُ المَعْرِفَةِ حالاً: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ زُمَيْلِ بْنِ أُبَيْرٍ[١]:

فجِئْتَ ابْنَ أَحْلامِ النِّيامِ ولَمْ تَجِدْ   لنَفْسِكَ إِلاَّ صِهْرَها مَنْ تُباعِلُ

على أَنَّ (ابْنَ أَحْلامِ النِّيامِ) حالٌ، وذَكَرَ أَنَّ هذِهِ الحالَ تُعَدُّ مَثَلاً لا حَقِيْقَةَ تَحْتَهُ عادَ بها المَعْنَى إِلى التَّنْكِيْرِ، كما في مَجِيْءِ (الأَوَّلَ الأَوَّلَ) حالاً في مِثْلِ قَوْلِنا: ادْخُلُوا الأَوَّلَ الأَوَّلَ، على أَنَّ المُرادَ: ادْخُلُوا مُتَتالِيْنَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في المُرادِ مِنَ الحالِ (ابْنَ أَحْلامِ النِّيامِ): جِئْتَ ساقِطاً هَلْهَلاً بغَيْرِ رِشْدَةٍ.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ[٢]:

ورَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذا ما تَرَكْتُهُ   أَخا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شارِبُهْ

على أَنَّ (أَخا القَوْمِ) حالٌ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً في اللَّفْظِ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ في المَعْنَى، والمُرادُ: تَرَكْتُهُ قَوِيّاً لاحِقاً بالرِّجالِ، فالشَّاعِرُ لا يُرِيْدُ قَوْماً مَخْصوصِيْنَ.

(٢٥) لَفْظَةُ (ابْنٍ) لا تُعْرَبُ صِفَةً للعَلَمِ الأَوَّلِ إِلاَّ إِذا كانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَضْلاً عَنِ القُيُوْدِ الأُخْرَى كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[٣]:

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقالاً ابْنَ خُوَيْلِدٍ   بنِعافِ ذِيْ عُذْمٍ وأَنَّ الأَعْلَما

---

(١) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٥٨.

(٢) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٦١.

(٣) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٦٩.

على أَنَّ (ابْنَ) بَدَلٌ مِنْ (عِقالاً) لا صِفَةٌ؛ لأَنَّ العَلَمَ الأَوَّلَ مُنَوَّنٌ، إِذْ لَو كانَ صِفَةً لَوَجَبَ حَذْفُ التَّنْوِيْنِ.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الحُطَيْئَةِ(١):

إلاَّ يَكُنْ مالٌ يُثابُ فإِنَّهُ ... سَيَأْتِي ثَنائِيْ زَيْداً ابْنَ مُهَلْهِلِ

على أَنَّ (ابْنَ) بَدَلٌ لا صِفَةٌ كما مَرَّ. وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ يَكُوْنَ وَصْفاً خَرَجَ على أَصْلِهِ.

(٢٦) عَطْفُ الاسْمِ الظّاهِرِ المَجْرُوْرِ على الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ الَّذي في مَحَلِّ جَرٍّ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ(٢):

أَرِيْحُوا البِلادَ مِنْكُمُ ودَبِيْبِكُمْ ... بأَعْراضِنا فِعْلَ الإِماءِ العَواهِرِ

على أَنَّ (دَبِيْبِكُمْ) مَعْطُوْفٌ على الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (مِنْكُمُ) دُوْنَ إِعادَةِ العامِلِ (مِنْ).

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ(٣):

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُوْنا وتَشْتِمُنا ... فاذْهَبْ فما بِكَ والأَيّامِ مِنْ عَجَبِ

على أَنَّ (الأَيّامِ) مَعْطُوْفَةٌ على الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (بِكَ).

ومِنَ العَطْفِ على الضَّمِيْرِ المَرْفُوْعِ بغَيْرِ تَوْكِيْدٍ قَوْلُ الشّاعِرِ(٤):

فلَسْتُ بنازِلٍ إلاَّ أَلَمَّتْ ... بِرَحْلِيْ أَوْ خَيالَتُها الكَذُوْبُ

على أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ حَمَلَ ذلِكَ على طُوْلِ الكَلامِ الَّذي أَغْنَى عَنِ إِعادَةِ الضَّمِيْرِ مُنْفَصِلاً تَوْكِيداً للضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (أَلَمَّتْ)، والتَّقْدِيْرُ: أَلَمَّتْ هِيَ بِرَحْلِيْ أَوْ خَيالَتُها الكَذُوْبُ: " عَطَفَ على المُضْمَرِ المَرْفُوْعِ المُتَّصِلِ بغَيْرِ تَوْكِيْدٍ، ولَوْ أَكَّدَ، فقالَ: أَلَمَّتْ هِيَ –لَكانَ أَحْسَنَ غَيْرَ أَنَّ

---

(١) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٦٩.

(٢)انظر: التنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٩٣.

(٣)انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ١٢٢، ٤٩٤، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٨٣.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٣٩.

الكَلامَ طالَ بقَوْلِهِ (بَرَحْلِيْ)، فنابَ طُوْلُهُ عَنْ تَوْكِيْدِهِ، كما أَنَّ قَوْلَ اللهِ تَعالَى: " ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا "[1] لَمَّا طالَ الكَلامُ فيْهِ بـ (لا) وإِنْ كانَتْ بَعْدَ الواوِ - حَسُنَ الكَلامُ بطُوْلِها... "[2].

(٢٧) عَدُّ (الَّذي) حَرْفاً مَصْدَرِيّاً كـ (ما) المَصْدَرِيَّةِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

إِذا مــا أَتــاهُ وارِدٌ مِــنْ ضَرُوْرَةٍ ... تَــوَلَّى بأَضْــعافِ الَّــذي جــاءَ ظامِيــا

على أَنَّ (الَّذي) يَجُوْزُ فيها وَجْهانِ عِنْدَهُ:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ اسْماً مَوْصُولاً صِلَتُهُ (جاءَ) على أَنَّ عائِدَ المَوْصُوْلِ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: الَّذي جاءَ علَيْهِ.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ حَرْفاً مَصْدَرِيّاً، فَلا يَحْتاجُ إِلى عائِدٍ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " ذلِكَ الَّذيْ يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ "[4].

(٢٨) أَنَّ الأَنْدِيَةَ في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

في لَيْلَــةٍ مِــنْ جُمــادَى ذاتِ أَنْدِيَــةٍ ... لا يُبْصِرُ الكَلْــبُ مِــنْ ظَلْمائِهــا الطُّنُبــا

واحِدُها نَدًى، وهذا البِناءُ التَّكْسِيْرِيُّ للنُّحاةِ في مُفْرَدِهِ أَقْوالٌ:

(أ) أَنَّ الأَنْدِيَةَ جَمْعُ نِداءٍ، ونِداءٌ جَمْعُ: نَدًى، فتَكُوْنُ الأَنْدِيَةُ جَمْعَ جَمْعٍ، وهُوَ قَوْلُ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ.

(ب) أَنَّ الأَنْدِيَةَ جَمْعُ: نَدِيٍّ، كما في قَوْلِ سَلامَةَ بْنِ جَنْدَلٍ:

يَوْمــانِ يَــوْمُ مَقامــاتٍ وأَنْدِيَــةٍ ... ويَــوْمُ سَــيْرٍ إِلى الأَعْــداءِ تَأْوِيْــبِ

---

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٩.

(٣) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٤) الشورى: ٢٣.

(٥) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٩٩ - ٥٠١..

وهُوَ قَوْلُ أَبِي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ.

(ج) أَنَّ الأَنْدِيَةَ تَكْسِيْرُ أَصْلُهُ: نَدًى وأَنْدٍ (أَفْعٍ)، كَزَمَنٍ وأَزْمُنٍ، وجَبَلٍ وأَجْبُلٍ (أَفْعُل)، ثُمَّ زِيْدَتْ عَلَيْهِ تاءُ التَّأْنِيْثِ، فصارَ: أَنْدُيَةً (أَفْعُلَة)، ثُمَّ كُسِرَتِ الدَّالُ تَخْفِيْفاً كما يَظْهَرُ لِيْ، وهُوَ تَوَهُّمٌ بَعِيْدٌ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ.

(د) أَنَّ الأَنْدِيَةَ تكْسِيْرُ: نَدًى (فَعَل) شُذُوْذاً، وهذا الشُّذُوْذُ لَهُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ تَأْوِيْلٌ يَجْعَلُهُ مَقِيساً يُعَزِّزُهُ السَّماعُ، على أَنَّ القِياسَ يَكْمُنُ في أَنَّ العَرَبَ تُجْرِيْ الفَتْحَةَ مُجْرَى الأَلِفِ، وهُوَ إِجْراءٌ يَصِيْرُ بِهِ المُفْرَدُ (نَدًى: فَعَل): نَداءُ (فَعال) الَّذي يُكَسَّرُ على: أَنْدِيَةٍ (أَفْعِلَة) كما في: قَذالٍ وأَقْذِلَةٍ، وشَرابٍ وأَشْرِبَةٍ، وأَنَّ السَّماعَ يَكْمُنُ في تَكْسِيْرِ (فَعَلٍ) على (أَفْعِلَةٍ) كما في: رَحًى وأَرْحِيَةٍ، وقَفاً وأَقْفِيَةٍ، والأَجْوَدُ عِنْدَهُ أَنْ يُكَسَّرَ النَّدى على: أَنْداءٍ، كما في قَوْلِ الشَّمّاخ:

إِذا سَقَطَ الأَنْداءُ صِيْنَتْ وأُشْعِرَتْ ... حَبِيْراً ولَمْ تُدْرَجْ عَلَيْها المَعاوِزُ

ويَتَبَيَّنُ مِمّا مَرّ أَنَّهُ يَتَّكِئُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ على القِياسِ، والسَّماعِ.

(٢٩) أَنَّ ما فيْهِ مَعْنى الفِعْلِ يَنُوْبُ عَنْ جَوابِ الشَّرْطِ المَحْذُوْفِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ[١]:

قَبِيْلٌ لِئامٌ إِنْ ظَفِرْنا عَلَيْهِمُ ... وإِنْ يَغْلِبُوا فَإِنَّهُمْ شَرُّ غالِبِ

على أَنَّ (لِئامٌ) جَمْعُ: لَئِيْمٍ نابَ عَنْ جَوابِ (إِنِ) الشَّرْطِيَّةِ لما فيهِ مِن مَعْنى الفِعْلِ، والتَّقْدِيْرُ: إِنْ ظَفِرْنا بِهِمْ لَمْ نَفْخَرْ بذلِكَ للُؤْمِهِمْ.

(٣٠) ذِكْرُ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ يَدُوْرُ في فَلَكِ الظّاهِرِ كما في إِعْرابِ (كَمْ) في قَوْلِ الشّاعِرِ[٢]:

ولَمْ نَدْرِ إِنْ جِضْنا مِنَ المَوْتِ جِيْضَةً ... كَمِ العُمْرُ باقٍ والمَدَى مُتَطاوِلُ

على أَنَّ (كَمْ) إِمّا أَنْ تَكُوْنَ ظَرفاً يَتَعَلَّقُ بـ (باقٍ)، وإِمّا أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَصْدَرِ بـ (باقٍ) أَيْضاً.

---

(١) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٤٩٧.

(٢) انظر: التّنبيه على شرح مُشكلات الحماسة: ٢٧.

ويَكْتَفي ابْنُ جِنِّيٍّ في مَواضِعَ بِذِكْرِ الأَوْجُهِ الجائِزَةِ في مَسْأَلَةٍ ما بِما فيها الحَمْلُ على الظّاهِرِ دُوْنَ أَنْ يُفْصِحَ عَنْ اخْتِيارِهِ للوَجْهِ الّذي يَدُوْرُ في فَلَكِ الظّاهِرِ، ومِنْ ذلِكَ:

(١) تَخْطِئَةُ بَعْضِ القِراءاتِ الّتي لا تَخْضَعُ لسُلْطانِ القِياسِ تارِكاً تَوْجِيْهَها على حَسَبِ ظاهِرِها، ومِنْ هذِهِ القِراءاتِ تِلْكَ القِراءَةُ المَرْوِيَّةُ عَنِ ابنِ عامِرٍ: " وإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ ما تُوْعَدُوْنَ "[١]، وأُخْرَى مَرْوِيَّةٌ عَنِ نافِعٍ: " وإِنْ أَدْرِيْ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ومَتاعٌ إِلى حِيْنٍ "[٢] بفَتْحِ ياءِ (أَدْرِيْ) في القِراءَتَيْنِ: أَنْكَرَ ابْنُ مُجاهِدٍ هاتَيْنِ القِراءَتَيْنِ، وتَبِعَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ في هذا الإِنْكارِ؛ لأَنَّ (إِنْ) نافِيَةٌ، ولهذِهِ القِراءَةِ تَوْجِيْهان[٣]:

- أَنَّ الياءَ لامَ الفِعْلِ عُوْمِلَتْ في هذِهِ القِراءَةِ مُعامَلَةَ ياءِ المُتَكَلِّمِ مُضافاً إِلَيْها.
- أَنَّ فَتْحَةَ هَمْزَةِ (أَقَرِيْبٌ) نُقِلَتْ إِلى الياءِ السّاكِنَةِ، وأُبْدِلَتِ الهَمْزَةُ أَلِفاً لانْفِتاحِ ما قَبْلَها بالنَّقْلِ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ هَمْزَةً مُتَحَرِّكَةً على أَنَّها في حُكْمِ المُبْتَدَأِ بِها.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قِراءَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: " فَهَلْ يُهْلَكُ إِلّا القَوْمُ الفاسِقُونَ "[٤] بفَتْحِ الياءِ، واللاّمِ مِنْ (يُهْلَكُ)، على أَنَّهُ مُضارِعُ: هَلِكَ (بكَسْرِ اللاّمِ): ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّها قِراءَةٌ مَرْغُوْبٌ عَنْها، على الرَّغْمِ مِنَّ أَنَّها لُغَةٌ[٥].

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ يُخَلِّصُنا مِمّا مَرَّ مِنَ التَّوَهُّمِ، والتَّكَلُّفِ اللَّذَيْنِ لا تَحْتَمِلُهُما طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ.

(٢) حَمْلُ الكَلامِ على حَذْفِ مُضافٍ كما في قَوْلِ الشّاعِرِ[٦]:

فقالُوا لَنا: ثِنْتانِ لا بُدَّ مِنْهُما ... صُدُوْرُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ

---

(١) الأنبياء: ١٠٩.

(٢) الأنبياء: ١١١.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٦٨، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٣٤٤، السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ١٨٨.

(٤) الأحقاف: ٣٥.

(٥) انظر: ابن جني، المحتسب: ٢/ ٢٦٨، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٦٩، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١٣٦.

(٦) انظر: ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦.

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لا بُدَّ مِنْ إِحْداهُما، والظَّاهِرُ على عَدَمِ التَّقْدِيْرِ.

(٣) شِبْهُ الجُمْلَةِ الواقِعُ حالاً، أَوْ خَبَراً، أَوْ صِفَةً، أَوْ مَفْعُوْلاً ثانِياً لـ (ظَنَّ)، أَوْ إِحْدَى أَخَواتِها، أَوْ صِلَةً لِمَوْصُوْلٍ يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَوْلَى عَدَمُ التَّعَلُّقِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

ولكِنْ عَرَتْنِيْ مِنْ هَواكِ ضَمانَةٌ ... كما كُنْتُ أَلْقَى مِنْكَ إِذْ أَنا مُطْلَقُ

على أَنَّ (مِنْكِ) يَجُوْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ (عَرَتْنِيْ)، فلا ضَمِيْرَ فِيْها لتَعَلُّقِها بالظَّاهِرِ، وأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُعْرَبُ حالاً مِنْ (ضَمانَةٌ)؛ لأَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ في الأَصْلِ صِفَةٌ لَها تَقَدَّمَتْ عَلَيْها، فأُعْرِبَتْ حالاً.

(٣١) تَأْنِيْثُ ما حَقُّهُ التَّذْكِيْرُ مِمَّا عُدَّ بَعْضَ مُؤَنَّثٍ، وتَذْكِيرُ ما حَقُّهُ التَّأْنِيْث، ومِنَ التَّأْنِيْثِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

وساقٌ مُخَلْخَلُها حَمْشَةٌ ... كَساقِ الجَرادَةِ أَوْ أَحْمَشِ

على أَنَّ قِياسَ خَبَرِ (مُخَلْخَلُها) أَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّراً لا مُؤَنَّثاً: مُخَلْخَلُها حَمْشٌ، على أَنَّ التَّأْنِيْثَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ المُخَلْخَلَ بَعْضُ السَّاقِ المُؤَنَّثَةِ، كما في قَوْلِ الأَعْشَى(٣):

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الَّذي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

على أَنَّ الصَّدْرَ أُنِّثَ لأَنَّهُ قَناةٌ في المَعْنَى: " وذلِكَ أَنَّ بَعْضَ الشَّيْءِ قَدْ يَقَعُ عليْهِ اسْمُ جَمِيْعِهِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ دَقَقْتَ صَدْرَ القَناةِ لقُلْتَ: دَقَقْتُ القَناةَ، وكذلِكَ: لَوْ ضَرَبْتَ بَعْضَ زَيْدٍ، لقُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْداً، وكَيْفَ – لَيْتَ شِعْرِيْ – يُقالُ: ضَرَبْتُ زَيْداً إِلاَّ على هذا، أَتَراهُ يَضْرِبُ جَمِيْعَهُ باطِنَهُ، وظاهِرَهُ، وجَمِيْعَ جِهاتِهِ، وأَنْحائِهِ ؟ هذا مُحالٌ، فلَمَّا شاعَ هذا، واتَّسَعَ حَتَّى صارَ مَجازُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِيْقَتِهِ حَسُنَ مِنْهُمْ أَنْ يُسَمُّوا البَعْضَ باسْمِ الكُلِّ، فكذلِكَ: لَوْ ضَرَبْتَ

---

(١) انظر: ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٣ – ٣٤.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٨٦ – ٥٨٧.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٩٣، ٥٨٦ – ٥٨٧.

مُخَلْخَلَ السّاقِ لساغَ لَكَ أَنْ تَقُوْلَ: ضَرَبْتُ السَّاقَ، فلذلِكَ أَنَّثَ، وهذا فاشٍ، فاعْرِفْهُ "[1].

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما مَرَّ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على اكْتِسابِ المُضافِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيْثَ في الإِضافَةِ المَحْضَةِ، أَوِ الحَقِيْقِيَّةِ.

ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ تَذْكِيْرَ الفِعْلِ مَعَ فاعِلِهِ جَمْعِ المُذَكَّرِ أَحْسَنَ مِنْ تَأْنِيثِهِ؛ لأَنَّ فِيْهِ احْتِراماً للحَمْلِ على الظّاهِرِ، وإِيْثاراً لَهُ على الحَمْلِ على المَعْنَى . ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وغَيْرِهِ: " إِمَّا تَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ "[2]: " قالَ أَبُو الفَتْحِ: في هذِهِ القِراءَةِ بَعْضُ الصَّنْعَةِ، وذلِكَ لقَوْلِهِ فيما يَلِيْهِ: " يَقُصُّوْنَ عَلَيْكُمْ آياتِيْ "، فالأَشْبَهُ بتَذْكِيْرِ (يَقُصُّوْنَ) التَّذْكِيْرُ بالياءِ في قِراءَةِ الجَماعَةِ: " يَأْتِيَنَّكُمْ "، فتقُوْلُ على هذا: قامَتِ الزُّيُوْدُ، وقامَ الزَّيْدُوْنَ، وتُذَكِّرُ لَفْظَ (قامَ) لتَذْكِيْرِ (الزَّيْدُوْنَ)، وتُؤَنِّثُ لَفْظَ (قامَتْ)؛ لأَنَّ الزُّيُوْدَ مُكَسَّرٌ، ولا يَخْتَصُّ بالتَّذْكِيْرِ، ولقَوْلِكَ: الهُنُوْدُ. وقَدْ يَجُوْزُ: قامَتِ الزَّيْدُوْنَ إلاّ أَنَّ (قامَ) أَحْسَنُ "[3].

ومِنَ التَّذْكِيْرِ قِراءَةُ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ: " ما إِنَ مَفاتِحَهُ لَيَنُوْءُ بالعُصْبَةِ "[4] بتَذْكِيْرِ (لَيَنُوْءُ) على تَوَهُّمِ مَعْنَى الواحِدِ (مِفْتاح) عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ كما في قَوْلِ الرّاجِزِ[5]:

مِثْلَ الفِراخِ نُتِفَتْ حَواصِلُهْ

على أَنَّ المُرادَ: نُتِفَتْ حَواصِلُ الفَرْخِ؛ لأَنَّ الهاءَ في (حَواصِلُهْ) تَعُوْدُ على المُفْرَد.

ومِنْهُ قِراءَةُ يَحْيَى، والأَعْمَشِ: " إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزّاقُ ذُو الْقُوَّةِ المَتِينِ "[6] بجَرِّ (المَتِيْنِ)، على أَنَّ التَّذْكِيْرَ مَحْمُوْلٌ على مَعْنَى الحَبْلِ، أَوْ على أَنَّ (المَتِيْنِ) صِفَةٌ لـ (الرَّزّاقُ) المَرْفُوْعِ، وَأَنَّ الجَرَّ مَحْمُوْلٌ على الجَرِّ على الجِوارِ؛ لأَنَّهُ مُجاوِرٌ لـ (القُوَّةِ) المَجْرُوْرَةِ[7].

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٨٦ – ٥٨٧.

(٢) الأعراف: ٣٥.

(٣) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٤٧.

(٤) القصص: ٧٦.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٥٣.

(٦) الذاريات: ٥٨.

(٧) انظر الصفحة: ٥١.

(٣٢) تَعْدِيَةُ الفِعْلِ (احْتَفَظَ) بـ(على)، على أنَّهُ بمَعْنَى (غَضِبَ) على وَفْقِ المَسْمُوْعِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[١]:

بَعِيْدٌ مِنَ الشَّيْءِ القَلِيْلِ احْتِفاظُهُ عَلَيْكَ ومَنْزُوْرُ الرِّضا حِيْنَ يَغْضَبُ

على أَنَّ المَصْدَرَ (احْتِفاظُهُ) تَعَدَّى بـ(عَلى) قِياساً على هذا الشَّاهِدِ: " في هذا شاهِدٌ لقَوْلِكَ: احْتَفَظْتُ على الرَّجُلِ، مِنَ الحِفْظَةِ، وهِيَ الغَضَبُ، وهِيَ الحَفِيْظَةُ أَيْضاً، ولا أَعْرِفُ لَها فِعْلاً ثُلاثِيّاً "[٢].

ومِنَ اتِّكائِهِ على المَسْمُوْعِ، والقِياسِ عَلَيْهِ ما يُعَدُّ مِنْ بابِ (تِفْعالَةٍ) وَصْفاً كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[٣]:

هُوَ الظَّفِرُ المَيْمُوْنُ إنْ راحَ أَوْ غَدا بِهِ الرَّكْبُ، والتِّلْعابَةُ المُتَحَبِّبُ

على أَنَّ التِّلْعابَةَ الوَصْفَ مِنْ بابِ (تِفْعالَةٍ).

(٣٣) أَنَّ الحالَ تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ دُوْنَ تَقْدِيْرِ هذا الخَبَرِ كما في قَوْلِ حاتِمٍ[٤]:

أَكُفُّ يَدِيْ عَنْ أَنْ يَنالَ التِماسُها أَكُفَّ صِحابِيْ حِيْنَ حاجَتُنا مَعا

على أَنَّ (حاجَتُنا) المَصْدَرَ مَبْتَدَأٌ سَدَّتِ الحالُ (مَعا) مَسَدَّ خَبَرِهِ، كما في قَوْلِكَ: قِيامُكَ ضاحِكاً، وجُلُوْسُكَ مُتَحَدِّثاً، وشُرْبُكَ السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً.

(٣٤) عَلامَةُ جَزْمِ المُضارِعِ المُعْتَلِّ اللاَّمِ السُّكُوْنُ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ حُرَيْثِ بْنِ عَنَّابٍ[٥]:

فقُوْلا لصَخْرَةَ إذْ جَدَّ الهِجاءُ بها عُوْجِيْ عَلَيْنا يُحَيِّيْكِ ابْنُ عَنَّابِ

---

(١) انظر: ابن جنيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠٨.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠٨.

(٣) انظر: ابن جنيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠٨ .

(٤) انظر: ابن جنيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٣٦.

(٥) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٨٠.

على أَنَّ (يُحَيِّيْكِ) مجْزُوْمٌ على جَوابِ الأَمْرِ، وأَنَّ عَلامَـةَ جَزْمِـهِ السُّـكُوْنُ عـلى اليـاءِ إِجْـراءً للمُعْتَلِّ اللاَّمِ مُجْرَى الصَّحِيْحِها، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ هذا الفِعْلُ مَرْفُوْعاً، على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: عُوْجِيْ عَلَيْنا مُحَيِّياً لَكِ ابْنُ عَنَّابٍ. وأَجـازَ ابْـنُ جِنِّـيٍّ أَنْ يَكُـوْنَ التَّقْـدِيْرُ: عُوْجِيْ عَلَيْنا؛ لأَنْ يُحَيِّيَكِ ابْنُ عَنَّابٍ، على أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ، والحَرْفَ النَّاصِبَ قَد حُذِفا، وهُـوَ تَأْوِيْلٌ يَقُوْمُ على التَّوَهُّمِ.

ومِنْ إِسْكانِ ياءِ المَنْقُوْصِ المَنْصُوْبِ قَوْلُ رُؤْبَةَ[1]:

كَأَنَّ أَيْدِيْهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ
أَيْدِيْ جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ

(٣٥) نَصْبُ المَعْرِفَةِ على التَّمْيِيْزِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَوْفَى الخُزاعِيِّ[2]:

فَبِئْسَـتْ قِعـادَ الفَتَـى وَحْـدَها ... وبِئْسَـتْ مُوَفِّيَـةُ الأَرْبَـعِ

على أَنَّ (قِعادَ الفَتَى) تَمْيِيْزٌ، على الـرَّغْمِ مِـنْ كَوْنِـهِ مَعْرِفَـةً؛ لأَنَّ تَعْرِيْفَـهُ تَعْرِيْـفُ جِـنْسٍ: " تَعْرِيْفُ الجِنْسِ لا يَخُصُّ واحِداً بعَيْنِهِ، فضارَعَ بِشِياعِهِ النَّكِرَةَ، ولأَجْلِ ذلِـكَ مـا كـانَ أَسَـدٌ وهُوَ نَكِرَةٌ كأُسامَةَ وهُوَ مَعْرِفَةٌ، وغُدْوَةٌ، وهِيَ مَعْرِفَةٌ كَغَداةٍ، وهِـيَ نَكِـرَةٌ، وكـذلِكَ ثَعْلَـبٌ وثُعالَةُ، وهُوَ كَثِيْرٌ، فاعْرِفْهُ لَطِيْفاً "[3].

ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ أُسامَةَ، وثُعالَةَ يُعَدَّانِ مَعْرِفَةً في النَّحْوِ العَرَبِيِّ، ويَعَزِّزُ ذلِكَ مَجِـيْءُ الحـالِ مِنْهُما، على أَنَّهُما في الدَّلالَةِ يُعامَلانِ مُعامَلَةَ النَّكِرَةِ في الشُّيُوْعِ.

ويَظْهَرُ لي أَيْضاً أَنَّ الأَصْلَ رِوايَةُ الرَّفْعِ (قِعادُ الفَتَى) على فاعِلِ (بِئْسَـتْ)، ولَعَـلَّ مـا يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ صَرَّحَ بأَنَّ مَنْ رَفَعَ عادَلَ اللَّفْظَ، على أَنَّ هذِهِ المُعادَلَةَ تَكْمُـنُ في كَوْنِ فاعِلِ (بِئْسَتْ) في الصَّدْرِ، والعَجُـزِ مُضـافٌ إِلى مُقْـتَرِنٍ بـ (أَلْ) التـي لاسْـتِغْراقِ الجِنْسِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى ادِّعاءِ نَصْبِ المُقْتَرِنِ بهذا الحَرْفِ على التَّمْيِيْزِ النَّكِرَةِ الجامِدَةِ؛

(١) انظر:ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٨١.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٩١.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٩١.

لأَنَّ في الالْتِجاءِ إلى الحَمْلِ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لتَحْقِيْقِ التَّوْكِيْدِ الَّذي يُفْضِيْ إلى التَّفَكُّرِ في الدَّلالَةِ السِّيْمْيائِيَّةِ تَخْلِيْصاً مِمَّا مَرَّ[1].

(٣٦) جَوازُ وَصْفِ فاعِلِ فِعْلَي المَدْحِ، والذَّمِّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) المُقْتَرِنِ بـ(أَلْ) الَّتي لاسْتِغْراقِ الجِنْسِ على وَفْقِ المَعْنَى: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ يَزِيْدَ بْنِ قُنافَةَ[2]:

لَعَمْرِيْ، وما عَمْرِيْ عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ... لَبِئْسَ الفَتَى المَدْعُوُّ باللَّيْلِ حاتِمُ

وقَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ سُلْمَى[3]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ ... حَضَرُوا لَدَى الحُجُراتِ نارَ المَوْقِدِ

على أَنَّ (المَدْعُوُّ) بَدَلٌ مِنَ (الفَتَى) فاعِلِ (بِئْسَ)، وهَوَ: الفَتَى، و(المُرِّيُّ) بَدَلٌ مِنْ فاعِلِ (نِعْمَ)، وهُوَ: الفَتَى، على مَذْهَبِ البَصْرِيِّيْنَ؛ لأَنَّهُمْ لا يُجِيْزُوْنَ أَنْ يُوْصَفَ فاعِلُ فِعْلَي المَدْحِ، والذَّمِّ؛ لأَنَّهُ واقِعٌ على الجِنْسِ الَّذي يُعَدُّ بَعِيْداً عَنِ الوَصْفِ لفَسادِ المَعْنَى لكَوْنِ الجِنْسِ يَشْمَلُ كُلَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَهُ، ولكِنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ لَمْ يَتَّبِعْ أَصْحابَهُ البَصْرِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، إذْ أَجازَ وَصْفَ فاعِلِ هذَيْنِ الفِعْلَيْنِ: " وأَمَّا أَنا فأُجِيْزُ جَوازاً حَسَناً أَنْ يَكُوْنَ (المَدْعُوُّ) وَصْفاً للفَتَى، وذلِكَ على أَنْ يَكُوْنَ الذَّمُّ إِنَّما وَقَعَ على أَنْ يُحَطَّ حاتِمٌ عَنِ الفِتْيانِ المَدْعُوِّيْنَ باللَّيْلِ أَيْ: انْحَطَّ حاتِمٌ عَنْ جَمِيْعِ الفِتْيانِ المَدْعُوِّيْنَ باللَّيْلِ، ولَمْ يُرِد أَنْ يَحُطَّهُ عَنْ جَمِيْعِ الفِتْيانِ عُمُوْماً، ولَوْ أَرادَ ذلِكَ لَما جازَتْ - لَعَمْرِيْ - الصِّفَةُ، ولكِنَّهُ وَصَفَ الفَتَى، وحَطَّ حاتِماً عَنْ جَمِيْعِ الفِتْيانِ المَدْعُوِّيْنَ باللَّيْلِ، وكذلِكَ تَقُوْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ الطَّوِيْلُ زَيْدٌ، أَيْ: فاقَ زَيْدٌ في الرِّجالِ الطِّوالِ خاصَّةً، وهذا مَعْنًى مَعَ أَوَّلِ تَأَوُّلٍ يَضِحُ، ويَصِحُّ، فاعْرِفْهُ "[4].

(٣٧) تَعَلُّقُ الحالِ، والجارِّ والمَجْرُوْرِ بـ(كَأَنَّ) لِما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيْهِ:

---

(١) مَعْنَى الشَّاهِدِ: أَنَّ هذِهِ المَرْأَةَ تُوْسَمُ بالذَّمِّ سواءٌ أَنْفَرَدَتْ بزَوْجِها أَمْ كانَ مَعَها ثَلاثُ نِساءٍ يُشارِكْنَها في الزَّوْجِ.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٤.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٤.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٤ - ٤٧٥.

مِنْ ذلِكَ قَوْلُ أَبِي حَيَّةَ[1]:

نَظَرْتُ كَأَنِّي مِنْ وَراءِ زُجاجَةٍ إِلى الدَّارِ مِنْ فَرْطِ الصَّبابَةِ أَنْظُرُ

على أَنَّ (مِنْ فَرْطِ الصَّبابَةِ) يَتَعَلَّقُ بـ(كَأَنِّي)، على أَنَّ المُرادَ: كَأَنِّي مِنْ فَرْطِ الصَّبابَةِ أَنْظُرُ إِلى الدَّارِ مِنْ وَراءِ زُجاجَةٍ، على أَنَّ تَعَلُّقَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ بـ(كَأَنَّ) أَيْسَرُ، وأَسْهَلُ، وأَجْوَزُ مِنْ تَعَلُّقِ الحالِ بِها كما في قَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيانِيِّ[2]:

كَأَنَّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

على أَنَّ (خارِجاً) حالٌ تَعَلَّقَتْ بـ(كَأَنَّ).

(٣٨) أَنَّ لامَ التَّقْوِيَةِ تُوْصِلَ العامِلَ الضَّعِيْفِ إِلى مَعْمُوْلِهِ:

مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: " إِنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرُوْنَ "[3]، على أَنَّ اللاَّمَ في (للرُّؤْيا) زِيْدَتْ على مَفْعُوْلِ (تَعْبُرُونَ)، وهُوَ الرُّؤْيا، ولَمْ يَذْكُرْ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّها تَتَعَلَّقُ بعامِلٍ ما، وهِيَ مَسْأَلَةٌ فيها خِلافٌ؛ لأَنَّها شَبِيْهَةٌ بالزَّائِدِ كـ(رُبَّ)، و(لَعَلَّ) إِذا عُدَّتْ حَرْفَ جَرٍّ، وغَيْرِهِما. ومِمّا عَدَّ فيهِ هذِهِ اللاَّمَ مُوْصِلَةً للفِعْلِ إِلى مَفْعُوْلِهِ تَوْكِيْداً قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

فَلَمَّا أَنْ تَواقَفْنا قَلِيْلاً أَنَخْنا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنا

على أَنَّ اللاَّمَ في (للكَلاكِلِ) مُوْصِلَةٌ للفِعْلِ (أَنَخْنا) إِلى مَفْعُوْلِهِ: " لَكَ أَنْ تَجْعَلَ اللاَّمَ مُوْصِلَةً إِلى المَفْعُولِ تَوْكِيْداً كقَوْلِ اللهِ سُبْحانَهُ: (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُوْنَ رَدِفَ لَكُمْ)[5]، وكَقَوْلِهِ: (إِنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرُوْنَ)[6] غَيْرَ أَنَّ هذا قُدِّمَ فيهِ المَفْعُوْلُ، فحسُنَ زِيادَةُ اللاَّمِ لإِعانَةِ الفِعْلِ. وقَرَأْتُ على مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى لابْنَ مَيَّادَةَ:

---

(١) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٢٦.

(٢) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٦.

(٣) يوسف: ٤٣.

(٤) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٨٠.

(٥) النمل: ٧٢.

(٦) يوسف: ٤٣.

ومَلَكْتُ مـا بَـيْنَ العِـراقِ ويَثْـرِبٍ   مُلْكـاً أجـارَ لِمُسْـلِمٍ ومُعاهِـدِ

أَيْ: أجارَ مُسْلِماً، ومُعاهِداً، فكَأَنَّهُ قالَ: أَنَخْنا الكَلاكِلَ، فزادَ اللاَّمَ حَيْثُ ذَكَرْنا. ويَجُوزُ أَنْ تَكُوْنَ اللاَّمُ خَبَرَ مُبْتَدأ محذُوْفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (أَنَخْنا)، فكَأَنَّهُ لَمَّا قالَ: أَنَخْنا قالَ:إناخَتُنا للاكَلاكِلِ، كما أَنَّ قَوْلَهُ:

أُرِيْدُ لأَنْسَى ذِكْرَها، فكَأَنَّما.....................

مَعْناهُ: إرادَتِي لأَنْسَى ذِكْرَها، ودَلَّ (أُرِيْدُ) على (إرادَتِي) دَلالَةَ الفِعْلِ على مَصْدَرِهِ"[1].

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ وَصْفِيّاً فيما عُدَّتْ فيْهِ اللاَّمُ مُقَوِّيَةً، على أَنَّ الحَمْلَ على الزِّيادَةِ تَجْعَلُهُ مِعْيارِيّاً.

(٣٩) تَنازُعُ ثَلاثَةِ عَوامِلَ على مَعْمُوْلٍ واحِدٍ:

مِنْ ذلِكَ قَوْلُ جَزْءِ بْنِ ضِرارٍ أَخِيْ الشَّمَّاخِ[2]:

أَتـانِي فَلَـمْ أُسْرَرْ بِـهِ حِـيْنَ جـاءَنِي   حَـدِيْثٌ بـأَعْلَى القُنَّتَـيْنِ عَجِيْـبُ

على أَنَّ المُتنازَعَ عليْهِ (حَدِيْثٌ)، وأَنَّ العَوامِلَ المُتَنازِعَةَ هيَ (أَتانِيْ)، وهُوَ الأَوَّلُ، و (أُسْرَرْ)، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المَفْعُوْلَ غَيْرَ الصَّرِيْحِ مَذْكُوْرٌ، وهُوَ(بِهِ) كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ، و(جاءَنِيْ)، وهُوَ الثَّالِثُ، ويَكُوْنُ التَّقْدِيْرُ على إعْمالِ الأَوَّلِ: أَتانِيْ حَدِيْثٌ بأَعْلَى القُنَّتَيْنِ فَلَمْ أُسْرَرْ بِهِ حِيْنَ جاءَنِيْ، وعلى إِعْمالِ الثَّانِيْ: فَلَمْ أُسْرَرْ حِيْنَ جاءَنِيْ بحَدِيْثٍ، وعلى إِعْمالِ الثَّالِثِ: فَلَمْ أُسْرَرْ حِيْنَ جاءَنِيْ حَدِيْثٌ، على أَنَّ الأَوْلَى عِنْدَهُ إِعْمالُ الأَقْرَبِ إلى المَعْمُوْلِ، وهُوَ الأَخِيْرُ، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ.

وعلى الرَّغْمِ مِمَّا مَرَّ فإِنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ لا يُهْمِلُ، أَوْ يَتَناسَى مَعْمُوْلَ ما لَمْ يَعْمَلْ، إِذْ لا بُدَّ مِنْ تَوَهُّمِهِ عِنْدَهُ، على أَنَّ الظَّاهِرَ لَيْسَ عَلَيْهِ.

ومِنْ إِعْمالِ الأَوَّلِ على الرَّغْمِ مِنِ اخْتِيارِهِ قَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ[3]:

(١) انظر:ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:١٨٠ – ١٨١.

(٢) انظر:ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٣.

(٣) انظر:ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٣.

ولَمْ أَمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِيْ   لَئِيماً أَنْ يَكُوْنَ أَصابَ مالا

على أَنَّ المُتنازَعَ عَلَيْهِ (لَئِيماً)، وهُوَ مَفْعُوْلُ العامِلِ الأَوَّلِ (أَمْدَحْ)، وأَنَّ العامِلَ الثَّانِيَ (أُرْضِيَ) قَدْ أَخَذَ مَفْعُوْلَهُ، وهُوَ الهاءُ الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنى مَعِيْشَةٍ   كَفانِيْ ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِنَ المالِ

على أَنَّ المُتنازَعَ عَلَيْهِ (قَلِيْلٌ)، وقَدِ اسْتَأْثَرَ بِهِ العامِلُ الأَوَّلُ (كَفانِيْ)، وأَنَّ مَعْمُوْلَ الثَّانِيْ (ولَمْ أَطْلُبْ) مَحْذُوْفٌ.

(٤٠) إجازَةُ الإضافَةِ على الرَّغْمِ مِنَ كَوْنِ الفاصِلِ (إِمَّا): مِنْ ذلِكَ قَوْلُ تأَبَّطَ شَرّاً[2]:

هُما خُطَّتا إِمَّا إِسارٍ ومِنَّةٍ   وإِمَّا دَمٍ والمَوْتُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

على أَنَّ نُوْنَ المُثَنَّى في (خُطَّتا) قَدْ حُذِفَتْ للإِضافَةِ إِلى (إِسارٍ) بلا اعْتِدادٍ بالفاصِلِ (إِمَّا) بَيْنَ المُتضايِفَيْنِ، وحَمْلاً على هذهِ الإِجازَةِ فإِنَّكَ تَقُوْلُ: إِمَّا غُلاما زَيْدٍ، وإِمَّا عَمْرٍو، على أَنَّ الأَجْوَدَ عِنْدَهُ أَنْ يُقالَ بلا فاصِلٍ: هُما خُطَّتا إِسارٍ، ومِنَّةٍ، وإِمَّا خُطَّتا دَمٍ، وأَجازَ أَيْضاً أَنْ تَكُوْنَ نُوْنُ المُثَنَّى قَدْ حُذِفَتْ لغَيْرِ إِضافَةٍ على وَفْقِ إِحْدَى اللُّغاتِ إِذا رُفِعَ (إِسارٌ) الَّذي عَدَّهُ طَرِيقَ المَذْهَبِ، وذَكَرَ المَرْزُوْقِيُّ أَنَّها حُذِفَتْ لاسْتِطالَةِ (خُطَّتانِ) بالبَدَلِ (إِسارٌ).

(٤١) كَثْرَةُ الاسْتِعْمالِ تُسْهِمُ في أَنْ يَلْجَأَ العَرَبُ إِلى تَغْيِيرِ ما يَكْثُرُ اسْتِعْمالُهُ:

مِمَّا عَدَّهُ ابْنُ جِنِّيٍّ مِنْ ذلِكَ: قِراءَةُ أَهْلِ البادِيَةِ: " الحَمْدُ لُلَّهِ "[3] بضَمِّ اللاَّمِ الخافِضَةِ، وقِراءَةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ بكَسْرِ الدَّالِ، واللاَّمِ، وهاتانِ القِراءَتانِ شاذَّتانِ عِنْدَهُ في القِياسِ، والاسْتِعْمالِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّهُ يَحْتَجُّ لَهُما بكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، والشُّذُوْذِ: " إِلاَّ أَنَّ مِنْ وَراءِ ذلِكَ ما أَذْكُرُهُ لَكَ، وهُوَ أَنَّ هذا اللَّفْظَ كَثُرَ في كَلامِهِمْ، وشاعَ اسْتِعمالُهُ، وهُمْ لِما كَثُرَ في اسْتِعْمالِهِمْ أَشَدُّ تَغْيِيراً، كما جاءَ عَنْهُمْ لذلِكَ: لَمْ يَكُ، ولا أَدْرِ، ولَمْ أُبَلْ، وأَيْشٍ تَقُوْلُ ؟ وجا

---

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٠.

(٢) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٦/ ٣٦.

(٣) الفاتحة: ١.

يَجِيْ، وسا يَسُو بحَذْفِ هَمْزَتَيْهما. فلمَّا اضْطَرَّهُ هذا، ونَحْوُهُ لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِ أَتْبَعُوا أَحَدَ الصَّوْتَيْنِ الآخَرَ، وشَبَّهُوْهُما بالجُزْءِ الواحِدِ وإنْ كانا جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَأ، وخَبَرٍ، فصارَتِ (الحَمْدُ للهُ) كعُنُقٍ، وطُنُبٍ، و (الحَمْدِ للهِ) كإبِلٍ، وإطِلٍ إلاَّ أَنَّ (الحَمْدُ للهُ) بضَمِّ الحَرْفَيْنِ أَسْهَلُ مِنَ (الحَمْدِ للهِ) بكَسْرِهِما مِنْ مَوْضِعَيْنِ... "(1).

وهٰذانِ الأَمْرانِ هُما: أَنَّ إِتْباعَ الثَّانِيْ للأَوَّلِ أَقْيَسُ مِنْ إِتْباعِ الأَوَّلِ للثَّانِيْ، وأَنَّ تَغْلِيْبَ الأَقْوَى على الأَضْعَفِ أَوْلَى، على أَنَّ ضَمَّةَ الدَّالِ حَرَكَةُ إِعْرابٍ، وهِيَ أَقْوَى وأَنَّ كَسْرَةَ اللاَّمِ حَرَكَةُ بِناءٍ، وهِيَ أَضْعَفُ، وقراءَةُ كَسْرِ الدَّالِ إِتْباعاً لكَسْرَةِ اللاَّمِ فيها تَغْلِيْبٌ للأَضْعَفِ على الأَقْوَى فَضْلاً عَنْ كَثْرَةِ ما جاءَ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيْ مِنْ بابِ (فُعُلٍ)، وقلَّةِ ما جاءَ مِنْهُ مِنْ بابِ (فِعِلٍ).

ومِنَ الإِتْباعِ قَوْلُ شاعِرٍ مِنْ طَيِّئٍ(2):

داوِ ابْنَ عَمِّ السُّوْءِ بالنَّأْيِ والغِنَى ... كَفَى بالغِنَى والنَّأْيِ عَنْهُ مُداوِيا
يَسُلُّ الغِنَى والنَّأْيُ أَدْواءَ صَدْرِهِ ... ويُبْدِيْ التَّدانِيْ غِلْظَةً وتَقالِيا

على أَنَّ (كَسْرَ لامِ (يَسُلِّ) للتَّخَلُّصِ مِنْ حَرَكَةِ التِقاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لأَنَّهُ مَجْزُوْمٌ على جَوابِ الأَمْرِ، وأَنَّ ضَمَّها مَحْمُولٌ على إِتْباعِ ضَمَّةِ السِّيْنِ، على أَنَّ الفِعْلَ مَجْزُوْمٌ كما في: لَمْ يَمُدَّ للتَّخَلُّصِ مِنْ الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ويُقالُ في لُغَةِ العَرَبِ: عَضُّ، يا فَتَى، بالضَّمِّ مَعَ الفَتْحِ، أَوْ على الاسْتِئْنافِ، على أَنَّ الفِعْلَ مَرْفُوْعٌ.

ومنْ ذلِكَ قِراءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ: " جَبْرَئِلَّ "(3) بتَشْدِيْدِ اللاَّمِ، وقِراءَتُهُ، وقِراءَةُ غَيْرِهِ (جَبْرَائِيْلَ)، وقِراءَةُ الأَعْمَشِ: " جِبْرايِيْلَ " بياءَيْنِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وقِراءَةُ ابْنِ هُرْمُزٍ الأَعْرَجِ، وابْنِ مُحَيْصِنٍ: " مِيكَئِلَ "، على أَنَّ هٰذِهِ القِراءاتِ مَحْمُوْلَةٌ على أَنَّ العَرَبَ تُكْثِرُ مِنَ التَّغْيِيْرِ في الأَعْلامِ بخِلافِ غَيْرِها، ويَزْدادُ هذا التَّغْيِيْرُ فيما عُدَّ أَعْجَمِيّاً مِنَ الأَعْلامِ كما في قَوْلِ الرَّاجِزِ(4):

(1) المحتسب: 1/ 37.

(2) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 134..

(3) البقرة: 97، 98.

(4) انظر: ابن جنّي، المحتسب: 1/ 97 – 98.

هَلْ تعرف الدَّار لأُمِّ الخَزْرَجْ
مِنْها فظَلْتِ اليَوْمَ كالمَزَرَّجْ

على أَنَّ الأَصْلَ: الزَّرَجُوْن (الخَمْرُ): " يُرِيْدُ الَّذي شَرِب الزَّرَجُوْنَ، وهِيَ الخَمْرُ، وأَنَّهُ كانَ قِياسُهُ: المُزَرْجَن، مِنْ حَيْثُ كانَتِ النُّوْنُ في الزَّرَجُوْن أَصْلِيَّةً. نَعَمْ، وذَكَرْنا أَنَّهُمْ قَدْ يُحَرِّفُوْنَ ما هُوَ مِنْ كَلامِهِمْ، فكَيْفَ ما هُوَ مِنْ كَلامِ غَيْرِهِمْ... "[1]. ويَمِيْلُ العَرَبُ إلى التَّلَعُّبِ فيما كَثُرَ اسْتِعْمالُهُ لتَخْفِيْفِهِ[2].

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ: " فنَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ "[3] بفَتْحِ نُوْنِ (نِعْمِ)، على أَنَّ (نِعْمَ) فيها لُغاتٌ: نِعْمَ، ونَعِمَ، ونِعِمَ، ونَعِيْمَ[4].

ومِنْهُ الحَدِيْثُ الشَّرِيْفُ: " خيْرُ المالِ سِكَّةٌ مَأْبُوْرَةٌ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُوْرَةٌ "[5]، على أَنَّ السِّكَّةَ: الطَّرِيْقةُ مِنَ النَّخْلِ، وأَنَّ المَأْبُوْرَةَ: المُلْقَحَةُ، وأَنَّ المُهْرَةَ المَأْمُوْرَةَ: المُكْثِرَةُ النَّسْلِ، وأَنَّ الأَصْلَ في المَأْمُوْرَةِ أَنْ تَكُوْنَ: المُؤْمَرَةَ؛ لأَنَّها اسْم مَفْعُوْلٍ مِنْ: آمَرَها اللهُ، ولكِنَّها خالَفَتْ هذا الأَصْل لتَحقِيْقِ إِتْباعِها لـ (مَأْبُوْرَةٌ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: إِنَّهُ لَيَأْتِيْنا بالغَدايا، والعَشايا، على أَنَّ الغَدْوَةَ لا تُكَسَّرُ على: غَدايا، وأَنَّها تُجْمَعُ على: غَدَواتٍ، وذَهَبَ ابْنُ الأَعْرابِيِّ إلى أَنَّ الغَدايا تكْسِيْرُ: غَدِيَّةٍ، وتُجْمَعُ الغَدِيَّةُ بالأَلِفِ والتَّاء: غَدِيَّاتٌ، وقِيْلَ إِنَّ واحِدَ الغَدايا: غَدْوَةٌ، وإِنَّ قِياسَ جَمْعِها: غَداوَى لا غَدَايا، وهُوَ قِياسٌ يَرُدُّ تَكْسِيْرَها على: غَدايا، وإِنَّ ما يُكَسَّرُ على (فَعائِلَ) يَكُونُ رُباعِيّاً ثالِثُهُ حَرْفُ لِيْنٍ لا ثُلاثِيّاً (غَدْوَة). ولَعَلَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الغَدايا مَحْمُوْلَةٌ على الإِتْباعِ أَوْلَى، وأَظْهَرُ[6].

ومِنْ الإِتْباعِ في بنْيَةِ الكَلِمَةِ قِراءَةُ طَلْحَةَ: " رُطَباً جِنِيّاً "[7] بكَسْرِ الجِيْمِ إِتْباعاً لكَسْرَةِ

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٩٧.

(٢) انظر بحثي، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربيّة.

(٣) الرّعد: ٢٤.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٥٦.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٦.

(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٦١ – ١٧.

(٧) مريم: ٢٥.

النُّوْنِ، على أَنَّ فِيْهِ تَشْبِيْهَ النُّوْنِ بحُرُوْفِ الحَلْقِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها لَيْسَ مِنْها كالشَّخِيْرِ، والنَّخِيْرِ، والنَّغِيْقِ (صَوْتُ الغُرابِ)، وغَيْرِها، على أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَها، وبَيْنَهُنَّ يَكْمُنُ في أَنَّها مُتَعالِيَةٌ، وأَنَّهُنَّ سَوافِلُ؛ لأَنَّ العَرَبَ تَحْمِلُ النَّقِيْضَ على نَقِيْضِهِ، كما تَحْمِلُ النَّظِيْرَ على نَظِيْرِه[1]. ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ حَمْلِ النَّقِيضِ قَلْبُ الهَمْزَةِ المُتَطَرِّفَةِ في التَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ بالأَلِفِ والتَّاءِ – واواً كما في: صَحْراوِيْنِ، وصَحْراواتِ، وبَطْحاوَيْنِ، وبَطْحاواتِ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ، والواوَ كِلْتَيْهِما مُتَطَرِّفَتانِ، فصُيِّرَ التَّناهِيْ في البُعْدِ طَرِيْقاً إِلى تَلاقِيْهِما في الحُكْمِ.

(٤٢) تَعَلُّقِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ بالظَّاهِرِ يَفْتَحُ بِهِ وَجْهَيْنِ يَجُوْزانِ فيْهِ:

مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الفَضْلِ بْنِ العَبّاسِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِيْ لَهَبٍ[2]:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ في بُغْضِ صاحِبِهِ ... بِنِعْمَةِ اللهِ نَقْلِيكُمْ وتَقْلُوْنا

على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ (بِنِعْمَةِ اللهِ) فيما يَتَعَلَّقُ بِهِ قَوْلانِ:

(أ) أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بمَجْمُوْعِ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، والتَّقْدِيْرُ: بِنِعْمَةِ اللهِ نَتَقالَى، ونَتَهاجَرُ.

(ب) أَنْ يَتَعَلَّقَ بحالٍ مَحْذُوْفَةٍ كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ: " والآخَرُ: أَنْ تَكُوْنَ الباءُ في (بِنِعْمَةِ اللهِ) حامِلَةً ضَمِيْراً، وذلِكَ أَنْ تَجْعَلَها حالاً مِنَ الفاعِلِيْنَ في (نَقْلِيكُمْ) أَيْ: نَقْلِيكُمْ ونِعْمَةُ اللهِ مَعَنا، وعَلَيْنا، كقَوْلِكَ: خَرَجَ بِثِيابِهِ... "[3].

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ سَيّارِ بْنِ قَصِيْرٍ[4]:

لَوْ شَهِدَتْ أُمُّ القُدَيْدِ طِعانَنا ... بِمَرْعَشَ خَيْلَ الأَرْمَنِيِّ أَرَنَّتِ

على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ (بِمَرْعَشَ) في تَعَلُّقِهِ أَوْجُهٌ:

(أ) أَنْ يَتَعَلَّقَ بالمَصْدَرِ (طِعانَنا)، وهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ.

---

(١) انظر بحثي: حَمْلُ النَّظِيْر عل نظيره، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

(٢) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٠.

(٣) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٠.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٨١.

(ب)أَنْ يَتَعَلَّقَ بمَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ حالاً مِنْ (خَيْلَ الأَرْمَنِيِّ) مُقَدَّمَةً على صاحِبِها.

(ج) أَنْ يَتَعَلَّقَ بمَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ حالاً مِنْ ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِيْنَ المُضافِ إِلَيْهِ في (طِعانَنا).

ولَمْ يُجِزْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ (شَهِدَتْ) مُتَّكِئاً على الأَصْلِ النَّحْوِيّ مُهْمِلاً الظَّاهِرَ؛ لأَنَّ هذا التَّعَلُّقَ يُؤَدِّي إِلى الفَصْلِ بَيْنَ المَوْصُوْلِ (طِعانَنا)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ يَنْفَكُّ إِلى (أَنْ)، والفِعِلِ: أَنْ نَطْعَنَ، وصِلَتِهِ المَنْصُوْبَةِ بِهِ، وهِيَ (خَيْلَ الأَرْمَنِيِّ)، ويَصِيْرُ التَّقْدِيْرُ بهذا الفَصْلِ: لَوْ شَهِدَتْ طِعانَنا بمَرْعَشَ خَيْلَ الأَرْمَنِيِّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: عَجِبَ مِنْ إِعْطائِكَ أَخاكَ زَيْدٌ دِرْهَماً، على أَنَّ المُرادَ: عَجِبَ زَيْدٌ مِنْ إِعْطائِكَ أَخاكَ دِرْهَماً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في عَدَمِ إِجازَتِهِ كَوْنَهُ حالاً مِنْ (أُمِّ القَدِيْدِ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ في (أَرَنَّتْ) للسَّبَبِ نَفْسِهِ، وغَيْر ذلِكَ مِنْ تَوَهُّمٍ على الرَّغمِ مِنْ أَنَّ هُنالِكَ مِنْ يَعْتَرِضُ على ما أَجازَهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ.

(٤٣) تَعَلُّقُ الجارِّ والمَجْرُوْرِ بالمَصْدَرِ المَجْمُوْعِ جَمْعَ تَكْسِيْرٍ على الرَّغْمِ مِنْ بُعْدِهِ عَنِ الشَّبَهِ بالفِعْلِ المُضارِعِ:

مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الأَحْوَصِ الأَنْصارِيِّ[1]:

فَإِذا تَزُوْلُ تَزُوْلُ عَنْ مُتَخَمِّطٍ ... تُخْشَى بَوادِرُهُ على الأَقْرانِ

على أَنَّ (على الأَقْرانِ) يَجُوْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بجَمْعِ التَّكْسِيْرِ (بَوادِرُهُ) على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ للكَثْرَةِ، وهِيَ كَثْرَةٌ يُنْبِئُ عَنْها اسْمُ الفاعِلِ (مُتَخَمِّطٌ) المُشْتَقُّ مِنْ (خَمَّطَ) الَّذي يَحْمِلُ دَلالَةَ التَّكْثِيْرِ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

وكانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً ... مَواعِيْدَ عُرْقُوْبٍ أَخاهُ بيَثْرِبِ

على أَنَّ (أَخاهُ) مَفْعُوْلٌ بِهِ لجَمْعِ التَّكْسِيرِ (مَواعِيْدَ). ويَعُدُّ التَّعَلُّقَ بالمَصْدَرِ أَجْوَزَ مِنَ التَّعَلُّقِ بجَمْعِهِ، كما في قَوْلِ الأَعْشَى:

---

(١) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٧.

(٢) انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٦.

كَمْ جَرَّبُوهُ، فما زادَتْ تجارِبُهُمْ أَبا قُدامَةَ إلاَّ المَجْدَ والفَنَعا

على أَنَّ (أَبا قُدامَةَ) مَنْصُوبٌ بجَمْعِ التَّكسِيْرِ (تَجارِبُهُمْ)، على أَنَّ مَعْمُوْلَ (زادَتْ) ما بَعْدَ (إلاَّ)، أَوْ بـ (زادَتْ): فَما زادَتْ أَبا قُدامَةَ تَجارِبُهُمْ إلاَّ كَذا، على أَنَّ النَّصبَ بالجَمْعِ أَقْوَى عِنْدَهُ لقُرْبِهِ مِنَ المَعْمُوْلِ.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ العَرَبِ: تَرَكْتُهُ بمَلاحِسِ البَقَرِ أَوْلادَها، على أَنَّ (أَوْلادَها) مَنْصُوْبٌ بـ (مَلاحِسِ) جَمْعِ التَّكْسِيْرِ المُضافِ إلى فاعِلِهِ في المَعْنَى على أَنَّ مُفْرَدَ هذا الجَمْعِ المُكَسَّرِ المَصْدَرُ المِيْمِيُّ: مَلْحَسٌ، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ المُفْرَدُ اسْمَ مِكانٍ؛ لأَنَّهُ لا يَعْمَلُ في المَفْعُوْلِ بِهِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما يُنْبِئُ ظاهِرُهُ عَنْ أَنَّ العامِلَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ اسْمَ زَمانٍ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

وما هِيَ إلاَّ في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ على حَيِّ خَثْعَما

على أَنَّ (مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ) قَدْ عَمِلَ في: على حَيِّ خَثْعَمٍ.

(٤٤) الوَصْفُ بآخَرَ، وأُخْرَى، وما يُحْمَلُ عَلَيْهِما يُقَيَّدُ بأَنْ يَكُوْنَ بَعْضَ جِنْسِ ما عُطِفَ هُوَ عَلَيْهِ، ولُزُوْمِ الاتِّحادِ في التَّذْكِيْرِ، والتَّأْنِيْثِ: للنُّحاةِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ثَلاثَةُ مَذاهِبَ[2]:

(أ) وجُوْبُ كَوْنِهِ بَعضَ جِنْسِ ما عُطِفَ هُوَ عَلَيْهِ إمَّا تَصْرِيْحاً، وإمَّا تَقْدِيْراً، وعَلَيْهِ فإنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ في هذا المَذْهَبِ: رَكِبْتُ فَرَساً، وحِماراً آخَرَ، وعُزِّزَ هذا المَذْهَبُ بقَوْلِهِ تَعالَى: " أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ "[3]، على أَنَّ (أُخَرَ) صِفَةٌ لـ (أَيَّام) الَّتي تُعَدُّ بَعْضَ (أَيَّاماً مَعْدُوْداتٍ)، وقَوْلِهِ: " أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى "[4]، على أَنَّ (مَناةَ الأُخْرَى) مِنْ جِنْسِ

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٨.

(٢) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٥/ ٢٢٢، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٢/ ٢٧١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ١٨٥.

(٣) البقرة: ١٨٤.

(٤) النجم: ١٨ – ١٩.

اللاَّتِ، والعُزَّى؛ لأَنَّها أَصْنامٌ. وتُعامَلُ هذهِ المُعامَلَةَ الأَلْفاظُ الآتِيَـةُ: سـائِرٌ، وبَقِيَّـةٌ، وبَعْضٌ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: أَكْرَمْتُ رَجُلاً، وتَرَكْتُ سـائِرَ النِّسـاء. ومِـنْ أَنْصارِ هـذا المَـذْهَب: الأَخْفَـشُ الصَّـغِيْرُ، والحَريْـرِيُّ، والـرَّضِيُّ، وابْـنُ يَسْـعُوْنَ، والصِّقِلِّيُّ، وأَبُوْ حَيّانَ.

(ب) وجُوْبُ كَوْنِهِ مُتَّحِداً في التَّذْكِيْرِ، والتَّأْنِيْثِ فَضْلاً عَمّا مَرّ، ومِنْ أَنْصارِ هـذا المَـذْهَبِ ابْنُ جِنِّيٍّ.

(ج) أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الضَّرُوْرَةِ الاتِّحادُ في التَّذْكِيْرِ، والتَّأْنِيْثِ، وهُوَ مَذْهَبُ المُبَرِّدِ الَّذي احْـتَجَّ لَهُ بقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

والخَيْـلُ تَقْـتَحِمُ الغُبـارَ عَوابِسـا ... مِـنْ بَـيْنِ شَـيْظَمَةَ وآخَـرَ شَـيْظَمِ

(د) أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ الاتِّحادُ، وهُوَ مَذْهَبُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وابْنِ عَطِيَّةَ اللَّـذَيْنِ جَـوَّزا أَنْ يَكُـوْنَ المَعْنَى في قَوْلِهِ تَعالَى: " إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا "[1]: ويَأْتِ بخَلْقٍ آخَرِيْنَ مِنْ غَيْرِ الإِنْسِ.

(هـ) أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بالاتِّحادِ في الإِفْرادِ، وضِدِّهِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ يَسْعُوْنَ، والصِّـقِلِّيِّ، وقَـدْ وَسَـمَ ابْنُ عاشُوْرٍ مَنْ تَقَيَّدَ بهذا القَيْدِ بالمُغالِيْ، ورَدَّهُ ابْنُ هِشامٍ مُتَّكِئاً عـلى قَـوْلِ رَبِيْعَـةَ بْـنِ مَكْدَمٍ:

ولَقَـدْ شَـفَعْتَهُما بـآخَرَ ثالِـثٍ ... وأَبَـى الفِـرارَ عَـنِ العُـداةِ تَكَرُّمِـيْ

على أَنَّهُ قابَلَ بآخَرَ اثْنَيْنِ.

وعلى قَوْلِ أَبِيْ حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ:

وكُنْـتُ أَمْشِيْ عـلى رِجْلَـيْنِ مُعْتَـدِلاً ... فصِرْتُ أَمْشِيْ عـلى أُخْرَى مِـنَ الشَّـجَرِ

وقِيْلَ إِنَّ النُّحاةَ اتَّفَقُوا على أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُوْصَفَ بآخَرَ مَوصُوْفٌ إِذا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ مُقابِلٌ لَهُ، على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: جاءَنِي آخَرُ دُونَ أَنْ يُسْبَقَ بشَـيْءٍ، لكَـوْنِ مَعْنَـى هـذِهِ اللَّفْظَـةِ

---

(١) النساء: ١٣٣.

مُغايِراً في الذَّاتِ مُجانِساً في الوَصْفِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ أَنْ يَخْضَعَ ما لا يَسِيْرُ في دَرْبِها مِنَ الشَّواهِدِ للتَّأْوِيْلِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ:

صَلَّى على عَزَّةَ الرَّحْمنُ وابْنَتِها   لُبْنى وصَلَّى على جاراتِها الأُخَرُ

على أنَّ تَأْوِيْلَ هذا القَوْلِ يَكْمُنُ في: أَنَّ ابْنَتَها جُعِلَتْ جارَةً، أَوْ أَنَّ المُرادَ: صَلَّى على حَبائِبِ عَزَّةَ، وابْنَتِها، وجاراتِها حَبائِبِ الأُخَرِ.

وذَكَرَ أَبُوْ الحَسَنِ أَنَّ هذا لا يَجُوْزُ إلاَّ في الشِّعْرِ، وأَنَّ ما امْتَنَعَ يُمْكِنُ أَنْ يَجُوْزَ بالالْتِجاءِ إلى التَّأْوِيْلِ، كما في قَوْلِكَ: رَأَيْتُ فَرَساً، وحِماراً آخَرَ؛ على أَنَّ الحِمارَ، والفَرَسَ دابَّتانِ.

ومِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

إذا قُلْتُ هذا صاحِبِيْ قَدْ رَضِيْتُهُ   وقَرَّتْ بِهِ العَيْنانِ بُدِّلْتُ آخَرا

على أَنَّ المُرادَ آخَرُ مِنَ النَّاسِ، على أَنَّ (صاحِبِيْ) مِنْهُمْ.

ومِمَّا عُدَّ مِنْ ذلِكَ: تَرِبَتْ يَمِيْنُ الآخَرِ، وقَوْلُ أَعْرابِيٍّ للرَّسُوْلِ عليْهِ السَّلامُ: " إنَّ الآخَرَ وَقَعَ على أَهْلِهِ في رَمَضانَ "، على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ كَنَّى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ يُحْمَلُ على التَّجْرِيْدِ إبْعاداً لذلِكَ عَنْ نَفْسِهِ كما قِيْلَ. ومِنْهُ حَدِيْثُ الأَسْلَمِيِّ: " أَنَّهُ قالَ لأَبِيْ بَكْرٍ: إنَّ الآخَرَ قَدْ زَنَى ".

ولَعَلَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ لَمْ يُذْكَرْ فيها مُقابِلٌ للمَوْصُوْفِ بآخَرَ، أَوْ أُخْرَى، أَوْ بمُثَنَّيَيْهِما، أَوْ جَمْعَيْهِما يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على التَّأْوِيْلِ بتَلَمُّسِ مُقابِلٍ قَدْ يَكُوْنُ مَحْذُوْفاً فَضْلاً عَنِ الاتِّكاءِ على القَرائِنِ الدَّاخِلِيَّةِ، والخارِجِيَّةِ، ومُراعاةِ التَّواصُلِ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ، ولا شَكَّ في أَنَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ تَحْتاجُ إلى نَظائِرَ أُخْرَى تُعَزِّزُها لِيَكُوْنَ تَأْصِيْلُ أَصْلٍ نَحْوِيٍّ مُطَّرِداً لا يَقُوْمُ على شَواهِدَ قَلِيْلَةٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في القُيُوْدِ الأُخْرَى، وهِيَ قُيُوْدٌ يُمْكِنُ أَنْ يُتَّكَأَ فيها على القَرائِنِ، والتَّواصُلِ الإخْبارِيِّ للتَّخَلُّصِ مِنْ وَسْمِها بالغَلَطِ، أَوِ الشُّذُوْذِ.

(٤٥) حَمْلُ أَصالَةِ عَيْنِ الأَجْوَفِ على ظاهِرِ اللَّفْظِ:

مِنْ ذلِكَ كَوْنُ عَيْنِ (صِيْقٌ) ياءً على وَفْقِ ظاهِرِ نُطْقِها كما في قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ شُعَراءِ حِمْيَرَ[1]:

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٩.

يـا مَـنْ رَأى يَوْمَنـا ويَـوْمَ التَّيْـــمِ إذا الْتَـفَّ صِـيقُهُ بدَمِـهْ

على أَنَّ عَيْنَ الصِّيْقِ ياءٌ حَمْلا على الظَّاهِرِ: " وكذلِكَ مَأْخَذُ هذا النَّحْوِ، أَلا تَـرَى أَنَّ سِـيْبَوَيْهِ حَمَلَ سَيِّداً على أَنَّ عَيْنَهُ ياءٌ، فقالَ في تَحْقِيْرِهِ: سُيَيْدٌ حَمْلاً على ظاهِرِ أَمْرِهِ... "[1].

ومِنْ ذلِكَ عَدُّهُ بَغِيّاً مِنْ بابِ (فَعِيْل) حَمْلاً على ظاهِرِ اللَّفْظِ، على أَنَّهُ لَوْ كانَ مِنْ بـابِ (فَعُوْلٍ) كما ذَكَرَ المُبَرِّدُ لَوجَبَ اَنْ يُقالَ: بَغُوٌّ لا بَغِيٌّ[2].

(٤٦) رَفْعُ ما بَعْدَ القَوْلِ على المُبْتَدَأ حَمْلاً على الظَّاهِرِ، ونَصْبُهُ على تَضْمِيْنِ القَوْلِ مَعْنَى الظَّنِّ:

مِنْ ذلِكَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيْ كَرِب[3]:

عَـلامَ تَقُـوْلُ الـرُّمْحُ يُثْقِـلُ عـاتِقِيْ إذا أَنـا لَمْ أَطْعَـنْ إذا الخَيْـلُ كَـرَّتِ

برَفْعِ (الرُّمْحُ) على المُبْتَدَأ على وَفْقِ ظاهِرِ اللَّفْظِ عِنْدَهُ، كما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: " قـالَ اللهُ هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِـدْقُهُمْ "[4]، ونَصْبِهِ عـلى اسْـتِعْمالِ القَـوْلِ اسْـتِعْمالَ (ظَـنَّ) مَـعَ اسْتِفْهامِ المُخاطَبِ كما في قَوْلِ الكُمَيْتِ:

أَجُهّـالاً تَقُـوْلُ بَنِـيْ لُـؤَيٍّ لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ أَمْ مُتَجاهِلِيْنـا

ويَذْهَبُ فيما نُصِبَ بَعْدَ القَوْلِ بلا اسْتِفْهامٍ إلى الالْتِجاءِ إلى المَعْنَى المُرادِ، وهُوَ الظَّنُّ، كما في رِوايَةِ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ لبَيْتِ الحُطَيْئَةِ[5]:

إذا قُلْـتَ أَنِّيْ آيِـبٌ أَهْـلَ بَلْـدَةٍ حَطَطْـتُ بِهـا عَنْـهُ الوَلِيَّـةَ بـالهَجْرِ

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥١.

(٢) انظر: أضواء البيان: ٢/ ٣٨٨ (المكتبة الشاملة).

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٨.

(٤) المائدة: ١١٩.

(٥)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٩.

على أَنَّ المُرادَ مِن اسْتِعْمالِ فِعْلِ القَوْلِ الظَّنُّ لا القَوْلُ الصَّرِيْحُ، وهُوَ اسْتِعْمالٌ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على التَّضْمِيْنِ، أَوْ على تِلْكَ اللُّغَةِ الَّتي يُسْتَعْمَلُ فيها القَوْلُ بمَعْنَى الظَّنِّ. وَكَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) في هذا الشاهِدِ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ المُرادَ القَوْلُ الصَّرِيْحُ.

وقِراءَةُ نافِعٍ، وابْنِ مُحَيْصِنٍ، وغَيْرِهِما بنَصْبِ (يَوْمَ) فيها تَأْوِيْلٌ(١):

(أ) أَنَّ (يَوْمَ) مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ لإِضافَتِهِ إِلى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، وهُوَ تَأْوِيْلُ الكُوْفِيِّيْنَ.

(ب) أَنَّهُ ظَرْفُ زَمانٍ مَنْصُوْبٌ لا مَبْنِيٌّ، على أَنَّهُ لا يُبْنَى إِلاَّ إِذا أُضِيْفَ إِلى مَبْنِيٍّ، وهُوَ تَأْوِيْلُ البَصْرِيِّيْنَ، وقِيْلَ إِنَّ المُبَرِّدَ ذَكَرَ أَنَّ هذِهِ القِراءَةَ لا تَجُوزُ؛ لأَنَّ (يَوْمَ) خَبَرُ المُبْتَدَأ (هذا).

(ج) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ على الظَّرْفِ لـ (قالَ)، على أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدأ مَحْذُوْفٌ، وقِيْلَ إِنَّ (هذا) مَفْعُوْلُ (قالَ): قالَ هذا القَوْلَ، وإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ.

(٤٧) التَّوَصُّلُ إِلى الإِعْرابِ الَّذي يَدُوْرُ في فَلَكِ المَعْنَى مِنْ خِلالِ عَناصِرِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ ظاهِرِها، والمَعْنَى:

مِنْ ذلِكَ عَدُّهُ (تَحْتَ) ظَرْفَ المَكانِ العادِمِ التَّصَرُّفِ مُتَصَرِّفاً في قَوْلِ رَجُلٍ مِنْ وائِلٍ(٢):

ولَقَدْ شَهِدْتُ الخَيْلَ يَوْمَ طِرادِها ... فطَعَنْتُ تَحْتَ كِنانَةِ المُتَمَطِّرِ

على أَنَّ (تَحْتَ) مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ عِنْدَهُ، ولَيْسَتْ ظَرْفاً مَكانِيّاً، على أَنَّ المُرادَ: طَعَنْتُ ما تَحْتَ كِنانَتِهِ (جَعْبَتِهِ): " والفَتْحَةُ فيهِ فَتْحَةُ المَفْعُوْلِ بِهِ لا فَتْحَةُ الظَّرْفِ، واسْتُعْمِلَ الظَّرْفُ اسْماً، وهُوَ كَثِيْرٌ في الشِّعْرِ، وهُوَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ (تَحْتَ) هُنا ظَرْفاً؛ لأَنَّكَ حِيْنَئِذٍ تُرِيْدُ: طَعَنْتُ في ذلِكَ المَوْضِعِ، ولَيْسَ المَعْنَى عَلَيْهِ، إِنَّما المَعْنَى أَنَّكَ طَعَنْتَ المَوْضِعَ نَفْسَهُ "(٣).

---

(١) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٦٢، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣١١، الشهاب، حاشية االشهاب: ٢/ ٣٠٦، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٥٥، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٩٢، الفراء، معاني القرآن: ١/ ٤٩٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:٧٣.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:٧٣.

(٤٨) أنَّ (أَوْ) حَرفَ العَطْفِ ظاهِرُ مَعْناها في قَوْلِ قَطَرِيِّ بْنِ الفُجاءَةِ[١]:

حَتَّى خَضَبْتُ بِما تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي ... أَكْنافَ سَرْجِي أَوْ عِنانَ لِجامِي

على التَّخْيِيرِ لا بمَعْنَى الواوِ الَّتي تُنْبِئُ عَنِ المُشارَكَةِ كما يَزْعُمُ بَعْضُ النُّحاةِ: " فإِنْ قُلْتَ: فإِنَّ هذا التَّأَوُّلَ يُضْعِفُ المَعْنَى، ويُصَغِّرُهُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ قالَ: حَتَّى خَضَبْتُ أَحَدَ هذَيْنِ، وإِنْ كانَ بمَعْنَى الواوِ كانَ أَفْخَمَ، أَلا تَراهُ يَصِيرُ مَعْناهُ إِلى أَنَّهُ كَأَنَّهُ قالَ: حَتَّى خَضَبْتُ هذيْنِ لا أَحَدَهُما، وإِذا تَجاذَبَ جانِبَي القَوْلِ مَعْنَيانِ عالٍ، ومُنْخَفِضٌ كانَ الحُكْمُ للعالِي مِنْهُما لا سِيَّما والمَوْضِعُ مَوْضِعُ فَخْرٍ، ومَقامُ تَسامٍ... فالجَوابُ: أَنَّ (أَوْ) بحالِها لَمْ تَخْتَلِجْ عَنْ مَوْضِعِها، وإِنَّما تَأْوِيلُهُ: أَنِّيْ خَضَبْتُ مَرَّةً أَكْنافَ سَرْجِيْ، وأُخْرَى عِنانَ لِجامِيْ، كقَوْلِكَ للشُّجاعِ: إِنَّما أَنْتَ ضَرْبٌ، أَوْ طَعْنٌ، وللجَوادِ: إِنَّما أَنْتَ طَلاقَةٌ، أَوْ بَذْلٌ، أَي: تارَةً كذا، وأُخْرَى كَذا، فقَدْ صِرْتَ إِذاً إِلى مَعْنَى ولَمَّا تُخْلِلْ بشَرِيْطَةِ (أَوْ)، وإِنَّما هذا، ونَحْوُهُ مَواضِعُ تَقْتَضِيْ النَّاظِرَ فيها بَعْضَ الإِقامَةِ، والتَّلَبُّثِ عَلَيْها "[٢].

(٤٩) تَعْدِيَةُ مِثالِ المُبالَغَةِ إِلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ قِياساً على ظاهِرِ ما وَرَدَ في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ: ممَّا عَدَّهُ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٣]:

فيا لَرِزامٍ، رَشِّحُوا بِيْ مُقَدِّماً ... إِلى المَوْتِ خَوَّاضاً إِلَيْهِ الكَرائِبا

على أَنَّ (خَوَّاضاً) مِثالَ المُبالَغَةِ نَصَبَ مَفْعُوْلاً بِهِ صَرِيْحاً، وهُوَ: الكَرائِبَ (الشَّدائِد).

ومِنْهُ قَوْلُ القُلاحِ المِنْقَرِيِّ[٤]:

أَخا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْها جِلالَها ... ولَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوالِفِ، أَعْقَلا

على أَنَّ في هذا الشَّاهِدِ إِعْمالُ (لَبَّاساً) في (جِلالَها)، و(وَلاَّجِ) المُضافِ إِلى مَفْعُوْلِهِ في المَعْنَى (الخَلائِفِ).

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٣.

(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٣ – ٧٤.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٥.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٥.

(٥٠) الالْتِجاءُ إلى الأَصْلِ المَرْفُوْضِ المُسْتَعْمَلِ في بَعْضِ الشَّواهِدِ إِيْثاراً لَهُ على التَّأْوِيْلِ، كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ مَجِيْءُ خَبَرُ (كادَ) مُفْرَداً مَنْصُوْباً كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(١):

وأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً ... وكَمْ مِثْلُها فارَقْتُها وهِيَ تَصْفِرُ

على أَنَّ (آئِباً) خَبَرُ (كادَ) جاءَ مُفْرَداً، وعلى أَنَّ خَبَرَ هذا الفِعْلَ أَصْلُهُ المَرْفُوْضُ أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً مَنْصُوْباً عِنْدَهُ، وهُوَ أَصْلٌ اسْتُعْمِلَ فيهِ هذا الأَصْلُ المَرْفُوْضُ اسْتِعْمالاً مَكانَ الفِعْلِ الَّذي يُعَدُّ فَرْعاً، فَيَكُوْنُ أَصْلُ قَوْلِكَ: كِدْتُ أَقُوْمُ - هُوَ: كِدْتُ قائِماً، على أَنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ ارْتَفَعَ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ، والشَّاعِرُ قَدْ يَضْطَرُّ إلى اسْتِعْمالِ هذا الأَصْلِ المَرْفُوْضِ كصَرْفِ المَمْنُوْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وإِظْهارِ التَّضْعِيْفِ، وتَصْحِيْحِ المُعْتَلِّ، وغَيْرِ ذلِكَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في مَعَ (عَسَى) كما في قَوْلِ الرَّاجِزِ(٢):

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِما
لا تُكْثِرَنْ إِنِّيْ عَسَيْتُ صائِما

على أَنَّ (صائِماً) خَبَرُ عَسَى جاءَ مُفْرَداً على وَفْقِ هذا الأَصْلِ المَرْفُوْضِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً: للنُّحاةِ في نَصْبِ (أَبْؤُساً) تَآوِيْلُ(٣):

(١) أَنَّهُ خَبَرُ عَسَى على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: عَسَى الغُوَيْرُ ذا أَبْؤُسٍ، وهُوَ تَأْوِيْلُ سِيْبَوَيْهِ، والبَصْرِيِّيْنَ.

(٢) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ على أَنَّ في الكَلامِ حَذْفَ (أَنْ)، والفِعْلِ النَّاصِبِ لهذا المَصْدَرِ، والتَّقْدِيْرُ: عسَى الغُوَيْرُ أَنْ يَبأَسَ أَبْؤُساً، على أَنَّ نَظِيْرَهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " وطَفِقَ مَسْحاً بالسُّوْقِ "(٤)، وهُوَ تَأْوِيْلُ ابْنِ كَيْسانَ، وقَدْ عَدَّهُ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الخُشَنِيُّ حَسَناً.

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠ – ٥١.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠ – ٥١.

(٣) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٣٤٣ –.

(٤) ص: ٣٣.

(٣) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ على خَبَرِ (يَكُونَ) مَحْذُوفَةً هِيَ و (أَنِ) النَّاصِبَةُ للمُضارِعِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: عَسَى الغُوَيْرُ أَنْ يَكونَ أَبْؤُساً، وفي هذا التَّقْديرِ حَذْفُ مُضافٍ كما مَرَّ.

(٤) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بَعْدَ حَذْفِ الباءِ حَرْفَ الخَفْضِ، والتَّقْدِيْرُ: عَسَى الغُوَيْرُ أَنْ يأْتِيَ بأَبْؤُسٍ، وفي الكَلامِ حَذْفُ (أَن)، ومَنصوبِها (يَأْتِيَ)، وهُوَ تأْوِيلُ أَبي عُبَيْدٍ.

(٥) أَنَّهُ مَنْصُوب على خَبَرِ (عَسى) الَّتي بمَعْنَى: صارَ، والتَّقْدِيْرُ: صارَ ذا أَبْؤُسٍ.

(٦) أَنَّه مُنْزاحٌ عَنِ الرَّفْعِ على خَبَرِ المُبْتَدَأ: الغُوَيْرُ، كما يَظْهَرُ لي، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ قَوْلُ أَبِيْ عُمَرَ الزَّاهِدِ: " وقالَ أَبُوْ عُمَرَ الزَّاهِدُ: قالَ أَبُوْ العبَّاسِ – يَعْنِيْ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى –: كَلامُ العَرَبِ كُلُّهُ: عَسَى زَيْدٌ قائِمٌ، فتَجْعَلُ زَيْداً مبْتَدَأً، وقائِماً خَبَرَهُ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَجْعَلُها في مَعْنَى (كانَ)، فيَقُوْلُ: عَسَى زَيْدٌ قائِماً، ولِهذِهِ العِلَّةِ جاءَ الخَبَرُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ للرَّجُلِ الّذيْ وَجَدَ مَنْبُوْذاً: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً، انْتَهَى "[١].

ويَذْكُرُ أَبُوْ حَيَّانَ أَنَّ (عَسَى) في هذا القَوْلِ لا عَمَلَ لَها: " فظاهِرُ هذا النَّقْلِ عَنْ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى أَنَّهُ يَجُوْزُ: عَسَى زَيْدٌ قائِمٌ، بالرَّفْعِ، وأَنَّهُ كَلامُ العَرَبِ، ولا يَكُوْنُ لـ (عَسَى) عَمَلٌ البَتَّةَ، وهذا شَيْءٌ لا يَعْرِفُهُ البَصْرِيُّوْنَ. وظاهِرُ كَلامِهِ أَيْضاً أَنَّهُ يَجُوْزُ: عَسَى زَيْدٌ قائِماً، ولذلِكَ أَثْبَتَها لُغَةً للعَرَبِ لا ضَرُوْرَةً، ولا نادِراً، وهذا أَيْضاً مُخالِفٌ لرَأْيِ البَصْرِيِّيْنَ، ولَوْ كانَ كما زَعَمَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى مِنْ رَفْعِ الاسْمَيْنِ بَعْدَ (عسَى)، وأَنَّهُ كَلامُ العَرَبِ – لَكانَ ثابِتاً في نَثْرِهِمْ، ونَظْمِهِمْ، ولا نَحْفَظُهُ جاءَ مِنْ كَلامِهِمْ ".

وقِيْلَ إِنَّ المَصْدَرَ جاءَ في كَلامِ العَرَبِ بَعْدَ (أَوشَكَ) مُغْنِياً عَنْ (أَنْ)، والفِعْلِ المُضارِعِ كما في قَوْلِ أبي دعبل الجُمَحِيِّ[٢]:

لأَوْشَكَ صَرْفُ الدَّهْرِ تَفْرِيقَ بَيْنِنا ... ولا يَسْتَقِيْمُ الدَّهْرُ والدَّهْرُ أَعْوَجُ

على أَنَّ التَّقْدَيْرَ: أَوْشَكَ صَرْفُ الدَّهْرِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَنَا.

---

(١) أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٣٤٤.

(٢) أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٣٤٤

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ حَمْلُهُ مَجِيءَ تَمْيِيزِ مِئِيْنَ جَمْعاً المَرْفُوْضِ كما في قَوْلِ أَبِيْ حُزابَةَ التَّمِيْمِيِّ(١):

وهُمْ مِئُوْنَ أُلُوْفاً وهُوَ في نَفَرٍ ... شُمُّ العَرانِيْنِ ضَرَّابِيْنَ للبُهَمِ

على أَنَّ (أُلُوْفاً) تَمْيِيْزٌ لـ (مِئُوْنَ) الَّتِيْ تُشْبِهُ أَلفاظَ العُقُودِ (عِشْرُوْنَ وأَخواتُها)، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ هذا التَّمْيِيزِ جَمْعاً، ومِنْ مَجِيْئِهِ مُفْرَداً للمِئَتَيْنِ الَّتي تُجْرَى مُجْراها قَوْلُ الرَّبِيْعِ بْنِ ضَبُعٍ الفَزارِيِّ(٢):

إذا عاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عاماً ... فقَدْ أَوْدَى المَسَرَّةُ والفَتاءُ

على أَنَّ (عاماً) تَمْيِيْزٌ لـ (مِئَتَيْن): " غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الجَماعَةَ مَوْضِعَ الواحِدِ إِخْراجاً لَها على الأَصْلِ المَرْفُوْضِ "(٣).

(٥١) الحَمْلُ على مُخالَفَةِ الأَصْلِ النَّحْوِيّ دُوْنَ الوَسْمِ بالغَلَط، أَوِ الْتِماسِ تَعْلِيْلٍ يُسْهِمُ في تَجْوِيْزِ هذِهِ المُخالَفَةِ:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ كَتْبُ أَلِفِ ابْنِ، على الرَّغْمِ مِنْ تَوافُرِ قُيُوْدِ حَذْفِها ولا سِيَّما حَذْفُ تَنْوِيْنِ العَلَمِ الأَوَّلِ كما في قَوْلِ قِرْواشِ بْنِ حَوْطٍ القَيْنِيِّ(٤):

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقالاً ابْنَ خُوَيْلِدٍ ... بِنِعافِ ذِيْ غُدُمٍ وأَنَّ الأَعْلَما

على أَنَّ أَلِفَ ابْنِ كُتِبَتْ لكَوْنِ العَلَمِ الأَوَّلِ (عِقالاً) مُنَوَّنا، على أَنَّها بَدَلٌ مِنْ هذا العَلَم، ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الحُطَيْئَةِ(٥):

إِلاَّ يَكُنْ مالٌ يُثابُ فإِنَّهُ ... سَيَأْتِيْ ثَنائِيْ زَيْداً ابْنَ مُهَلْهِلِ

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٧٠ - ٣٧١.

(٣) ابن جنّيّ، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٧١.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٩.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٩.

ولا يُعَدُّ صِفَةً إلاَّ إذا حُذِفَتْ هذِهِ الأَلِفُ هيَ وتَنْوِيْنُ هذا العَلَمِ قَبْلَهُ، وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ الصِّفَةَ مَعَ التَّنْوِيْنِ، وكَتْبِ الأَلِفِ: " وقَدْ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ وَصْفاً خَرَجَ على أَصْلِهِ "(١).

(٥٢) عَدُّهُ الكافَ في (كالمَوْتِ) في قَوْلِ سَلَمَةَ الجُعْفِيِّ الشَّاعِرِ(٢):

وكُنْتُ أَرَى كالمَوْتِ مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ ... فكَيْفَ ببَيْنٍ كانَ مِيْعادُهُ الحَشْرُ

اسْماً؛ لئَلاَّ يُصارَ إلى عَدِّ الجارِّ والمَجْرُوْرِ صِفَةً لمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ: " أَجْرَى الكافَ اسْماً، وكانَ أَبُوْ الحَسَنِ يُجِيْزُ ذلِكَ في غَيْرِ الضَّرُوْرَةِ، وهُوَ أَمْثَلُ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ (كالمَوْتِ) صِفَةَ مَفْعُوْلٍ مَحْذُوْفٍ، كَأَنَّهُ أَرادَ: وكُنْتُ أَرَى امْرَأً كالمَوْتِ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ حَذْفَ المَوْصُوْفِ، وإقامَ الصِّفَةِ مُقامَهُ لا يَجِبُ أَنْ يُرْكَبَ إلاَّ عَنْ ضَرُوْرَةٍ، أَوْ ضِيْقٍ مِنَ الكَلامِ، وكِلاهُما مَذْهَبٌ، ويُحَسِّنُ هذا الثَّانِيْ أَنَّ سِيْبَوَيْهِ لا يَجْعَلُ الكافَ اسْماً إلاَّ عَنْ ضَرُوْرَةٍ أَيْضاً، فإذا كانَتا ضَرُوْرَتَيْنِ اعْتَدَلَ الأَضْمَرُ فيهِما "(٣).

(٥٣) عَطْفُ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ على الفِعْلِيَّةِ قِياساً على ظاهِرِ الشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ:

مِنْ ذلِكَ ما جاءَ في بابِ ا اسْتِبْدالِ حَرَكَةٍ إعْرابِيَّةٍ بأُخْرَى لتَسْتَقِيْمَ القافِيَةُ، ومِنْ ذلِكَ اسْتِبْدالُ الضَّمَّةِ بالفَتْحَةِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٤):

فلا أُمٌّ فتَبْكِيْهِ ... ولا أُخْتٌ فتَفْتَقِدُهُ

على أَنَّ القِياسَ أَنْ يُقالَ: فَتَبْكِيَهُ، و: فتُفْتَقِدَهُ بالنَّصْبِ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ جَواباً، ولكِنَّ ابْنَ جِنِّيَّ ذَكَرَ أَنَّ الرَّفْعَ جائِزٌ بالالْتِجاءِ إلى التَّأْوِيْلِ، ومِنْ هذِهِ التَّأْوِيْلِ تُصَيِيْرُ الفاءِ فيْهِ مِنْ بابِ ما يَعْطِفُ جُمْلَةً على أُخْرَى لا جَواباً على جَوابٍ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فلا أُمٌّ لَهُ، ولا تَبْكِيْهِ، ولا أُخْتٌ لَهُ ولا تَفْتَقِدُهُ، وهذا كَقَوْلِنا: ما تَأْتِيْنا فتُحَدِّثُنا، على أَنَّ المُرادَ: ما تَأْتِيْنا، وما تُحَدِّثُنا، فيَكُوْنُ التَّعاطُفُ في هذا المِثالِ المَصْنُوْعِ من بابِ تَعاطُفِ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ على فِعْلِيَّةٍ،

---

(١)ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٩ .

(٢)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٤٩.

(٣) ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٤٩.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.

والتَّعاطُفُ في الشَّاهِدِ لَيْسَ كذلِكَ، لأَنَّهُ فيْهِ مِن بابِ عَطْفِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ على جُمْلَةٍ اسْـمِيَّةٍ في الأَصْلِ، وعَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ هذا التَّعاطُفَ بَيْنَ الاسْمِيَّةِ، والفِعْلِيَّةِ أَجْوَزَ مِنْـهُ في التَّعـاطُفِ في المُعادَلَةِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُوْن "[1]، وقَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

أَقَيْسَ بْنَ مَسْعُوْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ خالِدٍ   أَمُـوْفٍ بِـأَذْراعِ ابْـنِ ظَبْيَـةَ أَمْ تُـذَمُّ

على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (أَمْ تُذَمُّ) مَعْطُوفَةٌ على الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (أَمُوْفٍ...) عـلى أَنَّ (مُوْفٍ) خَبَرُ مُبْتَـدأٍ مَحْـذُوْفٍ تَقْـدِيْرُهُ: أَأَنْـتَ مُـوْفٍ: " وإذا جـازَ هـذا مَـعَ المُعادَلَـةِ نَحْـو قَـوْلِ اللهِ سُبْحانَهُ... كانَ ذلِكَ في العَطْفِ مِنْ غَيْرِ تَسْوِيَةٍ أَجْوَزَ "[3].

ولَعَلَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنَ الخِلافِ مَعَ الوَصْـفِيِّيْنَ أَنَّـهُ يَحْصُـرُ الاسْتِشْـهادَ نَحْوِيّـاً، وصَرْفِيّاً في فَتْرَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ كَغَيْرِهِ مِنَ القُدامَى، وهُوَ حَصْرٌ يَفْرِضُ عَلَيْهِ سُلْطانَهُ، ولـذلِكَ لا يَسْتَشْهِدُ بِأَشْعارٍ منْ يُوْسَمُوْنَ بالمُحْـدَثِيْنَ المُوَلَّـدِيْنَ كـأَبِيْ تَمّـام، والبُحْـتُرِيِّ، وغَيْرِهِمـا في تَأْصِيْلِ القَواعِدِ مُكْتَفِياً بالاسْتِشْهادِ بِها في المَعانِيْ: " والمُوَلَّدُوْنَ يُحْتَجُّ بِهِمْ في المَعانِيْ، كما يُحْتَجُّ بالقُدَماءِ في الأَلْفاظِ "[4].

(٥٤) القِياسُ على ظاهِرِ الشَّاهِدِ في جَوازِ إِضْمارِ الفِعْلِ العامِلِ في مَعْمُوْلٍ مَنْصُوْبٍ يَتَوَسَّطُ مَعْمُوْلَي (إِنْ)، كما سَيَأْتِيْ[5].

(٥٥) العامِلُ في الحالِ وصاحِبِها غَيْرُ مُقَدَّرَيْنِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى:

" وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَـاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ "[6]: في الواوِ في (أَوَ) ثَلاثَةُ أَقْوالٍ[7]:

(١) الأعراف: ١٩٣.
(٢) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.
(٣) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٤.
(٤) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٠٦.
(٥) انظر الصفحة: ١٦٣ – ١٦٤.
(٦) المائدة: ١٧٠.
(٧) انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير: ٢/ ١٠٧.

(أ) أَنَّها واوُ الحالِ مِنَ الجُمْلَةِ الَّتي قَبْلَ الواوِ، وهُوَ قَـوْلُ ابْـنِ جِنِّـيٍّ، والمَرْزُوْقِـيِّ، وهـذِهِ الحالُ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ مِنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ تَقْدِيْرُها: أَيَتَّبِعُوْنَهُمْ ولَوْ كانَ آباؤُهُمْ.

(ب) أَنَّها واوُ العَطْفِ على الجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، وهُوَ اخْتِيارُ البَيْضاوِيّ.

(ج) أَنَّها مُعْتَرِضَةٌ، وهُوَ اخْتِيارُ الرَّضِيِّ، وقِيْلَ إِنَّ الاعْتِراضَ لَيْسَ مِنْ مَعانِيْ الواوِ، وعَلَيْهِ فإِنَّها تَعُوْدُ إِلى واوِ الحالِ.

(٥٦) تَخْفِيْفُ الهَمْزَةِ، وتَحْقِيْقُها:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلكَ قِراءَةُ الأَعْرجِ، وغَيْرِهِ: " ولا يَوُوْدُهُ حِفْظُهُـما "[١] بتَخْفِيْـفِ الهَمْـزةِ بجَعْلِها بَيْنَ بَيْنَ (بَيْنَ الهَمْزَةِ والواوِ)، على أَنَّ تَحْقِيْقَها يَكُوْنُ بإِخْلاصِها هَمْزَةً، وقَـدْ عَـدَّ ابْـنُ جِنِّيٍّ تَرْكَ الهَمْزَةِ شاذّاً، وأَنَّ حَذْفَها يَكُوْنُ بتَرْكِها كما في: لابَ لَـكَ (لا أَبَ لَـكَ)، ووَيْلُمِّـهِ (وَيْلٌ لأُمِّهِ)، وناسٍ (أُناس)، وأَنَّ الفِعْلَ (يَؤُوْدُهُ) يَصِيْرُ بَعْدَ حَـذْفِها: يَـوْدُهُ (يَعُلُـهُ)، وهُـو حَذْفٌ لا يُصارُ إِلَيْهِ قِياساً عِنْدَهُ لنَكارَتِهِ[٢].

ومِنْهُ قِراءَةُ الزّهريّ: " قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا "[٣] بتَخْفِيْفِ الهَمْزَةِ (مَذُوْماً) كما في: مَسْؤُوْلٍ ومَسُوْلٍ[٤].

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ: " سَـأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِـقِينَ"[٥] بإِشْـباعِ ضَـمَّةِ هَمْـزَةِ (سَـأُرِيْكُمْ) المَخَفَّفِ مِنْ: (سأُرْئِيْكُمْ) بنَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلى السَّاكِنِ قَبْلَها، وحَذْفِها، وهُوَ إِشْباعٌ نَشَأَتْ عَنْهُ الواوُ، وعَزَّزَ ابْنُ جِنِّيٍّ[٦] هذا الإِشْباعَ بأَلْفاظٍ أُشْبِعَتَ فيها الفَتْحَةُ، فصارَتْ أَلِفاً كـما في قَوْلِ العَرَبِ: بَيْنا زَيْدٌ قائِمٌ جاءَ عَمْرٌو، على أَنَّ المُرادَ: بَـيْنَ أَوْقـاتِ زَيْـدٌ قـائِمٌ جـاءَ عَمْـرٌو، ويَنْباعُ في: يَنْبَعُ، وجِيْ بِهِ مِنْ حَيْثُ، ولَيْسا (ولَيْسَ)، وما سَـمِعَهُ الفَـرَّاءُ: أَكَلْـتُ لَحْـما شـاةٍ

(١) البقرة: ٢٥٥.
(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٣٠ — ١٣١.
(٣) الأعراف: ١٨.
(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٤٣.
(٥) الأعراف: ١٤٥.
(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٥٨ —٢٥٩.

(لَحْمَ شـاةٍ)، وصَـبْرَفٍ وصَـيارِفَ وصَـيارِيْفَ (صَـيارِف)، وأَنْظُـور وأَنْظُـرُ، والقَرَنْفُـوْلِ والقَرَنْفُلِ (قَرَنْفُل).

(٥٧) تَذْكِيْرُ (كانَ) مَعَ اسْمِها المُؤَنَّثِ أَسْهَلُ، وأَوْلَى:

يَخْتارَ ابْنُ جِنِّيٍّ الوَجْهَ الَّذي يَدُوْرُ في فَلَكِ الظَّاهِرِ، ومِنْ ذلِـكَ قِـراءَةُ إِبْـراهِيْمَ: " ولَمْ يَكُنْ لَهُ صاحِبَةٌ "(١)، على أَنَّ في تَذْكِيْرِ الفِعْلِ ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ(٢):

(أ) أَنْ يَكُوْنَ اسْمُ (يَكُنْ) ضَمِيْراً مُسْتَتِراً يَعُوْدُ على اللهِ.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ اسْمُ (يَكُنْ) ضَمِيْرَ الشَّأْنِ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (لَهُ صاحِبَةٌ) خَبَرُها.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ اسْمُها (صاحِبَةٌ)، عـلى أَنَّ التَّـذْكِيْرَ جـائِزٌ للفَصْـلِ بَـيْنَ الفِعْـلِ، والفاعِـلِ بالظَّرْفِ، كما في قَوْلِكَ: حَضَرَ القاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ، وهُوَ الوَجْـهُ المُخْتـارُ عِنْـدَهُ لبُعْـدِهِ عَنِ التَّأْوِيْلِ: " وأَنا أَرَى أَنَّ تَذْكِيْرَ (كانَ) مَعَ تَأْنِيْثِ اسْمِها أَسْهَلُ مِنْ تَـذْكِيْرِ الأَفْعـالِ سِواها، وسِوَى أَخَواتِها مَعَ فاعِلِيْها. وكانَ في الدّارِ هِنْدٌ أَسْوَغُ مِنْ: قامَ في الدّارِ هِنْدٌ، وذلِكَ أَنَّهُ احْتِيْجَ إِلى تَأْنِيْثِ الفِعْلِ عِنْدَ تَأْنِيْثِ فاعِلِهِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ انْطَبَعَ بالفاعِـلِ حَتَّـى اكْتَسَى لَفْظُهُ مِنْ تَأْنِيْثِهِ، فقِيْلَ: قامَتْ هِنْدٌ، وانْطَلَقَـتْ جُمْـلٌ، مِـنْ حَيْـثُ كـانَ الفِعْـلُ والفاعِلُ يَجْرِيانِ مَجْرَى الجُزْءِ الواحِدِ، وإِنَّما كانَ ذلِكَ كذلِكَ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِـدٍ مِـنْهُما لا يَسْتَغْنِي عَنْ صاحِبِهِ، فأَنَّثَ الفِعْلَ إِيْذاناً بأَنَّ الفاعِلَ المُوْقَعَ بَعْدَهُ مُؤَنَّثٌ، ولَيْسَ كذلِكَ حَدِيْثُ (كانَ)، وأَخَواتِها؛ لأَنَّهُ لَيْسَتْ (كانَ) مَعَ اسْمِها كالجُزْء الواحِدِ مِنْ قِبَـلِ أَنَّـكَ لَوْ حَذَفْتَ (كانَ) لاسْتَقَلَّ ما بَعْدَها برَأْسِهِ... فَلَمّا أَنْ قامَ ما بَعْـدَها برَأْسِـهِ، ولَمْ يَحْـتَجْ إِلَيْها لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ اتِّصالَ الفاعِلِ بفِعْلِهِ، نَحْوَ: قامَ جَعْفَرٌ، وجَلَسَ بِشْرٌ... فساغَ لـذلِكَ أَلاَّ يَلْزَمَ تَأْنِيْثُ (كانَ) لاسْمِها إِذا كانَ مُؤَنَّثاً تَأْنِيْثَ الفِعْلِ لفاعِلِـهِ إِذا كـانَ مُؤَنَّثـاً، ولَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحابِنا هذا، فاعْرِفْهُ، فإِنَّ هذِهِ حالُهُ "(٣).

---

(١) الأنعام: ١٠١.

(٢) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٢٥.

(٥٨) الاكْتِفاءُ في الاحْتِجاجِ بحَمْلِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الاحْتِجاجِ على إِحْدَى اللُّغاتِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " سَوَّاتِهِا "[١] بتَشْدِيْدِ الواوِ تَخْفِيْفاً، وهِيَ لُغَـةٌ قَلِيْلَةٌ كما ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ، وهذا التَّخْفِيْفُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ مَحْمُوْلٌ عـلى حَـذْفِ الهَمْـزَةِ بَعْـدَ نَقْـلِ حَرَكَتِها إلى السَّاكِنِ قَبْلَها، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الواوُ الأُوْلَى في الواوِ الأُخْرَى المُتَحَرِّكَةِ[٢].

ومِنْهُ قِراءَةُ يَحْيَى، وإِبْراهِيْمَ: " فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ "[٣] بكَسْرِ السِّيْنِ، عـلى أَنَّ في هـذِهِ السِّيْنَ لُغَتَيْنِ فَتْحَها، وكَسْرَها: سِلْتَ تَسالُ، وسَأَلْتَ تَسْأَلُ،، على أَنَّ القِراءَةَ مَحْمُوْلَةٌ على لُغَةِ الكَسْرِ، وإِثْباتِ الهَمْزَةِ، وذكَرَ أَنَّ هذِهِ الكَسْرَةَ تَكُوْنُ في أَوَّلِ ما عَيْنُـهُ مُعْتَلَّـةٌ كـما في: بِعْـتُ، وخِفْتُ، أَوْ أَوَّلِ ما يَكُوْنُ مِنْ بابِ (فُعِلَ) مُعْتَلّ العَيْنِ كما في: قِيْلَ، وبِيْعَ، وخِيْفَ[٤].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ: " فَمَـنْ تَبِـعَ هُـدَيَّ فَـلَا خَـوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ "[٥] على أَنَّ (هُدَيَّ) لُغَةٌ فاشِيَةٌ في قَبِيْلَةِ هُذَيْلٍ، وغَيْرِها، لأَنَّهُمْ يَقْلِبُوْنَ أَلِفَ المَقْصُوْرِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ يـاءً، ويُـدْغِمُوْنَها في يـاءِ المُتَكَلِّمِ، ومِـنْ ذلِـكَ قَـوْلُ الهُذَلِيِّ[٦]:

سَـــبَقُوا هَـــوَيَّ وأَعْنَقُـــوا لهـــواهُمُ ... فتُخِرِّمُـــوا ولكُـــلِّ جَنْـــبٍ مَصْـــرَعُ

وقِراءَةُ الحَسَنِ، وابْنِ أَبِيْ إِسْحقَ، وغَيْرِهِما: " يابُشْرَيَّ "[٧]، وقَوْلُ الشَّاعِرِ[٨]:

يُطَـــوِّفُ بِيْ عكَـــبٌ في مَعَـــدٍّ ... ويَطْعَـــنُ بالصُّـــمُلَّةِ في قَفَيَّـــا

(١)الأعراف: ٢٠.

(٢)ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٤٥.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) انظر: ابن جِنّي، المحتسب: ١/ ٨٩.

(٥) البقرة: ٣٨.

(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٧٦.

(٧) يوسف: ١٩.

(٨) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣١.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ رَجُلٍ: " عَتَّى حِيْنٍ "[1] بقَلْبِ الحاءِ عَيْناً على وَفْقِ لُغَةِ هُذَيْلٍ[2]، وعلى أَنَّ العَرَبَ تُبْدِلُ أَحَدَ هذَيْنِ الحَرْفَيْنِ مِنْ صاحِبِهِ لتَقارُبِ مَخْرَجِيْهِما كما في: بُحْثِرَ وبُعْثِرَ، وضَبَعَتِ الخَيْلُ وضَبَحَتْ (أَسْمَعَتْ مِنْ أَفْواهِها صَوْتاً لَيْسَ بصَهِيْلٍ ولا حَمْحَمَةٍ)، والأَخْذُ بالأَكْثَرِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ أَوْلَى[3].

ومِنْهُ كَسْرُ حَرْفِ المُضارِعَةِ في كُلِّ مُضارِعٍ ثانِيْ ماضِيْهِ مَكْسُوْرٌ، وأَوَّلُ ماضِيْهِ أَلِفُ وَصْلٍ مَكْسُوْرَةٌ كما في لُغَةِ تَمِيْمٍ، ومِنْها قِراءَةُ يَحْيَى، والأَعْمَشِ، وغَيْرِهِما: " وَلَا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ "[4] بكَسْرِ تاءِ المُضارَعَةِ، كما في: يِرْكَب، وتِعْلَمْ، ونِنْطَلِق، وتِسْوَدُّ، وتِبْيَضُّ، على أَنَّ الكَسْرَةَ قَلِيْلَةٌ في المَبْدُوءِ بياءِ المُضارَعَةِ، وأَنَّ (تِئْبَى) كُسِرَتْ تاؤُهُ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ عَيْنَ ماضِيْهِ مَفْتُوْحَةٌ عِنْدَهُ؛ لأَنَّهُ جاءَ على زِنَةِ (يَفْعَل) صارَ كَأَنَّ ماضِيَهِ مِنْ بابِ (فَعِلَ): أَبِيَ[5].

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ مُحَيْصِنٍ، وغَيْرِه: " وَكَأْيٍ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ "[6] بإِسْكانِ هَمْزَةِ (كَأْيٍ)، وياءٍ مُخَفَّفَةٍ مَكْسُوْرَةٍ مُنَوَّنَةٍ بزِنَةِ (كَعْيٍ) بَعْدَها، على أَنَّها إِحْدَى لُغاتِ هذِهِ اللَّفْظَةِ الأَرْبَعِ: كَأَيٍّ، وكاءٍ، وكَأْيٍ، وكَأٍ بوَزْنِ (كَعٍ)، وأَنَّ (كَأَيٍّ) الأَصْلُ، وهِيَ الَّتي بمَعْنَى (كَمْ)، على أَنَّها مُكَوَّنَةٌ مِنَ الكافِ حَرْفِ الجَرِّ، و(أَيّ)، ويَكْثُرُ تَصَرُّفُ العَرَبِ فيها (كَأَيٍّ) لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِها، وشُيُوْعِها على الأَلْسِنَةِ، ويَتَبَدَّى هذا التَّصَرُّفُ في نُطْقِهِمْ لَها: كَأٍ، وكَيْءٍ، وكاءٍ. ورَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ يُوْنُسُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ (كاءٍ) اسْمَ فاعِلٍ مِنَ الكَوْنِ اتِّكاءً على كَوْنِها لَيْسَتْ مُعْرَبَةً[7]. وهذِهِ القِراءَةُ تَكُوْنُ (كَأْيٍ) فيها مَقْلُوْبَةَ (كَيْءٍ) الَّتي أَصْلُها (كاءٍ)، وهُوَ قَلْبٌ يَعُوْدُ عِنْدَهُ إِلى كَثْرَةِ التَّلَعُّبِ بها

---

(١) يوسف: ٣٥.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٣.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٣.

(٤) هود: ١١٣.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣٠.

(٦) آل عمران: ١٤٦.

(٧) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٧٠ = ١٧١.

لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِها كما مَرَّ[1].

ومِنْهُ مَجِيْءُ المُضارِعِ على (يَفْعِلُ)، و(يَفْعَلُ) والماضِيْ على زِنَةِ (فَعَلَ)، و(فَعِلَ) كما في: حَرَصَ ويَحْرِصُ، وحَرِصَ، ويَحْرَصُ، كما في قِراءَة الحَسَنِ، وغَيْرِه: " إنْ تَحْرَصْ "[2]، على أَنَّ اللُّغَةَ الأُوْلَى أَعْلَى عِنْدَهُ[3].

ومنْ ذلِكَ قِراءَةُ الأَشْهبِ: " ومَنْ يَقْنَطُ "[4] بفَتْحِ عَيْنِ (يَقْنَطُ) على إِحْدَى اللُّغـاتِ: قَنَطَ يَقْنِطُ، وقَنِطَ يَقْنَطُ، وقَنَطَ يَقْنُطُ، وقَنَطَ يَقْنَطُ[5].

ومِنْهُ قِراءَةُ الماجِشُوْن: " الصَدُفَيْنِ "[6] بضَمِّ الدّالِ، على أَنَّ ضَـمَّها، وفَتْحَهـا لُغَتـان مِنْ لُغاتِ هذِهِ اللَّفْظَةِ: صَدَفانِ، صُدُفانِ، وصُدْفانِ، وصَدْفانِ، وهذِهِ اللُّغاتُ قُرِئَ بهـا كـما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ[7].

ومِنْهُ العُضُدُ كما في قِـراءَةِ الحَسَـنِ: " قـالَ سَنَشُـدُّ عَضُـدَكَ بِأَخِيـكَ "[8]، عـلى أَنَّ في العَضُدِ خَمْسَ لُغاتٍ: عَضُدٌ، وعَضْدٌ، وعُضُدٌ، وعَضِدٌ، وعُضْـدٌ، وأَنَّ أَفْصَـحها، وأَعلاهـا عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ: عَضُدٌ (فَعُل)، وأَنَّ عَضْداً بِإِسْكانِ الضّادِ مِنْ: عَضُدٍ، وأَنّ عُضْداً نُقِلَتْ فِيْهِ ضَمَّةُ الضّادِ إِلى العيْنِ، وأَنَّ عُضُداً تَثْقِيْلُ: عُضْدٍ، وأَنَّ عَضِداً لُغَةٌ صَرِيْحَةٌ غَيْرُ مَصْنُوْعَةٍ[9].

ومِنْهُ حَمْلُ التَّنْوِيْنِ، وعَدَمِهِ على اللُّغات كما في قِراءَةِ أَبِيْ السَّمّال: " أُفٌّ "[10]، وقِـراءَةِ ابْنِ عبّاسٍ: " أُفَ " مُخَفَّفَةً، وذَكَرَ هارُوْنُ النَّحْويُّ أَنَّهُ لَوْ قُرِئَ: " أُفٌّ " بالتَّثْقِيْـلِ، والتَّنـوِيْنِ، و" أُفّاً " –لَكانَ جائِزاً، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنّ في هـذِهِ اللَّفْظَـةِ ثَـمانِيَ لُغـاتٍ: أُفٍّ، وأُفِّ، وأُفَّ،

(1) انظر التّفصيل في تَعْلِيْلِ اللُّغاتِ الأُخَرَ في المحتسب: ١/ ١٧٢ – ١٧٣.

(2) النحل: ٣٧.

(3) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٩.

(4) الحجر: ٥٦.

(5) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٥.

(6) الكهف: ٩٦.

(7) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٥.

(8) القصص: ٣٥.

(9) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٥٢.

(10) الإسراء: ٢٣

وأُفًّا، وأُفُّ، وأُفٌّ، وأُفْ، وأُفَى بالإمالَةِ، على أَنَّ الأَخِيْرَةَ في لُغَةِ العامَّةِ: أُفِّيْ[1]. وقيْلَ إِنَّ فيهـا أرْبَعِيْنَ لُغَةً[2]، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إلى أَنَّ ما يَكْثُرُ اسْتِعْمالُهُ يشِيْعُ تَلَعُّبُ العَرَبِيِّ بِهِ.

ومِنْهُ تَصْحِيْحُ الواوِ لام المُضارِعِ المَبْنِيِّ للمَفْعُول كما في قِـراءَةِ الحَسَـنِ: " يَـوْمَ يُـدْعَوْ كُـلُّ أُناسٍ "[3] على لُغَةِ مَنْ يبْدِلُ الأَلِفَ في الوَصْلِ واواً كما في: أَفْعَـوْ، وحُبْلَـوْ، وهـذا الإبْـدالُ يَكُـوْنُ أَكْثَرُهُ في الوقْفِ الَّذي يُعَدُّ مِنْ مَواضِعِ التَّغْيِيْر. ومِنَ العَرَبِ مَنْ يُبْدِلُ هذِهِ الأَلِفَ ياءً[4].

ومِنْ ذلِكَ تَصْحِيْحِ الواوِ عَيْنِ الكَلِمَةِ المُتَحَرِّكَةِ المَفْتُوْحِ ما قَبْلَهـا، كـما في قِـراءَةِ ابْـنِ عَبَّاسٍ، وغَيْرِهِ: " إِنَّ بُيُوْتَنا عَوِرَةٌ وما هِيَ بعَوِرَةٍ "[5]، على أَنَّ (عَوِرَة) مِنْ بابِ (فَعِلَة) قِياسُ الواوِ فيها أَنْ تُقْلَبَ أَلِفاً: عارة، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ ما سَهَّلَ هذا التَّصْحِيْحَ كَوْنُها كَأَنَّها جارِيَةٌ على الفِعْلِ في: عَوِرَ الرَّجُلُ؛ لأَنَّ اللَّفْظَ واحِدٌ، والمَعْنَيَيْنِ مُلْتَقِيانِ[6].

ومِنَ الحَمْلِ على اللّغاتِ ضَمّ ضَمِيْرِ الغائِب كما في قِراءَةِ سَلاَّم: " نُؤْتِهُ مِنْها "[7]، على أَنَّها لُغَةُ أَهْلِ الحِجازِ. ومِنْها قِراءَةُ أَهْلِ الحِجازِ: " فَخَسَفْنا بِهُو وبِدارِهُو الأَرْضَ "[8]، وقِراءَةُ الحَسَنِ: " أَنْبِيْهُمْ "[9]، وغَيْرُها[10].

ومِنْها إِثْباتُ أَلْفِ اسْمِ الاسْتِفْهامِ (ما) المَسْبُوْقَةِ بحَرْفِ خَفْضٍ كما فِيْ قِراءَةِ عِكْرِمَـةَ، وعِيْسَى: " عَمَّا يَتساءَلُوْنَ "[11] على أَنَّ هـذِهِ اللُغَـةَ أَضْـعَفُ اللُّغَتَـيْنِ عِنْـدَهُ[12]. ومِنْهـا قَـوْلُ حَسَّانٍ:

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٨.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، أفف: ٢٣/ ٢٠ – ٢٤.

(٣) الإسراء: ٧١.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٢ – ٢٣.

(٥) الأحْزاب: ١٣.

(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٧٦ ؟

(٧) عسق: ٢٠.

(٨) القصص: ٨١.

(٩) البقرة: ٣٣.

(١٠) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ١/ ٦٧، ٢/ ٢٤٩.

(١١) النّبأ: ١

(١٢) انظر: ابن جكّيّ، المحتسب: ٢٣٤٧.

عــلى مــا قــامَ يَشْــتِمُنِيْ لَئِــيْمٌ   كخِنْزِيْـــــرٍ تَمَـــــرَّغَ في دَمــــانِ

(٥٩) ظاهِرُ بِناءِ اللَّفْظَةِ يُوْمِئُ إلى عَدِّها اسْمَ جَمْعٍ لا جَمْعاً تَكْسِيْرِيّاً:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قِراءَة الأَعْـرَجِ: " مِـنْ طَلْعِهَـا قَنْـوَانٌ دَانِيَـةٌ "[١] بفَـتْحِ قـافِ (قَنْوانٌ) على أَنَّها اسْمُ جَمْعٍ لا جَمْعُ تَكْسِيْرٍ؛ لأَنَّ بِناءَ (فَعْلانٍ) لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ جُمُوْعِ التَّكْسِيْر[٢].

(٦٠) تَكْرِيْرُ اللَّفْظَةِ قَدْ يُفْضِيْ إلى اخْتِلافِ الحَرَكَةِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيْدَ: " أَحَقُّ أَنْ تَقُوْمَ فِيْهِ فِيْهُ رِجالٌ "[٣] بكَسْرِ هاءِ الضَّـمِيْرِ في (فِيْـهِ) الأُوْلَى، وضَـمِّها في الثَّانِيَـةِ: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ الأَصْلَ في هذهِ الهاءِ الضَّمُّ، وأَنَّها تُكْسَرُ إذا سُـبِقَتْ بكَسْـرٍ، أَوْ يـاءٍ، وقَـدْ تُكْسَرُ، وتُضَمَّ في هذيْنِ المَوْضِـعَيْنِ، وتُشْـبَعُ الكَسْـرَةُ فتَصِـيْرُ يـاءً، والضَّـمَّةُ تَصِـيْرُ واواً، وكَسْرُهُما، أَوْ ضَمُّهُما يُعَدُّ عِنْدَهُ جَمِيْلاً حَسَناً، على أَنَّ الخِلافَ بَيْنَهُما يَعُوْدُ عِنْدَهُ إلى تَكْرِيْرِهِما (فِيْهِ، فِيْهُ)، وهُوَ تَكْرِيْرٌ يُفْضِيْ إلى الثِّقَلِ: " وقَدْ عَرَفْنا ما عَلَيْهِمْ في اسْتِثْقالِهِمْ تَكْرِيْـرَ اللَّفْـظِ حَتَّى أَنَّهُمْ لا يَتَعاطَوْنَهُ إلاَّ فيما يَتَناهَى عِنايَتُهُمْ بِهِ، فيَجْعَلُوْنَ ما ظَهَرَ مِنْ تَجَشُّمِهِمْ إيَّاهُ دَلالَـةً على قُوَّةِ مُراعاتِهِمْ لَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُ زَيْداً زَيْداً، وقَـوْلِهِمْ: قُـمْ قائِماً، قُمْ قائِماً، وقَوْلِهِمْ فيما لا مَحالَةَ في تَوْكِيْدِهِ، أَعْنِيْ الأَذانَ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ... "[٤].

ومِنْ تَجَنُّبِ التَّكْرِيْرِ قَوْلُهُ تَعالَى: " لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِـنْ قَبْـلِ الْفَـتْحِ وَقَاتَـلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْـدُ وَقَـاتَلُوا "[٥]، عـلى أَنَّ عَـدَمَ التَّكْرِيْـرِ في هـذا القَوْلِ يَكْمُنُ في أَنَّهُ لَمْ يُقَلْ: مِنْ بَعْدِ الفَتْحِ، وأَنَّ مِثْلَ هذا التَّكْرِيْـرِ يُصـارُ إلَيْـهِ إيْـماءً إلى قُـوَّةِ اهْتِمامِهِمْ بهذا المُكَرَّرِ كما في الآيَةِ (أَحَقُّ أَنْ تَقُوْمَ فيْهِ فِيْهُ رِجالٌ "[٦].

(١) الأنعام: ٩٩.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٢٣

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٠١–٣٠٢.

(٥) الحديد: ١٠.

(٦) التوبة: ١٠٨.

وذَكَرَ أَنَّ إِيْثارَ كَسْرِ الأَوَّلِ، وضَمِّ الثَّانِيْ يَعُـوْدُ إِلى أَنَّ الكَسْرَ-في مِثْـلِ هـذا أَفْشَـى في اللُّغَةِ، ولذلِكَ قُدِّمَ، وإِلى أَنَّ (فِيْهِ) الأُوْلَى في مَوْضِعِ نَصْبٍ لا رَفْعٍ، وأَنَّ الأُخْرَى في مَوْضِعِ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدأ (رِجالٌ).

(٦١) بناءُ اللفظَةِ الصَّرْفيُّ والمَعْنَى:

يَخْتارُ ابْنُ جِنِّيٍّ ما يوافِقُ فيهِ ظاهِرُها الصَّرْفِيُّ المَعْنَى كما في قِراءَةِ ابْنِ سِـيْرِيْنَ: " فـإِذا جاءَ آجالُهُمْ "(١)، على أَنَّ الآجالَ جَمْعَ التكسِيْرِ للقِلَّةِ يُسايرُ المَعْنَى؛ لأَنَّ لكُـلِّ إِنْسـانٍ أَجَـلاً، وأَنَّ الأَجَلَ جاءَ مُفْرَداً حَمْلاً على أَنَّهُ جِنْسٌ اكْتَسَبَ الجِنْسِيَّةَ مِنَ المَصْدَرِيَّةِ، أَوْ مصْـدَرٌ فَضْـلاً عَنْ أَنَّ الإِضافَةِ إِلى ضَمِيْرِ الجَماعَةِ الغائِبِيْنَ حَسَّنَتْ كَوْنَـهُ مُفْـرَداً مِـنْ حَيْـثُ اكْتِسـابُهُ مِنْهـا الإِنْباءَ عَنِ الجَماعَةِ.

ومِنْ مَجِيْءِ المُفْرَدِ دالاً عَلى الجَمْعِ قَوْلُ المُسَيّب بْنِ زَيْدِ مَناة(٢):

لا تُنْكِـرُوا القَتْـلَ وقَـدْ سُـبِينا ... في حَلْقِكُـمْ عَظْـمٌ وقَـدْ شَـجِيْنا

على أَنَّ المُرادَ: في حُلُوْقِكُمْ عَظْمٌ؛ لأَنَّ لِكُلِّ إِنْسانٍ حَلْقاً، وكما في: رَأْسُ القَوْمِ صُـلْبٌ، عـلى أَنَّ المُرادَ: رُؤُوْسِ القَوْمِ صِلابٌ، ويَجُوْزُ أَنْ يُقالُ: رَأْسُ القَـوْمِ صِـلابٌ حَمْـلاً عـلى المَعْنَـى. ويَتبَدَّى لِيْ أَنَّ المُفْرَدَ فيما مَرَّ صِيْرَ إِلَيْهِ للإِنْبـاءِ عَـنِ الاتِّحـادِ، والتَّلاصُـقِ، والمُسـاواةِ بتَصْـيِيرِ الجَماعَةِ واحِداً.

ومِنْهُ قِراءَةُ أَبِيْ مِجْلَزٍ: " بالغُدُوِّ والإِيْصـالِ "(٣) عـلى أَنَّ (الإِيْصـالَ) مَصْـدَرُ: آصَـلَ، واسْمُ الفاعِلِ: مُؤْصِلُ (مُؤَأْصِل)، وأَنَّ المُرادَ: دخَلْنا في وَقْتِ الأَصِيْلِ، وهِيَ دَلالَةٌ تَدُوْرُ في فَلَكِ الآصالِ(٤).

---

(١) الأعراف: ٣٤.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٤٦.

(٣) الأعراف: ٢٠٥.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٧١.

(٦٢) طُوْلُ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيْ على حَسَبِ الظَّاهِرِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ عَدَمُ تَوْكِيْدِ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ الَّذي في مَحَلِّ رَفْعٍ بِإِعادَتِهِ مُنْفَصِلاً إذا عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ ظاهِرٌ مَرْفُوْعٌ كما في قِراءَةِ يَعْقُوْبَ، والحَسَنِ، وغَيْرِهِما: " فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكاؤُكُمْ "(١) على أَنَّ (شُرَكاؤُكُمْ) مَعْطُوْفٌ على واوِ الجَماعَةِ؛ لأَنَّ طُوْلَ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ بِذِكْرِ المَفْعُوْلِ بِهِ (أَمْرَكُمْ) قَدْ صَيَّرَ هذِهِ القِراءَةَ مِنْ بابِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ الطَّوِيْلِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَقُوْمُ مَقامَ إِعادَةِ هذا الضَّمِيْرِ مُنْفَصِلاً.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " ما أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا "(٢) على أَنَّ الفاصِلَ حَرْفُ النَّفْيِ (لا)، وقَوْلُكَ: قُمْ إِلى أَخِيْكَ، وأَبُوْ مُحَمَّدٍ، واذْهَبْ مَعَ عَبْدِ اللهِ، وأَبُوْ بَكْرٍ. ويَعُدُّ العَطْفَ بلا فَصْلٍ كَقَوْلِكَ: قُمْ وَزَيْدٌ – أَقْبَحَ مِنْ قَوْلِكَ: قُمْتُ وَزَيْدٌ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ في (قُمْ) غَيْرُ مَلْفُوْظٍ، ويَعُدُّ العَطْفَ في قَوْلِكَ: قُمْنا وزَيْدٌ – أَحْسَنَ مِنَ قَوْلِكَ: قُمْتَ (بِفَتْحِ التَّاءِ، وضَمِّها) وزَيْدٌ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ (نا) أَتَمُّ لَفْظاً، أَوْ أَطْوَلُ مِنَ التَّاءِ في (قُمْتَ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (قُمْتُما) في قَوْلِكَ: قُمْتُما وَزَيْدٌ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُ العَطْفِ فِيْهِ أَحْسَنَ مِنَ العَطْفِ في: قُمْنا؛ لأَنَّ (تُما) أَطْوَلُ، وأَتَمُّ مِنْ (نا)، وفي: ادْخُلْنانِّ وزَيْدٌ، ودَخَلْتُنَّ وَزَيْدٌ، على أَنَّ العَطْفَ مَعَ (ادْخُلْنانِّ) أَحْسَنُ مِنْهُ مَعَ (دَخَلْتُنَّ) للسَّبَبِ نَفْسِهِ، وفي: ادْخُلْنانِّهِ وزَيْدٌ، وادْخُلْنانِّ وَزَيْدٌ، واضْرِبْنانِّهما، واضْرِبْنانِّهِ. وعلى الرَّغْمِ مِمَّا مَرَّ فإِنَّهُ يَعُدُّ العَطْفَ مَعْ تَوْكِيْدِ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ، أَوِ المُتَّصِلِ أَقْوَى مِنَ العَطْفِ مَعَ الطُّوْلِ؛ لأَنَّ فِيْهِ تَثْبِيْتَ مَعْنَى الاسْمِيَّةِ للمُضْمَرِ المُتَّصِلِ؛ لأَنَّهُ صارَ مَعَ الفِعْلِ كالجُزْءِ مِنْهُ، ولذلِكَ ضَعُفَ عَنِ العَطْفُ عَلَيْهِ، والتَّوكِيْدُ يُسْهِمُ في تَصْيِيْرِهِ في حَيِّزِ الأَسْماءِ(٣).

(٦٣) الجَمْعُ بَيْنَ العِوَضِ، والمُعَوَّضِ مِنْهُ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ في رِوايَةِ ابْنِ جَمَّازٍ عَنْهُ: " يا حَسْرَتايْ "(٤)، وهِيَ قِراءَةٌ فيها إِشْكالٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ، وهذا الإِشْكالُ يَكْمُنُ في أَنَّ الأَلِفَ بَدَلٌ مِنْ ياءِ المُتَكَلِّمِ

(١) يونس: ٧١.

(٢) الأنعام: ١٤٨.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣١٥.

(٤) الزمر: ٥٦.

(ياحَسْرَتِيْ) لثِقَلِ الياءِ كما في قَوْلِكَ: يا غُلاما في: ياغُلامِيْ، ويا صاحِبا فيْ: يا صاحِبِيْ، وقَوْلِ أَبِيْ النَّجْمِ العِجْلِيّ[1]:

" يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُوْمِيْ واهْجَعِيْ "

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: يا أَبا، ويا أُمّا في: يا أَبِيْ، ويا أُمِّيْ، والأَصْلُ ألاّ تُذْكَرَ ياءُ المُتَكَلِّمِ فيما مَرَّ؛ لئَلاَّ يُجْمَعَ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مَحْصُوْرَةٌ في النِّداءِ. وتَعامَلَ ابْنُ جِنِّيٍّ مَعَ هذا الإِشْكالِ وَصْفِيّاً مُكْتَفِياً بأَنَّ ما مَرَّ مَحْمُوْلٌ على الجَمْعِ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ، وعَزَّزَ هذا الجَمْعَ بشَواهِدَ أُخْرَى فَضْلاً عَمّا مَرَّ مِنْها قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[2]:

هُما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النّابِحِ العاوِيْ أَشَدَّ رِجامِ

على أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ المِيْمِ الَّتِيْ تُعَدُّ بَدَلاً مِنَ الواوِ، وقَوْلُ الشّاعِرِ:

إِنِّيْ إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا ... دَعَوْتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمّا

على أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ حَرْفِ النِّداءِ، والمِيْمِ المُشَدَّدَةِ الَّتي تُعَدُّ عِوَضاً مِنْها، وقَوْلُ الآخَرِ:

يا أُمَّتا أَبْصَرَنِيْ راكِبٌ ... في بَلَدٍ مُسْحَنْفِرٍ لاحِبِ

على أَنَّ التّاءَ بَدَلٌ مِنَ الياءِ في: أُمِّيْ، على أَنَّ فِيْهِ إِبْدالَ الياءِ أَلِفاً، وقَوْلُ الآخَرِ عِنْدَ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ:

" ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا "

على أَنَّ تَشْدِيْدَ المِيْمِ مِنَ (الأَضْخَمّا) سِيَّما في الوَقْفِ على أَنَّ آخِرَ الحَرْفِ مُحَرَّكٌ في الوَصْلِ: " إِذْ لا يَجْتَمِعُ ساكِنانِ في الإِدْراجِ هكذا، فكانَ يَجِبُ إذا أطلَقَ في الوَصْلِ أَنْ يَحْذِفَ التَّشْدِيْدَ لزَوالِ الحاجَةِ إِلَيْهِ بالإِطْلاقِ... فَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ. وهذا تَأَوُّلٌ – وإِنْ كانَ صَحِيْحاً – بَعِيْدٌ، والَّذي رَأَيْناهُ نَحْنُ أَقْرَبُ القَرِيْبِ "[3].

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٣٧ – ٢٣٨.

(٢)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٣٧ – ٢٣٨.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٣٩.

(٦٤) إجازَةُ أَنْ يَقَعَ المَصْدَرُ المُؤَوَّل مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها حالاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ فيها خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ[1]:

O المَنْعُ: مِمَّنْ ذهَبَ هذا المَذْهَبَ سِيْبَوَيْهِ لكَوْنِ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيْزِها مَعْرِفَةٌ، وهذِهِ المَعْرِفَةُ لا تَقَعُ حالاً إلاَّ فيما سُمِعَ عَنِ العَرَبِ، واسْتُثْنِيَ كما سَيَأْتِيْ، ولكَوْنِ (أَنْ) تَقْلِبُ الزَّمَنَ إلى المُسْتَقْبَلِ الَّذي لا يَقَعُ حالاً مُقَدَّرَةً، وغَيْرِها كما في قَوْلِ العَرَبِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً بِهِ غَداً؛ لأَنَّ الحالَ المُقَدَّرَةَ تَكُوْنُ بجَعْلِ مَكانِها فِعْلاً آخَرَ يَكُوْنُ حالاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَتَوافَرُ في (أَنْ)؛ لأَنَّها تَقْتَضِيْ فِعْلاً ذا زَمَنٍ في المُسْتَقْبَلِ.

ومِمَّنْ تَبِعَ سَيْبَوَيْهِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَبُو حَيَّانَ النَّحْويُّ: " وأَنْ، والفِعْل – وإِنْ قُدِّرَ بمَصدَرٍ – لا يَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ حالاً؛ لأَنَّ العَرَبَ أَجْرَتْها مُجْرَى المَعارِفِ سِوَى المُضْمَرِ في بابِ الإِخْبارِ بـ (كانَ)؛ ولأَنَّ سِيْبَوَيْهِ... "[2].

O الإجازَةُ: مِمَّنْ أَجاز هذِهِ المَسْأَلَةَ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومِنْها قَوْلُ تَأَبَّطَ شَرّاً[3]:

وقـالُوا لَها: لا تُنْكِحِيْهِ فإِنَّهُ لأَوَّلِ سَهْمٍ أَنْ يُلاقِيَ مَجْمَعا

على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ حالٌ.

ومِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ الَّذيْ أَعْرَبَهُ حالاً في الاياتِ الآتِيَةِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: " وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا "[4]، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في (أَنْ يَصَّدَّقُوا) ظَرْفُ زَمانٍ على حَذْفِ مُضافٍ يُوْمِئُ إِلى الزَّمانِ، أَوْ حالٌ تَقْدِيْرُها: إِلاَّ مُتَصَدِّقِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ

---

(١)انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل، والتكميل: ٩/ ٤٧، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩، ٣/ ٥٢، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٥٥٠، ٢،٣٨٦.

(٢)انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٤٧.

(٣)انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٤٧.

(٤)النساء: ٩٢.

الزَّمَخْشرِيِّ[1]، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّان؛ لأَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ لا يَقَعُ حالاً عِندَ سيبَوَيْهِ، وغَيْرِهِ[2].

- قوْلُهُ تَعالَى: " وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ "[3]، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في (إلاَّ أَنْ يَشاءَ اللهُ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاسْتِثْناءِ، والتَّقْدِيرُ: ولا تَقُوْلَنَّ في وَقْتٍ إلاَّ وَقْتَ أَنْ يَشاءَ اللهُ، على أَنَّ فِيْهِ حَذْفَ مُضافٍ، أَوْ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ولا تَقُوْلَنَ أَفْعَلُ هذا إلاَّ قائِلاً إِنْ شاءَ اللهُ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ[4]. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الحالَ (قائِلاً) لا المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ فَضْلاً عَنْ أَنَّ فيْهِ تَصْيِيْرَ الخَبَرِ إِنْشاءً باسْتِبْدالِ (إِنْ) بـ(أَنْ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ أَوْلَى.

- قَوْلُهُ تعالَى: " وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ "[5]: في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ وَجْهانِ: الأَوَّلُ النَّصْبُ على المَفْعُوْلِ لَهُ؛ لأَنَّ الاسْتِثْناءَ مُفَرَّغٌ، والثَّاني النّصْبُ على الحالِ، والأَوَّلُ أَوْلى عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ[6]؛ لأَنَ وُقُوْعَ المَصْدَرِ حالاً عِنْدَهُ غَيْرُ مُطَّرِدٍ فَضْلاً عَنْ تأْوِيْلِهِ باسْمِ الفاعِلِ، ووُقُوْعِ الحالِ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً، ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُ في عَدَمِ اطِّرادِ مَجِيْءِ المَصْدَرِ حالاً؛ لأَنَّ في العربيَّةِ شَواهِدَ كَثِيرَةً فَضْلاً عَمَّا فِيْهِ مِنْ إِيْماءٍ إلى المُبالَغَةِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: " وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ "[7]: في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها وَجْهانِ: الأَوَّلُ أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ بَعْدَ حذْفِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ: إلاَّ بِأَنْ تُغْمِضُوا، والثَّانِيْ أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، وهُوَ وَجْهُ لَمْ يَرْتَضِهِ أَبو حَيَّانَ[8]، وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى أَنَّ (أَنْ) بمَعْنَى (إِنِ) كما وَرَدَ في تَقْدِيْرِ العُكْبَرِيِّ السَّابِقِ.

---

(١) انظر: الكشاف: ١/ ٥٥٠.
(٢) انظر: السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٤/ ٧١.
(٣) الكهف: ٢٣ — ٢٤.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٤٣.
(٥) البقرة: ٢٢٩.
(٦) انظر: الدرّ المصون: ٢:٤٤٦ —٤٤٧.
(٧) البقرة: ٢٦٧.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٨٠.

- قَوْلُهُ تَعالَى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ "(١): المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ عِنْدَ العُكْبَرِيِّ(٢)، والتَّقْدِيْرُ: لا تَدْخُلُوا إِلاَّ مَأْذُوْناً لَكُمْ.
- قَوْلُهُ تَعالَى " وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا "(٣): المصدر المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ (في)، أَوْ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، والتَّقْدِيْرُ: وما لَنا غَيْرَ مُتَوَكِّلِيْنَ على اللهِ(٤).

(٦٥) الحالُ المُتَعَدِّدَةُ، أَوِ المُتَرادِفَةُ:

تُوْسَمُ الحالُ بِأَنَّها مُتَرادِفَةٌ، أَوْ مُرادِفَةٌ في كُلِّ ما يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَدَّدَ فِيْهِ كتَعَدُّدِها في الخَبَرِ، والنَّعْتِ، ويَكُوْنَ صاحِبُ هذِهِ الأَحْوالِ، والعامِلُ فيها واحِداً كما في: جاءَ زَيْدٌ راكِباً مُسْرِعاً مُبْتَسِماً، وللنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْهَبانِ(٥):

(أ) مَذْهَبُ كَثِيْرٍ مِنَ المُحَقِّقِيْنَ: لا يَجُوْزُ في هذا المَذْهَبِ أَنْ تَتَعَدَّدَ الحالُ في كُلِّ ما يَكُونُ فيْهِ كِلا العامِلِ في هذِهِ الأَحْوالِ المُتَعَدِّدَة، وصاحِبِها مُتَّحِداً (صاحِبُ الأَحْوالِ المُتَعَدِّدَةِ واحِدٌ، والقَوْلُ نَفْسُه في العامِلِ فيها) إِلاَّ بوَساطَةِ حَرْفٍ، وعَلَيهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ في هذا المَذْهَبِ: خَرَجَ زَيْدٌ مُسْرِعاً باكِياً بالنَّصْبِ على الحالِ المُتَرادِفَةِ، أَوِ المُتَعَدِّدَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ تَأْوِيْلَ هذا القَوْلِ المَصْنُوْعِ لَهُمْ فيْهِ قَوْلانِ:

* أَنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ (باكِياً) صِفَةٌ لـ (مُسْرِعاً).
* أَنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ (باكِياً) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُسْرِعاً). ومِنْ هؤُلاءِ النُّحاةِ المُحَقِّقِيْنَ أَبُو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ، وابْنُ عُصْفُوْرٍ.

وقَدِ اتَّكَأَ هؤُلاءِ في هذا المَنْعِ على عَدَمِ تَعَدُّدِ المَفْعُوْلِ بِهِ إِلاَّ مَعَ حَرْفِ العَطْفِ؛ لأَنَّ

---

(١)الأحزاب: ٥٣.

(٢)انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٠.

(٣)إبراهيم: ١٢.

(٤)انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٥.

(٥)انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣١ -، ابن عصفور، المقرب: ١/ ١٥٥.

الحالَ تُشْبِهُ هذا المَفْعُوْلَ؛ والفِعْلُ لا يَنْصِبُ أَكْثَرَ مِنْ مَفْعُوْلٍ إذا كانَ مِمّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ صريْحٍ، وقَدْ يَتَعَدَّى إلى اثْنَيْنِ بوَساطَةٍ.

(ب) مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّيٍّ، وابْنِ مالِكٍ، وآخَرِيْنَ: يَجُوْزُ فِيْ هذا المَذْهَبِ أَنْ يَعْمَلَ العامِلُ في أَحْوالٍ مُتَعَدِّدَةٍ لصاحِبٍ واحِدٍ، أَوْ مُتَّحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ حَرْفِ العَطْفِ. وقَدْ تَبِعَهُمْ في ذلِكَ الشِّهابُ، وعَبّاس حسن: " ولا يَجُوْزُ وُجُوْدُ حَرْفِ عَطْفٍ بَيْنَ الأَحْوالِ المُتَعَدِّدَةِ ما دامَتْ أَحْوالاً، فإِنْ وُجِدَ حَرْفُ عَطْفٍ صَحَّ، وكانَ ما بَعْدَهُ مَعْطُوْفاً، ولا يَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ حالاً "(1)

ولَمْ يَخْتَلِفْ النَّحْوِيُّوْنَ في أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ لا يَتَعَدَّدُ إلاَّ بحَرْفِ العَطْفِ كما في قَوْلِكَ: قابَلْتُ زَيْداً، وعَمْراً، وبَكْراً.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومَنْ تَبِعَهُ مِنَ النُّحاةِ أَوْلَى، وأَظْهَرُ؛ لأَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفاً لحَمْلِهِ الكَلامَ على ظاهِرِهِ، وأَنَّ فِيْهِ تَخَلُّصاً مِنْ تَقْدِيْرِ حَرْفِ العَطْفِ الَّذي يُحْمَلُ الكَلامُ مَعَهُ على أَنَّهُ قائِمٌ مَقامَ العامِلِ، وفاعِلِهِ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُهُ ما في القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ شَواهِدَ تَعَدَّدَتْ فيها الحالُ دُوْنَ وَساطَةٍ لَوْ حُمِلَتْ على ظَواهِرِها، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: " فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي "(2).
- قَوْلُهُ تَعالَى: " وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ "(3): (مُخْلِصِيْنَ لَهُ الدِّيْنَ)، و(حُنَفاءَ) حالانِ مُتَرادِفَتانِ مِنْ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ الفاعِلِ في (لِيَعْبُدُوا)، والعامِلُ فيهما (لِيَعْبُدُوا)، وتَكُوْنُ (حُنَفاءَ) على مَذْهَبِ مَنْ لا يُجِيْزُ الأَحْوالَ المُتَرادِفَةَ – كما مَرَّ – حالاً مُتَداخِلَةً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُخْلِصِيْنَ)(4).

وبَعْدُ فإِنَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ، وغَيْرِها في القُرْآنِ يُمْكِنُ أَنْ تُعَزِّزَ مَجِيْءَ المَصْدَرِ حالاً بقَيْدِ تَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ مِنْ غَيْرِ مَحُوْجٍ إلى تَأْوِيلِ المَصْدَرِ باسْمِ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ، أَوْ حَذْفِ

(1) عبّاس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٣٨٦.

(2) طه: ٨٦.

(3) البينة: ٥.

(4) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٩٧.

مُضافٍ، على أَنّ المُرادَ مِنْ وُقُوْعِهِ حالاً تَحْقِيْقُ المُبالَغَةِ.

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَتَعَبَّدُ أَحياناً في محراب الأَصْلِ النَّحْوِيِّ أَنَّهُ لا يَبْنِيْ أَصْلاً نَحْوِيّاً على كَلامِ المُوَلَّدِيْنَ: " والمُوَلَّدُوْنَ يُحْتَجُّ بِهِمْ في المَعانِيْ كما يُحْتَجُّ بالقُدَماءِ في الأَلْفاظِ "(١)، ولا يَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ المَدَرِ كما أُخِذَ عَنْ أَهْلِ الوَبَرِ: " بابٌ في تَرْكِ الأَخْذِ عَنْ أَهْلِ المَدَرِ كما أُخِذَ عَنْ أَهْلِ الوَبَرِ)(٢) لِما عَرَضَ لِلُغَتِهِمْ مِنَ الفَسادِ، والاخْتِلالِ، والخَطَلِ: " ولَوْ عُلِمَ أَنَّ أَهْلَ مَدِيْنَةٍ باقُوْنَ على فَصاحَتِهِمْ، ولَمْ يَعْتَرِضْ شَيْءٌ مِنَ الفَسادِ لِلُغَتِهِمْ لَوَجَبَ الأَخْذُ عَنْهُمْ كما يُؤْخَذُ عَنْ أَهْلِ الوَبَرِ "(٣).

ولَعَلَّ ما مَرَّ على خِلافِ ما في المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ الَّذي لا يَتَقَيَّدُ في الغالِبِ بِمَكانِ أَهْلِ اللُّغَةِ، أَوْ بكَوْنِهِمْ فُصَحاءَ، أَوْ غَيْرَ فُصَحاءَ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ بابِ الاتِّكاءِ على القِياسِ، وإِغْفالِ السَّماعِ عَدُّهُ (يَفْعِلُ) المَكْسُوْرَ العَيْنِ مُضارِعَ (فَعَلَ) المَفْتُوْحِ العَيْنِ: " البابُ للكَسْرِ دُوْنَ الضَّمِّ، وهُوَ أَنَّ الضَّمَّ قَدْ لَزِمَ بابَ ما ماضِيْهِ (فَعُلَ)، نَحْوُ: ظَرُفَ يَظْرُفُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، أَفَلا تَرى أَنَّ الضَّمَّ قَدْ يَسْتَبِدُّ بِهِ (فَعُلَ) كما اسْتَبَدَّ (فَعِلَ) بـ (يَفْعَلُ)، فكذلِكَ كانَ القِياسُ أَنْ يَسْتَبِدَّ (فَعَلَ) بـ (يَفْعِلُ) "(٤)، وعَلَيْهِ فإِنَّ ما لا يَخْضَعُ لهذا القِياسِ مِنَ الشَّواهِدِ يُوْسَمُ بالمَسْمُوْعِ الَّذي لا يُقاسُ عَلَيْهِ. ومِمَّنْ اعْتَدَّ بهذا القِياسِ الفرّاءُ، وابْنُ يَعِيْشَ(٥). وقَدْ تَوَصَّلَتْ الدِّراساتُ الحَدِيْثَةُ مُتَّكِئَةً على الإِحْصاءِ إِلى أَنَّ ما عَدَّهُ ابْنُ جِنِّيٍّ قِياساً غَيْرُ سَلِيْمٍ، ففي هذا الإِحْصاءِ يَزِيْدُ الضَّمُّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ على الكَسْرِ (٨٠٢/ ٥١٦)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ (١٠٢/ ٨٨)(٦). ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ تَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصاءٍ للكَلامِ العَرَبِيِّ الفَصِيْحِ يَكُوْنُ أَشْمَلَ، وأَوْسَعَ.

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على مُشْكِلات الحماسة: ٣٠٦.

(٢)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٧–٨.

(٣)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٧–٨.

(٤) ابن جنّي، المنصف: ١/ ١٨٦..

(٥)انظر: السّيوطيّ، المزهر: ٢/ ٣٩، ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ١٥٣ –، ثريّا إدريس، الصِّيَغ الفِعليّة في القرآن الكريم: ٢٥٧.

(٦)انظر: الطّيّب البكّوش، التّصْريف العَرَبيّ مِنْ خِلال علم الأصوات الحديث: ١١، ثريا إدريس، الصّيغ الفعليّة في القرآن الكريم: ٢٥٧.

الفَصْلُ الثَّانيْ

ابنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إِيْماءاتِهِ والمنْهَجُ المِعْيارِيُّ (التَّوْلِيْدِيُّ التَّحْوِيْلِيُّ)

الفَصْلُ الثَّانيْ

ابنُ جِنّيٌّ في بَعْضِ إيْماءاتِه والمَنهَجُ المِعْياريُّ (التَّوْليْدِيُّ التَّحْويْليُّ)

لَعَلَّ أَهَمَّ خَصائِصِ هذا المَنْهَجِ التشومسكيِّ.

(١) أَنَّ اللُّغَةَ تُعَدُّ فِيْهِ نَشاطاً عَقْلِيّاً إنْسانِيّاً ذا إِبْداعٍ ؛ لأَنَّها تَتَمَثَّلُ في العَلاقَةِ المَتِيْنَةِ بَيْنَ البِنْيَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وخَصائِصِها الَّتِي تَتَوافَرُ في العَقْلِ البَشَرِيِّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إلى أَنَّ أَيَّ لُغَةٍ تُوْسَمُ بأَنَّها هِبَةٌ مِنَ اللهِ للإِنْسانِ عَقْلِهِ، وهذِهِ الهِبَةُ انْمازَ بِها الإِنْسانُ عَنِ الحَيَوانِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ رائِدُ هذِهِ النَّظَرِيَّةِ، أَوْ هذا المَنْهَجِ يَصْلُحُ أَنْ تَخْضَعَ لسُلْطانِه في التَّحْلِيْلِ اللُّغاتُ البَشَرِيَّةُ جَمِيْعُها مَعَ بَعْضِ الاخْتِلافاتِ ولا سِيَّما في البِنْيَةِ العَمِيْقَةِ الَّتي تكادُ تَكُوْنُ هِيَ نَفْسُها في هذِهِ اللُّغاتِ فَضْلاً عَنِ الأُمُوْرِ الأُخْرَى كالصَّرْفِيَّةِ، والنَّحْوِيَّةِ، والدَّلالِيَّةِ الَّتي تَشْتَرِكُ فيها جَمِيْعُ اللُّغاتِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ القَواعِدُ التَّوْلِيْدِيَّةُ، والتَّحْوِيْلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ اشْتِراكُ هذِهِ اللُّغاتِ البَشَرِيَّةِ فيها، وهذِهِ القَوعِدُ تَشْتَمِلُ على ثَلاثَةِ مُكَوِّناتٍ:

- المُكَوِّنُ التَّرْكِيبِيُّ (النَّحْوِيّ): يشْتَمِلُ هذا المُكَوِّنُ على مُكَوِّنَيْنِ: المُكَوِّنُ الأَساسُ الَّذي تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ قَواعِدُ التَّكْوِيْنِ، والمُعْجَمُ، ويَتَوَلَّى تَوْلِيْدَ البُنى الَّتي تتَكَوَّنُ مِنْها الجُمَلُ، والمُكَوِّنُ الآخَرُ هُوَ: التَّحْوِيْلِيُّ الَّذي يَتَوَلى تَلَقِّيَ الجُمَلَ البُنى العَمِيْقَةَ، أَوِ التَّحْتِيَّةِ الّتي أَنْتَجَها المُكَوِّنُ التَّرْكِيْبِيُّ لِيَكَوِّنَ مِنها جُمَلاً كَثِيْرَةً في البُنى السَّطْحِيَّةِ بالاتِّكاءِ على عَناصِرِ التَّحْوِيْلِ، وهِيَ: الزِّيادَةُ، والحَذْفُ، والتَّقْدِيْمُ والتَّأْخِيْرُ، ووَضْعُ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى، والتَّنْغِيْمُ.
- المُكَوِّنُ الدَّلالِيُّ: يَشْتَمِلُ على مَبادِئَ، ومَعايِيْرَ تُسْهِمُ في جَعْلِ البُنْيَةِ العَمِيْقَةِ، أَوِ التَّحْتِيّةِ الَّتي يُزَوِّدُهُ بِها الأَساسُ – تُنْبِئُ عَنِ مَعْنًى.

– المُكَوِّنُ الصَّرْفِيُّ: يَشْتَمِلُ على مَبادِئَ، ومَعايِيْرَ صَوْتِيَّةٍ، وصَرْفِيَّةٍ تُسْهِمُ في تَنْسِيْقِ البُنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ، وجَعْلِها مُنْسَجِمَةً صَوْتِيّاً، وصَرْفِيّاً، وبذلِكَ تَتَشَكَّلُ صُوْرَتُها النِّهائِيَّةُ تَماماً.

– أَنَّ العَلاماتِ الإِعْرابِيَّةَ الَّتِي تَظْهَرُ على حُرُوْفِ الإِعْرابِ لا تُسْهِمُ في تَحْدِيْدِ الوَظائِفِ النَّحْوِيَّةِ ؛ لأَنَّها يَتِمُّ إِجْراؤُها في مَرْحَلَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ في مُسْتَوَى قَرِيْبٍ إِلى مُسْتَوَى السَّطْحِ، على أَنَّ وَظِيْفَةَ المُكَوِّنِ في الجُمْلَةِ تَتَحَدَّدُ على وَفْقِ مَوْقِعِهِ في البِنْيَةِ العَمِيْقَةِ لا على وَفْقِ العَلامَةِ الإِعْرابِيَّةِ على حَرْفِ الإِعْرابِ(1).

ومَا يُسْنِدُ الإِعْرابَ في نَظَرِ تشُوْمسكيّ(2): الفِعْلُ، والحَرْفُ، والمُطابَقَةُ في الزَّمَنِ، والاسْمُ، والصِّفَةُ، على أَنَّ الفِعْلَ يَتَوَلَّى إِسْنادَ النَّصْبِ إِلى المَفْعُوْلِ بِهِ، وأَنَّ حُرُوْفَ الجَرِّ هِيَ الَّتِيْ تُسْنِدُ حالَةَ الجَرِّ إِلى ما تَجُرُّهُ.

– أَنَّ النَّحْوَ التَّوْلِيْدِيَّ يَقُوْمُ على رَبْطِ البِنْيَةِ العَمِيْقَةِ بالبِنْيَةِ السَّطْحِيَّةِ، على أَنَّ البِنْيَةَ العَمِيْقَةَ تُعَدُّ فِيْهِ عَمَلِيَّةً عَقْلِيَّةً دِماغِيَّةً، وهُوَ نَهْجٌ على خِلافِ نَهْجِ الوَصْفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ يَرْفُضُوْنَ فِكْرَةَ العامِلِ ؛ لأَنَّ مَصْدَرَها العَقْلُ.

– أَنَّ المَرْءَ في المَنْهَجِ التَّوْلِيْدِيِّ يَتَوَلَّى تَكْوِيْنَ جُمَلٍ لا حَصْرَ لَها قَدْ يَكُوْنُ لَمْ يَأْلَفْها مِنْ قَبْلُ – مِنَ الجُمْلَةِ الأَصْلِ في البنيَةِ العَمِيْقَةِ.

وتَقُوْمُ دِراسَةُ الجُمْلَةِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ على تَبَيُّنِ العَلاقَةِ بَيْنَ العَناصِرِ المُكَوِّنَةِ للتَّرْكِيْبِ بَعْضِها بِبَعْضٍ تَأْثِيْراً، وتَأَثُّراً كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ: " مَضامَّةُ اللَّفْظِ للَّفْظِ، أَوْ باشْتِمالِ المَعْنَى على اللَّفْظِ "(3).

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّ مِنَ العُلَماءِ العَرَبِ مَنْ أَخَذَ قَصَبَ السَّبْقِ مِنْ رائِدِ هذِهِ النَّظَرِيَّةِ، ومَنْ تَبِعَهُ في أَنَّ اللُّغَةَ هِبَةُ اللهِ للإِنْسانِ كابْنِ جِنِّيٍّ الَّذي أَفْرَدَ لأَصْلِ اللُّغَةِ باباً (بابُ القَوْلِ على أَصْلِ اللُّغَةِ، أَإِلْهامٌ هيَ أَم اصْطِلاحٌ) في كِتابِهِ النَّفِيْسِ (الخصائِص)(4): " هذا مَوْضِعٌ مُحْوِجٌ

---

(1) انظر: ميشال زكريّا، الألسنية التوليديّة، وقواعد اللُّغة العربيَّة (الجملة البسيطة):١٩.

(٢) الفاسيّ الفهريّ، البناءُ المُوازيّ: ٢٧.

(٣) ابن جنّيّ، الخصائص: ١/ ١١٠.

(٤)انظر: ١/ ٤١ – ٤٨.

إلى فَضْلِ تَأَمُّلٍ غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّظَرِ على أَنَّ أَصْلَ اللُّغَةِ إِنَّما هُوَ تَواضُعٌ، واصْطِلاحٌ لا وَحْيٌ (تَوْقِيْفٌ) إلاَّ أَنَّ أَبا عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ قالَ لِي يَوْماً: هِيَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، واحْتَجَّ بقَوْلِهِ سُبْحانَهُ (وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْماءَ كُلَّها)[1]، وهذا لا يَتَناوَلُ مَوْضِعَ الخِلافِ، وذلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ تَأْوِيْلُهُ: أَقْدَرَ آدَمَ على أَنْ واضَعَ عَلَيْها، وهذا المَعْنَى مِنْ عِنْدِ اللهِ سُبْحانَهُ لا مَحالَةَ، فإِنْ كانَ ذلِكَ مُحْتَمَلاً غَيْرَ مُسْتَنْكَرٍ سَقَطَ الاسْتِدْلالُ بِهِ. وقَدْ كانَ أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ أَيْضاً قالَ بِهِ في بَعْضِ كَلامِهِ. وهذا أَيْضاً رَأْيُ أَبِي الحَسَنِ على أَنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ قَوْلَ مَنْ قالَ: إِنَّها تَواضُعٌ مِنْهُ، على أَنَّهُ قَدْ فُسِّرَ هذا بأَنْ قِيْلَ: إِنَّ اللهَ سُبْحانَهُ عَلَّمَ آدَمَ أَسْماءَ جَمِيْعِ المَخْلُوْقاتِ بجَمِيْعِ اللُّغاتِ: العَرَبِيَّةِ، والفارِسِيَّةِ، والسُّرْيانِيَّةِ، والعِبْرانِيَّةِ، والرُّوْمِيَّةِ، وغَيْرِ ذلِكَ مِنْ سائِرِ اللُّغاتِ... وإذا كانَ الخَبَرُ الصَّحِيْحُ قَدْ وَرَدَ بهذا وَجَبَ تَلَقِّيْهِ باعْتِقادِهِ، والانْطِواءُ على القَبُوْلِ بِهِ... "[2]. واللُّغَةُ عِنْدَهُ: " أَصْواتٌ يُعَبِّرُ بها كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْراضِهِمْ... "[3].

(٢) أَنَّ اللُّغاتِ البَشرِيَّةِ تَشْتَمِلُ كُلُّ لُغَةٍ مِنْها على تِلْكَ الخَصائِصِ المَوْجُوْدَةِ في اللُّغاتِ الأُخْرَى، على أَنَّها رِثَةٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُها جُزْءاً مِنَ الجِيْناتِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إلى أَنَّ كُلَّ إِنْسانٍ يُوْلَدُ حامِلاً القُدْرَةَ على مَعْرِفَةٍ فِطْرِيَّةٍ لقواعِدِ اللُّغَةِ العامَّةِ الَّتي يَشْتَرِكُ فيها البَشَرِ، كالفاعِلِ المَنْطِقِيِّ، والجُمَلِ مُجَرَّدَةً، وفعْلِيَّةً، وغَيْرِها.

(٣) أَنَّ هذِهِ النَّظَرِيَّةِ تَقُوْمُ في أَساسِها على أَمْرَيْنِ هامَّيْنِ[4]:

(أ) الكِفايةُ اللُّغَوِيَّةُ: تُعَدُّ ضَرُوْرِيَّةً لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوْسَمَ بها مَنْ يَتَوَلَّى بناءَ القَواعِدِ التَّوْلِيْدِيَّةِ الَّتِي تَتَحَكَّمُ في رَبْطِ الأَصْواتِ اللُّغَوِيَّةِ المَنْطُوْقَةِ بما يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ إِلَيْهِ مِنَ الدَّلالاتِ الفِكْرِيَّةِ.

(ب) الأَداءُ الكَلامِيُّ: يَكْمُنُ هذا الأَداءُ في تِلْكَ الأَصْواتِ الَّتي تَصْدُرُ عَنِ المُتَكَلِّمِ جُمَلاً، وغَيْرَها مُسْتَعِيْناً بكِفايَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ في تَنْظِيْمِها، وتَحْوِيْلِها تَوْسِيْعاً، واخْتِصاراً، وعَلَيْهِ فإِنَّ

---

(١) البقرة: ٣١.

(٢) ابن جنّيّ، الخصائص: ١/ ٤١ – ٤٢.

(٣) ابن جنّيّ، الخصائص: ١/ ٣٤.

(٤) انظر: حمدان رضوان أبوعاصي، تراكيب أسلوب النّداء في العربيّة، دراسة وصفيّة تحليليّة في ضوء علم اللُّغَةِ التّوليديّ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، سلسلة الدراسات الإنسانيّة، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ٢٠٠٨: ٢١١ –.

هذِهِ الكِفايَةَ تُعَدُّ الأَداةَ، أَوِ الوَسِيْلَةَ الَّتي تُسْهِمُ في إِنْتاجِ الكَلامِ الأَدائيِّ مِنْ خِلالِ رَبْطِ الأَصْواتِ بدَلالاتِها، فيَكُوْنُ الأداءُ مُخْرَجاً لهذِهِ الكِفايَةِ.

(٤) أَنَّ المَنْهَجَ التَّوْلِيْدِيَّ التَّحْوِيْلِيَّ يَعْتَدُّ بالحَذْفِ، ويَعُدُّهُ ظاهِرَةً تَشْتَرِكُ فيها اللُّغاتُ البَشَرِيَّةُ

ولا شَكَّ في أَنَّ المُتَكَلِّمَ العَرَبِيَّ، وغَيْرَهُ يمْتَلِكُ هذِهِ الكِفايَةَ الَّتي تُسْهِمُ في وَصْلِ ما يَتَفَوَّهُ بِهِ مِنْ أَصْواتٍ أَيّاً كانَتْ بدَلالاتِها اللُّغَوِيَّةِ، وهيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ خِلالِ وَضْعِ النُّحاةِ العَرَبِ قَواعدَ النَّحْوِ، والصَّرْفِ اتِكاءً على هذا الكَلامِ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ إِخْضاعُهُ لسُلْطانِ المَنهجِ المِعيارِيِّ (التَّوْلِيْدِيّ التَّحْوِيْلِيّ) على حَسَبِ ما مَرَّ:

(١) **التَّوَهُّمُ في تَأْصِيْلِ بَعْضِ الأَلْفاظِ الَّتي لا تَخْضَعُ للأُصُوْلِ الصَّرْفِيَّةِ:** مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ: تأْصِيْلُ شَيْبانَ، وتَكْسِيْرُ مَنْسُوْبِهِ (شَيْبانِيّ) على: شَيابِنَةٍ:

تَحْتَمِلُ هذِهِ المَسْأَلَةُ عِنْدَهُ أَمْرَيْنِ[1]:

(أ) أَنَّ شَيْبانَ مِنْ بابِ (فَعْلان)، على أَنَّهُ مِنْ: شابَ يَشِيْبُ، أَوْ شابَ يَشُوْبُ (خَلَطَ) حَمْلاً على (رَيْحان) الَّذيْ قُلِبَتْ فِيْهِ الواوُ ياءً (رَوْحان) تَخْفِيْفاً.

(ب) أَنَّهُ مِنْ بابِ (فَيْعَلان): شَيْوَبان، على أَنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الياءُ الأُوْلى في الثَّانِيَةِ، فَصارَ: شَيِّبان، وأَنَّ العَيْنَ حُذِفَتْ كحَذْفِها مِنْ: هَيِّنٍ، ومَيِّتٍ (هَيْن، ومَيْت) تَخْفِيْفاً، فصارَ: شَيْبانَ.

وتَكسِيْرُ شَيْبانِيٍّ على: شَيابِنَةٍ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنْ: شابَ يَشِيْبُ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ: مِنْ: شابَ يَشُوْبُ، كما مَرَّ، فيَكُوْنُ أَصْلُهُ: شَيْوَبانَ (شَيِّبان)، كما مَرَّ، على أَنَّ العَيْنَ بَقِيَتْ في الجَمْعِ مَحْذُوْفَةً.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ عُرْوَةَ الأَعْشَى: "تَثْنَئِنُّ صُدُوْرُهُمْ"[2]، وقِراءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: "تَثْنَونٌّ صُدُوْرُهُمْ"، على أَنَّ (تَثْنَئِنُّ) مِنْ بابِ (تَفْعَلِلّ) مِنَ: الثِّنِّ (ما هَشَّ، وضَعُفَ مِنَ الكَلأِ)،

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١.

(٢) هود: ٥.

وأَنَّ أَصْلَهُ: تَثْنانٌّ، على أَنَّ الأَلِفَ في هذا الأَصْلِ قُلِبَتْ هَمْزَةً بَعْدَ تَحْرِيْكِها لِسكُوْنِها، وسُكُوْنِ النُّوْنِ الأُوْلى مِنْ حَرْفِ الإدْغامِ، كما في: ابْياضّ وابْيَأَضّ، على أَنَّ المَعْنَى أَنَّ صُدُوْرَهُمْ تُثْنَى لِيَسْتَخْفُوا مِنَ اللهِ، وهذا كالثَّنِّ الَّذي يُعَدُّ خَفِيْفاً على آكِلِه[1].

وتَثْنَونٌّ مِنْ باب (تَفْعَوْعِلُ) مِنَ الثَّنِّ، وأَصْلُهُ: تَثْنَوْنِنُ، على أَنَّ النُّوْنَ أُدْغِمَتْ في النُّوْنِ الأُخْرَى لتكْرِيْرِ العَيْنِ كقَوْلِهِمْ: مُرْدَوِدٌّ (مُفْعَوْعِل) مِنْ (رَدَدْتُ) بنَقْلِ الكَسْرَةِ إلى الواوِ لأَجْلِ الإدْغامِ؛ لأَنَّهُ غَيرُ مُلْحَقٍ (مُرْدَوْدِدٌ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: تَثْنَونٌّ، ولا يُوافِقُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُوْ إِسْحَقَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الواوَ في (تَثْنَونٌّ) هُمِزَتْ لكَوْنِها - على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ هذا التَّأْوِيْلِ - أَخَفَّ مِنْ تَأْوِيْلِهِ.

ويَحْمِلُ قِراءَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً: " تَثْنَونِ صُدُوْرُهُمْ " على حَذْفِ الياءِ (تَثْنَوْنِيْ) لطُوْلِ الكَلِمَة (تَفْعَوْعِلُ).

ويَسِمُ قِراءَةَ عُرْوَةَ الأَعْشَى: " يثْنَؤُنَّ صُدُوْرَهُمْ " بنَصْبِ (صُدُوْرَهُمْ) بالوَهْمِ مِنَ القارِئِ، أَوِ الحاكِيْ؛ لأَنَّهُ لا يُقالُ: ثَنَأْتُ كذا بمَعْنَى: ثَنَيْتُهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ سَعِيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ: " يُثْنُوْنَ صُدُوْرَهُمْ " بالنَّصْبِ؛ لأَنَّهُ لا يُوْجَدُ في اللُّغَةِ: أَثْنَيْتُ كَذا بمَعْنَى: ثَنَيْتُهُ، على أَنَّ هذِهِ القِراءَةَ تَصِحُّ تَأْوِيْلاً لَوْ قِيْلَ إِنَّ المُرادَ: يَجِدُوْنَها مُثْنَيَةً كما في: أَحْمَدْتُهُ (وجَدْتُهُ مَحْمُوْداً)، وأَذْمَمْتُهُ (وجَدْتهُ مَذْمُوْماً)[2]. ويُمْكِنُ الالْتِجاءُ إلى الحَمْلِ إلى الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ.

(٢) وَضْعُ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى: مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ:

(٢/ ١) وَضْعُ الاسْمِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الضَّمِيْرِ، والعَكْسُ: مِن ذلِكَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ شِحاذٍ الضَّبِّيّ[3]:

إذا أَنْتَ أُعْطِيْتَ الغِنَى ثُمَّ لَمْ تَجُدْ   بفَضْلِ الغِنَى أُلْفِيْتَ ما لَكَ حامِدُ

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب " ١/ ٣٢٠.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحْوِيّ، البحر المحيط: ٥/ ٢٠٢، الشهاب، حاشية الشهاب: ٥/ ٧١، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٩١.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٨٧ – ٣٨٨.

على أَنَّ المُرادَ: بفَضْلِهِ، على أَنَّ المُظْهَرَ وُضِعَ مَوْضِعَ المُضْمَرِ احتِجاجاً عَلَيْهِ، وذلِكَ مِنْ خِلالِ ذِكْرِ الغِنَى بَدَلَ ضَميرِهِ لتَحْقِيْقِ ذَمِّهِ ؛ لأَنَّهُ بَخِلَ بِهِ.

ومِنْهُ الانْزِياحُ مِن الاسْمِ الظَّاهِرِ، وضَميرِهِ إلى وَضْعِ لَفْظَةٍ أُخْرَى مَوْضِعَهُ تُـوْمِئُ إلى المَعْنَى كما في قَوْلِ أَبِي النَّشْناشِ(1):

إِذا المَـرْءُ لَمْ يَسْـرَحْ سَـواماً ولَمْ يُـرِحْ   سَواماً ولَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ أَقارِبُـهْ
فالمَوْتُ خَيْرٌ للفَتَى مِـنْ قُعُـوْدِهِ   عَدِيْماً ومِنْ مَوْلًى تَدِبُّ عَقارِبُـهْ

على أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقالَ لَوِ اسْتُغْنِيَ عَنْ إِعادَةِ الاسْمِ (المَرْءُ): خَيْرٌ لَهُ، ولَـوْ أَعـادَ لَفْـظَ هـذا الاسْمِ لَقِيْـلَ: خَـيْرٌ للمَـرْءِ، ولكِنَّـهُ اسْـتَبْدَلَ (الفَتَـى) بـالمَرْءِ رَغْبَـةً في عَـدَمِ التَّكْرِيْـرِ، وفي التَّخْصِيْصِ ؛ لأَنَّ لَفْظَةَ الفَتَى تَنْدَرِجُ دَلالَةً تَحْتَ دَلالَةِ المَرْءِ فَضْلاً عَنْ كَثْـرَةِ اسْـتِعْمالِ هـذِهِ اللَّفْظَةِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ العُرَنِيِّ(2):

إِذا المَـرْءُ لَمْ يَغْـشَ الكَرِيْهَـةَ أَوْشَـكَتْ   حِبـالُ الهُـوَيْنَى بـالفَتَى أَنْ تَقَطَّعـا

على أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: بِهِ، أَوْ بالمَرْءِ بَلْ قالَ: بالفَتَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّـيٍّ إِلى: " أَنَّ هـذا المُظْهَرَ المُخالِفَ للفْظِ المُظْهَرِ قَبْلَهُ قَدْ أَشْبَهَ عِنْدَهُـمْ المُضْمَرَ مِنْ حَيْثُ كانَ مُخالِفاً للَفْظِ المُظْهَـرِ قَبْلَهُ خِلافَ المُضْمَرِ لَهُ، وقَدْ تَقَصَّيْتُ القَوْلَ في هذِهِ العَوائِدِ إِذا كانَتْ بلَفْظِ الأَوَّلِ، أَوْ مُخالِفَةً لَهُ إِلى مُضْمَرِهِ، أَوْ مُظْهَرٍ غَيْرِهِ "(3).

ومِنْ وَضْعِ الضَّمِيْرِ مَوْضِعَ الضَّمِيْرِ على خِلافِ المُرادِ مِنْ تَحْقِيْقِ التَّفْخِيْمِ قَـوْلُ ذِي الرُّمَّةِ(4):

ولا الخُـرْقُ مِنْـهُ يَرْهَبُـوْنَ ولا الخَنـا   عَلَـيْهِمْ ولكِـنْ هَيْبَـةٌ هِـيَ مـا هِيـا

(1) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٣ — ١٤٤.

(2) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٣.

(3) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٣ — ١٤٤.

(4) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٤.

على أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ الوَجْهَ أَنْ يَكُوْنَ على إِعادَةِ الأَوَّلِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ "[1]، و" القارِعَةُ ما القارِعَةُ "[2] لتَحْقِيْقِ التَّفْخِيْمِ المُرادِ، والتَّقْدِيْرُ: ولكِنْ هَيْبَةٌ الهَيْبَةُ ما الهَيْبَةُ، وأَجازَ أَنْ تَكُوْنَ (هِيَ) الثَّانِيَةُ ضَمِيْرَ هِيَ الأُوْلَى، كما في قَوْلِكَ: هِنْدُ ما هِيَ.

ومِمَّا اسْتُعْمِلَ فيهِ الضَّمِيْرانِ كما في قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ – قَوْلُ الكُمَيْتِ[3]:

وأَنْتَ ما أَنْتَ في غَبْراءَ مُظْلِمَةٍ ... إِذا دَعَتْ أَلَلَيْها الكاعِبُ الفُضُلُ

وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

ونائِيَةِ الأَرْجاءِ طامِسَةِ الصُّوَى ... خَدَتْ بأَبِيْ النَّشْناشِ فيها رَكائِبُهْ

على أَنَّهُ لَمْ يَقُلِ: بِيْ بإِقامَةِ الضَّمِيْرِ مُقامَ الاسْمِ الظَّاهِرِ.

ومِنْ وَضْعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الضَّمِيْرِ قَوْلُ يَزِيْدَ بْنَ الحَكَمِ الكلابِيِّ[4]:

فَلَمَّا بَلَغْنا الأُمَّهاتِ وَجَدْتُمْ بَنِي ... عَمِّكُمْ كانُوا كِرامَ المَضاجِعِ

على أَنَّهُ وَضَعَ (بَنِيْ عَمِّكُمْ) مَوْضِعَ (نا) ضَمِيْرِ المَفْعُولِيْنَ (وَجَدْتُمُوْنا): " أَيْ: تَساوَيْنا في شَرَفِ الآباءِ، وفَضَلْناكُمْ بشَرَفِ الأُمَّهاتِ. وفي هذا المَوْضِعِ سِرٌّ يُحْتاجُ إِلَيْهِ في بابِ الإِخْبارِ، وذلِكَ أَنَّهُ أَرادَ: وَجَدْتُمُوْنا، فوَضَعَ (بَنِيْ عَمِّكُمْ) مَوْضِعَ (نا)، و(نا) أَخَصُّ مِنْ (بَنِيْ عَمِّكُمْ)، ففِيْ هذا رَدٌّ على مَنْ امْتَنَعَ أَنْ يُجِيْزَ الإِخْبارَ عَنْ ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِ في نَحْوِ: مَرَرْتَ بِيْ، قالَ: لأَنَّهُ يَصِيْرُ إِلى أَنْ يَقُوْلَ: المارُّ بِهِ أَنْتَ أَنا، فيَضَعُ الهاءَ، وهِيَ ضَمِيْرُ الغائِبِ مَوْضِعَ الياءِ، وهِيَ ضَمِيْرُ المُتَكَلِّمِ، فهِيَ أَعْرَفُ مِنَ الهاءِ، فيَضَعُ الأَخَصَّ مَوْضِعَ ما هُوَ دُوْنَهُ في الخُصُوْصِ، ففي هذا البَيْتِ رَدٌّ عَلَيْهِ، فهذا طَرِيْقُ السَّماعِ، والقِياسُ يَشْهَدُ بجَوازِهِ، وذلِكَ أَنَّ الجُمْلَةَ قَدِ انْطَوَتْ مِنَ البَيانِ على ما يقدر، أَوْ يظُنُّ أَنَّهُ استهلك مِنها، وفي هذا كافٍ "[5].

(١) الحاقة: ١ – ٢.

(٢) القارعة: ١ – ٢.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٤.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٥، ١٤٥.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١١٥.

ومِنْهُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[1]:

إِذا جـاءَنِيْ يَـوْمَ القِيامَـةِ قائِـدٌ عَنِيْـفٌ وسَـوَّاقٌ يَسُـوْقُ الفَرَزْدَقـا

على أَنَّهُ لَمْ يُقَلْ: يَسُوْقُنِيْ.

ومِنْهُ قَوْلُ أَبِيْ الدَّرْداءِ لَمَّا دَفَعَ رَسُوْلُهُ الدَّنانِيْرَ إِلى الغازِيْ: " لَمْ تَـنْسَ حُـدَيْراً، فاجْعَـلْ حُدَيْراً لا يَنْساكَ "[2]، على أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: لَمْ تَنْسَنِيْ، فاجْعَلْنِيْ لا أَنْساكَ. وذَكَرَ ابْنُ جِنِّـيٍّ أَنَّ هـذا إِمَّا أَنْ يُذْكَرَ تَعْظِيْماً، وإِمَّا تَحْقِيْراً، وإِمّا إِلْطافاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَنْدَرِجُ تَحْتَ إِشْباعِ المَعْنَى.

ومِنْهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِيْ الحارِثِ[3]:

أَمـانِيَّ مِـنْ سُـعْدَى عِـذاباً كَـأَنَّما سَـقَتْكَ بِهـا سُـعْدَى عَـلى ظَمَـإٍ بَـرْدا

على أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقـالَ: سَـقَتْكَ بِهـا، عـلى أَنَّ الفاعِـلَ ضَـمِيْرٌ مُسْـتَتِرٌ في (سَـقَتْكَ)، وأَنَّ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَثَراً في هَجْرِ هذا الأَصْلِ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[4]:

نازَلْـتُ كَبْشَـهُمُ ولَمْ أَرَ مِـنْ نِـزالِ الكَـبْشِ بُـدا

على أَنَّ الأَصْلَ: مِنْ نِزالِهِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنّ ما في الشِّعْرِ مِنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ لا يُمْكِنُ التَّعامُلُ مَعَهُ بَعِيْداً عَنِ الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ فَضْلاً عَمّا يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلَيْهِ هذا الاسْتِعْمالُ مِنْ دَلالَةٍ سِيْميائِيَّةٍ.

(٢/ ٢) وَضْعُ بَناءٍ تَكْسِيْرِيٍّ مَوْضِعَ آخَرَ على وَفْقِ التَّوَهُّمِ: مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِـنْ ذلِـك وَضْـعُ (فَواعِلَ) مَوْضِعَ (مَفاعِلَ) كما في الطَّوائِحِ والمَطاوِحِ في قَوْلِ عُتْبَةَ بْنِ بُحَيْرٍ المازِنِيِّ[5]:

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٥.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٥.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:٤٤٧.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٠.

(٥)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٩٨ — ٤٩٩.

فقــالُوا غَرِيْــبٌ طــارِقٌ طَوّحَــتْ بِــهِ مُتُــوْنُ الفَيــافِيْ والخُطُــوْبُ الطّــوائِحُ

على أَنَّ الطّوائِحَ (فَواعِل) وُضِعَتْ مَوْضِعَ المَطاوِحِ (مَفاعِل) عـلى وَفْـقِ الفِعْـلِ (طَوّحَـتْ) المَذْكُورِ في هذا الشَّاهِدِ: " ويُرْوَى: طَرّحَتْ، والطَّوارِحُ، وكانَ قِياسُهُ: المَطاوِحُ، وذلِكَ أَنّـهُ جَمْعُ: مُطَوِّحٍ، وتَكْسِيْرُ (مُفَعِّلٍ): مَفاعِلُ، بحَذْفِ أَحَدِ العَيْنَيْنِ، وتَقَرُّ المِيْمُ في أَوَّلِهِ، لكِنَّهُ جـاءَ على حَذْفِ الزِّيادَةِ مِنْ فِعْلِهِ، وكَأَنَّهُ جـاءَ عـلى (طـاحَ)، فهُـوَ: طـائِحٌ، فكُسِّـرَ طـائِحٌ عـلى طَوائِحَ "(1).

ونَظِيْرُ هذا التكْسِيرِ عِنْدَهُ: لَواقِحُ، ومَلاقِـحُ كـما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: " وأَرْسَـلْنا الرِّيـاحَ لَواقِحَ "(2)، على أَنَّ المُرادَ: مَلاقِحُ ؛ لأَنَّها تُلْقِحُ السَّحابَ. وذَكَـرَ أَنّـهُ قِيْـلَ إِنَّ المُـرادَ: تَلْقَـحُ (تَجِيْءُ بالماءِ)، على أَنَّها هِيَ الحامِلُ، وهُوَ الأَوْلَى عِنْدِيْ ؛ لأَنَّ فيهِ احْتراماً للظاهِرِ إذا لَمْ يَكُـنْ هُنالِكَ مُحْوِجٌ فَضْلاً عَنْ أَنَّهَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ الشَّاعِرُ اضْـطَرَّ إِلى اسْتِبْدالِ هـذا البِنـاءِ بـذاكَ لإِقامَةِ الوزْنِ.

والمَلاقِحُ قَدْ تَكُوْنُ تَكْسِيْرَ: مُلْقِحٍ، على أَنَّ المُـرادَ الفَحْـلُ، أَو: مُلْقَـح، عـلى أَنَّ المُـرادَ النَّاقةُ، وعلى أَنَّ أَصْلَ المُلْقِحِ (مُؤَلْقِحٌ).

وذَكَرَ الأَزْهَرِيُّ أَنَّ في تَأْوِيْلِ اسْتِعْمالِ اللَّواقِح في هذِهِ الآيَة على الرَّغْمِ مِـنْ أَنَّ المُـرادَ المَلاقِحُ – تَأْوِيْلَيْنِ:

- أَنْ تُجْعَلَ الرِّيْحُ هِيَ الَّتي تَلْقَحُ بمرُوْرِها على التُّرابِ، والماءِ، على أَنَّ اللِّقاحَ يَكُوْنُ فيها، ولذلِكَ تُوْسَمُ باللاَّقِحِ.
- أَنّها وُصِفَتْ باللَّقْحِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها تُلْقَحُ كما في قَوْلِنا: لَيْلٌ نائِمٌ، وسِرٌّ كاتِمٌ.

وقِيْلَ أَيْضاً إِنَّ المُرادَ: ذاتُ لِقاحٍ كما في: دِرْهَمٌ وازِنٌ (ذُوْ وَزْنٍ)، ورَجُلٌ رامِحٌ (ذُوْ رُمْحٍ)، ونابِلٌ (ذُوْ نَبْلٍ)(3).

---

(1)انظر: ابن جنّي، التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٩٨.

(2)الحجر: ٣٢.

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس، لقح: ٧/ ٩٣ – ٩٧.

ومِنَ الطَّوائِحِ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِر(1):

لِيُبْـــكَ يَزِيـــدُ ضــارِعٌ لِخُصُـــوْمَةٍ   ومُخْتَـــبِطٌ مِمَّـــا تُطِـــيْحُ الطَّـــوائِحُ

على أَنَّ القِياسَ عِنْدَهُ، كما مَرَّ: المَطاوحُ، والمَطـايِحُ، عـلى أَنَّهـا مِـنْ: طـاحَ يَطِـيْحُ، وأَنَّ اسْـمَ الفاعِلِ مِنْهُ مَزِيْداً: مُطِيْحٌ (أَطاحَ)، ومُطَيِّحٌ (طَيَّحَ).

ومِنْهُ وَضْعُ بِناءِ (مَفاعِيْلَ) التَّكسِيْرِيّ مَوْضِعَ (مَفاعِـلَ) كـما في قِـراءَةِ عُبَيْـدِ اللهِ بْـنِ زِيادٍ: " لَهُ مَعاقِيْبُ مِنْ بَـيْنِ يَدَيْـهِ "(2)، عـلى أَنَّ المَعاقِيْـبَ جَمْـعُ: مُعَقِّـبٍ، ومُعَقِّبَـةٍ (مُفَعِّـل، ومُفَعِّلَة)، على أَنَّ اليـاءَ عِـوَضٌ مِـنْ إِحْـدَى قـافِ القـافِ المُشَـدَّدَةِ، ويَجُـوْزُ: مَعاقِـبُ بـلا تَعْوِيْضٍ(3).

ومِنْ ذلِكَ وَضْعُ جَمْعِ القِلَّةِ مَوْضعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(4):

كَمِـيْشُ الإِزارِ خـارِجٌ نِصْـفُ سـاقِهِ   بَعِيـــدٌ مِـــنَ الآفــاتِ طَـــلاَّعُ أَنْجُـــدِ

على أَنَّ الأَنْجُدَ (أَفْعُل) جَمْعَ القِلَّةِ وُضِعَ مَوْضِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ (نُجُوْد، نِجاد)، على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ طَلاَّعٌ لِنِجادِ الَّتِيْ تشْتَمِلُ على العَشْرَةِ إِلى ما لا نِهايَةَ لَهُ، ولَيْسَ المُرادُ أَنَّهُ طَلاَّعٌ لأَنْجُدٍ الَّتِيْ تَشْتَمِلُ على ثَلاثَةٍ إِلى عَشْرَةٍ، وذلِكَ ليَتَحَقَّقَ المَدْحُ، والتَّفاخُرُ.

ومِنْه قَوْلُ عَلْقَمَةَ الفَحْلِ(5):

فقَــدْ يَقْصُرـ القُــلُّ الفَتَــى دُوْنَ هَمِّــهِ   وقَــدْ كــانَ لَــوْلا القُــلُّ طَــلاَّعَ أَنْجُــدِ

ومِمَّا جاءَ على وَفْقِ الأَصْلِ، والظَّاهِرِ اسْتِعْمالُ جَمْعِ الكَثْرَةِ في المَوْضِعِ الَّذيْ يَتَطَلَّبُهُ كـما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(1):

---

(1) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٩٨.
(2) الرعد: ١١.
(3) انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ١/ ٣٥٥.
(٤) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٩.
(٥) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٧٠.

فَقَـــدْ أَكُـــوْنُ مَـــرَّةً رَوَّادا   أَطَّلِـــعُ النِّجـــادَ فالنِّجـــادا

والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ في اسْتِعْمالِ بناءِ القِلَّةِ (أَفْعال) كما في: أَرْسانٍ، وأَقْلام، وَاَقْدام، وأَرْجُلٍ موْضِعَ جُمُوعِ الكَثْرَةِ ؛ لأَنَّها لا تُكَسَّرُ تكْسِيْرَ كَثْرَةٍ عِنْدَهُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا أَتَّفِقُ مَعَهُ في تكْسِيْرِ القَلَمِ ؛ لأَنَّهُ يُكَسَّرُ أَيْضاً على: قِلامٍ، والرَّسَنُ يُكَسَّرُ على: أَرْسُنٍ الَّذي أَنْكرَهُ سِيْبَوَيْهِ، وأَرْسانٍ.

وذَكَرَ أَنَّ وَضعَ جَمْعِ القِلَّةِ مَوْضِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ كَثِيْرٌ، ومنْه فَضْلاً عَمَّا مَرَّ قَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثابِتٍ[٢]:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحَى   وأَسْـيافُنا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمـا

على أَنَّ الأَسْيافَ جَمْعَ القِلَّةِ وُضِع مَوْضِعَ جَمْعَ الكَثْرَةِ (سُيُوْف)، والقَوْلُ نَفْسُه في الجَفَناتِ ؛ لأَنَّ جَمْعَ التَّصْحِيْحِ يَدُلُّ على القِلَّةِ إذا لَمْ تَتَوافَرْ قَرِيْنَةٌ في الكَلامِ تُوْمِئُ إلى الكَثْرةِ كالإِضافَةِ إلى ما يُوْمِئُ إلى هذِهِ الكَثْرَةِ.

(٢/ ٣) وَضْعُ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ في أَخْبارِ أَفْعالِ الشُّرُوْعِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٣]:

وقَـدْ جَعَلَـتْ قَلُـوْصُ بَنِـيْ سُـهَيْلٍ   مِـنَ الأَكْـوارِ مَرْتَعُهـا قَرِيْـبُ

على أَنَّ (مَرْتَعُها قَرِيْبُ) الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ وُضِعَتْ مَوْضِعِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ (يَقْرُبُ مَرْتَعُها مِنَ الأَكْوارِ).

ومِنْهُ وَضْعُ الجُمْلَةِ الَّتي يوْمِئُ ظاهِرُها إلى أَنَّها خَبَرِيَّةٌ موْضِعَ الجُمْلَةِ الأَمْرِيَّةِ الإِنْشائِيَّةِ، ومنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي مُسْلِمٍ: " فلا يُسْرِفُ في القَتْلِ "[٤] برَفْعِ (يُسْرِفُ) على أَنَّ

---

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٨.

(٢)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٧٠.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٤٠.

(٤) الإسراء: ٣٣.

المُرادَ الأَمْرُ، كما في قَوْلِ العَربِ في الدُّعاءِ: يَرْحَمُ اللهُ زَيْداً، والمُرادُ: لِيَرْحَمْهُ اللهُ، على الـدُّعاءِ، وقَوْلِهِ تَعالَى: " والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ "(1)، والمـرادُ: لِيَتَرَبَّصْـنَ. وأَجـازَ ابْـنُ جِنِّـيٍّ أَنْ يُحْمَلَ ما مَرَّ عـلى ظـاهِرِهِ، عـلى أَنَّ المُـرادَ: يَنْبَغِـي أَلاَّ يُسْرِـفَ، وأَنْ يَتَرَبَّصْـن، كـما في قَـوْلِ الشَّاعِرِ(2):

عَـلى الحَكَـمِ المَـأْتِيِّ يَوْمـاً إِذا قَضَـى قَضِـــيَّتَهُ أَلاَّ يَجُـــوْرَ ويَقْصِـــدُ

على أَنَّ (يَقْصِدُ) مَرْفُوْعٌ على الاسْتِئْنافِ، ومَعْناهُ: يَنْبَغِي أَنْ يَقْصِدَ.

(٢/ ٤) وَضْعُ الواحِدِ مَوْضِعَ الاثْنَيْنِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ عُمارَةَ بْنِ عَقِيْلٍ(3):

دَعَتْــهُ وفي أَثْوابِــهِ مِــنْ دِمائِهــا خَلِيْطــا دَمٍ مِــنْ ثَوْبِــهِ غَــيْرِ ذاهِــبِ

على أَنَّ القِياسَ أَنْ يُقالَ: غَيْرِ ذاهِبَيْنِ، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّهُما لَمَّا اخْتَلَطا صارا كالشَّيْءِ الواحِـدِ أَفْرَدَ وَصْفَهُما كما يُقالُ: جَمَعْتُ بَيْنَ الصُّوْفِ، والقُطْنِ فجَعَلْـتُهُما ثَوْبـاً، وأَضَـفْتُ الفِضَّـةَ إِلى الشَّبَهِ (النُّحاس)، فصَبَبْتُ مِنْهُما طاساً، وأَنَّ هذا بابٌ واسِعٌ. وتَناسَى ابْنُ جِنِّيٍّ أَثَـرَ القافِيَـةِ في هذا التَّأْوِيْلِ.

ومِنهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(4):

أَخُوْ الذِّئْبِ يَعْوِيْ والغُرابِ ومَنْ يَكُنْ شَرِيْكَيْـهِ تَطْمَـعْ نَفْسُـهُ كُـلَّ مَطْمَـعِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ومِنْ يَكُنْ شَرِيْكَيْهِما، أَوْ مَنْ يَكُوْنا شَرِيْكَيْهِ. وذَكَرَ أَنَّ شَـيْخَهُ أَبـا عَـلِيٍّ كـانَ يَتَعَسَّفُ هذا: " وأَقْرَبُ ما فِيْهِ أَنْ يَكُوْنَ تَقْدِيْرُهُ: وأَيُّ إِنْسـانٍ يَكُوْنـا شَرِيْكَيْـهِ إِلاَّ أَنَّـهُ أَعـادَ إِلَيْهِما مَعاً ضَمِيْراً واحِداً، وهُوَ الضَّميْرُ في (يَكُنْ)، وساغَ ذلِكَ إِذْ كانَتِ الـذِّئْبُ، والغُـرابُ

---

(١) البقرة: ٢٢٨

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢١.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٥٩.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٠.

في أَكْثَرِ الأَحْوالِ مُصْطَحِبَيْنِ، فجَرَيا مَجْرَى الشَّيْءِ الواحِدِ، فعادَ الضَّمِيْرَ كذلِكَ. ومِثْلُهُ قَوْلُه:

لِمَنْ زُحْلُوْقَةٌ زُلّ   بِها العَيْنانِ تَنْهَلّ

ولَمْ يَقُلْ: تَنْهَلاَّنِ لكَوْنِهِما كالعُضْوِ الواحِدِ "(1).

ومنْهُ قَوْلُ الفَرَزْدَق(2):

ولَوْ رَضِيَتْ يَدايَ بِها وضَنَّتْ   لَكانَ عَلَيَّ للقَدَرِ الخِيارُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وَضَنَّتا.

(٢/ ٥) الالتِفاتُ: يَكْمُنُ الالتِفاتُ في وَضْعِ ضَمِيْرٍ مَوْضِعَ آخَرَ، وهذا الوَضْعُ عِنْدَهُ مَحْمُوْلٌ على الاتِّساعِ لتَحْقِيْقِ مَعْنًى مُرادٍ: " ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: (واتَّقُوا يَوْماً يُرْجَعُوْنَ فيْهِ)(3) بياءٍ مَضْمُوْمَةٍ. قالَ أَبُوْ الفَتْحِ: فيْهِ أَنَّهُ تَرَكَ الخِطابَ إلى الغَيْبَةِ كقَوْلِهِ تَعالَى: (حَتّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ برِيْحٍ طَيِّبَةٍ)(4)، غَيْرَ أَنَّهُ تَصَوَّرَ فيها مَعْنًى مَطْرُوْقاً هُنا، فحَمَلَ الكَلامَ عَلَيْهِ، وذلِكَ أَنَّهُ كَأَنَّهُ قالَ: واتَّقُوا يَوْماً يَرْجِعُ فِيْهِ البَشَرُ إلى اللهِ، فأَضْمَرَ على ذلِكَ، فقالَ يُرْجَعُوْنَ فيْهِ إلى اللهِ. وقَدْ شاعَ، واتَّسَعَ عَنْهُمْ حَمْلُ ظاهِرِ اللَّفْظِ على مَعْقُوْدِ المَعْنَى، وتَرْكُ الظَّاهِرِ إلَيْهِ، وذلِكَ كتَذْكِيْرِ المُؤَنَّثِ، وتَأْنِيْثِ المُذَكَّرِ، وإِفْرادِ الجَماعَةِ، وجَمْعِ المُفْرَدِ، وهذا فاشٍ عَنْهُمْ، وقَدْ أَفْرَدْنا لَهُ باباً في كِتابِنا (الخَصائِصِ)، وَوَسَمْناهُ هُناكَ بشَجاعَةِ العَرَبِيَّةِ. وكَأَنَّهُ – واللهُ أَعْلَمُ – إِنَّما عَدَلَ فيْهِ عَنِ الخِطابِ إلى الغَيْبَةِ، فقالَ: (يُرْجَعُوْنَ) بالياءِ رِفْقاً مِنَ اللهِ سُبْحانَهُ بصالِحِيْ عِبادِهِ المُطِيْعِيْنَ لأَمْرِهِ، وذلِكَ أَنَّ العَوْدَ إلى اللهِ للحِسابِ أَعْظَمُ ما يُخَوَّفُه، ويُتَوَعَّدُ بِهِ العِبادُ، فإذا قُرِئَ (تُرْجَعُوْنَ فيْهِ إلى اللهِ) فَقَدْ خُوْطِبُوا بأَمْرٍ عَظِيْمٍ يَكادُ يَسْتَهْلِكُ ذِكْرُه المُطِيْعِيْنَ العابِدِيْنَ، فكَأَنَّهُ تَعالَى انْحَرَفَ عَنْهُمْ بذِكْرِ الرَّجْعَةِ، فقالَ: يُرْجَعُوْنَ

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢١٨١.

(٣) البقرة: ٢٨١.

(٤) يونس: ٢٢.

فيْهِ إلى اللهِ، ومَعْلُوْمٌ أَنَّ كُلَّ وارِدٍ هُناكَ على أَهْوَلِ أَمْرٍ، وأَشْنَعِ خَطَرٍ، فقالَ: يُرْجَعُوْنَ فِيْهِ، فصارَ كَأَنَّهُ قال: يُجازَوْنَ، أَوْ يُعاقَبُوْنَ، أَوْ يُطالِبونَ بجَزائِهِمْ فيْهِ،فيَصيْرُ مَحْصُوْلُهُ مِنْ بَعْدُ، أَيْ: فاتَّقُوا أَنْتُمْ، يا مُطِيْعُوْنَ يَوْماً يُعَذَّبُ فِيْهِ العاصُوْنَ.ومَنْ قَرَأَ بالتَّاء (تُرْجَعُوْنَ) فإِنَّهُ فَضْلُ تَحْذِيْرٍ للمُؤْمِنِيْنَ نَظَراً لَهُمْ، واهْتِماماً بما يُعْقِب السَّلامَةَ بحَذَرِهِمْ، ولَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ في ذكر عِلَّةِ الانْتِقالِ مِنَ الخِطابِ إلى الغَيْبَةِ، ومِنَ الغَيْبَةِ إلى الخِطابِ بما عادَةُ تَوَسُّطِ أَهْلِ النَّظَرِ أَنْ يَفْعَلُوْهُ، وهُوَ قَوْلُهُمْ: إنَّ فِيْهِ ضَرْباً مِنْ الاتِّساعِ في اللُّغَةِ لانْتِقالِه مِنْ لَفْظٍ إلى لَفْظٍ، هذا يَنْبَغِي أَنْ يُقالَ إذا عَرِيَ المَوْضِعُ مِنْ غَرَضٍ مُعتَمَدٍ،وسِرٍّ على مِثْلِهِ تَنْعَقِدُ اليَدُ "(١).

ويُعزِّزُ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ الالْتِفاتَ يُصارُ إِلَيْه لتَحْقِيْقِ مَعْنًى مُرادٍ لا عَلى سَبِيْلِ الاتِّساعِ في العَرَبِيّةِ بمَواضِعَ أُخْرَى مِنْ كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ، مِنْها الانْتِقالُ منَ الغَيْبَةِ إلى الخِطابِ في قَوْلِهِ تَعالَى: " الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "(٢) مِنْ حَيْثُ إنَّ العبادَةَ غايَةُ الطَّاعَةِ، والتَّقَرُّبِ، وإِنَّ الحَمْدَ يُؤَدِّيْ مَعْنًى غَيْرَ ما تُؤَدِّيْهِ الطَّاعَةُ الَّتي يَسْتَحِقُّها الخالِقُ سُبْحانَهُ، ولذلِكَ انْتقَلَ مِنَ الغَيْبَةِ إلى الحطابِ تَصْرِيْحاً بهذِه العِبادَةِ تَقَرُّباً إلى هذا الخالِقِ ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِه تَعالَى في السُّوْرَةِ نَفْسِها: " اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ"(٣) مِنْ حَيْثُ التَّصْرِيْحُ بالمُخاطَبِ، وهُوَ اللهُ سُبْحانَهُ مَعَ النِّعْمَة تَقَرُّباً إِلَيْهِ، وتَرْكُ هذا التَّصْرِيْح مَعَ (غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِم)، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: غَيْرِ الَّذِيْنَ غُضِبَ عَلَيْهِمْ: " فمِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: (إِيَّاكَ نَعْبدُ وإِياكَ نَسْتَعِيْنُ)(٤)، هذا بَعْدَ قَوْلِهِ: (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِيْنَ الرَّحْمنِ الرَّحِيْم)، فلَيْسَ تَركُ الغَيْبَةِ إلى للخِطابِ هُنا اتِّساعاً، وتَصرُّفاً، بَلْ هُوَ لأَمْرٍ أَعْلَى، ومُهِمٍّ مِنَ الغَرَضِ أَعْنَى، وذلِكَ أَنَّ الحَمْدَ مَعْنًى دُوْنَ العِبادَةِ، أَلا تَراكَ قَدْ تَحْمَدُ نَظِيْرَكَ، ولا تَعْبُدُهُ ؛ لأَنَّ العِبادَةَ غايَةُ الطّاعَةِ، والتَّقَرُّبُ بها هُوَ النِّهايَةُ، أو الغايَةُ ؟ فلَمّا كانَ كذاكَ اسْتَعْمَلَ لَفْظَ الحَمْدِ لتَوَسُّطِهِ مَعَ الغَيْبَةِ، فقالَ (الحَمْدُ للهِ)، ولَمْ يَقُلْ: لَكَ، ولَمّا صارَ إلى العِبادَةِ الَّتي هِيَ أَقْصَى أَمَدِ الطَّاعَةِ

---

(١) المحتسب: ١/ ١٤٥.

(٢) الفاتحة: ٢ – ٥.

(٣) الفاتحة: ٦ – ٧.

(٤) الفاتحة: ٥.

قالَ: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)، فخاطَبَ بالعِبادَةِ إِصْراحا بها، وتَقَرُّباً مِنْه عَزَّ اسمُهُ بالانْتِهاءِ إِلى مَحْدُوْدِهِ مِنْها. وعلى نَحْوٍ مِنْهُ جاءَ آخِرُ السُّوْرَةِ: (صِراطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، فأَصْرَحَ بالخطابِ لَمَّا ذَكَرَ النِّعْمَةَ، ثُمَّ قالَ: (غيرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ)، ولَمْ يَقُلْ: غَيْرِ الَّذِيْنَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ، وذلِكَ أَنَّهُ مَوْضِعُ تَقَرُّبٍ مِنَ اللهِ بذِكْرِ نِعَمِهِ، فلَمَّا صارَ الكَلامُ إِلى ذِكْرِ الغَضَبِ قالَ: (غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ)، حَتَّى كَأَنَّهُ قالَ: غَيْرِ الَّذِيْنَ غُضِبَ عَلَيْهِمْ، فجاءَ اللَّفْظُ مُنْحَرِفاً بِهِ عَنْ ذِكْرِ الغاضِبِ، ولَمْ يَقُلْ: غَيْرِ الَّذِيْنَ غَضِبتَ عَلَيْهِمْ كما قالَ: (الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، فَأَسْنَدَ النِّعْمَةَ إِلَيْهِ لَفْظاً، وزَوَى عَنْهُ لَفْظَ الغَضَبِ تَحَسُّناً، ولُطْفاً "[1].

وللالْتِفاتِ فَوائِدُ مِنْها:

- رَغْبَةُ المُتكَلِّمِ في الكَشْفِ عَنْ مَقدِرَتِهِ في الكَلامِ، وفُنُوْنِهِ اوالتَّصَرُّفِ فيْهِ.
- تَحْقِيْقُ رَغَباتِ السَّامِعِيْنِ، والمُخاطَبِيْنِ في أَنْ يَكُوْنَ الكَلامُ جاذِباً لَهُمْ، ومُشَوِّقاً؛ لِئَلاَّ يُسَيْطِرَ عَلَيْهِمُ المَلالُ مِنْهُ، والضَّجَرُ، والسَّآمَةُ؛ لأَنَّ الاسْتِمْرارَ فيْهِ على نَمَطٍ واحِدٍ يُسْهِمُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَيَّما إِسْهامٍ على وَفْقِ ما جُبِلَتْ عَلَيْهُ النُّفُوسُ.
- تَحقِيْقُ مَعْنًى خَفيٍّ مُرادٍ في كُلِّ مَوْضِعٍ يَتَوافَر فيْهِ هذا الالْتِفاتُ.
- تَحْقيْقُ الإِيْجازِ، والاخْتِصارِ في الكَلامِ.
- جَذْبُ انْتِباهِ المُخاطَبِيْنَ، والسَّامِعِيْن إِلى مَواضِعِ الانْزِياحِ، أَوِ الالْتِفاتِ للتَّفَكُّرِ في سَبَبِ ذلِكَ.

(٢/ ٦) تَضْمِيْنُ فِعْلٍ مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ لتَصْحِيْحِ تَعْدِيَةِ الفِعْلِ، ومُسايَرَةِ الوَجْهِ الإِعْرابِيِّ المُرادِ[2]: مِنْ ذلِكَ تَضْمِيْنُ الفِعْلِ (أَعادَتْ) مَعْنَى الفِعْلِ (كَرَّتْ) كما في قَوْلِ مَجْنُوْنِ لَيْلَى[3]:

فَلَمَّا أَعادَتْ مِنْ بَعِيْدٍ بنَظْرَةٍ ... إِلَيَّ الْتِفاتاً أَسْلَمَتْهُ المَحاجِرُ

على أَنَّ الباءَ في (بنَظْرَةٍ) إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ زائِدَةً للتَّوكِيْدِ في مَفْعُوْلِ (أَعادَتْ) الصَّرِيْحِ، على أَنَّ

---

(١) ابن جني، المحتسب: ١/ ١٤٦.

(٢) انظر شَواهِدَ أُخْرَى في الصفحة: ١٢٧.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٩٧.

(الْتِفاتاً) مَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ على الحالِ بتَأْوِيْلِهِ بالْمُشْتَقِّ: مُلْتَفِتَةً، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ أَصِيْلَةً على أَنَّها ومَجْرُوْرَها في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ على أَنَّ (أَعادَتْ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى (كَرَّتْ)، على أَنَّ (التفاتاً) حالٌ أَيْضاً، أَوْ على الحالِ مِنَ المَصْدَرِ (التِفاتاً) النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّها (بنَظْرَةٍ) في الأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ.

ويَتَعَلَّقُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (إِلَيَّ) بصِفَةٍ لـ (بنَظْرَةٍ) مَحْذُوْفَةٍ وُجُوْبا، ولا يَصِحُّ عِنْدَهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بالمَصْدَرِ (الْتِفاتاً) ؛ لئَلاَّ يُصارَ إِلى تَقْدِيْم الصِّلَةِ، وشَيْءٍ مِنْها على المَوْصوْلِ (أَنْ يَلْتَفِتَ)، وَيَجُوْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بحالٍ مَحْذُوْفَةٍ صاحِبُها (الْتِفاتاً) ؛ لأَنَّهُ في الأَصْلِ صِفَةٌ لهذا المَصْدَرِ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ.

ومِنَ التَّضْمِيْنِ قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى: " وما يُخْدَعُوْنَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ "(١) كما سَيَأْتِيْ(٢).

ومِنْهُ تَضْمِيْنُ ما قَبْلَ الفاءِ مَعْنَى الشَّرْطِ كما في قِراءَةِ الحَسَنِ: " إِنَّ اللهَ ومَلائِكَتَهُ يُصَلُّوْنَ على النَّبِيِّ يا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا فَصَلُّوا "(٣)، على أَنَّ الفاءَ في (فَصَلُّوا) واقِعَةٌ في جَوابِ شَرْطٍ تَضَمَّنَهُ ما قَبْلَها مِنْ كَلام: " وذلِكَ أَنَّهُ إِنَّما وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلاةُ مِنَّا ؛ لأَنَّ اللهَ سُبْحانَهُ قَدْ صَلَّى عَلَيْهِ، فجَرَى ذلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ: قَدْ أَعْطَيْتُكَ فخُذْ، أَيْ: إِنَّما وَجَبَ عَلَيْكَ الأَخْذُ مِنْ أَجْلِ العَطِيَّةِ، وإذا قالَ: أَعْطَيْتُكَ، خُذْ، فالْوُقُوْفُ على (أَعْطَيْتُكَ)، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الأَمْرَ لَهُ بالأَخْذِ، فهُوَ أَعْلَى مَعْنًى، وأَقْوَمُ قِيْلاً "(٤). وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ عَدَّ قِراءَةَ الجَماعَةِ (صَلُّوا عَلَيْهِ) أَقْوَى مَعْنًى ؛ لأَنَّ جَعْلَ الأَخْذِ واجِباً عَنِ العَطِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يُعارِضَهُ مَنْ يُؤْمَرُ بِهِ قائِلاً: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الأَخْذَ لا يَجِبُ بالعَطِيَّةِ، فإِنْ كانَ الأَمْرُ لغَيْرِ ذلكَ أَخَذْتُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الأَمْرَ إِنْ كانَ غَيْرَ مُعَلَّلٍ بالعَطِيَّةِ، أَوْ غيرِها لَمْ يُسْرِعِ المَأْمُوْرُ المُعارَضَةَ لَهُ فيما أَمَرَهُ بِهِ لكَوْنِ عِلَّةِ الأَمْرِ مُبْهَمَةً، أَوْ خَفِيَّةً: " فإِنْ قُلْتَ: فقَدْ يَجُوْزُ أَنْ يُعارِضَ أَمْرَهُ بالأَخْذِ مُرْسَلاً كما قَدْ يُعارِضُهُ مُعَلَّلاً، أَلا تَراهُ قَدْ يَقُوْلُ لَهُ: اذْكُرْ لِيْ عِلَّةَ الأَخْذِ لأَرَى فِيْهِ رَأْيِي، فَيَتَوَقَّفُ عَنِ الأَخْذِ إِلى أَنْ يَعْرِفَ عِلَّةَ الأَمْرِ لَهُ بذلِكَ ؟ قِيْلَ على كُلِّ حالِ الأَمْرُ المَحْتُوْمُ بِهِ على حالاتِهِ

(١) البقرة: ٩.

(٢) انظر الصفحة: ١٩٣.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٨٣.

أَثْبَتُ في النَّفْسِ مِنَ المُعَلَّلِ بِها يَجُوزُ أَنْ يُعارِض. وإذا راجَعْتَ نَظَرَكَ، وأَعْمَلْتَ فِكْرَتَكَ وجَدْتَ الحالَ فيْهِ على ما ذَكَرْتُ لَكَ، فلذلِكَ كانَ قَوْلُهُ تَعالَى (صَلُّوا عَلَيْهِ) أَقْوَى مَعْنًى "(1).

ويُعَدُّ ما قَبْلَ قَوْلِهِ تَعالَى: " يا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ " تَوْطِئَةً لهذا القَوْلِ، على أَنَّ هذا القَوْلَ يَكُوْنُ بمَنْزِلَةِ النَّتِيْجَةِ لهذِهِ التَّوْطِئَةِ، والتَّمْهِيْدِ: " وجِيْءَ في صَلاةِ اللهِ، ومَلائِكَتِهِ بالمُضارعِ الدَّالِّ على التَّجْدِيْدِ، والتَّكْرِيْرِ؛ لِيَكُوْنَ أَمْرُ المُؤْمِنِيْنَ بالصَّلاةِ عَلَيْهِ، والتَّسْلِيْمِ عَقِبَ ذلِكَ مُشِيْراً إِلى تَكْرِيْرِ ذلِكَ مِنْهُمْ إِسْوَةً بصَلاةِ اللهِ، ومَلائِكَتِهِ "(2).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ ابنَ جِنِّيٍّ يُوْمِئُ إِلى وُجُوْبِ التَّواصِلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ بالاتِّكاءِ على تَوهُّمِ مُخاطبٍ يَتَوَلَّى الحِوارَ لتَعْزِيْزِ المَعْنَى المُرادِ، وأَنَّهُ يُؤْثِرُ القِراءَةَ على الأُخْرَى لتَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ الأَقْوَى مِنْ غَيْرِه على وَفْقِ تَأْوِيْلِ المُخاطَبِ.

وتَتَبَدَّى لَنا مِمَّا مَرَّ مِعْيارِيَّةُ ابْنِ جِنِّيٍّ، وتَرْكُهُ الحَمْلَ على الظَّاهِرِ مِنْ خِلالِ ما يَأْتِيْ:

- تَوَهُّمُ فَكِّ المَصْدَرِ الصَّرِيْحِ إِلى (أَنْ، والفعْلِ)، وهُوَ تَوَهُّمٌ لا يَجُوْزُ بسَبَبِهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ بِهِ؛ لأَنَّ هذا الفَكَّ يُصَيِّرُ المَصْدَرَ الصَّرِيْح كالمَوْصُوْلِ، وصِلَتِهِ، وهُوَ تَوَهُّمٌ لا مُحْوجَ إِلَيْه.

ومِنْهُ قِراءَةُ شَيْبَةَ، وغَيْرِهِ: " قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِيَ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ "(3) بفَتْحِ ياء (آوِيَ): ذَكَرَ ابْنُ مُجاهِدٍ أَنَّهُ لا يَجُوْزُ تَحْرِيْكُ ياءِ هذا الفِعْلِ المُضارعِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كذلِكَ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ؛ لأَنَّ هذا الفِعْلَ مَعْطُوْفٌ على (قُوَّةً)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لَوْ أَنَّ لي قُوَّةً، أَوْ أُوِيّاً، وعلى تَوَهُّمِ انْفِكاكِ المَصْدَر (قُوَّةً) إِلى (أَنْ) والفِعْلِ، وتَقْدِيْرِ (أَنْ) قَبْلَ (آوِيْ). والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ(4):

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِيْ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوْفِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لأَنْ أَلْبسَ عَباءَةً، وأَنْ تَقَرَّ عَيْنِيْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبسِ الشُّفُوْفِ.

---

(1) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٨٣.

(2) الطّاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢٢/ ٩٧.

(3) هود: ٨٠.

(4) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢١.

- تَوَهُّمُ وَضعِ المَصْدَرِ الجامِدِ مَوْضِعَ المُشْتَقِّ، وهُوَ تَوَهُّمٌ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّ المُبالَغَةَ الَّتي تَتَبَدّى مِنْهُ تُغْنِي عَنْهُ.

ومِنْهُ قِراءَةُ يَحْيَى، وإِبْراهِيْمَ: " فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللهِ "[1] بتَخْفِيْفِ الذّال، على أَنَّ المُرادَ: مَكَرَ بِها، وكَفَرَ بِها، وهُوَ كَثِيْرٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[2]:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْباءُ تَنْمِي ... بِما لاقَتْ لَبُوْنُ بَنِي زِيادِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَلَمْ تَسْمَعْ بِما لاقَتْ لَبُوْنُ بَنِي زِيادِ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[3]:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِيْ العَلُوْقُ بِهِ ... رِئْمانَ أَنْفٍ إِذا ما ضُنَّ بِاللَّبَنِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَمْ كَيْفَ تَسْمَحُ بِهِ ؟.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ "[4]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: الإِفْضاءُ إِلى نِسائِكُمْ[5].

ومِنْهُ قِراءَةُ عليِّ بْنِ أَبِيْ طالِبٍ، وغَيْرِهِ: " فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ "[6] بفَتْحِ واوِ (تَهْوِيْ: تَهْوَى)، على أَنَّ تَقْدِيْرَ (تَهْوِيْ إِلَيْهِمْ): تَمِيْلُ إِلَيْهِمْ (تُحِبُّهُمْ)، وأَنَّ مَعْنَى قِراءَةِ الإِمامِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ: تُحِبُّهُمْ، على أَنَّها مِنْ بابِ الحَمْلِ على المَعْنَى عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ: " ومِنْهُ قَوْلُهُمْ: هَوِيْتُ فُلاناً، فهذا مِنْ لَفْظِ: هَوَى الشَّيْءُ يَهْوِيْ، إِلاَّ أَنَّهُمْ خالَفُوا بَيْنَ المِثالَيْنِ لاخْتِلافِ ظاهِرِ الأَمْرَيْنِ وإِنْ كانا على مَعْنًى واحِدٍ مُتَلاقِيَيْنِ، فقِراءَةُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلامُ:

---

(١) الأنعام: ١٥٧.
(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٥.
(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٥.
(٤) البقرة: ١٨٧.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٦٤.
(٦) إبراهيم: ٣٧.

(تَهْوَى إِلَيْهِمْ) بفَتْحِ الواوِ هُوَ مِنْ: هَوِيْتُ الشَّيْءَ إذا أَحْبَبْتُهُ إلاَّ أَنَّهُ قالَ (إِلَيْهِمْ)، وأَنْتَ لا تَقُوْلُ: هَوِيْتُ إلى فُلانٍ، لكِنَّكَ تَقُوْلُ: هَوِيْتُ فُلاناً ؛ لأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلامُ حَمَلَهُ على المَعْنَى، أَلا تَرَى أَنَّ مَعْنَى: هَوِيْتُ الشَّيْءَ: مِلْتُ إِلَيْهِ، فقالَ: تَهْوَيْ إِلَيْهِمْ ؛ لأَنَّهُ لاحَظَ مَعْنَى: تَمِيْلُ إِلَيْهِمْ. هذا بابٌ مِنَ العَرَبِيَّةِ ذُوْ غَوْرٍ، وقَدْ ذَكَرْناهُ في هذا الكِتابِ "[1].

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " وهُوَ الَّذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ "[2] على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وهُوَ الَّذي يَقْبَلُ سَبَبَ العَفْوِ عَنْ عِبادِهِ، وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ المَواضِعِ الأُخْرَى الَّتي صِيْرَ فيها إلى التَّضْمِيْنِ لتَصْحِيْحِ تَعْدِيَةِ الفِعْلِ مُتَعَدِّياً إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ، وغَيْرِ صَرِيْحٍ، فَضْلاً – كما يَظْهَرُ لي – عَنِ الدَّلالَةِ المُرَكَّبَةِ دَلالَةِ الفِعْلِ الظّاهِرِ، و ودَلالَةِ الفِعْلِ المَنْوِيّ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَفْرَدَ لَها ابْنُ جِنِّيٍّ باباً في كِتابِهِ النَّفِيْسِ (الخَصائِص)[3].

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ اسْتِعْمالُ فِعْلِ القَوْلِ بمَعْنَى الظَّنِّ كما في قَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيْ كَرْب[4]:

عَلامَ تَقُوْلُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِيْ ... إذا أَنا لَمْ أَطْعَنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

بنَصْبِ (الرُّمْحَ) على اسْتِعْمالِ القَوْلِ اسْتِعْمالَ الظَّنِّ.

(٢/ ٧) وَضْعُ المَصْدَرِ مَوْضِعَ المُشْتَقِّ كما مَرَّ في قَوْلِ مَجْنُوْنِ لَيْلَى:

فَلَمَّا أَعادَتْ مِنْ بَعِيْدٍ بنَظْرَةٍ ... إِلَيَّ الْتِفاتاً أَسْلَمَتْهُ المَحاجِرُ

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ عَبّاسٍ، وغَيْرِهِ: " مِنْ كُلِّ امْرِئٍ سَلامٌ "[5]: مَعْنَى هذِهِ القِراءَةِ كما ذَكَرَ قُطْرُبٌ: هِيَ سَلامٌ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ، وامْرِئٍ، على أَنَّ فيْهِ تَقْدِيْمَ مَعْمُوْلِ المَصْدَرِ (مِنْ كُلِّ أَمْرٍ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ على أَنَّ (سَلامٌ) مَصْدَرٌ مَوْضُوْعٌ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ

---

(١) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٤.

(٢) الشورى: ٢٥.

(٣) انظر: ٢/ ٣٠٦.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على مُشْكِلات الحماسة: ٧٨.

(٥) القدر: ٤ – ٥.

(سالِمَةٌ)، أَوِ المَفْعُوْلِ (مُسَلَّمَةٌ)، فكَأَنَّ التَّقْدِيْرَ: مِنْ كُلِّ امْرِئٍ سالِمَةٌ هِيَ، أَوْ مُسَلَّمَةٌ هِيَ[1].

ومِنْهُ وُقُوْعُ المَصْدرِ حالاً كما في قِراءَةِ ابْنِ السّميفع: " وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرى بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ "[2] على أَنَّ (بُشْرَى) حالٌ وُضِعَتْ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ: مُبَشِّرَةً[3]، ولا مُحْوِجَ إلى ذلِكَ لأَنَّ ما في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهدَ تُعَزِّزُ وُقُوْعَ المَصْدَرِ حالاً بلا تَأْوِيْلٍ.

(٢/ ٨) وَضْعُ الاسْمِ مَوْضِعَ المَصْدَرِ لإجازَةِ النَّصْبِ على المَصْدَرِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُه تَعالَى: " لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً "[4] على أَنَّ (حَسَنَةً) مَنْصُوْبَةٌ على المَصْدَرِ، وأَنَّها مَوْضُوْعَةٌ مَوْضِعَ مَصْدَرِ (يُحْسِن)، والتَّقْدِيْرُ: يُحْسِنُ إِلَيْهِمْ إِحْساناً[5].

(٢/ ٩) وَضْعُ اسْمِ الفاعِلِ مِنْ بابِ (فاعِلٍ) مَوْضِعَ ما هُوَ مِنْ بابِ (مُتَفَعِّلٍ) كما في: فارِسٍ ومُتَفَرِّسٍ في قَوْلِ أَبِي صَعْتَرَةَ البَوْلانِيِّ[6]:

بأَطْيَبَ مِنْ فيها وما ذُقْتُ طَعْمَهُ ... ولكِنَّنِي فيما تَرَى العَيْنُ فارِسُ

على أَنَّ المُرادَ: مُتَفَرِّسٌ، وأَنَّ تَأْوِيْلَه عِندَ ابْنِ جِنِّيٍّ يَكمُنُ في حَذْفِ الزِّيادَةِ مِنْ (تَفَعَّلْتُ): تَفَرَّسْتُ، كما في: (أَبْقَلَ) وباقِلٍ، و(وأَوْرَسَ: اصْفَرَّ ورَقُهُ) ووارِسٍ، و (أَيْفَعَ الغلامُ: شارَفَ الاحْتِلامَ) ويافِعٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: سافِرٍ (واحدُ اسْمِ الجَمْعِ: سَفْرٍ) الَّذي أَصْلُهُ: مُسافِرٌ. وتَناسَى ابْنُ جِنِّيٍّ أَثَرَ القافِيَةِ الشِّعْرِيَّةِ، والوَزْنِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ.

ومِنْ وَضْعِ مِثالِ المُبالَغَةِ (فَعَّالٍ) مَوْضِعَ اسْمِ الفاعل مِنْ بابِ (مُفْعِلٍ) قِراءَةُ ابْنِ قُطَيْبٍ: " جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حَسَّابًا "[7]، على أَنَّ (حَسَّاباً) مِثالُ مُبالَغَةٍ مُشْتَقٌّ عِنْدَ ابْنِ

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٦٨.

(٢) الفرقان: ٤٨.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٢٣.

(٤) النحل: ٤١.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٩.

(٦) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٠٥.

(٧) النبأ: ٣٦.

جِنِّيٍّ مِنْ: أَحْسَبَهُ (أَفْعَلَهُ: كَفاهُ)، وأَنَّهُ بمَعْنَى (مُحْسِباً: كافِياً)، كما في: أَجْبَرَ، فهُوَ جَبَّارٌ، وأَدْرَكَ، فهُوَ دَرَّاكٌ، وأَسْأَرَ مِنْ شَرابِهِ (أَبْقَى مِنْ شَرابِهِ)، فهُوَ سَأَّرٌ، وأَقْصَرَ عَنِ الشَّيْءِ، فهُوَ قَصَّارٌ. والفِعْلُ (أَحْسَبَهُ: كَفاهُ) مِنَ العَطِيَّةِ عِنْدَهُ بمَعْنَى: أَعْطاهُ حَتَّى قالَ: حَسْبُ (كَفاهُ)، وهُوَ مِنْ : حَسْبُكَ كَذا. والقَوْلُ نَفْسُهُ في: بَجَّلْتُ الرَّجُلَ، ورَجُلٍ بَجِيْلٍ، وبَجالٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ: بَجَلْ أَيْ: حَسْبُ: " فكَأَنَّهُ انْتَهى مِنَ الفَضْلِ، والشَّرَفِ إِلى أَنَّهُ مَتَى جَرَى ذِكْرُهُ قِيْلَ: بَجَلْ، قِفْ حَيْثُ أَنْتَ، فلا غايَةَ وَراءَهُ "[1]. والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَصَرُّفِ النَّعِيْمِ، والنِّعْمَةِ، والإِنْعامِ، وغَيْرِها مِنْ حَيْثُ إِنَّها مِنْ قَوْلِكَ: نَعَمْ ؛ لأَنَّها مَحْبُوبَةٌ مُسْتَلَذَّةٌ، وضِدُّ (لا) المُسْتَكْرَهَةِ.

(٢/ ١٠) وَضْعُ الواحِدِ مَوْضِعَ الجَمْعِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

جِئْتُمْ مِنَ الحَجَرِ البَعِيْدِ نِياطُهُ ... والشَّأْمُ تُنْكِرُ كَهْلَها وفَتاها

على أَنَّ المُرادَ: مِنَ البَلَدِ الكَثِيْرِ الحِجارَةِ، وهُوَ الحِجازُ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[3]:

صَبَرْنا وكانَ الصَّبْرُ مِنَّا سَجِيَّةً ... بأَسْيافِنا يَقْطَعْنَ كَفّاً ومِعْصَما

على أَنَّ المُرادَ: الأَكُفُّ، والمَعاصِمُ، على أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ هذا جازَ ؛ لأَنَّ السُّيُوْفَ تَقْطَعُها كَفّاً كَفّاً ومِعْصَماً مِعْصَما.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

القَوْمُ أَمْثالُكُمْ لَهُمْ شَعَرٌ ... في الرَّأْسِ لا يُنْشَرُوْنَ إِنْ قُتِلُوا

على أَنَّ المُرادَ: في الرُّؤُوْسِ.

(١) ابن جنِّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٤٩.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٨٨.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٦٦.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٦.

ومِنْهُ قَوْلُ المُسيّب بْنِ زَيْدٍ[1]:

" في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ، وقَدْ شَجِيْنا "

على أَنَّ المُرادَ: في حُلُوْقِكُمْ.

ويَذْكُرُ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ هذا كَثِيْرٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ: " وأَمْثالُهُ كَثِيْرَةٌ، وَوَجْهُ جَوازِ ذلِكَ عِنْدِيْ أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ - وإِنْ كانَ هُناكَ رُؤُوْسٌ كَثِيْرَةٌ - فإِنَّ لكُلِّ إِنْسانٍ مِنْهُمْ رَأْساً، فلَمَّا تَصَوَّرَ لكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ رَأْساً رَمَى باللَّفْظِ إِلَيْهِ عِلْماً مِنْهُ بأَنَّها حالٌ تَعُمُّ الجَماعَةَ، وتَشْمَلُها، وفي ذلِكَ إِدْلالٌ مِنَ الشّاعِرِ، ولَمْحٌ مِنْهُ إلى ما يَعْرِفُهُ المُخاطَبُ، ولَوْلا ذلِكَ لَمْ يَتَعَجْرَفْ هذا المُتَعَجْرِفُ ساذجاً مِنْ غَيْرِ وَحْيٍ، ولا صَنْعَةٍ، أَلا تَراكَ وكُلُّ سامِعٍ مُكَلَّفٌ إذا سَمِعَ هذا عَرَفَ غَرَضَ شاعِرِهِ، ولَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ مَفْضَى قَصْدِهِ "[2].

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ عبّاسٍ، وغَيْرِهِ: " لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جِدارٍ "[3]، على أَنَّ الجِدارَ وُضِعَ مَوْضِعَ الجَمْعِ (جُدُرٍ)، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً "[4]، على أَنّ المُرادَ عِنْدَهُ: يُخْرِجُكُمْ أَطْفالا، وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ الجِدارُ جَمْعَ: جِدارٍ المُفردِ، على أنّ أَلِفَ جِدارٍ المُفْرَدِ كَأَلِفِ كِتابٍ ، وأَلِفَ الجَمْعِ كَأَلِفِ الجَمْعِ في: ظِرافٍ، وكِرامٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الهِجانِ، والدِّلاصِ (الدِّرْعُ المَلْساءُ) مُفْرَداً، وجَمْعاً. وتكْسِيْرُ (فِعالٍ) مفْرَداً على (فِعالٍ) جَمْعاً مَحْمُوْلٌ عِنْدَهُ على تكْسِيْرِ (فَعِيْلٍ) على (فِعالٍ) كشَرِيْفٍ وشِرافٍ، وظَرِيْفٍ وظِرافٍ لِما بَيْنَ هذيْنِ البناءَيْنِ المُفْرَدَيْنِ مِنْ تَشابُهٍ في حَرْفِي اللِّيْنِ الأَلِفِ، والياءِ، والقَوْلُ نَفْسهُ في مَجِيْءِ إِمامٍ مُفْرَداً، وجَمْعاً. وقَدْ أَفْرَدَ لهذِهِ المَسْأَلَةِ باباً في كِتابِهِ النَّفِيْسِ (الخَصائِصَ)[5]: " فهذا الخِلافُ لَفْظاً هُوَ الّذي سَوَّغَ اعْتِقادَ المُتَّفِقَيْنِ لَفْظاً مُخْتَلِفَيْنِ تَقْديْراً ومعْنًى. وهذا غَوْرٌ مِنَ العَرَبيَّةِ بَطِيْنٌ، ولَهُ نَظائِرُ كَثِيْرَةٌ، وفِيْهِ صَنْعَةٌ لَطِيْفَةٌ... "[6].

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٦.

(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٦.

(٣) الحشر: ١٤.

(٤) غافر: ٦٧.

(٥) انظر: ٢/ ٩٣-١٠٣.

(٦) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣١٦-٣١٧

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ عَوْدُ الضَّمِيْرِ المُفْرَدِ على مُفَسِّرٍ جَمْعٍ، كما في قَوْلِ الرَّاجِزِ[1]:

مِثْلَ الفِراخِ نُتِقَتْ حَواصِلُهْ

على أَنَّ الهاءَ في (حَواصِلُهْ) تَعُوْدُ على (الفِراخِ) جَمْعِ التَّكْسِيْرِ على تَوَهُّمِ تَصْيِيْرِهِ واحِداً.

ومِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيْرِ المُفْرَدِ على مُفَسِّرٍ مُثَنًّى كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ[2]:

فِيْها خُطُوْطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ

كَأَنَّهُ في الجِلْدِ تَوْلِيْعُ البَهَقْ

على أَنَّ الضَّمِيْرَ في (كَأَنَّهُ) يَعُوْدُ على (مِنْ سَوادٍ، وبَلَق)، والقِياسُ أَنْ يُقالَ: كَأَنَّهُما، وعلى أَنَّهُ لَوْ قِيْلَ إِنَّ الضَّمِيْرَ يَعُوْدُ على (بَلَقْ) لَجازَ، إِذْ لا ضَرُورَةَ إِلى ضَمِّ السَّوادِ إِلَيْهِ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

أَلا إِنَّ جِيْرانِيْ العَشِيَّةَ رائِحُ

على أَنَّ فِيْهِ الإِخْبارَ بالمُفْرَدِ (رائِحٌ) عَنِ الجَمْعِ (جِيْرانِيْ)، وإِجْراءَ الجَمْعِ مُجْرَى المُفْرَدِ.

ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ مِنْ ذلِكَ النَّسَبَ إِلى الجَمْعِ كما في: أَنْصارِيٍّ، وكِلابِيٍّ، وفَرائِضِيٍّ، والأَوْلَى عِنْدَهُ النَّسَبُ إِلى المُفْرَدِ: كَلْبِيّ، وناصِرِيّ، وفَرَضِيّ. ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّهُ يُمْكِنُ حَمْلُ ما مَرَّ على تَصْيِيْرِ الجَماعَةِ، أَوِ الاثْنَيْنِ واحِداً لِشِدَّةِ الالتِصاقِ، والاتِّحاد.

(٢/ ١١) تَوَهُّمُ فَكِّ المَصْدَرِ الصَّرِيْحِ العامِلِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

ولكِنَّهُمْ – يا أَحْسَنَ النَّاسِ – أَكْثَرُوا ... بِقَوْلٍ – إِذا ما جِئْتُ – هـذا حَبِيْبُها

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: بِأَنْ يَقُوْلُوا هذا القَوْلَ، على أَنَّ مَقُوْلَ القَوْلِ: هذا حَبِيْبُها.

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٥٤.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٥٤.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٢٣.

(٢/ ١٢) وَضْعُ بِناءٍ صَرْفِيٍّ مِنَ المُشْتَقّاتِ مَوْضِعَ آخَرَ: مِنْ ذلِكَ وَضْعُ (فَعِيْلٍ) مَوْضِعَ (مَفْعُوْلٍ) كما في: رَحِيْمٍ ومَرْحُوْمٍ في قَوْلِ الشّاعِرِ(١):

فأَمّا إذا عَضَّتْ بِكَ الحَرْبُ عَضَّةً　　فإنَّكَ مَعْطُوْفٌ عَلَيْكَ رَحِيْمُ

على أَنَّ بِناءَ (فَعِيْلٍ) في: الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ بمَعْنَى اسْمِ الفاعِلِ (الرّاحِم) مَزِيْداً عليْهِ المُبالَغَةُ في الدَّلالَةِ، والمُبالَغَةُ في (فَعُوْلٍ) عِنْدَهُ أَشَدُّ مِنْها في (فَعِيْلٍ) كما في قَوْلِ الشّاعِرِ(٢):

وأَمّا إذا آنَسْتَ أَمْناً ورِخْوَةً　　فإنَّكَ للقُرْبَى أَلَدُّ خَصُوْمُ

على أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَحْمِلُ اسْتِعْمالَ (فَعْلانَ: رَحْمن) مَكانَ (فَعُوْلٍ: رَحُوْم) على أَنَّ هذا البِناءَ يَشْتَمِلُ على المُبالَغَةِ أَيْضاً: " قِيْلَ: قَدْ حَصَلَتِ المُبالَغَةُ بـ (الرَّحْمن) ؛ لأَنَّ (فَعْلان) مِنْ أَبْنِيَتِها، وقَدْ قالَ ابْنُ عَبّاسٍ: (إنَّهُما اسْمانِ رَقِيْقانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، أَحَدُهُما أَرَقُّ مِنَ الآخَرِ)، يَعْنِي الرَّحِيْمَ، فلَمّا كانَتِ الرَّحْمَةُ في الأَصْلِ مِنْ بَنِيْ آدَمَ رِقَّةً، ولِيْناً، وكانَتْ رَأْفَةً، وتَعَطُّفاً - كانَ (فَعِيْلٌ) أَلْيَقَ بِهِ لَفْظاً مِنْ (فَعُوْلٍ)، واللهُ أَعْلَمُ. ويَدُلُّكَ على أَنَّ ابْنَ عَبّاسٍ - رَحِمَهُ اللهُ - إنَّما عَنَى بقَوْلِهِ (أَحدهما أَرَقُّ مِنَ الآخَرِ) الرَّحِيْمَ لا الرَّحْمنَ أَنَّهُ قَدِ اجْتَمَعَتْ هُنا صِفَتانِ، والمَوْضِعُ مَوْضِعُ تَعَطُّفٍ، وتَرَفُّقٍ، فكانَ أَنْ يَكُوْنَ أَرَقُّهُما هُوَ المَقْطُوْعَ عَلَيْهِ مِنْهُما أَوْلَى، وذلِكَ أَنَّ المقاطِعَ أَقْوَى مَعانِيَ مِنَ الحَشْوِ، والمَدارِجِ، ولذلِكَ ما يَقَعُ الاهْتِمامُ بقَوافِيْ الشِّعْرِ مِنْ حَيْثُ كانَتْ مُنْتَهيات، ومبالغ "(٣). ويَجُوْزُ عِنْدِيْ أَنْ يَكُوْنَ الرَّحْمنُ، والرَّحِيْمُ صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ إذا اشْتُقَّتا مِنْ: رَحُمَ (صارَ ذا رَحْمَةٍ).

(٢/ ١٣) وَضْعُ فِعْلٍ مَوْضِعَ آخَرَ: مِنْ ذلِكَ وَضْعُ الماضِيْ مَوْضِعَ المُضارِعِ على وَفْقِ المَعْنَى، والزَّمَنِ، كما في قَوْلِ سَلَمَةَ الجُعْفِيِّ(٤):

وكُنْتُ أَرَى كالمَوْتِ مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ　　فكَيْفَ ببَيْنٍ كانَ مِيْعادُهُ الحَشْرُ

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٥٩ .

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٥٦ .

(٣)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٥٧ .

(٤)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٤٩ - ٣٥٠ .

على أَنَّ المُرادَ: يَكُوْنُ مِيْعادَهُ الحَشْرُ.

ومِنْهُ قَوْلُ الطِّرِمَّاحِ(١):

وإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّرَ ما مَضَى ... مِنَ الأَمْسِ واسْتَجابَ ما كانَ في الغَدِ

على أَنّ التَّقْدِيْرَ: ما يَكُوْنُ في الغَدِ، ونُسِبَ وَضْعُ فِعْلٍ مَوْضِعَ آخَرَ إِلى أَبِيْ بَكْرٍ: " قالَ أَبُوْ عَلِيٍّ: سَأَلْتُ أَبا بَكْرٍ يَوْماً عَنِ الأَفْعالِ يَقَعُ بَعْضُها مَوْقِعَ بَعْضٍ، فقالَ: كانَ يَنْبَغِيْ للأَفْعالِ أَنْ تَكُوْنَ كُلُّها مِثالاً واحِداً ؛ لأَنَّها لِمَعْنًى واحِدٍ، ولكِنْ خُوْلِفَ بَيْنَ صِيَغِها لاخْتِلافِ أَحْوالِ أَزْمِنَتِها، فإِذا اقْتَرَنَ بالفِعْلِ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ لَفْظٍ، أَوْ حالٍ – جازَ وُقُوْعُ بَعْضِها مَوْقِعَ بَعْضٍ. وهذا كَلامٌ مِنْ أَبِيْ بَكْرٍ عالٍ سَدِيْدٌ، فاعْرِفْهُ "(٢).

ومِنْ ذلِكَ قوْلُ الشّاعِرِ(٣):

فَوَاللهِ لا أَنْسَى قَتِيلاً رُزِئْتُهُ ... بجانِبِ قَوْسَى ما مَشَيْتُ على الأَرْضِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ما أَمْشِيْ، وأَنَّ الماضِيْ وُضِعَ مَوْضِعَ المُضارِعِ: أَنْساهُ، على أَنَ ما حَسَّنَ هذا الإِيْماءُ إِلى مَعْنَى الشَّرْطِ: إِنْ أَمْشِ وَقْتاً فإِنَّنِيْ لا أَنْساهُ.

ومِنْهُ وَضْعُ الماضِيْ المَزِيْدِ مِنْ بابِ (فَاعَلَ) مَوْضِعَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ كما في قِراءَةِ قتادَةَ: " ثُمَّ إِذا كاشَفَ الضُّرَّ "(٤) على أَنَّ (كاشَفَ) وُضِعَ مَوْضِعَ (كَشَفَ) كما في: طارَقْتُ النَّعْلَ (طَرَقْتُها)(٥).

(٢/ ١٤) وَضْعُ حَرْفٍ مَوْضِعَ آخَرَ: أَفْرَدَ ابْنُ جِنِّيٍّ باباً خاصّاً لاسْتِعْمالِ الحُرُوْفِ بَعْضِها مَكانَ بَعْضٍ في كِتابِهِ (الخَصائِصِ): " هذا بابٌ يَتَلَقّاهُ النّاسُ مَغْسُوْلاً ساذجاً مِنَ الصَّنْعَةِ،

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٠.

(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٠.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٥٦.

(٤) النحل: ٥٤.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٠.

وما أَبْعَدَ الصَّوابَ عَنْهُ، وأَوْقَفَهُ دُوْنَهُ "[1]، ولا يُنْكِرُ مَجِيْءَ حَرْفٍ بِمَعْنَى آخَرَ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ولكِنَّهُ لا يُوافِقُ على أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ يَكُوْنُ بمَعْنَى آخَرَ في كُلِّ مَوْضِعٍ: " ولَسْنا نَدْفَعُ أَنْ يَكُوْنَ ذلِكَ كما قالُوا، ولكِنَّا نَقُوْلُ: إِنَّهُ بمَعْناهُ في مَوْضِعٍ دُوْنَ مَوْضِعٍ على حَسَبِ الأَحْوالِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ، والمُسَوِّغَةِ لَهُ، فأَمَّا في كُلِّ مَوْضِعٍ، وعلى كُلِّ حالٍ فَلا، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا أَخَذْتَ بظاهِرِ هذا القَوْلِ غُفْلاً هكذا لا مُقَيَّداً لَزِمَكَ عَلَيْهِ أَنْ تَقُوْلَ: سِرْتُ إلى زَيْدٍ، وأَنْتَ تُرِيْدُ: مَعَهُ ... "[2]

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ وَضْعُ (لَمْ) مَوْضِعَ (ما) كما في قَوْلِ الأَعْشَى[3]:

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً ... فتَرْقُدَها مَعَ رُقَّادِها

على أَنَّ (لَمْ) وُضِعَتْ مَوْضِعَ (ما) لئَلاَّ يَرْتَفِعَ الفِعْلُ (تَغْتَمِضْ) بَعْدَها، وهُوَ ارْتِفاعٌ يُفْضِيْ إلى انْكِسارِ الوَزْنِ: " فَوَضَعَ (لَمْ) مَوْضِعَ (ما) كَراهِيَةً للرَّفْعِ الكاسِرِ للوَزْنِ، أَو الإِسْكان عَنْهُ اسْتِثْقالاً للحَرَكاتِ، ولأَنَّهُ أَيْضاً أَرادَ حِكايَةَ الحالِ المُمْتَدَّةِ بِهِ فيما مَضَى، فتَوَجَّعَ لَهُ مِنْ أَمْرٍ قَدِ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ، وتَلَعَّبَتْ هَنَواتُهُ بِهِ "[4]. والقَوْلُ نَفْسُهُ في اسْتِعْمالِ فِعْلٍ بمَعْنَى آخَرَ ولا سِيَّما في التَّعْدِيَةِ.

ومِنْهُ وَضْعُ (لَنْ) مَوْضِعَ (لا) كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بثُعَيْلِباتٍ ... ولا بَيْدانَ ناجِيَةً ذَمُوْلا

على أَنَّ (لَنْ) وُضِعَتْ مَوْضِعَ (ما) كما يُفْهَمُ ؛ لأَنَّها لنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ: " فكَأَنَّهُ قالَ: لَسْتُ براءٍ، ولا مُتَدارِكٍ غَيْرَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (لَنْ) هُنا لتَصَوُّرِهِ امْتِدادَ حالِ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ فيما بَعْدُ، فجاءَ بحَرْفٍ مَوْضُوْعٍ لنَفْيِ الاسْتِقْبالِ كـ (لا) "[6].

---

(١) ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.
(٢) ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣١.
(٣)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٢.
(٤)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٢.
(٥)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٣.
(٦)انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٣.

ومِنْهُ وَضْعُ (لا) مَوْضِعَ (ما) ؛ لأَنَّ المَعْنَى على النَّفْيِ في المُسْتَقْبَلِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الأسديّ[1]:

خَلِيْلَيَّ، هُبَّا طالَمَا قَدْ رَقَدْتُما أَجِدَّكُما لا تَقْضِيانِ كَراكُما

على أَنَّ قَوْلَهُ (لا تَقْضِيانِ...) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، وأَنَّ (لا) وُضِعَتْ مَوْضِعَ (ما) ؛ لأَنَّ المُرادَ امْتِدادُ الحالِ، وهُوَ امْتِدادٌ يَتَحَقَّقُ بـ (لا) الَّتي لنَفْيِ المُسْتَقْبَلِ: " و(لا) نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ، فلَمَّا لاحَظَ حالَ الاسْتِمْرارِ، والاسْتِقْبالِ أَتَى بـ(لا)، ولَيْسَ هذا بضَرُورَةٍ مِنْ حَيْثُ كانَ لَفْظُ (ما)، و(لا) في إقامَةِ الوَزْنِ سَواءً... "[2].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ وَضْعُ (مِنْ) الَّتي لابْتِداءِ الغايَةِ المَكانِيَّةِ في المَذْهَبِ البَصْرِيِّ مَوْضِعَ (مُذْ) كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

مِنَ الصَّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرى مِنَ القَوْمِ إلاَّ خارِجِيّاً مُسَوَّما

على أَنَّ (مِنْ) وُضِعَتْ مَوْضِعَ (مُذْ) الَّتي لا تُستَعْمَلُ إلاَّ في الزَّمان: " و(مِنْ) للمَكانِ غَيْرَ أَنَّ (مِنْ) لتَمَكُّنِها في الجرِّ ما جازَ دُخُوْلُها على (مُذْ) "[4].

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[5]:

مِنْ عَهْدِ عادٍ كانَ مَعْرُوْفاً لَنا أَسْرُ المُلُوْكِ وقَتْلُها وقِتالُها

على أَنَّ (مِنْ) وُضِعَتْ مَوضَعَ (مُذْ).

ومِنْهُ وَضْعُ (علَى) مَوْضِعَ (مَعَ) كما في قَوْلِ وَدَّاكِ بْنِ ثُمَيْلٍ المازِنِيِّ[6]:

تُلاقُوْهُمْ فتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ علَى ما جَنَتْ فِيْهِمْ يَدُ الحَدَثانِ

---

(١)انظر: ابن جنّي، التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٢.

(٢)انظر: ابن جنّي، التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة:٢٩٢.

(٣)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٦٥.

(٤)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٦٥.

(٥)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٦٧.

(٦)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٦٩ – ٧٢.

على أَنَّ (عَلَى) إِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ بـ (صَبْرُهُمْ)، وإِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ على أَنَّها بمَعْنَى (مَعَ)، والتَّقْدِيْرُ: صَبَرْتُ مَعَ ما أَنا فِيْهِ مِنَ الشِّدَّةِ، والبُؤْسِ، أَوْ بـ (كَيْفَ).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الأَعْشَى[1]:

تَضَيَّفْتُهُ يَوْماً فقَرَّبَ مَقْعَدِيْ وأَصْفَدَنِيْ على الزَّمانَةِ قائِدا

على أَنَّ (عَلَى) بمَعْنَى (مَعَ)، والتَّقْدِيْرُ: مَعَ ما أَنا فيهِ مِنَ الضَّعْفِ.

(٢/ ١٥) اسْتِعْمالُ العِلْمِ اسْتِعْمالَ القَسَمِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

أَلَمْ تَعْلَما ما لِيْ براوَنْدَ كُلِّها ولا بخُزاقٍ مِنْ صَدِيْقٍ سِواكُما

على أَنَّ المَعْنَى: واللهِ ما لِيْ براوَنْدَ مِنْ صَدِيْقٍ غَيْرِكُما، لأَنَّ القَسَمَ، والعِلْمَ مُثْبَتانِ، مُؤَكِّدَيْنِ، وأَنَّ (ما) النَّافِيَةَ قَدْ عَلَّقَتْ فِعْلَ العِلْمِ عَنْ التَّأْثِيْرِ في مَعْمُوْلَيْهِ.

(٢/ ١٦) وَضْعُ الجَمْعِ مَوْضِعَ المُثَنَّى: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ ما رُوِيَ عَنْ يُوْنُسَ: وَضَعا رِحالَهُما، على أَنَّ المُرادَ: وَضَعا رَحْلَيْ رَاحِلَتَيْهِما، وقَطَعْتُ رُؤُوْسَهُما، على أَنَّ المُرادَ: قَطَعْتُ رَأْسَيْهِما، وكَسَرْتُ أَنْفَهُما، على أَنَّ المُرادَ: كَسَرْتُ أَنْفَيْهِما، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّهُ قَدْ يَجُوْزُ خُرُوْجُهُما على الأَصْلِ، فيُقالُ: قَطَعْتُ رَأْسَيْهِما، وكَسَرْتُ أَنْفَيْهِما[3].

ومِمَّا جاءَ على وَفْقِ المُطابَقَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

ولَمْ تُلْقِ رَحْلَيْنا ببَيْداءَ بَلْقَعٍ ولَمْ نَرْمِ جَوْزَ اللَّيْلِ حَيْثُ يَمِيْلُ

(٢/ ١٧) وَضْعُ كُلٍّ مَوْضِعَ بَعْضٍ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[5]:

ولَوْلا ظُلْمُهُ ما زِلْتُ أَبْكِيْ عَلَيْهِ الدَّهْرَ ما طَلَعَ النُّجُوْمُ

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٣.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٧.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٧.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٣.

على أَنَّ الدَّهْرَ وُضِعَ مَوْضِعَ بَعْضٍ ؛ لأنَّهُ أَعَمُّ مِنْ مُدَّةِ طُلُوْعِ النُّجُوْمِ، وأَنَّ المُرادَ بَعْضُهُ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ إِبْدالُ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (ما)، وما في حَيِّزِها بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وهذا البَدَلُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ على وَفْقِ المُبْدَلِ مِنْهُ، ولا يَصِحُّ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ بَعْضٍ ؛ لأَنَّ المُرادَ المُبالَغَةُ، وهذِهِ المُبالَغَةُ لا تَتَحَقَّقُ عِنْدهُ بكَوْنِهِ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ.

(٢/ ١٨) وَضْعِ المَصْدَرِ الجامِدِ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْلِ المُشْتَقِّ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

مَتَى يَأْتِ هذا المَوْتُ لا تُلْفَ حاجَةٌ ... لنفسِيْ إِلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضاءَها

على أَنَّ (قَضاءَها) مَنْصُوْبٌ على المَفْعُولِ لا على المَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْلِ (مَقْضِيَّها) كالخَلْقِ (المَخْلُوْقِ)، والصَّيْدِ (المَصِيْد). ومِنْهُ: خِيْفَ مِنْهُ خَوْفٌ (خِيْفَ مِنْهُ أَمْرٌ)، وقِيْلَ فيهِ قَوْلٌ (حَدِيْثٌ).

(٢/ ١٩) وَضْعُ المُؤَنَّثِ مَوْضِعَ المُذَكَّرِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ رُوَيْشِدٍ الطَّائِيِّ(٢):

أَيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِيْ مَطِيَّتَهُ ... سائِلْ بَنِيْ أَسَدٍ: ما هذِهِ الصَّوْتُ

على أَنَّ المُرادَ: ما هذِهِ الاسْتِغاثَةُ.

ومِنْهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنَ اليَمَنِ: فُلانٌ لَغُوْبٌ، جاءَتْهُ كِتابِيْ، فاحْتَقَرَها، على أَنَّ المُرادَ: جاءَتْهُ صَحِيْفَتِيْ، أَوْ رِسالَتِيْ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

وأُبْتُ إِلى فَهْمٍ ولَمْ أَكُ آيِباً ... وكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ

على أَنَّ الهاء في (فارَقْتُها) تَعُوْدُ إِلى (مِثْل) في (مِثْلِها)، وقَدْ حَمَلَ ابْنُ جِنِّيٍّ هذِهِ العَوْدَةَ على المَعْنَى، على أَنَّ المُرادَ بالمِثْلِ: الحالُ، والصُّوْرَةُ الَّتي ذَكَرَها. والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى: " فَلَهُ

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٣.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٨٤.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٠ – ٥١.

عَشْرُ أَمْثالِها "(١)، على أَنَّ المُرادَ: عَشْرُ حَسَناتٍ أَمْثالها، ويَعَدُّ تَأْنِيْثَ المُذَكَّرِ أَغْلَظَ مِنْ تَذْكِيْرِ المُؤَنَّثِ ؛ لأَنَّ المُذَكَّرَ أَصْلٌ، والمُؤَنَّثَ فَرْعٌ ؛لأَنَّهُ مِنْ بابِ مُفارَقَةِ الأَصْلِ إِلى الفَرْعِ، والآيَةُ عِنْدَهُ دَلِيْلٌ على قُوَّةِ إِقامَةِ الصِّفَةِ مُقامَ المَوْصُوْفِ الَّذي كَأَنَّهُ مَذْكُوْرٌ.

ويُمْكِنُ – كما يَظْهَرُ لي – أَنْ يُحْمَلَ التَّأْنِيْثُ على اكْتِسابِ المُضافِ التَّأْنِيْثَ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ حَقِيْقِيَّةٌ، أَوْ مَحْضَةٌ.

(٢/ ٢٠) وَضْعُ القَوْلِ مَوْضِعَ الظَّنِّ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ مَعْدِيْ كَرِبَ الزَّبَيْدِيِّ(٢):

عَلامَ تَقُوْلُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِيْ ... إِذا أَنا لَمْ أَطْعَنْ إِذا الخَيْلُ كَرَّتِ

على أَنَّ (تَقُوْلُ) اسْتُعْمَلَتْ اسْتِعْمالَ (تَظُنُّ) الَّتي تَنْصِبُ مَفْعُوْلَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدَأٌ، وخَبَرٌ، ويَكُوْنُ هذا الفِعْلُ على ظاهِرِهِ في رِوايَةِ رَفْعِ الرُّمْحِ على الابْتِداءِ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْهُ قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى: " وقالَ اللهُ هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ "(٣) بنَصْبِ (يَوْمَ يَنْفَعُ...) على أَنَّ القَوْلَ بمَعْنَى الظَّنِّ(٤).

ومِنْهُ قَوْلُ الكُمَيْتِ(٥):

أَجُهّالاً تَقُوْلُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ مُتَجاهِلِيْنا

على أَنَّ (تَقُوْلُ) اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمالَ (تَظُنُّ).

ومِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِيْ رَبِيْعَةَ(٦):

---

(١) الأنعام: ١٦.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٨.

(٣) المائدة: ١١٩.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٨.

(٥)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٨ – ٧٩.

(٦)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٩.

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُوْنَ بَعْدِ غَدٍ   فَمَتَى تَقُوْلُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

ومِنْهُ بَيْتُ الحُطَيْئَةِ[1]:

إِذا قُلْتُ أَنِّيْ آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ   حَطَطْتُ بِها عَنْهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

على أَنَّ هَمْزَةَ (أَنِّيْ) فُتِحَتْ على أَنَّ (قُلْتُ) اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمالَ (ظَنَنْتُ).

ولا يُقَيِّدُ ابْنُ جِنِّيٍّ في هذا الشَّاهِدِ اسْتِعْمالَ القَوْلِ اسْتِعْمالَ الظَّنِّ باسْتِفْهامِ المُخاطَبِ اتِّكاءً على أَنَّ السِّياقَ يَقْتَضِيْ الظَّنَّ، فلا ضَرُوْرَةَ لِمِثْلِ هذا الاسْتِفْهامِ: " فإِنْ قِيْلَ: فَلَيْسَ هنا اسْتِفْهامٌ، فكَيْفَ جازَ اسْتِعْمالُ القَوْلِ اسْتِعْمالَ الظَّنِّ؟ قِيْلَ: لَمْ يَجُزْ هذا للاسْتِفْهامِ وَحْدَهُ، بَلْ لأَنَّ المَوْضِعَ مِنْ مَواضِعِ الظَّنِّ، ولَوْ كانَ الاسْتِفْهامُ مُجَرَّداً مِنْ تَقاضِيْ المَوْضِعِ لَهُ، وتَلَقِّيْهِ إِيّاهُ فيهِ لجَازَ أَيْضاً: أَأَقُوْلُ زَيْداً مُنْطَلِقاً؟، وأَيَقُوْلُ زَيْدٌ عَمْراً مُنْطَلِقاً؟، ولَمَّا لَمْ يَجُزْ ذلِكَ لأَنَّهُ لا يَكادُ يَسْتَفْهِمُهُ عَنْ ظَنٍّ غَيْرِهِ عَلِمْتَ بِهِ أَنَّ جَوازَهُ إِنَّما هُوَ لأَنَّ المَوْضِعَ مُقْتَضٍ لَهُ، ولَوْ كانَ الأَمْرُ كذلِكَ جازَ أَيْضاً: إِذا قُلْتَ أَنِّيْ آيِبٌ، بفَتْحِ هَمْزَةِ (أَنَّ) مِنْ حَيْثُ كانَ المَوْضِعُ مُتَقاضِياً للظَّنِّ، وهذِهِ رِوايَةٌ لَطِيْفَةٌ غَرِيْبَةٌ، ولَوْ كَسَرْتَ هُنا هَمْزَةَ (إِنَّ) لكانَ كالرَّفْعِ في قَوْلِكَ: أَتَقُوْلُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، إِذا حَكَيْتَ ولَمْ تُعْمِلْ "[2].

(٢/ ٢١) الاسْتِغْناءُ بالفِعْلِ عَنِ مَصْدَرِهِ المَهْجُوْرِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ: نَذِرْتُ بالشَّيْءِ (عَلِمْتُهُ بِهِ، فاسْتَعْدَدْتُ لَهُ)، وعَسَى، ولَيْسَ، على أَنَّهُمْ اسْتَغْنَوا عَنْ مَصْدِرِ الفِعْلِ (نَذِرْتُ) بـ (أَنْ)، والفِعلِ كما في قَوْلِكَ:: سَرَّنِيْ أَنْ نَذِرْتَ بالشَّيْءِ، ويَسُرُّنِيْ أَنْ تَنْذَرَ بِهِ[3].

(٢/ ٢٢) إِبْدالُ حَرْفٍ بآخَرَ في البِناءِ الصَّرْفِيِّ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ عِكْرِمَةَ: " إِيْلاً ولا ذِمَّةً "[4]، على أَنَّ اللاّمَ الأُوْلَى أُبْدِلَتْ ياءً تَخْفِيْفاً للثِّقَلِ المُتَوافِرِ في الإِدْغامِ، وكَسْرِ الهَمْزَةِ،

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٩.

(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٩.

(٣) انظر: ابن جِنّي، المحتسب: ١/ ٣٦٧.

(٤) التوبة: ٨.

وثِقَلِها كما في: دِيْنارٍ ودِنَّارٍ، وقِيْراطٍ وقِرّاطٍ، ودِيْماسٍ ودِمَّاسٍ (السِّربُ، والكِنّ)، ودِيْباجٍ ودِبَّاجٍ (تكْسِيْرُهُ: دَبابِيْجُ)، وشِيْرازٍ وشِرَّازٍ (تكْسِيْرُهُ: شَرارِيْزُ، وهُوَ اللَّبَنُ الرَّائِبُ).

ويُعَزِّزُ ابْنُ جِنِّيٍّ هذِهِ القِراءَةَ بما حُكِيَ عَنِ العَرَبِ: لا وَرَبِيْكَ لا أَفْعَلُ، على أَنَّ المُرادَ: لا وَرَبِّكَ لا أَفْعَلُ. وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ (إِيْلاً) مِنْ بابِ (فِعْلٍ) مُشْتَقٌّ مِنْ: أُلْتُ الشَّيْءَ (إذا سُسْتُهُ) أَؤُوْلُهُ إِيالَةً، على أَنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً لسُكُوْنِها، وكَسْرِ ما قَبْلَها(١).

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الأَعْمَشِ: " فَشَرِّذْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ "(٢)، على أَنَّ الذَّالَ بَدلٌ مِنَ الدَّالِ، كما في: الخَرادِلِ، والخَراذِلِ (خَرْدَلَ الشَّيْءَ: قَطَعَهُ، وفَرَّقَهُ)، على أَنَّ (خَرْذَلَ) لُغَةٌ في (خَرْدَلَ)(٣).

(٢/ ٢٣) اسْتِعْمالُ الصِّفَةِ اسْتِعْمالَ الاسْمِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الجَماعَةِ: " ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ "(٤) بإِضافَةِ اسْمِ العَدَدِ إلى الشُّهَداءِ جَمْعِ الصِفَةِ (شَهِيْد) لاسْتِعْمالِ العَرَبِ هذِهِ اللَّفْظَةِ اسْتِعْمالَ الاسْمِ كما في قَوْلِهِمْ: إذا دُفِنَ الشَّهِيْدُ صَلَّتْ عَلَيْهِ المَلائِكَةُ، وعُدَّ الشُّهَداءُ يَوْمَئِذٍ، فكانُوا كَذا، وكَذا، ومَنْزِلَةُ الشُّهَداءِ عِنْدَ اللهِ مَكِيْنَةٌ، ولذلِكَ جازَ أَنْ يُضافَ العَدَدُ إِلَيْها، على أَنَّها مِنَ الصِّفاتِ الَّتي غَلَبَتْ عَلَيْها الاسْمِيَّةُ.

وأَسْماءُ العَدَدِ مِنَ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ لا تُضافُ إلى الصِّفاتِ بَلْ إلى مَوْصُوْفاتِها الأَسْماءِ كما في قِراءَةِ أَبِيْ زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو، وغَيْرِهِ: " بأَرْبَعَةٍ شُهَداءَ "، وعَلَيْهِ فَلا يَصِحُّ عِنْدَهُ أَنْ يُقالَ: عِنْديْ ثَلاثَةُ ظَرِيْفِيْنَ، بَلْ يُقالُ: عِنْدِيْ ثَلاثَةٌ ظَرِيْفُوْنَ على الصِّفَةِ لـ (ثَلاثَةٌ).

وإِقامَةُ الصِّفاتِ عِنْدَهُ مُقامَ مَوْصُوْفاتِها لا تَتَساوَى في هذِهِ الإقامَةِ، إِذْ تَكُوْنُ إِضافَةُ بَعْضِها أَحْسَنَ مِنْ بَعْضٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُتَبَيَّنُ مِنْ خِلالِ دَلالَةِ الصِّفَةِ على مَوْصُوْفِها، أَوْ عَدَمِها، على أَنَّ إِضافَةَ الَّتي تَدُلُّ أَحْسَنُ مِنْ تِلْكَ الَّتي لا تَدُلُّ، والَتِيْ تُوْسَمُ إضافَتُها بالقُبْحِ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بظَرِيْفٍ، ومَرَرْتُ بطَوِيْلٍ، على أَنَّ الظَّرِيْفَ أَحْسَنُ مِنَ الطَّوِيْلِ ؛ لأَنَّ الظَّرِيْفَ لا تَكُوْنُ إلاَّ صِفَةً لرَجُلٍ إِنْسانٍ مُذَكَّرٍ لا صَبِيٍّ ؛ لأَنَّ الصَّبِيَّ لا تَصِحُّ لَهُ في الغالِبِ هذِهِ الصِّفَةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الطَّوِيْلِ الَّذي قَدْ يَكُوْنُ إِنْساناً رَجُلاً، ورُمْحاً، وجَبَلاً، وغَيْرَها إلاَّ أَنْ يَتَوافَرَ دَلِيْلٌ يُوْمِئُ إلى المَوْصُوْفِ. وذَكَرَ أَنَّ المَوْصُوْفَ يَقْبُحُ حَذْفُهُ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ مِنْ

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٨٣–٢٨٤.
(٢) الأنفال: ٥٧.
(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، خردل: ٢٨/ ٤٠٢–٤٠٣.
(٤) النّور: ٤.

صِفَتِهِ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ للتَّخْصِيْصِ، والبَيَانِ وإِمَّا للإِسْهابِ، والإِطْنابِ، وهُما لا يَصِحُّ مَعَهُما حَذْفُ المَوْصُوْفِ(١).

(٣) الحَذْفُ:

عَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ الحَذْفَ بدَلِيْلٍ على المَحْذُوْفِ مِنْ شَجاعَةِ العَرَبِيَّةِ كالزِّيادَةِ، والتَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ، والحَمْلَ على المَعْنَى، والتَّحْرِيْفَ: " بابٌ في شَجاعَةِ العَرَبِيَّةِ: اعْلَمْ أَنَّ مُعْظَمَ ذلِكَ إِنَّما هُوَ الحَذْفُ، والزِّيادَةُ، والتَّقْدِيْمُ، والتَّأْخِيْرُ، والحَمْلُ على المَعْنَى، والتَّحْرِيْفُ "(٢). ويَشْمَلُ الحَذْفُ الجُمْلَةَ، والمُفْرَدَ، والحَرْفَ، ومِنْ حَذْفِ الجُمْلَةِ جُمْلَةُ القَسَمِ، كما في: واللهِ لَقَدْ فَعَلْتَ، على أَنَّ واوَ القَسَمِ نائِبَةٌ عَنْ: أُقْسِمُ باللهِ، وأَنَّ الجَوابَ، والجارَّ والمَجْرُوْرَ دَلِيْلانِ على هذا المَحْذُوْفِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: إِيّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَتَأَخَّرَ، والطَّرِيْقَ الطَّرِيْقَ، في التَّحْذِيْرِ، وزَيْداً، على أَنَّ المُرادَ: اضْرِبْ زَيْداً، والنَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بأَفْعالِهِمْ إِنْ خَيْراً فخَيْراً، وإِنْ شَرّاً فَشَرّاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: إِنْ فَعَلَ المَرْءُ خَيْراً جُزِيَ خَيْراً، وإِنْ فَعَلَ شَرّاً جُزِيَ شَرّاً، وقَوْلُهُ تَعالَى: " فقُلْنا اضْرِبْ بعَصاكَ الحَجَرَ فانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتا عَشْرَةَ عَيْناً "(٣)، والتَّقْدِيْرُ: فَضَرَبَ، فانْفَجَرَتْ، وغَيْرُ ذلِكَ(٤)، وجاءَ الرَّجُلُ يَوْمَئِذٍ، وأَضْرابِهِ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الَّتي أُضِيْفَتْ إِلَيْها (إِذْ) قَدْ حُذِفَتْ، وعُوِّضَ مِنها التَّنْوِيْنُ، وغَيْرُ ذلِكَ. والجُمْلَةُ مِنَ الفِعْلِ، والفاعِلِ تُحْذَفُ عِنْدَهُ لمُشابَهَتِها المُفْرَدَ لكَوْنِ الفاعِلِ كالجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ كما في: ضَرَبْتُ، ويَضْرِبانِ.

ويَشْمَلُ حَذْفُ المُفْرَدِ الاسْمَ، والفِعْلَ، والحَرْفَ، ومِنْ حَذْفِ الاسْمِ: حَذْفُ المُبْتَدَأ، وهُوَ كَثِيْرٌ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: " كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ "(٥)، والتَّقْدِيْرُ: هذا بَلاغٌ.

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٠٢.
(٢) ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٢.
(٣) البقرة: ١٩٦.
(٤) انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٣ -.
(٥) الأحقاف: ٣٥.

ومِنْهُ حَذْفُ الخَبَرِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " طَاعَـةٌ وَقَـوْلٌ مَعْـرُوفٌ "[1]، والتَّقْـدِيْرُ: طاعَـةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوْفٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِما.

ومِنْهُ حَذْفُ المُضافِ، وهُوَ واسِعٌ، ومِنْهُ قَوْلُـهُ تعـالَى: " ولكِـنَّ الـبِرَّ مَـنِ اتَّقَـى "[2]، والتَّقْدِيْرُ: بِرُّ مَنِ اتَّقى[3].

ومِنْهُ حَذْفُ المُضافِ إِلَيْهِ كما فيما قُطِعَ عَنِ الإِضافَةِ مِنَ الظُّرُوْفِ كما في قَوْلِهِ تَعـالَى: " للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ "[4].

ومِنْهُ حَذْفُ المَوْصُوْفِ، وإِقامَةُ صِفَتِهِ مُقامَهُ، وهِيَ مَسْـأَلَةٌ أَكْثَرُهـا يَكُـوْنُ في الشِّـعْرِ دُوْنَ النَّثْـرِ، والقِيـاسُ يَكـادُ يَمْنَـعُ ذلِـكَ ؛ لأَنَّ الصِّـفَةَ تُحَقِّـقُ غـايَتَيْنِ الأُوْلَى التَّخْلِـيْصُ، والتَّخْصِيْصُ، والأُخْرَى المَدْحُ، والثَّناءُ، وهُما غايَتانِ تَجْعَلانِ الكَلامَ مِـنْ بـابِ الإِسْـهابِ، والإِطْنابِ، وهذا البابُ لا يَلِيْقُ بِهِ الحَذْفُ فَضْلاً عَمّا يَتَحَقَّقُ مِنْ إِلْباسٍ لَوْ تَمَّ هذا الحَـذْفُ، ويَتَبَدَّى ذلِكَ مِنْ خِلالِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بطَوْيْلٍ ؛ لأَنَّ الطَّوْيْلَ قَدْ يَكُوْنُ إِنْسـاناً، أَوْ رُمحـاً، أَوْ ثَوْباً، أَوْ غَيْرَها،وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ قَرِيْنَةٍ تَدُلُّ على هذا المَحْذُوفِ. ويُعَـزِّزُ ضَـعْفَ حَـذْفِ المَوْصُوْفِ في الكَـلامِ العَـرَبِيِّ، وإِقامَـةَ الصِّـفَةِ مُقامَـهُ أَنَّ هُنـاكَ صِـفاتٍ لا يُمْكِـنُ حَـذْفُ مَوْصُوْفاتِها، ومِنْ ذلِكَ كَوْنُ الصِّفَةِ جُمْلَةً، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ قـامَ أَخُـوْهُ، ولَقِيْـتُ غُلاماً وَجْهُهُ حَسَنٌ، ويَصِيْرُ هذانِ القَوْلانِ بحَذْفِ مَوْصُوْفِ كِلَـيْهِما: مَـرَرْتُ بقـامَ أَخُـوْهُ، ولَقِيْتُ وَجْهُهُ حَسَنٌ[5]. ويُقَلِّبُ ابْنُ جِنِّيٍّ الشَّاهِدَ على أَكْثَرَ مِنْ وَجْهٍ ليُعَزِّزَ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ مِـنْ حَيْثُ إِنَّ حَذْفَ المَوصُوْفِ في النَّثْرِ ضَعِيْفٌ، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[6]:

واللهِ مـــا زَيْـــدٌ بِنـــامَ صـــاحِبُهُ ... ولا مُخـــالِطِ اللَّيـــانِ جانِبُـــهْ

(١) محمد: ٢١.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٤.

(٤) الروم: ٤.

(٥)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٨.

(٦)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٨ -.

على أَنَّ (نامَ صاحِبُهُ) اسْمُ عَلَمٍ مُرَكَّبٌ إِسْنادِيّاً عِنْدَهُ كشَابَ قَرْناها، وعَطْفَ الصِّفَةِ (مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ) علَيْهِ لا يُوْمِئُ عِنْدَهُ إِلى أَنَّهُ صِفَةٌ ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَكُوْنُ في الجُمَلِ المُسَمَّى بِها مَعانِي الأَفْعالِ، وتَقْدِيْرُهُ عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النُّحاةِ: واللهِ ما زَيْدٌ بالَّذِيْ يُقالُ فيْهِ نامَ صاحِبُهُ، وبلَيْلٍ مَقُوْلٍ فيهِ نامَ صاحِبُه. ويَحْتَجُّ بِروايَةٍ للشَاهِدِ أُخْرَى لا تَخْضَعُ لسُلْطانِ تَوَهُّمِ حَذْفِ المَوْصُوْفِ بجُمْلَةٍ كما في[1]:

" جادَت بكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ "

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: بكَفَّيْ رَجُلٍ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرِ، والرِّوايَةُ الَّتي اعْتَدَّ بِها:

" جادَتْ بكَفَّيْ كانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ "

على أَنَّ (كانَ) زائِدَةٌ: " ولَوْ لَمْ تَكُنْ فِيْهِ إِلاَّ هذِهِ الرِّوايَةُ لَمَا جازَ القِياسُ عَلَيْهِ لِفُرُوْدِهِ، وشُذُوْذِهِ عَمَّا عَلَيْهِ عَقْدُ هذا المَوْضِعِ، أَلا تَراكَ لا تَقُوْلُ: مَرَرْتُ بوَجْهُهُ حَسَنٌ، ولا نَظَرْتُ إِلى غُلامُهُ سَعِيْدٌ، فأَمَّا قَوْلُهُمْ: بَدَأْتُ بالحَمْدُ للهِ، وانْتَهيْت مِن القُرْآنِ إِلَى (أَتَى أَمْرُ اللهِ)[2]، ونحو ذلِكَ، فلا يَدْخُلُ على هذا القَوْلِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذِهِ طَرِيْقُ الحِكايَةِ، وما كانَ كذَلِكَ فالخَطْبُ فيْهِ أَيْسَرُ، والشَّناعَةُ فيْهِ أَوْهَى، وأَسْقَطُ، ولَيْسَ ما كُنَّا عَلَيْهِ مَذْهَباً لَهُ تَعَلُّقٌ بحَدِيْثِ الحِكايَةِ. وكذلكَ إِنْ كانَتِ الصِّفَةُ جُمْلَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقَعَ فاعِلَةً، ولا مُقامَةَ مُقامَ الفاعِلِ، أَلا تَراكَ لا تُجِيْزُ: قامَ وَجْهُهُ حَسَنٌ، ولا ضُرِبَ قامَ غُلامُهُ وأَنْتَ تُرِيْدُ: قامَ رَجُلٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ، ولا ضُرِبَ إِنْسانٌ قامَ غُلامُهُ. وكذلِكَ إِنْ كانَتِ الصِّفَةُ حَرْفَ جَرٍّ، أَوْ ظَرْفاً لا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمالَ الأَسْماءِ، فلَوْ قُلْتَ: جاءَنِيْ مِنَ الكِرامِ، أَيْ: رَجُلٌ مِنَ الكِرامِ، أَوْ حَضَرَنِيْ سِواكَ، أَيْ: إِنْسانٌ سِواكَ – لَمْ يَحْسُنْ ؛ لأَنَّ الفاعِلَ لا يُحْذَفُ "[3].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنَ المَحْذُوْفاتِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

(٣/ ١) حَذْفُ (قَدْ) قَبْلَ الجُمْلَةِ الماضَوِيَّةِ الواقِعَةِ حالاً: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

---

(١)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٩.

(٢)النحل: ١

(٣)انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٦٩ – ٣٧٠.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢١.

وَطَعْـــنِ كفَـــمِ الـــزُّقِّ   غَـــدا والـــزُّقُّ مَـــلآنُ

على أَنَّ (غَدا...) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنَ الزِّقِ المُضافِ إِلَيْهِ على نِيَّةِ (قَدْ)، والكُوْفِيُّوْنَ يُجِيْزُوْنَ أَنْ تَقَعَ الجُمْلَةُ الماضَوِيَّةُ حالاً، وهذا على خِلافِ مَذْهَبِ البَصْرِيِّيْنَ: " ويَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ (قَدْ) هُناكَ مُرادَةً مَحْذُوْفَةً، أَيْ: قَدْ غَدا، مِنْ حَيْثُ كانَتْ (قَدْ) تُقَرِّبُ الماضِي مِنَ الحالِ، قالَ اللهُ تَعالَى: (أَوْ جاؤُوْكُم حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ)(1) أَيْ: قَدْ حَصِرَتْ..."(2). ولا مُحْوِجَ إِلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ.

ومِمَّا ذَهَبَ فِيْهِ إِلى حَذْفِ هذا الحَرْفِ الاسْتِئْنافُ بالجُمْلَةِ الماضَوِيَّةِ لتَحْقِيْقِ المَعْنَى وتَقْرِيْبِهِ زَمانِيّاً، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ عِكْرِمَةَ: " أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَةٍ دَخَلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ "(3) بالفِعْلِ الماضِيْ المَبْنِيِّ للفاعِلِ (دَخَلُوا الجَنَّةَ)، وقِراءَةُ طَلْحَةَ (أُدْخِلُوا) بالفِعلِ الماضِيِّ المَبْنِيِّ للمَفْعُوْلِ(4): ذَهَبَ ابْنُ جِنِّيٍّ إِلى أَنَّ هاتَيْنِ الجُمْلَتَيْنِ الماضَوِيَّتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتانِ، على أَنَّ الوَقْفَ يَكُوْنُ على قَوْلِهِ: " أَهؤُلاءِ الَّذِيْنَ أَقْسَمْتُمْ لا يَنالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَةٍ "، والتَّقْدِيْرُ: قَدْ دَخَلُوْا الجَنَّةَ، وقَدْ أُدْخِلُوا الجَنَّةَ بِإِضْمارِ (قَدْ) كَما في قَوْلِهِ تَعالَى: " أَوْ جاؤُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ "(5)، على أَنَّ في الكَلامِ إِضْمارَ قَوْلٍ قَبْلَ (لا خَوْفٌ...): دخلوا الجَنَّةَ، فقالَ لَهُمْ: " لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ولا أَنْتُمْ تَحْزَنُوْنَ "، ويُعَزِّزُ حَذْفَ القَوْلِ بِبَعْضِ الشَّواهِدِ مِنْها قَوْلُهُ تَعالَى: " يَدْخُلُوْنَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ "(6)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: يَقُوْلُوْن: سَلامٌ عَلَيْكُمْ ، وقَوْلُ الشَّاعِرِ(7):

رَجُـــلانِ مِـــنْ ضَـــبَّةَ أَخْبَرانـــا   إِنَّـــا رَأَيْنـــا رَجُـــلاً عَرْيانـــا

(١) النساء: ٩٠.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢١.

(٣) الأعراف: ٤٩.

(٤) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٥) النساء: ٩٠.

(٦) الرّعد: ٢٣.

(٧) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٥٠.

على أنَّ التَّقْدِيْرَ: قالا: إِنَّا رَأَيْنا رَجُلاً عَرْيانا. وما مَرَّ مِنْ تَقْدِيْرَ القَوْلِ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، ولكِنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَذْهَبُ إِلى أَنَّ قَوْلَهُ تَعالَى السَّابِقَ مُرْتَجَلٌ، ولَيْسَ على تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِ قَوْلٍ بَلْ على أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ.

وتَقْدِيْرُ القَوْلِ فيما مَرَّ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ تَبَنَّاهُ ابْنُ جِنِّيٍّ، والكُوفِيُّوْنَ لا يَذْهَبُوْنَ هذا المَذْهَبَ بَلْ يَحْمِلُوْنَ الكَلامَ على المَعْنَى، فلا يَعُدّوْنَ القَوْلَ مَحْذُوْفاً؛ لأَنَّ القَوْلَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى الإِخْبارِ، وهُوَ أَقَلُّ تَكَلُّفاً، ويَتَعامَلُ معَ الشَّاهِدِ وَصْفِيّاً.

(٣/ ٢) حَذْفُ خَبَرِ الحَرْفِ النَّاسِخِ: مِنْ ذلِكَ الشَّاهِدانِ الشِّعْرِيّانِ اللَّذانِ سَيَأْتِيْ الحَدِيْثُ عَنْهُما في مَكانٍ آخَرَ(١).

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أُبَيٍّ: " أَئِنَّكَ أَوْ أَنْتَ يُوْسُفُ "(٢)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ(٣): أَئِنَّكَ لَغَيْرُ يُوْسُفَ، أَوْ أَنْتَ يُوْسُفُ ؟: " فكَأَنَّهُ قالَ: بَلْ أَنْتَ يُوْسُفُ، فلَمّا خرَجَ مَخْرَجَ التَّوَقُّفِ قالَ: أَنا يُوْسُفُ... "(٤). والكُوْفِيُّوْنَ لا يُجِيْزُوْنَ حَذْفَ هذا الخَبَرِ إِلاَّ إِذا كانَ الاسْمُ نَكِرَةً، وهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ.

ومِنْهُ قِراءَةُ أَبِيْ عَمْرٍو في رِوايَةِ عَبْدِ الوَهَّاب: " ولكِنَّ رَسُوْلَ اللهِ "(٥) على أَنَّ خَبَرَ (لكِنَّ) مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: ولكِنَّ رَسُوْلَ اللهِ مُحَمَّدٌ(٦).

ومِنْهُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ(٧):

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرابَتِيْ ولكِنَّ زِنْجِيّاً غَلِيْظَ المَشافِرِ

---

(١) انظر الصفحة: ٢٠٨.

(٢) يوسف: ٦٠.

(٣)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٩.

(٤) ابن جنّي، المحتسب: ١:/ ٣٤٩.

(٥) الأحزاب: ٤٠.

(٦)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨١ – ١٨٢.

(٧)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٢.

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ولكِنَّ زنْجِيّاً غَلِيْظَ المَشافِرِ لا يَعْرِفُ قَرابَتِيْ، على أَنّ ما قَبْلَهُ دَلِيْلٌ عَلَيْهِ (عَرَفْتَ قَرابَتِيْ).

ومِنْهُ قَوْلُ طَرَفَةَ[1]:

وتَبْسِمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّراً تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِيْ

على أَنَّ خبَرَ (كَأَنَّ) مَحْذُوْفٌ كما ذَكَرَ أَبُوْ الحَسَنِ عليُّ بْنُ سُلَيْمانَ، وتَقْدِيْرُهُ: كَأَنَّ ذلكَ المُنَوِّرَ ثَغْرُها، على أَنَّهُ حُذِفَ للعِلْمِ بِهِ، وطُوْلِ الكَلامِ[2]

(٣/ ٣) حَذْفُ ياءِ النَّسَبِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

وساقٌ مُخَلْخَلُها حَمْشَةٌ كساقِ الجَرادَةِ أَوْ أَحْمَشِ

على أَنَّ في جَرِّ (أَحْمَشِ) تَأْوِيْلَيْنِ:

- أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (ساقِ الجَرادَةِ) لا على (كساقِ الجَرادَةِ).
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْسُوْباً إِلَيْهِ: أَحْمَشِيٌّ، كأَحْمَرِيٍّ، وأَشْقَرِيٍّ، وأَضْرابِهِما مِنَ الصِّفات المُشَبَّهَةِ الَّتي نُسِبَ إِلَيْها رَغْبَةً في تَوْكِيْدِها على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ أَلاَّ يُنْسَبَ إِلَيْها ؛ لأَنَّها تَشْتَمِلُ على الصِّفَةِ بلا نَسَبٍ ، على أَنَّ إِحْدَى ياءَيِ النَّسَبِ حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً، كما في قَوْلِ الفَرَزْدَقِ[4]:

كفِرْعَوْنَ إِذْ يَرْمِيْ السَّماءَ بِسَهْمِهِ فعادَ إِلَيْهِ النَّصْلُ أَفْوَقَ ناصِلِيْ

على أَنَّ المُرادَ: أَفْوَقَ ناصِلِيّاً، وكما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

يُرِيْدُ أَنْ يَأْخُذَ بالجُرافِ فكانَ ذُوْ العَرْشِ بِنا أَرَافِيْ

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٢.

(٢)(٢)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٢.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٨٦ – ٥٨٧.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٨٧.

(٥)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٨٨.

على أَنَّ المُرادَ، كما يَظْهَرُ لِيْ: أَرْأَفيّاً، بالنَّصْبِ على خَبَرِ (كانَ).

ولا يَخْفَى فيما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ ما للقافِيَةِ، والوَزْنِ مِنْ أَثَرٍ فِيْهِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ حَمْلَها على الضَّرُوْرَةِ قَدْ يَكُوْنُ أَوْلَى، وأَظْهرَ مِنَ التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ.

(٣/ ٤) النَّصْبُ على الاشْتِغالِ: يُعْرِبُ ابْنُ جِنِّيٍّ الاسْمَ المَنْصُوْبَ المَشْغُوْلَ عَنْهُ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ بَعْدَهُ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ النَّمَرِيِّ[1]:

فأَبْرَزْتُ نارِيْ، ثُمَّ أَثْقَبْتُ ضَوْءَها وأَخْرَجْتُ كَلْبِيْ وهُوَ في البَيْتِ داخِلَهْ

على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْر (في البَيْتِ) يَتَعَلَّقُ بخَبَرِ المُبْتَدَأ (هُوَ) المَحْذُوْفِ وُجُوْباً (كائِنٌ)، وعلى أَنَّ (داخِلَهْ) بَدَلٌ مِنَ الظَرْفِ الواقِعِ خَبَراً لِئَلاَّ يَعْمَلَ عامِلٌ في مَعْمُوْلَيْنِ لَوْ تَعَلَّقَ هذا الظَرْفُ بـ (داخِلُهُ) الَّذي قَدْ تَعَدَّى في المَعْنَى إِلى ضَمِيْرِ هذا الظَّرْفِ، وهُوَ الهاءُ فيهِ، وهذِهِ الهاءُ عِنْدَهُ في المَعْنَى ظَرْفٌ على أَنَّ التَّقدِيْرَ داخِلٌ فيْه، فيَكُوْنُ هذا العامِلُ قَدْ عَمِلَ في ظَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّهُ يُعْرِبُ (يَوْمَ الجُمُعَةِ) في قَوْلِكَ: يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ مَنْصُوْباً على الاشْتِغالِ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ.

ولا يُجِيْزُ أَنْ يُجْعَلَ الظَّرْفُ (في البَيْت) في هذا الشَّاهِدِ مَعْمُوْلاً لِفِعْلٍ مُناسِبٍ مَحْذُوْفٍ كالَّذي عَمِلَ في (يَوْمَ الجُمَعَةِ)، على أَنَّ (داخِلُهْ) عامِلٌ في الهاءِ، وتَفسِيْرٌ لَهُ؛ لِئَلاَّ يَبْقَى (داخِلُهُ) بلا رافِعٍ لَهُ؛ لأَنَّ خَبرَ المُبْتَدأ (هُوَ) العامِلُ في هذا الظَّرْفِ، والمَحْذُوْفُ وُجُوْباً.

ولا يُجِيْزُ أَنْ يعْرَبَ (داخِلُهْ) بَدَلاً مِنَ هذا الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً الناصِبِ للظَّرْفِ؛ لأَنَّ المُفَسِّرَ لا يَقَعُ بَدَلاً مِنَ النَّاصِبِ المُضْمَرِ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ تَجْعَلَ (ضارِبُهُ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلامَكَ ضارِبُهُ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ غُلامَكَ ضارِبُهُ — بدَلاً منْ (ضارِبٍ) المَحْذُوْفِ، وتَفْسِيْراً لَهُ.

وأَجازَ أَنْ يَتَعَلَّقَ الظَّرْف بـ (داخِلُهُ) بقَيْدِ أَنْ تُجْعَلَ الهاءُ ضَمِيْرَ المَصْدَرِ لا ضَمَيْرَ الظَّرْفِ (البيْت)، على أَنَّ هذِهِ الهاءَ تُعْرَبُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً نائِبا عَنِ المَصْدَرِ: " فإِنْ قِيْلَ: أَلَسْتَ تَقُوْلُ: يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ، فتَنْصِبُ (يَوْمَ الجُمُعَةِ) على الظَّرْفِ، وتَنْصِبُ الهاءَ وإِنْ

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٢٨ – ٥٢٩.

كانَتْ بلَفْظِ المَفْعُوْلِ، فإنَّها في المَعْنَى ظَرْفٌ، فهَلاَّ أَجَزْت البَيْتَ على هذا ؟ قِيْلَ: الفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ (يَوْمَ الجُمُعَةِ) مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ (صُمْتُهُ)، وأَنْتَ إذا قُلْتَ: هُوَ في البَيْتِ داخِلُهُ – فقَدْ أَعْمَلْتَ في الظَّرْفِ، والهاءِ جَمِيْعاً وهُما في المَعْنَى مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ – داخِلاً وَحْدَهُ. فإنْ قُلْتَ: فأَضْمِرْ للظَّرْفِ ما يَتَناوَلُهُ، واجْعَلْ (داخِلُهُ) تَفْسِيْراً لَهُ أَيْضاً، وأَعْمِلْهُ في الهاءِ كالمَسْأَلَةِ، قِيْلَ لَوْ فَعَلْت ذلِكَ لَكانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ ذلِكَ المَحْذُوْفَ الَّذي نَصَبَ الظَّرْفَ، وكانَ يَبْقَى (داخِلُهُ) مَرْفُوْعاً بلا رافِعٍ. فإنْ قُلْتَ: فاجْعَلْ (داخِلُهُ) بَدَلاً مِنْ ذلِكَ المَحْذُوْفِ المُضْمَرِ النَّاصِبِ للظَّرْفِ – قِيْلَ: المُفَسِّرُ النَّاصِبُ في نَحْوِ هذا لا يَكُوْنُ بَدَلاً مِنَ النَّاصِبِ المُضْمَرِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تَقُوْلُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ غُلامَكَ ضارِبُهُ على أَنَّكَ تُرِيْدُ: ضارِبٍ غُلامَكَ، ثُمَّ تُبْدِلُ (ضارِبُهُ) هذا مِنْ ذلِكَ، وتَجْعَلُهُ تَفْسِيْراً لَهُ، ولكِنْ لَكَ في (داخِلُهُ) أَنْ تَجْعَلَ الهاءَ ضَمِيْرَ المَصْدَرِ أَيْ: داخِلِ الدُّخُوْلِ، فيَكُوْنُ الظَّرْفُ مُتَعَلِّقاً بنَفْسِ (داخِلُهُ) مِنْ حَيْثُ كانَتِ الهاءُ ضَمِيْرَ المَصْدَرِ لا ضَمِيْرَ البَيْتِ "(١).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ

(أ) أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يُعَدُّ في هذِهِ المَسأَلَةِ مِنَ عَبَدَةَ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ البَصْرِيُّوْنَ، ويحْرِصُ عَلَيْهِ الحِرْصَ كُلَّهُ خَوْفاً مِنْ أَنْ يَنْهارَ، أَوْ يَنْخَرِمَ بسَبَبِ بَعْضِ الشَّواهِدِ الَّتي لا تُعَزِّزُهُ، ولا تَسِيرُ في دَرْبِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَفْرِض علَيْهِ أَنْ يدافِعَ عَنْها بأَيَّةِ وَسِيْلَةٍ مِنْ وَسائِلِ التَّوَهُّم، والتَّخَيُّلِ.

(ب) أَنَّ الكُوفيِّيْنَ أَكْثَرُ احْتراما لظاهِرِ النَّصِّ على الرَّغْمِ مِنْ وَسْمِ مَذْهَبِهِمْ بالضَّعْفِ، ومُخالَفَة القِياسِ، ولَهُمْ في هذِهِ المَسْأَلَة قَوْلانِ:

- أَنَّ الفعْلَ السَّابِقَ المَذْكُوْرَ عَمِلَ في الاسْمِ الظَّاهر، وضميْرِهِ مِعاً، وهُوَ قَوْلُ الفَرّاء.
- أَنَّ الفعْلَ السَّابِقَ الظَّاهِرَ نَصَبَ الاسْمَ الظَّاهِرَ، على أَنَّ ضَمِيرَهُ مُلْغَى، أَوْ زائِدٌ، وهُوَ قَوْلُ الكِسائِيِّ.

(١)ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٢٨ – ٥٢٩.

(ج) أنّني أعُدُّ النَّصْبَةَ (الفَتْحَةَ) حَركَةَ انْزِياحٍ لتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ موْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْها، وهُوَ جَذْبٌ يُؤَدِّي إِلى التَّفَكُّرِ في دَلالَتِها، على أَنَّ الأَصْلَ في هـذا الاسْمِ المَنْصُوْبِ أَنْ يَكوْنَ مَرْفُوْعاً على الابْتِداءِ (١).

(د) أَنَّ أَحْمَدَ المُتوَكِّلِ اخْتار أَنّ أَصْلَ هذا الاسمِ الرَّفْعُ، ولكِنَّهُ تَراجَعَ عَنْ هـذا الاختيارِ مُؤْثِراً رَأْيَ الكَسائِيِّ، على أَنَّ الاسْمَ الظاهِرَ سَلَبَ مِنْ هذا الضَّمِيْرِ حَرَكَتَهُ الَّذي صارَ بهذا السَّلْبِ رابِطاً لا إِعْرابَ لَهُ.

ومِنْ الاشْتِغالِ قِراءَةُ عِكْرِمَةَ، وعَمْرِو بْنِ فائِدٍ: " والأَرْضَ يَمُرُّوْنَ عَلَيْها "(٢)، على أَنَّ (الأَرْضَ) مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: يَطَؤُوْنَ الأَرْضَ، أَوْ يَدُوسُوْنَها، وأَضْرابِهِما، والمُفَسِّرُ لَهُ (يَمُرُّوْنَ عَلَيْها): " والنَّصْبُ هُنا دَلِيْلُ جَوازِ قَوْلِنا: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وعَمْراً مَرَرْتُ بِهِ، فهُوَ كَقَوْلِكَ: زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ في الابْتِداءِ "(٣).

ومِنْهُ قِراءَةُ أَبي السَّمّالِ: " والسَّماءَ رَفَعَها "(٤)، والتَّقْدِيْرُ: ورَفَعَ السَّماءَ رَفَعَها(٥).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " إِنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ "(٦): ذكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ الرَّفْعَ هُنا على وَفْقِ قِراءَةِ أَبِيْ السَّمّالِ أَقْوَى مِنَ النَّصْبِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الجَماعَةَ على النَّصْبِ ؛ لأَنَّ هـذا المَوْضِعَ مِنْ مَواضِعِ الابْتِداءِ كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ: " وذلِكَ لأَنَّها جُمْلَةٌ وَقَعَتْ في الأَصْلِ خَبَراً عَنْ مُبْتَدَأ في قَوْلِكَ: نَحْنُ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بقَدَرٍ، فهُوَ كَقَوْلِكَ: هِنْدٌ زَيْدٌ ضَرَبَها، ثُمَّ تُدْخِلُ (إِنَّ)، فتَنْصِبُ الاسْمَ، ويَبْقِيَ الخَبَرُ على تَرْكِيْبِهِ الَّذي كانَ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ جُمْلَةً مِنْ مُبْتَدَأٍ، وخَبَرٍ "(٧). والنَّصْبُ يَكُوْنُ على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُوْرُ.

---

(١) انظر كتابي: انزياح اللسان العربيّ الفصِيْح والمَعْنَى.

(٢) يوسف: ١٠٥.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٥٠.

(٤) الرحمن: ٧.

(٥)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٠٢.

(٦) القمر: ٤٩.

(٧) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٠٠.

(٣/ ٥) أَنَّ ما يُعْرَبُ صِفَةً، أَوْحالاً، أَوْ خَبَراً، أَوْ مَفْعُوْلاً ثانِياً لأَحَدِ الأَفْعالِ النَّاسِخَةِ مِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ، أَوِ الظَّرْفِ يَتَعَلَّقُ بمَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، كما في المَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِ الاشْتِغالِ، وهُوَ تَعَلَّقٌ على خِلافِ الظَّاهِرِ، على أَنَّ صِلَةَ المَوْصُوْلِ مِنْها لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ ؛ لأنَّ هذِهِ الصِّلَةَ تَكُوْنُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما ارْتَفَعَ بَعْدَهُما مِنَ الأَسْماءِ على الفاعِلِيَّةِ عِنْدَ النُّحاةِ، كما في قَوْلِكَ: أَفي الدَّارِ زَيْدٌ ؟ وغَيْرِهِ.

(٣/ ٦) حَذْفُ حَرْفٍ مِنْ بِناءِ الكَلِمَةِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ تَخْفِيْفُ (أَنَّ): مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

وإِنَّا لَمَحْقُوْقُوْنَ حِيْنَ غَضِبْتُمْ ... بِلِحْيَةِ عَبْدِ اللهِ أَنْ سَنُهِيْنُها

على أَنَّ (أَنَّ) المُثَقَّلَةَ خُفِّفَتْ، وهُوَ تَخْفِيْفٌ يُؤْثِرُهُ ابْنُ جِنِّيٍّ على التَّثْقِيْلِ ؛ لأَنَّ المَعْنَى عَلَيْهِ أَبْلَغُ: " لأَنَّها أَبْلَغُ في المَعْنَى، وأَنْفَى للظِّنَّةِ، وأَشْبَهُ لقَوْلِهِ (لَمَحْقُوْقُوْنَ)، أَيْ: سَيَكُوْنَ هذا لا مَحالَةَ كَقَوْلِ اللهِ سُبْحانَهُ: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنكُمْ مَرْضَى[2]... "[3].

ومِنْهُ حَذْفُ الحَرْفِ الأَوَّلِ مِنَ الحَرْفِ المُضَعَّفِ كما في قِراءَةِ الزُّهْرِيِّ: " وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ "[4] بتَخْفِيْفِ الباءِ، وهُوَ تَخْفِيْفٌ يُعَدُّ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ ضَعِيْفاً قِياساً، وسَماعاً، على أَنَّ السَّماعَ يَكْمُنُ في أَنَّهُ لا يُعْرَفُ فِيْهِ التَّخْفِيْفُ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّهُ يَذْكُرُ أَنَّ بابَهُ الشِّعْرُ، ويَلْتَمِسُ لَهُ وجْهاً يَكْمُنُ في أَنَّ العَرَبَ إذا كَرِهُوا التَّضْعِيْفَ لَجَؤُوا إِلى حَذْفِ الحَرْفِ الأَوَّلِ السَّاكِنِ مِنَ الحَرفِ المُضَعَّفِ تَخْفِيْفا كما في قَوْلِهِمْ: ظَلْتَ ، وظَلِلْتَ، ومَسْتَ ومَسِسْتَ،وأَحَسْتَ وأَحْسَسْتَ، وقَوْلِ أَبِي زُبَيْدٍ[5]:

خَلا أَنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا ... أَحَسْنَ بِهِ فهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٩.

(٢) المزمل: ٢٠.

(٣)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٩.

(٤) الحج: ١٨.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٧٦.

على أَنَّ المُرادَ: أَحْسَسْنَ بِهِ. ومِنْهُ قَوْلُ عِمْرانَ بْنِ حَطَّانَ(١):

وقَدْ كُنْتُ عِنْدَكَ حَوْلاً لا تُرَوِّعُنِيْ فِيْهِ رَوائِعُ مِنْ إِنْسٍ ولا جانِ

على أَنَّ المُرادَ: ولا جانٍّ، وقَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

حَتَّى إِذا لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الشَّرِ كُنْتُ امْرَأً مِنْ مالِكِ بْنِ جَعْفَرِ

على أَنَّ المُرادَ: غَيْرَ الشَّرِّ. وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ الشَّواهِدِ الَّتي تُعَزِّزُ هذا التَّخْفِيْفَ(٣). والقِياسُ يَكْمُنُ عِنْدَهُ في أَنَّ المَدَّةَ الزَّائِدَةَ في الأَلِفِ تُعَدُّ عِوَضاً مِن اجْتِماعِ السَّاكِنَيْنِ، فكَأَنَّها بذلِكَ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ، وَيَكُوْنُ في الحَذْفِ عَدَمُ التِقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ يَعْمَر: " فَمَرَتْ بِهِ "(٤) بتَخْفِيْفِ الرَّاءِ الثَّقِيْلَةِ، على أَنَّ الأَصْلَ: فَمَرَّتْ بِهِ، كما في: ظَنْتُ زَيْداً يَفْعَلُ كَذا، وقَوْلِهِ تَعالَى: " ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفاً "(٥)، على أَنَّ الأَصْلَ: ظَلِلْتَ، وهذا التَّخْفِيْفُ عِنْدَهُ أَسْوَغُ مِنَ المَفْتُوْحِ لاجْتِماعِ الكَسْرَةِ، والتَّضْعِيْفِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ العَرَبِ: مَسْتُ يَدَهُ، في: مَسِسْتُ. ومِنَ المَفْتُوْحِ قَوْلُ أَبي زُبَيْدٍ(٦):

خَلا أَنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايا أَحَسَنَ بِهِ فهُنَّ إِلَيْهِ شُوْسُ

على أَنَّ الأَصْلَ: أَحْسَسْنَ بِهِ، وبذلِكَ يَكُوْنُ قَدِ اجْتَمَعَ في هذا الشَّاهِدِ ثِقَلانِ: ثِقَلُ التَّضْعِيْفِ، وثِقَلُ الهَمْزَةِ.

ومِنْهُ حَذْفُ الياءِ المُتَحَرِّكَةِ مِنْ البناءِ مِنْ بابِ (فَيْعِلٍ) كما في قِراءَةِ الثَّقَفِيِّ: " نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَيْغاً لِلشَّارِبِينَ "(٧)، على أَنَّ (سَيْغاً: سَيِّغ) مُخَفَّفُ

---

(١)انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ٢/ ٧٦.
(٢)انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ٢/ ٧٧.
(٣)انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ٢/ ٧٦.
(٤) الأعراف: ١٨٩.
(٥) طه: ٩٧.
(٦) انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ١/ ٢٦٩.
(٧) النحل: ٦٦.

مِنْ: سَيِّغٍ كَمَيْتٍ ومَيِّتٍ، وهَيْنٍ وهَيِّنٍ[1]. ومِنْ التَّشْدِيْدِ قِراءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ: " بَلْدَةً ميِّتاً "[2]، على أَنَّ التَّشْدِيْدَ مَعَ التَّذْكِيْرِ عِنْدَهُ لَيْسَ في حُسْنِ التَّذْكِيْرِ مَـعَ التَّخْفِيْـفِ ؛ لأَنَّ المُضَـعَّف (مَيِّتـاً) يَكادُ يَكُوْنُ كالمائِت، ولذلِكَ اعْتَقَبا على المَوْضِعِ الواحِدِ، كما في: سَائِدٍ وسَيِّدٍ، وبـائِعٍ وبَيِّـعٍ، وقائِمٍ وقَيِّمٍ[3].

ومِنْ هذا الحَذْفِ حَذْفُ التَّاءِ المَرْبُوْطَةِ مِنْ بِناءِ التَّكْسِيْرِ (فُعَلَة) كما في قِـراءَةِ عيسـى بْنِ مَيْمُوْنٍ عَنِ الحَسَنِ: " وجاءُوا أَباهُمْ عُشاً يَبْكُوْنَ "[4]، على أَنَّ العُشاةَ (فُعَلَةٌ) جَمْعُ تكْسِـيْرٍ واحِدُهُ عاشٍ كقاضٍ وقُضاةٍ، وأَضْرابِهـا، وأَنَّ هـذِهِ التَّـاءَ حُـذِفَتْ تَخْفِيْفـاً، كـما في: مَأْلُـكٍ ومَأْلُكَةٍ في قَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ[5]:

أَبْلِـــغِ الـــنُّعْمانَ عَنِّـــي مَأْلُكـــاً   أَنَّـــهُ قَـــدْ طـــالَ حَبْسِيْـــ وانْتِظـــارُ

على أَنَّ المُرادَ: مَأْلُكَةً. وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ يَكُوْنَ (العُشا) جَمْعَ: عِشْوَةٍ (ظَلامٌ) لتَفَرُّقِ أَجْـزاءِ الظَّلامِ.

ومِنْهُ حَذْفُ تاءِ التَّأْنِيْثِ كما في قِراءَةِ محمَّدِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ: " لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ "[6]، عـلى أَنَّ المُرادَ: لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّتَهُ، وأَنَّ تاءَ التَّأْنِيْثِ قَدْ حُـذِفَتْ، وجُعِـلَ الضَّـمِيْرُ كـالعِوَض مِنْهـا عِنْدَهُ، وهذا القَوْلُ قَرِيْبٌ إلى قَوْلِ الفَرَّاءِ الَّذي حَمَلَ حَذْفِ التَّاء في (إقام) في قَوْلِـهِ تعـالَى: " وإقامَ الصَّلاةِ "[7] على إضافَةِ هذا المَصْدَرِ إلى الصَّلاةِ، عـلى الـرَّغْم مِـنْ أَنَّ ابْـنَ جِنِّـيٍّ يَعُـدُّ مَذْهَبَهُ أَحْسَنَ مِنْ مَذْهَبِ الفَرَّاءِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ؛ لأَنَّ الضَّمِيْرَ المَجْـرُوْرَ أَشَـدُّ حاجَـةً إلى مـا يَجُرُّهُ، وهُوَ أَضْعَفُ مِن الاسْمِ الظَّاهِرِ المَجْرُوْرِ[8].

---

(١)انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ٢/ ١١.
(٢) الزخرف: ١١.
(٣)انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ٢/ ٢٥٣.
(٤) يوسف: ١٦.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣٥.
(٦) التوبة: ٤٦.
(٧) النور: ٣٧.
(٨) انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ١/ ٢٩٢ – ٢٩٣.

ومِنْهُ حَذْفُ الواوِ مِنْ جَمْعِ التَكْسِيرِ مِنْ بابِ (فُعُوْلٍ) كما في النُّجُم والنُّجُوْم في قِراءَةِ الحَسَنِ: " وبالنُّجُم يَهْتَدُوْنَ "[١]، على أَنَّ واوَ النُّجُوْمِ قَدْ حُذِفَتْ، ويَجُوْزُ عِنْدَهُ أَيْضاً أَنْ يَكُوْنَ النُّجُمُ، والنَّجْمُ جَمْعَيْ نَجْمٍ كَسَقْفٍ وسُقُفٍ، وسُقْفٍ، ورَهْنٍ ورُهُنٍ ورُهْنٍ، وأَضْرابِهِما.
وقَدْ عَزَّزَ الحَذْفَ بقَوْلِ الرَّاجِزِ[٢]:

إِنَّ الفَقِيْرَ بَيْننا قاضٍ حَكَمْ
أَنْ تَرِدَ الماءَ إِذا غابَ النُّجُمْ

وبقَوْلِ الأَخْطَلِ[٣]:

كَلَمْعِ أَيْدِيْ مَثاكِيْلٍ مُسَلَّبَةٍ　　يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَناتِ الدَّهْرِ والخُطُب

على أَنّ المُرادَ: والخُطُوب.

ومِنْهُ حَذْفُ الهَمْزَةِ لامِ الاسْمِ كما في قِراءَةِ الحَسَنِ: " إِنَّ قَتْلَهُمْ كانَ خِطاً كَبِيرًا "[٤] بحَذْفِ الهَمْزَةِ (خِطاً، وخَطاً) على القِياسِ عِنْدَهُ، على أَنَّها تَخْفِيْفُ: خَطْئاً، وخِطْئاً[٥].

ومِنْ تَخْفِيْفِ الهَمْزَةِ قِراءَةُ الزُّهْرِيِّ: " أَوَ لَمْ يَرَوا كَيْفَ يَبْدا اللهُ الخَلْقَ "[٦] بتَخْفِيْفِ الهَمْزَةِ[٧].

ومِنْهُ حَذْفُ الأَلِفِ تَخْفِيْفاً كما في قِراءَةِ أَبِيْ رَجاءٍ: " وَأَطْعِمُوا الْقَنِعَ وَالْمُعْتَرَّ "[٨] بحَذْفِ أَلِفِ (القانِعَ) تَخْفِيْفاً[٩] على نِيَّتِها كما في[١٠]:

---

(١) النحل: ١٦.
(٢)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨.
(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨.
(٤) الإسراء: ٣١.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٠.
(٦) النمل: ٦٤.
(٧) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٦١.
(٨) الحج: ٣٦.
(٩) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨٢.

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدا لا يَشْتَهِي أَنْ يَرِدا

إِلاَّ عَراداً عَرِدا وصِلِّياناً بَرِدا

وعَنْكَثاً مُلْتَبِدا

على أَنَّ المُرادَ: عَارِداً، وبارِداً، وغَيْرِ ذلِكَ.

ومِنْهُ قِراءَةُ طَلْحَةَ: " وهذا مَلْحٌ أُجاجٌ "(٢)، على أَنَّ أَلِفَ (مالِحٌ) حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً(٣) كما مَرَّ.

ومِنْهُ حَذْفُ حَرْفَيْنِ مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ كما في قِراءَةِ الكَلْبِيِّ: " يا سِيْنُ والقُرْآنِ "(٤) بِرَفْعِ (يا سِيْنُ)، على أَنَّ المُرادَ: يا إِيْسانُ، بلُغَةِ طَيِّءٍ، على أَنَّ الضَّمَّ عِنْدَهُ فيْهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ(٥):

(أ) أَنَّ الضَّمَّ للتَّخَلُّصِ مِنْ حَرَكَةِ التِقاءِ السَّاكِنَيْنِ كما في: حَوْبُ (بِتَثْلِيْثِ الباءِ: يُسْتَعْمَلُ في الزَّجْرِ)، ونَحْنُ، وهَيْتُ لَكَ.

(ب) أَنَّهُ جاءَ على لُغَةِ طَيِّءٍ كما مَرَّ، على أَنَّ المُرادَ: يا إِيْسانُ (يا إِنْسانُ)، على أَنَّ (يا) حَرْفُ نِداءٍ، وأَنَّ (إِيْسانُ) مُنادًى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ كما في قَوْلِ الشّاعِرِ:

يا لَيْتَنِيْ مِنْ بَعْدِ فاطا وأَهْلِها هَلَكْتُ ولَمْ أَسْمَعْ بِها صَوْتَ إِيْسانِ

على أَنَّ المُرادَ: ولَمْ أَسْمَعْ بِها صَوْتَ إِنْسانٍ، وعلى أَنَّ (إِيْسانُ) صِيْرَ إِلى تَخْفِيْفِهِ كما يَظْهَرُ لي، فصارَ بَعدَ هذا الحَذْفِ اسْماً مِنْ حَرْفٍ واحِدٍ قائِماً بِرأْسِهِ، وهُوَ السِّيْنُ. ويُعَدُّ نَظِيْراً لهذا

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨٢.

(٢) الفرقان: ٥٣.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٢٤.

(٤) يس: ١ — ٢.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٠٣ — ٢٠٤.

الحَذْفِ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عليْهِ السَّلامُ: كَفَى (بالسَّيْفِ شا)، على أَنَّ المُرادَ: شاهِداً، ولَوْ قِيْسَ على هذا الحَذْفِ لَقِيْلَ في (يا زَيْدُ): يا دالُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ الوَلِيْدِ بْنِ عُقْبَةَ[1].

(ج) أَنَّ القارِئَ أَرادَ: يا إِنْسانُ، ولكِنَّهُ اكْتَفَى مِنْ هـذا الاسْـمِ جَمِيْعِـهِ بالسِّيْنِ، فقـالَ في النِّداءِ: ياسِيْنُ، وهُوَ تَأْوِيلُ ابْنُ جِنِّيٍّ.

ومِنْهُ حَذْفُ النُّوْنِ فاءِ الفِعلِ تَخْفِيْفاً لالْتِقاءِ نُوْنَيْنِ كما في قِراءَةِ ابْـنِ كَثِيْرٍ، وغَـيْرِهِ: " ونُزِّلُ المَلائِكَةَ "[2]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ونُنَزِّلُ المَلائِكَةَ.

ومِنْ حَذْفِ أَحَـدِ المِثْلَـيْنِ: تَفَكَّـرُوْنَ (تَتَفَكَّـرُوْنَ)، وتَطَهَّـرُوْنَ (تَتَطَهَّـرُوْنَ)، وغَـيْرُ ذلِكَ[3].

ومِنْهُ حَذْفُ الواوِ عَلامَةِ رَفْعِ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ المُضافِ كـما في قِـراءَةِ الحَسَـنِ: " إِلاَّ مَنْ هُوَ صالُ الجَحِيْمِ "[4]، على أَنَّهُ جَمْعُ: صالٍ، وَأَنَّ الواوَ حُـذِفَتْ لالْتِقـاءِ السَّـاكِنَيْنِ، وهُـوَ قَوْلُ قُطْرُبٍ الَّذي اسْتَحْسَنَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ[5]، وهُوَ مَحْمُوْلٌ عِنْدَ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ على حَـذْفِ لامِ المَنْقُوْصِ، وجَعْلِ العَيْنِ حَرْفَ الإِعْرابِ.

ومِنْهُ حَذْفُ نُوْنِ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ لغَيْرِ إِضافَةٍ تَخْفِيْفاً كما في قِراءَةِ الحَسَنِ، وغَـيْرِهِ: " والمُقِيْمِيْ الصَّلاةَ "[6] بنَصْبِ (الصَّلاةَ) عـلى نِيَّـةِ النُّـوْنِ المَحْذُوْفَـةِ تَخْفِيْفـاً[7]، وفي قِـراءَةِ أَبِيْ

(١) انظر الصفحة: ٢٨٦.

(٢) الفرقان: ٢٥.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٢٠ – ١٢١.

(٤) الصافات: ١٦٣.

(٥) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٢٨.

(٦) الحج: ٣٥.

(٧) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٨١.

السَّآلِ(1): " غَيْرُ مُعْجِزِيْ اللهَ "(2)، وقِراءَةِ بَعْضِ الأَعْرابِ: " إِنَّكُمْ لَذائِقُو العَذابَ الأَلِيْمَ "(3). ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الخطِيْمِ(4):

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لا ... يَأْتِيْهِمُ مِنْ وَرائِهِمْ نَطَفُ

على أَنَّ المُرادَ: الحافِظُوْنَ عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ. ومِنْهُ قَوْلُ سُوَيْدٍ(5):

ومَسامِيْحُ بِما ضُنَّ بِهِ ... حابِسُوْ الأَنْفُسَ على سُوْءِ الطَّمَعْ

على أَنَّ المُرادَ: حابِسُوْنَ الأَنْفُسَ.

ومِنْهُ حَذْفُ التَّنْوِيْنِ كما في قِراءَةِ عُمارَةَ: " ولا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارَ "(6) على أَنَّ المُرادَ: سابِقٌ النَّهارَ، وأَنَّ ذِكْرَ التَّنْوِيْنِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ أَقْيَسُ، وأَقْوَى(7).

ومِمَّا يُحْمَلُ على الحَذْفِ تَخْفِيْفاً حَذْفُ عَلامَةِ الإِعْرابِ كما في قِراءَةِ الحَسَنِ: " ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ "(8) بِإِسْكانِ راءِ (تَسْتَكْثِرْ) إِمَّا على الإِبْدالِ مِنْ (تَمْنُنْ)، وإِمَّا على أَنَّ الضَّمَّةَ حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً لِثِقَلِ الحَرَكاتِ(9).

ومِنْهُ ما حَكاهُ أَبُوْ زَيْدٍ: " بلى ورُسُلْنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُوْنَ "(10) بِإِسْكانِ حَرْفِ الإِعْرابِ في (ورُسُلْنا)(11).

---

(1) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨١.
(2) التوبة: ٣.
(3) الصافات: ٣٨.
(4) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨١.
(5) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨١.
(6) يس: ٤٠.
(7) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٨١، وانظر: الخصائص: ١/ ١٢٥.
(8) المدّثّر: ٦.
(9) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٣٧-٣٣٨.
(10) الزخرف: ٨٠.
(11) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٣٨.

ومِنْهُ قِراءَةُ الأَعْرَج: " أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ثُمَّ نَتَّبِعْهُمْ "(١) بحَذْفِ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ تَخْفِيْفاً، أَوْ عَطْفاً على (نُهْلِكْ)، وهُوَ الأَوْلى لبُعْدِهِ عَنِ التَّكَلُّفِ(٢).

(٣/ ٧) حَذْفُ العامِلِ:

ومِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ في (إذا) الشَّرْطِيَّةِ الّتي لَمْ يُذْكَرْ لَها جَوابٌ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ(٣):

ولكِنَّهُمْ - يا أَحْسَنَ النّاسِ - أَكْثَرُوا بقَوْلٍ - إذا ما جِئْتُ - هذا حبيبُها

على أَنَّ العامِلَ في (إذا) عِنْدَهُ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ (بقَوْلٍ)، وهُوَ جَوابُها المَحْذُوْفُ ؛ لأَنَّ ما قَبْلَها لا يَجُوْزُ أَنْ يَعْمَلَ فيها ، أَوْ تَكُوْنَ وَصْفاً لـ (قَوْلٍ) لتَعَلُّقِ (هذا حَبِيْبُها) بِهِ. وللنُّحاةِ في العامِلِ فيها قَوْلانِ: أَنَّهُ جَوابُها، على أَنَّ جُمْلَةَ فِعْلِ الشَّرْطِ بَعْدَها مُضافٌ إِلَيْهِ، أَوْ فِعْلُ الشَّرْطِ.

ومِنْهُ قَوْلُ مَعْدِيْ كَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ(٤):

عَلامَ تَقُوْلُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِي إذا أَنا لَمْ أَطْعَنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

على أَنَّ العامِلَ في (إذا) الأُوْلَى جَوابُها عِنْدَهُ،وهذا الجَوابُ مَحْذُوْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ما قَبْلَها، والتَّقْدِيْرُ: إذا أَنا لَمْ أَطْعَنْ وَجَبَ طَرْحِيْ للرُّمْحِ على عاتِقِي، ويَدُلُّ عليْهِ (عَلامَ تَقُوْلُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ...) كما في قَوْلِكَ: أَشْكُرُكَ إذا أَعْطَيْتَنِيْ، وأَزُوْرُكَ إذا أَكْرَمْتَنِيْ. وجَوابُ (إذا) الثّانِيَةِ، وجَوابُها جَوابُها.

ومِنْهُ قَوْلُ أَبِيْ العَتاهِيَةِ(٥):

فَما تَصْنَعُ بالسَّيْفِ إذا لَمْ تَكُ قَتّالا

---

(١) المرسلات:١٦ - ١٧.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٤٦.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٢٣.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٨.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٨١.

وِيَظْهَرُ لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى تَقْدِيْرِ الجَوابِ ؛ لأَنَّ ما قَبْلَ (إذا) هُوَ الجَوابُ، وهُوَ قَوْلُ الكوْفِيِّيْنَ. ومِنْهُ حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ في المَفْعُوْلِ بِهِ كما في قَوْلِ العَبَّاس(١):

أَكَـرَّ وأَحْمَـى للحَقِيْقَـةِ مِـنْهُمُ وأَضْرَبَ مِنَّـا بالسُّـيُوْفِ، القَوانِسـا

على أَنَّ (القَوانِسا) مِفْعُوْلٌ بِهِ عِنْدَهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُوْمِئُ إِلَيْهِ اسْمُ التَّفْضِيْلِ (أَضْرَبَ)، والتَّقْدِيْرُ: ضَرَبْنا القَوانِسَ، أَوْ نَضْرِبُ القَوانِس، على أَنَّ الأَلِفَ للإِطْلاقِ، وهُوَ اسْمٌ لا يَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يَنْصِبَ هذا المَفْعُوْلِ بِهِ ؛ لأَنَّهُ يُعامَلُ مُعامَلَةَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عِنْدَهُ في مِثْلِ: ما أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍ، وهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، فلا يَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يُنصبَ (عَمْراً) في هذا القَوْل إِلاَّ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ.

ومِنْهُ قَوْلُ اليَزِيْدِ بْنِ الحكمِ(٢):

تَبَـدَّلْ خَلِـيلاً بِيْ كشـكْلِكَ شَـكْلُه فـإِنِّيْ خَلِـيْلاً صـالِحاً بِـكَ مُقْتَـوِيْ

على أَنَّ (خَلِيْلاً) مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُوْمِئُ إِلَيْهِ (مُقْتَوِي) ؛ لأَنَّهُ اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: اقْتَوَى (افْعَلَّ: اقْتَوَوَ، اقْتَوَى)، كما في: ارْعَوَى (ارْعوّ: افْعَلَّ)، على أَنَّ اسْمَ الفاعِلِ: مُرْعَوٍ (مُرْعوِيْ: مُفْعَلٌّ)، ومِنَ الصَّحِيْحِ: احْمَرَّ يَحْمَرُّ مُحْمَرٌّ (مُحْمَرِرٌ: مُحْمَرّ: مُفْعَلٌّ:مُفْعَلِلٌ)، ويَظهَرُ لِي أَنَّ وَزْنَ (مُقْتَوِيْ) على الأَصْلِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ: مُفْعَلِلٌ لا: مُفْعَلٌّ.

والفِعْلُ المُقَدَّرُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ: أَقْتَوِيْ خَلِيْلاً صالِحاً، وأَسْتَبْدِلُهُ بِكَ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٣):

إِنِّيْ امْـرُؤٌ مِـنْ بنِـيْ خُزَيْمَـةَ لا أُحْسِـنُ قَتْـوَ المُلُـوْكِ والحَفَـدا

على أَنَّ المَصْدَرَ (قَتْوَ) أُضِيْفَ إلى مَفْعُوْلِهِ في المَعْنَى : " ولَيْسَ (مُقْتَوٍ) في البَيْت مِنَ القُوَّةِ، إِنَّما هُوَ مِنَ: القَتْوِ، على ما ذَكَرْناهُ "(٤).

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٧.
(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٧.
(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٧ - ١٧٨.
(٤) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٨.

ويَتبَدَّى لِيْ أَنَّ القَتْوَ في هذا الشَّاهِدِ مُتَعَدٍّ إلى مَفْعُوْلٍ بِهِ صَرِيْح ؛ لأَنَّهُ أُضِيْفَ إلى مَفْعُوْلِهِ في المَعْنَى (المُلُوْكِ)، على أَنَّهُ مَصْدَرُ: قَتاهُ يَقْتُوْهُ (خَدَمَهُ). وجاءَ في كِتابِهِ (المُحْتسبِ) تَعْقِيْباً على الشَّاهِد نَفْسِهِ: " فمُقْتَوٍ: مُفْتَعِلٌ مِنَ القَتْوِ، وهُوَ الخِدْمَةُ قالَ:

إِنِّيْ امْرُؤٌ مِنْ بَنِيْ خُزَيْمَةَ لا　　أُحْسِنُ قَتْوَ المُلُوْكِ والحَفَدا

و(خَلِيْلاً) عِنْدنا مَنْصُوْبٌ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (مُقْتَوٍ)، وذلِكَ أَنَّ (افعَلَّ) لا يَتَعَدَّى إلى المَفْعُوْلِ بِهِ، فكَأَنَّهُ قالَ: فإِنِّيْ أَخْدِمُ، أَوْ أَسُوْسُ، أَوْ أَتَعَهَّدُ، أَوْ أَسْتَبْدِلُ بِكَ خَلِيْلاً صالِحاً، ودَلَّ (مُقْتَوٍ) على ذلِكَ الفِعْلِ، وقالُوا: اضْرابَّ الشَّيْءُ أَيْ: امْلَسَّ... "[1]. وجاءَ في كِتابِهِ (الخَصائص): " فهذا: مُفْعَلٌّ مِنَ القَتْوِ، وهُوَ المُراعاةُ، والخِدْمَةُ... "[2].

ويَقِيْسُ ابْنُ جِنِّيٍّ على ظاهِرِ هذا الشَّاهِدِ جَوازَ إِضْمارِ الفِعْلِ النَّاصِبِ قبْلَ تَمامِ رُكْنِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الثَّانِيْ (الخَبَر) مُتَكِئاً على أَنَّ رُكْنَها الأَوَّلَ (المُبْتَدأ) قَدْ مَضَى أَوْ سَبَقَ ما أُضْمِرَ عامِلُهُ، فكَأَنَّ الجُمْلَةَ قدْ سَبَقَتْ هذا المَعْمُوْلَ ذا العامِلِ المُضْمَرِ: " وفي قَوْلِهِ: (فإِنِّيْ خَلِيْلاً صالحاً بكَ مُقْتَوٍ) شاهِدٌ لمَوْضِعٍ مِنَ الإِعْرابِ غَرِيْبٌ، وذلِكَ أَنَّهُ أَضْمَرَ فِعْلاً نَصَبَ بِهِ (خَلِيْلاً) قَبْلَ تَمامِ الجُمْلَةِ، وإِنَّما سَبَقَ مِنْها أَحَدُ جُزْأَيْها، وهُوَ الياءُ في (إِنِّيْ) حَتَّى كَأَنَّهُ قالَ: أَنا خَلِيْلاً صالِحاً بِكَ مُقْتَوٍ، فأَضْمَرَ الفِعْلَ النَّاصِبَ لـ (خَلِيْلاً) قَبْلَ تَمامِ الجُمْلَةِ، فدَلَّ ذلِكَ على أَنَّ صَدْرَ الجُمْلَةِ إذا مَضَى فكَأَنَّ جُزْأَيْها جَمِيْعاً قَد سَبَقا، ومضَيا، فلذلِكَ ما جازَ لَهُ إِضْمارُ النَّاصِبِ قبْلَ انْعِقادِ الجُمْلَةِ الَّتِيْ إِنَّما يُسْتَنْبَطُ مِنْها مَعْنَى الفِعْلِ بَعْدَ تَقَضِّيْها، واسْتِقْلالِ جُزْأَيْها جَمِيْعاً... "[3]. ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ وَزْنَ (مُقْتَوٍ) على (مُفْعَلِل) جاءَ على الأَصْلِ.

ويَتبَدَّى لِيْ مِمَّا مَرَّ:

(١) أَنَّ في كَلامِ ابْنِ جِنِّيٍّ – إِنْ صَحَّ – تَناقُضاً، وهُوَ تَناقُضٌ يَكْمُنُ فِيْ أَنَّ لـ (مُقْتَوِيْ) وَزْنَيْنِ صَرْفِيَّيْنِ: مُفْعَلٌّ، ومُفْتَعِلٌ، والمُقْتَوِيْ بهذيْنِ الوَزْنَيْنِ لازِمٌ، وَوَزْنُهُ عِنْدهُ كما في (تاجِ العَرُوْسِ): مُفْعَلِلٌ: " قلْتُ: وقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جِنِّيٍّ بأَنَّ (مُقْتَوٍ) وَزْنُهُ: مُفْعَلِلٌ،

(١) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٥ – ٢٦.

(٢) الخصائص: ٢/ ١٠٦.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٨.

ونَظّرَهُ بـ (مُرْعَوٍ)، ومِنَ الصَّحِيْحِ المُدْغَمِ: مُحْمَرٌّ، ومُخْضَرٌّ، وأَصْلُهُ: مُقْتَوٌّ، ومِثْلُهُ: رَجُلٌ مُغْزَوٌّ، ومُغْزاوٌّ، والفِعْلُ: اغْزَوَّ يَغْزاوُّ كـ: احْمَرَّ، واحْمارَّ، والكُوْفِيُّوْنَ يُصَحِّحُوْنَ، ويُدْغِمُوْنَ، ولا يُعِلُّوْنَ، والدَّلِيْلُ على فسادِ مَذْهَبِهِمْ قَوْلُ العَرَبِ: ارْعَوَى، ولَمْ يَقُوْلُوا: ارْعَوَّ، هذا كلامُ ابْنِ جِنِّيٍّ نَقَلَهُ ابْنُ سِيْدَه... "[1]. ويَظْهَرُ لي أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ قَدْ وَزَنَ هذِهِ اللَّفْظَةَ على الأصلِ دُوْنَ مُراعاةِ الإِدْغامِ، وهُوَ الأَوْلَى.

(٢) أَنَّ الفِعْلَ المُقَدَّرَ النَّاصِبَ لـ (خَلِيْلاً) لَيْسَ واحِداً، فهُوَ في كِتابِهِ (التَّنْبِيْه على شرح مشكلات الحماسة): فـإِنِّي أَقْتَوِيْ خَلِيْلاً صالِحاً، وأَسْتَبْدِلُهُ بِكَ، وفي كتابه (المحتسب): فإِنِّيْ أَخْدِمُ، أَوْ أَسُوْسُ، أَوْ أَتَعَهَّدُ، أَوْ أَسْتَبْدِلُ بكَ خَلِيْلاً صالِحاً.

(٣) أَنَّ الفِعْلَ (اقْتَوَى) اللاّزِمَ وَزْنُهُ (افْعَلَّ: افْعَلَلَ) لا (افْتَعَلَ)؛ لأَنَّ التَّاءَ فِيْهِ أَصِيْلَةٌ، وأَنَّهُ مِنَ القَتْوِ، وأَنَّ (افْتَعَلَ) التّاءُ فيْهِ زائِدَةٌ، على أَنَّهُ مِنَ القُوَّةِ لا مِنَ القَتْوِ (الخِدْمَةِ).

(٤) أَنَّ الفِعْلَ (اقْتَوَى) مِنَ القَتْوِ قَدْ جاءَ في حَدِيْثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ مُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ: " سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ كانَ زَوْجُها مَمْلُوْكاً، فاشْتَرَتْهُ، فقالَ: إِنِ اقْتَوَتْهُ فُرِّقَ بَيْنَهُما، وإِنْ أَعْتَقَتْهُ فهُما على النِّكاحِ، أَيْ: اسْتَخْدَمَتْهُ، هكذا فسَّرَهُ ابْنُ الأَثِيْرِ، وغَيْرُهُ، قالَ ابْنُ سِيْدَه: وهذا شاذٌّ جِدّاً؛ لأَنَّ بِناءَ (افْتَعَلَ) لازِمٌ البَتَّةَ، قالَ شَيْخُنا: هذا كَلامُ الزَّمَخْشَرِيِّ، فإِنَّهُ قالَ: هُوَ (افْتَعَلَ) مِنَ القَتْوِ للخِدْمَةِ كـ (ارْعَوَى) مِنَ الرَّعْوِ، قالَ: إِلاَّ أَنَّ فِيْهِ نَظَراً؛ لأَنَّ (افْتَعَلَ) لَمْ يَجِئْ مُتَعَدِّياً، قالَ: والَّذي سَمِعْتُهُ: اقْتَوَى: إِذا صارَ خادِماً، قالَ شَيْخُنا: هُوَ مُوافِقٌ لكَلامِ الجَماهِيْرِ... ".

(٥) أَنَّ كَلامَ النُّحاةِ يَكادُ يَكُوْنُ في هذا الفِعْلِ، واسْمِ الفاعِلِ مِنْهُ مضْطَرِباً.

(٦) أَنَّ تَعْدِيَةَ هذا الفِعْلِ، ولُزُوْمَهُ تَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصاءِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ.

(٧) أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يُحْمَلَ (اقْتَوَى) لازِماً على أَنَّ المُرادَ: صارَ خادِماً.

(٨) أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تُراعَى فِيْ هذِهِ المَسْأَلَةِ الضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ.

(٩) أَنَّ اسْمَ الفاعِلِ (مُقْتَوٍ) قَدْ يُضَمَّنُ في التَّعْدِيَةِ مَعْنَى المُتَعَدِّي (مُتَبَدِّلٌ).

ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ الأَصْلَ في (خَلِيْلاً صالِحاً) الرَّفْعُ على خَبَرِ (إِنَّ)، على

(١) تاج العروس، قتو، قوو.

أنّ (مُقْتَوِيْ: مُقْتَوٍ) صِفَةٌ ثانِيَةٌ، وأَنَّ (بِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، على أَنَّ الباءَ سَبَبِيَّةٌ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِمّا مَرَّ قَوْلُ الأَحْوَصِ(1):

إِنِّيْ لأَمْنَحُكَ الصُّدُوْدَ وإِنَّنِيْ قَسَماً إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُوْدِ لأَمْيَلُ

على أَنَّ (قَسَماً) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُوْمِئُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ (وإِنَّنِيْ إِلَيْكَ لأَمْيَلُ) تَقْدِيْرُهُ: أُقْسِمُ قَسَماً، وهذا الحَذْفُ جاءَ قَبْلَ خَبَرِ (إِنَّ)، وبَعْدَ اسْمِها، كما مَرَّ.

وَيَحْمِلُ ابْنُ جِنِّيٍّ على هذِهِ الإجازَةِ قياساً على ظاهِرِ ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ على هذِهِ المَسْأَلَةِ – النَّسَبَ إِلى الجُزْءِ الأَوَّلِ مِنَ العَلَمِ المُسَمَّى بالجُمْلَةِ كما في الجُمْلَةِ المُسَمَّى بها رَجُلٌ: قامَ زَيْدٌ، إِذْ يُقالُ فيْهِ: قامِيٌّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ فِيْمَنْ يُسَمَّى بـ: ذَرَّى حَبّاً، إِذْ يُقالُ فيهِ: ذَرِّيٌّ ، وبـ: زَيْدٌ قامَ، إِذْ يُقالُ فيهِ: زَيْدِيٌّ، وبـ " أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً "(2)، إِذْ يُقالُ فيهِ: أَوَوِيٌّ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "(3)، على أَنَّ (بالوالِدَيْنِ) يَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ عِنْدَهُ تَقْدِيْرُه: وأَحْسِنُوا بالوالِدَيْنِ ؛ لأَنَّ ما في الصِّلَةِ لا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ على المَوْصُوْلِ الحَرْفِيِّ المَوْجُوْدِ في المَصْدَرِ الَّذي يَنْفَكُّ إِلى (أَنْ)، والفِعْلِ، وهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يُصَرِّحُ بأَنَّهُ لا قَرابَةَ بَيْنَهُ، وبَيْنَ البَصْرِيِّيْنَ، على أَنَّ هذِهِ القَرابَةَ تَكُوْنُ عِنْدهُ بَيْنَهُ، وبَيْنَ الحَقِّ،ولَعَلَّ ما يُوْهِنُ هذا الحَذْفَ أَنَّ العامِلَ في المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المُؤَكِّدِ لعامِلِهِ لا يُحْذَفُ(4).

ومِنْهُ قِراءَةُ مُجاهِدٍ: " فلا تَشْمَتْ بِيَ الأَعْداءَ "(5) بنَصْبِ (الأَعْداءَ)، وقِراءَتُهُ: " فلا يَشْمَتْ بِيَ الأَعْداءُ " برَفْعِ الأَعْداءِ على فاعِلِ الفِعْلِ، ويُفْهَمُ مِنْ كَلامِ ابْنِ جِنِّيٍّ أَنَّ (الأَعْداءَ) في قِراءَةِ النَّصْبِ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: لا تُشْمِتْ بِيَ

(1) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٨.

(2) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٩.

(3) الأنعام: ١٥١.

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ١٠/ ٤٤.

(5) الأعراف: ١٥٠.

الأَعْداءَ: " فالظَّاهِرُ أَنَّ انْصِرافَهُ إِلى الأَعْداءِ، ومَحْصُوْلُهُ: يا رَبُّ، لا تُشْمِتْ أَنْتَ بِيَ الأَعْداءَ، كقِراءَةِ الجَماعَةِ. فأَمّا مَعَ النَّصْبِ فإِنَّهُ كَأَنَّهُ قالَ: لا تَشْمَتْ بِيْ أَنْتَ، يا رَبُّ، وجازَ هـذا كـما قالَ اللهُ سُبْحانَهُ: (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)، ونَحْوه مِمَّا يَجْرِيْ هـذا المَجْرَى، ثُمَّ عادَ إِلى المُرادِ، فأَضْمَرَ فِعْلاً نَصَبَ بِهِ الأَعْداءَ، فكَأَنَّهُ قالَ: لا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْداءَ، كقِراءَةِ الجَماعَةِ [1] "[2].

وتَقْدِيْرُ هذا العامِلِ يُنْبِئُ عَنْ عَدَمِ الاعْتِدادِ بالظَّاهِرِ، والمَيْلِ إِلى التَّكَلُّفِ الَّذي لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ (تَشْمَتْ) يَتَعَدَّى بنَفْسِهِ إِلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ[3]، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ما أَلْجَأَهُ إِلى ذلِكَ المَعْنَى الَّذي يُرِيْدُهُ.

ومِنْهُ قِراءَةُ الأَعْرَجِ: " يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا شَهادَةً بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوْتُ حِينَ الوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ "[4] بنَصْبِ (شَهادَةً)، وتَنْوِيْنِها بفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: لِيُقِمْ شَهادَةً بَيْنَكُمْ اثْنانِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ[5].

ومِنْهُ قِراءَةُ عِيسَى الثَّقَفِيِّ، وغَيْرِهِ: " سُوْرَةً أَنْزَلْناها "[6] بنَصْبِ (سُوْرَةً) على المَفْعُوْلِ بِهِ لفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَنْزَلْنا سُوْرَةً أَنْزَلْناها، أَوِ: اقْرَءُوا سُوْرَةً، على أَنَّ فِيْهِ مَعْنَى التَّحْضِيضِ[7].

ومِنْهُ قِراءَةُ عيسَى الثَّقَفِيِّ: " الزَّانِيَةَ والزَّانِيَ فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِئَةَ جَلْدَةٍ "[8] بالنَّصْبِ على المَفْعُوْلِ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: اجْلِدُوا الزَّانِيَةَ، والزَّانِيَ، على أَنَّ قَوْلَهُ (فاجْلِدُوا) تَفْسِيْرٌ لا وَصْفٌ ؛ لأَنَّ المَعْرِفَةَ لا تُوْصَفُ بالنَّكِرَةِ[9].

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " فقالَ لَهُمْ رَسُوْلُ اللهِ ناقَةَ اللهِ وسُقْياها "[10] على أَنَّ (ناقَةَ اللهِ)

---

(١) البقرة: ١٥.
(٢) انظر: ابن جِنِّيْ، المحتسب: ١/ ٢٥٩.
(٣) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٣٩٦.
(٤) المائدة: ١٠٦.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٢٠.
(٦) النور: ١.
(٧) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ٢/ ٩٩.
(٨) النور: ٢.
(٩) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ٢/ ١٠٠.
(١٠) الشمس: ١٣.

مَنْصُوْبَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: احْفَظُوا ناقَةَ اللهِ[1].

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ: " وتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وتَقَلُّبَهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ "[2] بالتّاءِ المَفْتُوْحَةِ، والقافِ، وضَمِّ اللاّمِ، والنَّصْبِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: تَرَى، أَوْ تُشاهِدُ تَقَلُّبَهُمْ[3].

ومِنْهُ حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ في المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ كما في قِراءَةِ قَتادَةَ عَنِ الحَسَنِ: " وقُوْلُوا حِطَّةً "[4] بنَصْبِ (حِطَّةً) على المَصْدَرِ، والتَّقْدِيْرُ: احْطُطْ عَنَّا ذُنُوْبَنا حِطَّةً، على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً بـ (قُوْلُوا) عِنْدَهُ؛ لأَنَّ مَقُوْلَ القَوْلِ يَكُوْنُ جُمْلَةً: " ولا يَكُوْنُ (حِطَّةً) مَنْصُوْباً بِنَفْسِ (قُوْلُوا)؛ لأَنَّ (قُلْتُ)، وبابَها لا يَنْصِبُ المُفْرَدَ إلاَّ أَنْ يَكُوْنَ تَرْجَمَةَ الجُمْلَةِ، وذلِكَ كَأَنْ يَقُوْلَ إِنْسانٌ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، فتَقُوْل: أَنْتَ قُلْتَ: حَقّاً؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ حَقٌّ، ولا تَقُوْلُ: قَلْتُ زَيْداً ولا عَمْراً، ولا قُلْتُ قِياماً ولا قُعُوْداً، على أَنْ تَنْصِبَ هذيْنِ المَصْدَرَيْنِ بنَفْسِ (قُلْت) لِما ذَكَرْتُهُ "[5].

ومِنْهُ أَيْضاً قِراءَةُ ابْنِ عَبّاسٍ:" وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنَّةً"[6] بنَصْبِ (مِنَّةً) بالفِعْلِ المَحْذُوْفِ الَّذي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: " وسَخَّرَ لَكُمْ ما في الأَرْضِ... "، والتَّقْدِيْرُ: مَنَّ عَلَيْهِمْ مِنَّةً، وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بالفِعْلِ (سَخَّرَ)؛ لأَنَّهُ في مَعْنَى المِنَّةِ كما في قَوْلِكَ: تَبَسَّمْتُ وَمِيْضَ البَرْقِ؛ لأَنَّ (تَبَسَّمْتُ) في مَعْنَى: أَوْمَضْتُ[7]، وهُوَ الأَوْلَى؛ لأَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفاً.

ومِنْهُ قِراءَةُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّمَيْفَعِ: " فتَبَسَّمَ ضَحِكاً مِنْ قَوْلِها "[8]، على أَنَّ (ضَحِكاً)

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٠٠.

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٦.

(٤) الأعراف: ١٦١.

(٥) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٦٤.

(٦) الجاثية: ١٣.

(٧) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٦٢.

(٨) النمل: ١٩.

مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ عِنْدَهُ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يَدُلُّ عَلَيْـهِ (تَبَسَّـمَ) مُتَّكِئاً عـلى اخْـتِلافِ لَفْظَـيِ الفِعْلَيْنِ، والتَّقْدِيْرُ: ضَحِكَ ضَحِكاً، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ أَيْضاً، ولا ضَرُوْرَةَ إلى هذا التَّقْـدِيْرَ؛ لأَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بـ(تَبَسَّمَ)؛ لأَنَّهُ في مَعْنَى (ضَحِكَ)، وهُوَ قَوْلُ المازِنِيِّ[1].

ومِنْهُ حَذْفُ الفِعْلِ العامِلِ في المَنْصُوْبِ على القَطْعِ الإِعْرابِيِّ، ومِـنْ ذلِـكَ قِـراءَةُ أُبَيٍّ، وعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْد: " بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّـذِي بَـايَعْتُمْ بِـهِ وَذَلِـكَ هُـوَ الْفَـوْزُ الْعَظِـيمُ (١١١) التَّـائِبُونَ الْعَابِـدُونَ الْحَامِـدُونَ السَّـائِحُونَ الرَّاكِعُـونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ"[2] بنَصْبِ (التَّائِبِيْنَ العابِدِيْنَ) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: أَعْنِيْ، أَوْ أَمْدَحُ[3].

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ: " مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَـنْ قَتَـلَ نَفْسًـا بِغَـيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَاداً فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا "[4] بنَصْبِ (فَساداً) على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْـلٍ مَحْذُوْفٍ يَدُلُّ علَيْهِ أَوَّلُ الكَلامِ، والتَّقْدِيْرُ: أَوْ رَكِبَ فَساداً، أَوْ أَحْـدَثَ فَسـاداً، كـما في قَـوْلِ القَطامِيِّ[5]:

فَكَـــرَّتْ تَبْتَغِيْـــهِ فوافَقَتْـــهُ   عَـــلى دَمِـــهِ ومَصْـــرَعِهِ السِّـــباعا

على أَنَّ السِّباعَ مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: صادَفَتِ السِّباعَ عـلى أَشْـلائِهِ، وبَقايـاهُ. ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ غُلامٍ حَدَثٍ مَعَهُ سَيْفٌ مِنْ عُقَيْلٍ قالَ لَهُ بَعْضُ الحاضِرِيْنَ: يا أَعْـرابِيُّ، سَيْفُكَ هذا يَقْطَعُ البِطِّيْخَ؟ فقالَ: إِيْ واللهِ وغَوارِبَ الرِّجالِ، على أَنَّ (غَـوارِبَ) مَنْصُـوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ويَقْطَعُ غَوارِبَ الرِّجالِ[6].

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٣٩.
(٢) التوبة: ١١١ – ١١٢.
(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٠٤ – ٣٠٥.
(٤) المائدة: ٣٢.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢١٠.
(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢١٠.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ عَدَّ (بِغَيْرِ نَفْسٍ) مَفْعُوْلاً لَهُ غَيْرُ صَرِيْحٍ لَوْ صَحَّ المَعْنَى، على أَنَّ (فَساداً) مَفْعُوْلٌ لَهُ عَطْفاً على مَوْضِعِ (بِغَيْرِ نَفْسٍ) – يُغْنِيْنا عَنْ تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِ فِعْلٍ، وفاعِلِهِ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ قِراءَةُ الجَماعَةِ (أَوْ فَسادٍ) بالجَرِّ، ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ النَّصْبُ على الانْزِياحِ مِنَ الجَرِّ إلى النَّصْبِ.

ومِنْ حَذْفِ الفِعْلِ النّاصِبِ للمَفْعُوْلِ بِهِ قِراءَةُ يَعْقُوْبَ، وغَيْرِهِ: " يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا "[1] بنَصْبِ (ولُؤْلُؤاً) بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ويُؤْتَوْنَ لُؤْلُؤاً، أَوْ: ويَلْبِسُوْنَ لُؤْلُؤاً[2].

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، وغَيْرِهِ: " وحُوراً عِيْناً "[3] بالنَّصْبِ على المَفْعُوْلِ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: يُؤْتَوْنَ حُوْراً عِيْناً، أَوْ يُزَوَّجُوْنَ حُوْراً عِيْناً "[4].

ومِنْهُ حَذْفُ فِعْلِ القَوْلِ كما في قِراءَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وغَيْرِهِ: " وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا تَتَّقُون "[5] بالتَّاءِ في (تَتَّقُوْن) على إِضْمارِ فِعْلِ القَولِ، والتَّقْدِيْرُ: وإِذْ نادَى رَبُّكَ مُوْسَى أَنِ ائْتِ القَوْمَ الظَّالِمِيْنَ، فقُلْ لَهُمْ: أَلا تَتَّقُوْنَ ؟ ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ "[6]، والتَّقْدِيْرُ: يَقُوْلُوْنَ: سَلامٌ عَلَيْكُمْ[7].

ومِنْهُ حَذْفُ الفِعْلِ وَحْدَهُ دُوْنَ فاعِلِهِ كما في قِراءَةِ أَبي عَبْدِ الرَّحْمنِ السُّلَمِيِّ: " وكذلِكَ زُيِّنَ لكَثِيْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ "[8]، على أَنَّ رَفْعَ (شُرَكاؤُهُمْ) يَحْتَمِلُ وجْهَيْنِ عِنْدَهُ[9]:

---

(١) الحج: ٢٣.
(٢)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٧٨.
(٣) الواقعة: ٢٢.
(٤)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٠٩.
(٥) الشعراء: ١١.
(٦) الرعد: ٢٣ – ٢٤.
(٧)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٢٧.
(٨) الأنعام: ١٢٣.
(٩) انظر ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٢٩.

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَرْفُوْعاً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ (زُيِّنَ) تَقْدِيْرُهُ: زَيَّنَهُ شُرَكاؤُهُمْ: " كَأَنَّهُ لَمَّا قالَ: زُيِّنَ لكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ - قِيْلَ: مَنْ زَيَّنَهُ لَهُمْ ؟ فقِيْلَ زَيَّنَهُ لَهُمْ شُرَكاؤُهُمْ، فارْتَفَعَ الشُّرَكاءُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ (زُيِّنَ)، فهُوَ إذاً كقَوْلِكَ: أُكِلَ اللَّحْمُ زَيْدٌ، ورُكِبَ الفَرَسُ جَعْفَرٌ، وتَرْفَعُ زَيْداً، وجَعْفَراً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ هذا الظَّاهِرُ، وإِيّاكَ أَنْ تَقُوْلَ: إِنَّهُ ارْتَفَعَ بهذا الظَّاهِرِ ؛ لأَنَّهُ هُوَ الفاعِلُ في المَعْنَى لأَمْرَيْنِ.. "[1]، وهذانِ الأَمْرانِ هُما:

- أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ لا يَرْفَعُ إِلاَّ فاعِلاً واحِداً، أَوْ مَفْعُوْلاً واحِداً أُقِيْمَ مَقامَ الفاعِلِ المَحْذُوْفِ، وعلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يَرْفَعَ فاعِلاً في المَعْنَى ؛ لأَنَّهُ رَفَعَ مَفْعُوْلاً أُقِيْمَ مُقامَ الفاعِلِ المَحْذُوْفِ.
- أَنَّ المُرادَ بالفاعِلِ في النَّحْوِ هُوَ الفاعِلُ الصِّناعِيُّ لا المَعْنَوِيُّ، على أَنَّهُ لَو اعْتُدَّ بهذا الفاعِلِ المَعْنَوِيِّ لَوَجَبَ أَنْ تَرْفَعَ (رَجُلٍ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقْرَأُ (بِرَجُلٌ) ؛ لأَنَّهُ فاعِلٌ في المَعْنى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَتَوَلَّى القِراءَةَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: رَأَيتُ رَجُلاً يُحَدِّثُ (رَجُلٌ)، وفي: زَيْدٌ قامَ، على أَنَّ (زَيْدٌ) فاعِلُ (قامَ) ؛ لأَنَّهُ فاعِلٌ في المَعْنَى.

ويُعَزِّزُ ابْنُ جِنِّيَّ كَوْنَ (شُرَكاؤُهُمْ) فاعِلا لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، على أَنَّهُ الأَوْلَى، والأَظْهَرُ ؛ لأَنَّهُ يَخْضَعُ لسلْطانِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ البَصْرِيِّ في مِثْلِ: زَيْدٌ قامَ – بِقَوْلِ الشّاعِرِ[2]:

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيْحُ الطَّوائِحُ

على أَنَّ (ضارِعٌ) فاعِلٌ لِفِعلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: لِيَبْكِهِ ضارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ: " فهذا هُوَ الوَجْهُ المُخْتارُ في رَفْعِ الشُّرَكاءِ، وشاهِدُهُ في المَعْنَى قِراءَةُ الكافَّةِ: (وكذلِكَ زَيَّنَ لكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ "[3].

(ب) أَنْ يَكُوْنَ (شُرَكاؤُهُمْ) فاعِلاً للمَصْدَرِ (قَتْلُ) الَّذي يَنْفَكُّ إِلى: أَنْ قَتَلَ: والتَّقْدِيْرُ: وكذلِكَ زُيِّنَ لكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ أَنْ قَتَلَ شُرَكاؤُهُمْ أَوْلادَهُمْ، وهذا كقَوْلِكَ: حُبِّبَ إِلَيَّ

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٢٩ – ٢٣٠.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٠.

(٣) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٠.

رُكُوْبُ الفَرَسِ زَيْدٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: حُبِّبَ إِلَيَّ أَنْ رَكِبَ الفَرَسَ زَيْدٌ، وهُوَ قَوْلُ قُطْرُبٍ. وهذا المِثالُ المَصْنُوْعُ الَّذي ذَكَرَهُ قُطْرُبٌ لَيْسَتِ الآيَةُ مِنْهُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ ؛ لأَنَّ مَعْناها على أَنَّ المُزَيِّنَ هُمُ الشُّرَكاءُ، وأَنَّ القاتِلَ المُشْرِكُوْنَ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ يُمْكِنُ الاكْتِفاءُ بالإِيْماءِ إِلى الفاعِلِ المَعْنَوِيِّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ دُوْنَ تَقْدِيْرِ فِعْلٍ رافِعٍ إِذا رَغِبْنا في التَّيْسِيْرِ، والتَّخْفِيْفِ مِنَ التَّوَهُّماتِ، فلا ضَيْرَ في أَنْ يُعَدَّ (زَيْدٌ) فاعِلاً لـ (قامَ) مُقَدَّماً على فِعْلِهِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قامَ، وهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ النَّحْوِيِّيْنَ، والوَظِيْفِيِّيْنَ المُحْدَثِيْنَ، والفاعِلُ في بَعْضِ اللُّغاتِ يُقَدَّمُ على فِعْلِهِ.

(٣/ ٨) حَذْفُ المَوْصُوْفِ لأَجْلِ المَعْنَى:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ حَذْفُ مَوْصُوْفِ الصِّفَةِ لتَجْوِيْزِ وقُوْعِ التَّذْكِيْرِ مَوْقِعَ التَّأْنِيْثِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الكَرَوَّسِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حُصَيْنٍ[1]:

رأَتْنِي ومِنْ لَبْسِيْ المَشِيْبُ فأَمَّلَتْ ... غِناي فكُوْنِيْ آمِلاً خَيْرَ آمِلِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فكُوْنِيْ إِنْساناً آمِلاً.

ومِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ مِنَ العَرَبِ[2]:

تَرَكْتَنِيْ في الدَّارِ ذا غُرْبَةٍ ... قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِرُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: تَرَكْتَنِيْ إِنْساناً ذا غُرْبَةٍ، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ لَهُ نَظائِرَ كَثِيْرَةً.

ومِنْهُ حَذْفُ المَوْصُوْفِ مُفَسِّرِ الضَّمِيْرِ كما في قَوْلِ تَأَبَّطَ شَرّاً[3]:

إِنِّيْ لَمُهْدٍ مِنْ ثَنائِيْ فقاصِدٌ ... بِهِ لابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شُمْسِ بْنِ مالِكِ

على أَنَّ في مُفَسِّرِ الهاءِ في (بِهِ) قَوْلَيْنِ[4]:

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٧.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٧.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٥.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٦.

(أ) أَنَّهُ مَوْصُوْفُ (مِنْ ثَنائِيْ)، والتَّقْدِيْرُ: إِنِّيْ لَمُهْدٍ ثَناءً مِنْ ثَنائِيْ، على أَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عليْها أُعْرِبَتْ حالاً، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، وهُوَ قَوْلٌ يُعَزِّزُهُ ابْنُ جِنِّيٍّ بقَوْلِهِ تَعالَى: " ومِنْ آياتِهِ يُرِيْكُمُ البَرْقَ خَوْفاً "(١)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مِنْ آياتِهِ آيَةٌ يُرِيْكُمْ فيها البَرْقَ، وبِقَوْلِهِ: " ودانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها وذُلِّلَتْ قُطُوْفُها "(٢)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وجَنَّةً دانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها(٣)، وأَنَّ الأَقْوَى عِنْدَهُ أَنْ تُعْرَبَ (دانِيَةً) حالاً مَعْطُوْفَةً على الحالِ الأُوْلَى: " مُتَّكِئِيْنَ على الأرائِكِ "(٤)

(ب) أَنَّهُ (ثَنائِيْ)، على أَنَّ مِنْ زائِدَةٌ في الكَلامِ المُثْبَتِ، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ.

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ أَبِيْ إِسْحقَ، وغَيْرِهِ: " في يَوْمِ عاصِفٍ "(٥)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: في يَوْمِ رِيْحٍ عاصِفٍ، ويُعَزِّزُ هذا الحَذْفَ قِراءَةُ الجَماعَةِ: " في يَوْمٍ عاصِفٍ "، وهِيَ قِراءَةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ على الجَرِّ الجِوارِيِّ كما يَظْهَرُ لي، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: في يَوْمٍ عاصِفٍ رِيْحُهُ. ولا يَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ قِراءَةَ إضافَةِ (يَوْمِ) إلى (عاصِفٍ) مِنْ بابِ إِضافَةِ المَوْصُوْفِ إلى صِفَتِهِ، إِذْ كانَتْ هِيَ هُوَ في المَعْنَى ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ لا يُضاف إلى نَفْسِهِ، ولذلِكَ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: هذا رَجُلُ عاقِلٍ، ولا: غُلامُ ظَرِيْفٍ، وذلِكَ لأَنَّ اليَوْمَ لَيْسَ هُوَ العاصِفَ في المَعْنَى ؛ لأَنَّ العاصِفَ مِنْ صِفاتِ الرِّيْحِ لا اليَوْمِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ إِيَّاهُ في اللَّفْظِ(٦).

(٣/ ٩) حَذْفُ اسْمِ (إِنَّ): ومِنْ ذلِكَ حَذْفُهُ في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ كما في قَوْلِ قُرادِ بْنِ عَبَّادٍ(٧):

ولا تَخْذُلِ المَوْلَى وإِنْ كانَ ظالِماً　　فإِنَّ بِهِ تُثْأَى الأُمُوْرُ وتُرْأَبُ

---

(١) الروم: ٢٤.

(٢)الإنسان: ١٤.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٦.

(٤) الإنسان: ١٤.

(٥) إبراهيم: ١٨.

(٦)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٠.

(٧)انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٦٦.

على أنَّ اسْمَ (إنَّ) حُذِفَ ضَرُوْرَةً، وتَقْدِيْرُهُ: فإِنَّهُ بِهِ تُثْأَى الأُمُوْرُ [1].

(٣/ ١٠) حَذْفُ المُبْتَدأ:

منْ مَواضعِ حَذْفِهِ الاسْتِئْنافُ، كما في قَوْلِ الشّاعِر:

فَــــلا أُمٌّ فتبْكِيْـــــــهِ ولا أُخْـــــــتٌ فتَفْتَقِـــــــدُهْ

كما مَرَّ [2].

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [3]:

فلَــــمَّا أنْ تَوافَقْنــــا قَلِــــيْلاً أَنَخْنــــا للكَلاكِــــلِ فارْتَمَيْنــــا

على أنَّ لَهُ في اللاَّمِ في (للكَلاكِلِ) وَجْهَيْنِ:

(أ) أنَّها لتَقْوِيَةِ العامِلِ الضَّعيْفِ (أَنَخْنا) ليَصِلَ إلى مَعْمُوْلِهِ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " قُلْ عَسَى أَنْ يَكُوْنَ رَدِفَ لَكُمْ " [4]، وقَوْلِهِ: " إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرُوْنَ " [5]، وقَوْلِ ابْنِ مَيَّادَةَ [6]:

ومَلَكْـتَ مـا بَـيْنَ العِـراقِ ويَثْـرِبٍ مُلْكــاً أَجــارَ لِمُسْــلِمٍ، ومُعاهِــدِ

على أنَّ تَقْدِيْرَ ما مَرَّ: أَنَخْنا الكَلاكِلَ، والرُّؤْيا تَعْبُرُوْنَ، ورَدِفَكُمْ،وأَجارَ مُسْلِماً، ومُجاهِداً، وهُوَ الأَوْلَى عِنْدِيْ ؛ لأنَّهُ جاءَ على وَفْقِ الظَّاهِر.

(ب) أنَّها أَصِيْلَةٌ، على أنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ خَبَرُ مُبْتَـدأ مَحْـذُوْفٍ تَقْـدِيْرُهُ: إناخَتُنـا للكَلاكِـلِ، ومنْهُ قَوْلُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ [7]:

أُرِيْــدُ لأَنْسَــى ذِكْرَهــا، فكَــأَنَّما تَمَثَّــلُ لِيْ لَــيْلَى بكُــلِّ سَــبِيْلِ

(١) انظر الصفحة: ٣٨.

(٢) انظر الصفحة: ٢١،٢٧٤.

(٣) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٨٠.

(٤) النمل: ٧٢.

(٥) يوسف: ٤٣.

(٦)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٨١.

(٧)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٨١.

على أَنَّ التَّقدِيْرَ: إِرادَتِيْ لأَنْسَى ذِكرَها.

ومِنْ حَذفِهِ في الاسْتِئْنافِ رَفْعُ المُضارِعِ بَعْدَ العـاطِفِ المَسْبُوقِ بـآخَرَ مَنْصُـوْبٍ، أَوْ مَجْزُوْمٍ ليَكُوْنَ المَعْطُوْفُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ العَلاءِ بْنِ سَـبَّابَةَ " أَرْسِـلْهُ مَعَنَـا غَـدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبُ "[1] برَفْعِ (ويَلْعَبُ)، و(يَرْتَعِ) بكَسْرِ العَيْنِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وهُوَ يَلْعَبُ[2].

ومِنْ رَفْعِ المُضارِعِ بعْدَ واوِ الاسْتِئْنافِ أَيْضاً قِراءَةُ نَعِيْمِ بْنِ مَيْسَرَةَ: " وَقَالَ المَلأُ مِـنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرُكَ وَآلِهَتَكَ "[3] برَفْعِ (ويَذَرُكَ) على الاسْتِئْنافِ، والتَّقْدِيْرُ: وهُوَ يَذَرُكَ، على أَنّ هذا الاسْتِئْنافَ صِيْرَ إِلَيْهِ للـتَّخَلُّصِ مِـنْ عَطْـفِ المُضارِعِ المَرْفُوْعِ عليْهِ مَنْصُوْباً (لِيُفْسِدُوا في الأَرْضِ)[4].

ومِنْـهُ رَفْـعُ المُضـارِعِ بَعْـدَ الـواوِ في قِـراءَةِ أَبِيْ جَعْفَـرٍ: " وَأَرْسَـلْنَاهُ إِلَى مِئَـةِ أَلْـفٍ ويَزِيدُونَ"[5] بالواوِ العاطِفَةِ، على أَنَّ المُضارِعَ المَرْفُـوْعَ خَـبَرُ مُبْتَـدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْـدِيْرُهُ: وهُـمْ يَزِيْدُوْنَ، فتَكُوْنُ الواوُ عَطَفَتْ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ (أَوْ يَزِيْـدُوْنَ)، أَيْ: أَوْ هُمْ يَزِيْدُوْنَ[6].

ومِنْ حَذْفِهِ قِراءَةُ الأَعْمَشِ: " وهذا بَعْلِيْ شَيْخٌ "[7]: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ في رَفْعِ (شَيْخٌ) في هذِهِ القراءَةِ خَمْسَةَ أَوْجُهٍ دُوْنَ تَرْجِيحِ وَجْهٍ على آخَرَ[8]:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لِمُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هذا شَيْخٌ، على أَنَّ يُوْقَفَ على: هـذا بَعْـلِيْ، وأَنْ تُسْتَأْنَفَ جُمْلَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ: هذا شَيْخٌ.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً للمُبْتَدَأ (هذا)، على أَنَّ (بَعْلِيْ) بَدَلٌ من المُبْتَدَأ.

---

(١) يوسف: ١٢.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٣٣.

(٣) الأعراف: ١٢٧.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٥٧.

(٥) الصافات لا: ١٤٧.

(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٢٦.

(٧) هود: ٧٦.

(٨) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢٤ — ٣٢٥.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنَ الخَبَرِ (بَعْلِيْ).

(د) أَنَّ يَكُوْنَ خبراً هُوَ، و(بَعْلِيْ).

(هـ) أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ (بَعْلِي) على مَذْهَبِ الكِسائِيِّ الَّذي يَكْمُنُ في أَنَّ الخَبَرَ الجامِدَ يَتَحَمَّلُ ضَمِيْراً على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ لَيْسَ مُشْتَقّاً، وكَوْنِهِ نَكِرَةً، وكَوْنِ البَدَلِ مَعْرِفَةً، وكَوْنِ الكُوْفِيِّيْنَ لا يُجِيْزُوْنَ أَنْ تُبْدَلَ النَّكِرَةُ مِنَ المَعرِفَةِ إلاَّ إذا كانَتْ مِنْ لَفْظِها كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ خاطِئَةٍ "[1]، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَحْتَجُّ لَهَا ابْنُ جِنِّيٍّ بأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ (الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ) لَيْسَ مَلْفُوْظاً، وبذلِكَ سَقَطَ قَيْدُ اتِّحادِ اللَّفْظَيْنِ عِنْدَهُ.

ويظْهَرُ لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى حَمْلِ القِراءَةِ على الحَذْفِ لوُجُوْدِ بَعْضِ التَّأوِيْلِ الَّتي تَدُوْرُ في فلَك ظاهِرِ هذِهِ القِراءَةِ.

ومِنْهُ قِراءَةُ رُؤْبَةَ: " مَثَلاً ما بَعُوْضَةٌ "[2] برَفْعِ (بَعُوْضَةٌ)، على أَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ، وأَنَّ (بَعُوْضَةٌ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: الَّذي هُوَ بَعُوْضَة[3].

ومِنْهُ قِراءَةُ الأَعْمَش، والحَسَنِ البَصْرِيِّ، وابْنِ يَعْمَر: " تَماماً على الَّذي أَحْسَنُ "[4] برَفْعِ (أَحْسَنُ) على خَبَرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: الَّذي هُوَ أَحْسَنُ[5].

ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ هذا الإعْرابَ مُسْتَضْعَفاً[6]؛ لأَنَّ فِيْهِ حَذْفَ المُبْتَدَأ عائِدِ الاسْمِ المَوْصُوْلِ على الرَّغْمِ مِنَ أَنَّ الصِّلَةَ لَمْ تَطُلْ، وهذا الطُّوْلُ يُعَدُّ قَيْداً عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، وأَنَّ العائِدَ الَّذي يُحْذَفُ هُوَ المَنْصُوْبُ بالفِعْلِ الَّذي في حَيِّزِ الصِّلَةِ، والَّذي هُوَ فَضْلَةٌ، وهذا على خِلافِ المُبْتَدَأ الرُّكْنِ الأَساسِيِّ في التَّرْكِيْبِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ على حَذْفِ

(١) العلق: ١٥ – ١٦.

(٢) البقرة: ٢٦.

(٣)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٦٤.

(٤) الأنعام: ١٥٤.

(٥)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٦٤.

(٦)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢٤.

هذا المُبْتَدَأ كما في: ما أَنا بالَّذي قائِلُ لِكَ شَيْئاً، والتَّقْدِيْرُ: ما أَنا بالَّذي هُوَ قائِلٌ لَكِ شَيْئاً، وقَوْلِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ[1]:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيانِ في غَبْنِ الـ ... أَيّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: الَّذي هُوَ عَواقِبُها، وأَجازَ أَنْ تَكُوْنَ (ما) اسْتِفْهامِيَّةً خَبَرُها: عَواقِبُها، على أَنَّ الفِعْلَ (يَنْسَوْنَ) مُعَلَّقٌ عَنِ العَمَلِ.

وعَلى الرَّغْمِ مِنْ اسْتِضْعافِ ابْنِ جِنِّيٍّ لهذا الحَذْفِ فإِنَّهُ يَتْبَعُ أَصْحابَهُ البَصْرِيِّيْنَ فيه.

ومِنْهُ قِراءَةُ عِيْسَى الثَّقَفِيِّ: " ولكِنْ تَصْدِيْقُ الَّذي بَيْنَ يَدَيْهِ وتَفْصِيْلُ كُلِّ شَيْءٍ وهُدًى ورَحْمَةٌ "[2] بَرَفْعِ الثَّلاثَةِ بَعْدَ (ولكِنْ) على خَبَرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ولكِنْ هُوَ تَصْدِيْقُ الَّذي بَيْنَ يَدَيْهِ، وتَفْصِيْلُ كُلِّ شَيْءٍ، وهُدًى، ورَحْمَةٌ[3].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وغَيْرِهِ: " ما كانَ مُحَمَّدٌ أَبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولكِنْ رَسُوْلُ اللهِ وخاتَمُ النَّبِيِّيْنَ "[4]،على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ولكِنْ هُوَ رَسُوْلُ اللهِ[5].

ومِنْهُ حَذْفُهُ في القَطْعِ، والاسْتِئْنافِ كما في قِراءَةِ الجَماعَةِ: " إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ أَنْفُسَهُمْ.... بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١١١) التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ "[6]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: هُمُ التَّائِبُوْنَ العابِدُونَ، وأَنَّ قِراءَةَ أُبَيٍّ، وعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ (التَّائِبِيْنَ العابِدِيْنَ) بالياءِ مَحْمُوْلَةٌ على الصِّفَةِ للمُؤْمِنِيْنَ المَجْرُوْرِ، وعلى القَطْعِ، على أَنَّ النّاصِبَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقْدِيْرُهُ: أَعْنِيْ، أَوْ أَمْدَحُ[7].

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٤ – ٢٣٥.

(٢) يوسف: ١١١.

(٣)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٥٠.

(٤) الأحزاب: ٤٠أ

(٥)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٥٠.

(٦) التوبة: ١١١ – ١١٢.

(٧) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ٣٠٤ – ٣-٥.

ومِنْهُ حَذْفُهُ فيما وُقِفَ على ما قَبْلَهُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ "[1] برَفْع (الحقُّ)، والوَقْفِ على (يَعْلَمُوْنَ)، على أَنَّ (الحَقُّ) خَبرُ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هذا الحَقُّ، وأَنَّ (فهُمْ مُعْرِضُوْنَ) مُسْتَأْنَفٌ[2].

ومِنْهُ حَذْفُهُ في كُلِّ ما الظَّاهِرُ فيهِ على نَصْبِ الْمُضارِعِ على جَوابِ التَّمَنِّيْ، وغَيْرِهِ، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ فَوْزًا عَظِيمًا "[3] برَفْعِ الْمُضارِعِ (فَأَفُوْزُ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فأَنا أَفُوْزُ، فيَكُوْنُ المَعْطُوْفُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، والمَعْطُوفُ عَلَيْهِ (كُنْتُ مَعَهُمْ) ؛ لأَنَّ المَعْطُوْفَ داخِلٌ في التَّمَنِّيْ أَيْضاً، ونَصْبُ الفِعْلِ يَكُوْنُ عِنْدَهُ بِإِضْمارِ (أَنْ) على أَنَّهُ جَوابٌ، والمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْها، وممَّا في حَيِّزِها مَعْطُوْفٌ على آخَرَ مُتَصَيَّدٍ مِنْ (كُنْتُ مَعَهُمْ). وذَهَبَ أَبُوْ الحَسَنِ إِلى أَنَّ عَطْفَ (ونَكُوْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ) في قَوْلِهِ تَعالَى: " فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ "[4] برَفْعِ (ونَكُوْنُ) – مِنْ بابِ العَطْفِ على اللَّفْظِ ؛ لأَنَّ مَعْناهُ مَعْنَى الجَوابِ: " لأَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَنَّوا أَلاَّ يُكَذِّبُوا، وإِنَّما تَمَنَّوا الرَّدَّ، وضَمِنُوا أَنَّهُمْ إِنْ رُدُّوا لَمْ يُكَذِّبُوا، وعَلَيْهِ جاءَ قَوْلُهُ تَعالَى: (ولَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ)[5]... "[6].

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُوْمَةً ... لَمْ تَدْرِ ما جَزَعٌ عَلَيْكَ فتَجْزَعُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فهِيَ تَجْزَعُ.

ومِنْهُ حَذْفُهُ فيما رُفِعَ فِيْهِ الْمُضارِعُ المَعْطُوْفُ على آخَرَ مَجْزُوْمٍ كما في قِراءَةِ أَبِي عَمْرٍو: "

---

(١) النساء: ٢٤.
(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٦١.
(٣) النساء: ٧٣.
(٤) الأنعام: ٢٧.
(٥) الأنعام: ٢٨.
(٦) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٩٣.
(٧) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٩٣.

إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ "[1] على أَنَّ (ويُخْرِجُ) خبرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوفٍ في الاسْتِئْنافِ تَقْدِيْرُهُ: وهُوَ يُخْرِجُ أَضْغانَكُمْ[2].

ومِنْ حَذْفِهِ ما ظاهِرُهُ القَسَمُ على فِعْلِ الحالِ كما في قِراءَةِ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " فلأُقْسِمُ"[3]، على أَنَّ في الكَلامِ مُبْتَدَأً مَحْذُوفاً تَقْدِيْرُهُ: فلأَنا أُقْسِمُ، وأَنَّهُ لَوْ أُرِيْدَ الفِعْلُ المُسْتَقْبَلُ لقِيْلَ: لأُقْسِمَنَّ، وأَنَّ حَذْفَ نُوْنِ التَّوْكِيْدِ يُعَدُّ ضَعِيْفاً جِدّاً عِنْدَهُ[4].

ومِنْهُ حَذْفُ عائِدِ المَوْصُولِ ؛ لأَنَّ صِلَةَ المَوْصُوْلِ يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً كما في قِراءَةِ أَبِي رَجاءٍ: " وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ "[5] على أَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها: هُوَ مَتاعٌ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ الضَّحّاكِ: " مَثَلاً ما بَعُوْضَةٌ"[6]، والتَّقْدِيْرُ: مَثَلاً ما هُوَ بَعُوْضَةٌ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[7]:

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيانِ في غَبَنِ الـ ... أَيّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: يَنْسَوْنَ ما هُوَ عَواقِبُها.

ويَعْرِضُ أَحياناً الأَوْجُهَ الجائِزَةَ في إِعْرابِ اللَّفْظَةِ الَّتي مِنْها حَذْفُ المُبْتَدَأ دُوْنَ تَرْجِيْحِ أَحَدِها على الآخَرِ كما في قِراءَةِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ القُرَظِيّ: " ولَهُمْ ما يَدَّعُوْنَ سِلْمٌ قَوْلاً"[8]، على أَنَّ في رَفْعِ (سِلْمٌ) أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ[9]:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ذلِكَ سِلْمٌ، على أَنْ يَكُوْنَ مُسْتَأْنَفاً.

---

(1) محمد: ٣٤

(٢)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٧٣ – ٢٧٤.

(٣) الواقعة: ٧٥.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٠٩.

(٥) الزخرف: ٣٥.

(٦) البقرة: ٢٦.

(٧)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٥٥.

(٨) يس: ٥٨.

(٩)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢١٤ – ٢١٥.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً عَنِ المُبْتَدَأ (ما يَدَّعُوْنَ)، على أَنَّ (لَهُمْ) مُتَعَلِّقٌ بِسلْمٍ المُؤَوَّلِ باسْمِ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ: مُسالِمٌ لَهُمْ، أَوْ: مُسَلَّمٌ لَهُمْ.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ (ما يَدَّعُوْنَ) على أَنَّ (لَهُمْ) خَبَرُ المُبْتَدَأ.

(د) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً آخَرَ، ويَكُوْنُ (قَوْلاً) مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: قالَ اللهُ ذلِكَ قَوْلاً.

(٣/ ١١) حَذْفُ ضَمِيْرِ الشَّأْنِ اسْم الحَرْفِ النَّاسِخِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الأعْرَجِ: " وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبُ اللهَّ عَلَيْهَا "[١]، " وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللهَّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ"[٢]، على أَنَّ (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيْلَةِ، وأَنَّ اسْمَها ضَمِيْرُ الشَّأْنِ المَحْذُوْفِ[٣].

(٣/ ١٢) حَذْفُ الجارِّ والمَجْرُوْرِ مَعْمُوْلِ الفِعْلِ لاقْتِضاءِ المَعْنَى لَهُ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ[٤]:

وهَوَّنَ وَجْدِيْ أَنَّنِيْ لَمْ أَقُلْ لَهُ ... كَذَبْتَ ولَمْ أَبْخَلْ بِما مَلَكَتْ يَدِيْ

على أَنَّ المُرادَ: ولَمْ أَبْخَلْ عَلَيْه: " لا بُدَّ مِنْ إِرادَةِ حرْفِ الجَرِّ هُنا ؛ لأَنَّ المَعْنَى علَيْهِ"[٥].

(٣/ ١٣) حَذْفُ المَفْعُولِ بِهِ: يَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ حَذْفَ المَفْعُوْلِ بِهِ أَعْذَبَ، وأَعْرَبَ مِنْ ذِكْرِهِ: " وعلى ذِكْرِ حَذْفِ المَفْعُوْلِ، فما أَعْرَبَهُ، وأَعْذَبَهُ في الكَلامِ، أَلا تَرَى إِلى قَوْلِهِ تعالَى: (وَوَجَدَ مِنْ دُوْنِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُوْدانِ)[٦] أَيْ: تَذُوْدانِ إِبِلَهُما، ولَوْ نُطِقَ بالمَفْعُوْلِ لَما كانَ في عُذُوْبَةِ حَذْفِهِ، ولا في عُلُوِّهِ... "[٧]، و: " وحَذْفُ المَفْعُوْلِ كَثِيْرٌ جِدّاً، وما أَعْرَبَهُ، وأَعْذَبَهُ لِمَنْ يَعْرِفُ

(١) النور: ٩.

(٢) النور: ٧.

(٣)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٠٢.

(٤) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٧١.

(٥) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٧١.

(٦) القصص: ٢٣.

(٧) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣٣.

مَذْهَبَهُمْ"[1]، و: " وحَذْفُ المَفْعُوْلِ كَثِيْرٌ، وفَصِيْحٌ، وعَذْبٌ، ولا يَرْكَبُهُ إلاَّ مَنْ قَوِيَ طَبْعُهُ، وعَذُبَ وَضْعُهُ "[2]. وحَذْفُهُ كَثِيْرٌ جِدّاً عِنْدَهُ[3].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

وحُدِّثْتُ قَوْمِيْ أَحْدَثَ الدَّهْرُ فيهِمُ وعَهْدُهُمُ بالحادِثاتِ قَرِيْبُ

على أَنَّ مَفْعُوْلَ (أَحْدَثَ) مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: أَحْدَثَ الدَّهْرُ فيهِمْ أَحْداثاً، وهُوَ حَذْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الحالُ، واللَّفْظُ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " وأُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ..."[5]، على أَنَّ مَفْعُوْلَ (أُوْتِيَ) الثَّاني مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: أُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شيءٍ شَيْئاً[6].

ومِنْهُ قَوْلُ الحُطَيْئَةِ[7]:

مُنَعَّمَةٌ تَصُوْنُ إِلَيْكَ مِنْها كَصَوْنِكَ مِنْ رِداءٍ شَرْعَبِيّ

على أَنَّ مَفْعُوْلَ (تَصُوْنُ) مَحْذُوْفٌ تقْدِيْرُهُ: تَصُوْنُ الحَدِيْثَ إِلَيْكَ.

ومِنْهُ قِراءَةُ الجَماعَةِ: " وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ "[8] بإضافَةِ (كُلِّ) إلى الاسْمِ المَوْصُوْلِ، على أَنَّ مَفْعُوْلَ الفِعْلِ الثَّانِي مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: وآتاكُمْ سُؤْلَكُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وأُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ "[9]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وأُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ شَيْئاً.

---

(١)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٨٠.
(٢)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٣٥.
(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٨٠.
(٤) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٣.
(٥) النمل: ٢٣.
(٦) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٤.
(٧) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٤.
(٨) إبراهيم: ٣٤.
(٩) النّمل: ٢٣.

ومِنْهُ قِراءَةُ العَلاءِ بْنِ سَيَّابَةَ: " أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتِعْ وَيَلْعَبْ "[1] بضَمِّ ياء (يَرْتِعْ)، وكَسْرِ تائِهِ، على أَنَّ مَفْعُوْلَ هذا الفِعْلِ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيرُهُ: يُرْتِعْ مَطِيَّتَهُ[2].

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعْرِفُوا "[3] على أَنَّ مَفْعُوْلَ (لِتَعْرِفوا) مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: لتَعْرِفُوا ما أَنْتُمْ مُحْتاجُوْنَ لمَعْرِفَتِهِ[4].

ومِنْهُ قِراءَةُ عِكْرِمَةَ: " يا أَيُّها المُزَمِّلُ "[5]، " يا أَيُّها المُدَثِّرُ "[6] بتَخْفِيْفِ الزَّايِ، والدّالِ، على أَنَّ مَفْعُوْلَ كِلَيْهِما مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: المُزَمِّلُ نَفْسَهُ، والمُدَثِّرُ نَفْسَهُ[7].

ومِنْهُ قَوْلُ المُتلمّس[8]:

لِذي الحِلْمِ قَبْلَ اليَوْمِ ما تُقْرَعُ العَصا وما عُلِّمَ الإنسانُ إلاّ ليَعْلَما

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ليَعْلَمَ ما عُلِّمَهُ.

ومِنْهُ حَذْفُ الضَّمِيْرِ المَنْصُوْبِ العائِدِ على المُبْتَدَأ كما في قِراءَة يَحْيَى، وإِبْراهِيْمَ السُّلَمِيِّ: " أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ "[9] برَفْعِ (حُكْمُ) على الابْتِداءِ، على أَنَّ الخَبَرَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ مِنْ (يَبْغُوْنَ) على أَنَّ عائِدَ المُبْتَدَأ الضَمِيْرُ المَفْعُوْلُ بِهِ المَحْذُوْفُ، والتَّقْدِيْرُ: يَبْغُوْنَهُ. ووَسَمَ ابْنُ مُجاهِدٍ هذِهِ القِراءَةَ بالخَطَأ، وذَكَرَ الأَعْرَجُ أَنَّهُ لا يَعْرِفُ في العَرَبِيَّةِ (أَفَحُكْمُ)، ولكِنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ عَدَّ النَّصْبَ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ، وذَكَرَ أَنَّهُ جائِزٌ في الشِّعْرِ ؛ لأَنَّ البَصْرِيِّيْنَ لا يُجِيْزُوْنَ حَذْفَ العائِدِ المَنْصُوْبِ، وهذا على خِلافِ مَذْهَبِ الكُوْفِيِّيْنَ.

---

(١) يوسف: ١٢.
(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣٣.
(٣) الحجرات: ١٣.
(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٨٠.
(٥) المزَّمِّل: ١.
(٦) المدَّثِّر: ١.
(٧) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٣٥.
(٨) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٨٠.
(٩) المائدة: ٥٠.

ومِنَ الشِّعْرِ الَّذي حُذِفَ فِيْهِ العائِدُ المَنْصُوْبُ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ[1]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِيْ عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْهُ: " ولَوْ نَصَبَ، فقالَ (كُلَّهُ) لَمْ يَنْكَسِرِ الوَزْنُ، فهذا يُؤْنِسُكَ بأَنَّهُ لَيْسَ للضَّرُوْرَةِ مُطْلَقَةً، بَلْ لأَنَّ لَهُ وَجْهاً مِنَ القِياسِ، وهُوَ تَشْبِيْهُ عائِدِ الخَبَرِ بعائِدِ الحالِ، أَوِ الصِّفَةِ، وهُوَ إِلى الحالِ أَقْرَبُ ؛ لأَنَّها ضَرْبٌ مِنَ الخَبَرِ... فغَيْرُ بَعِيْدٍ أَنْ يَكُوْنَ قَوْلُهُ (أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُوْنَ) يُرادُ بِهِ: يَبْغُوْنَهُ، ثُمَّ يُحْذَفُ الضَّمِيْرُ، وهذا وإِنْ كانَتْ فِيْهِ صَنْعَةٌ فإِنَّهُ لَيْسَ بخَطَأٍ "[2].

وعَلى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَخْطِئَةِ ابْنِ جِنِّيٍّ لهذِهِ القِراءَةِ فإِنَّهُ يُسْرِفُ في الاحْتِجاجِ لَها لِيُبْعِدَها عَنْ حَذْفِ العائِدِ المَنْصُوْبِ، وذلِكَ مِنْ خِلالِ إِعْرابِهِ لـ (يَبْغُوْنَ) صِفَةً لخَبَرٍ مَحْذُوْفٍ قامَتِ الصِّفَةُ مَقامَهُ، والتَّقْدِيْرُ: أَفَحُكْمُ الجاهِلِيَّةِ حُكْمٌ يَبْغُوْنَ، على أَنَّ في هذا التَّقْدِيْرِ حَذْفَ الخَبَرِ، وعائِدَ الصِّفَةِ المَنْصُوْبَ (مَفْعُوْلَ الفِعْلِ).

ومِنْهُ حَذْفُ مَفْعُوْلِ اسْمِ الفاعِلِ (مُبِيْنَةٍ) كما في قِراءَةِ ابْنِ عَبّاسٍ: " إِلاَّ أَنْ يَأْتِيْنَ بفاحِشَةٍ مُبِيْنَةٍ "[3] بكَسْرِ الباءِ، وإِسْكانِ الياءِ على أَنَّ (مُبِيْنَةٍ) اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: أَبانَ الشَّيْءَ[4].

ومِنْهُ حَذْفُ مَفْعُوْلَيِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي إِلى مَفْعُوْلَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُما مُبْتَدَأً، وخَبَراً، ومِنْ ذلِكَ (يُوْرِثُ) مُضارِعُ (أَوْرَثَ) كما في قِراءَةِ الحَسَنِ: " وإِنْ كانَ رَجُلٌ يُوْرِثُ كَلالَةً "[5]، على أَنَّ مَفْعُوْلَيْ (يُوْرِثُ) مَحْذُوْفانِ، والتَّقْدِيْرُ: يُوْرِثُ وارِثَهُ، أَوْ أَهْلَهُ مالَهُ: " وفي كِلْتا القِراءَتَيْنِ هُناكَ المَفْعُوْلانِ مَحْذُوْفانِ، كَأَنَّهُ قالَ: يُوْرِثُ وارِثَهُ مالَهُ... "[6]، وأَهْمَلَ ابْنُ جِنِّيٍّ إِعْرابَ (كَلالَةً)، ودَلالاتِها مُكْتَفِياً بالتَّصْرِيْحِ بكَوْنِها مَنْصُوْبَةً في جَمِيْعِ القِراءَتِ.

ويَخْتَلِفُ إِعْرابُ (كَلالَةً) في هذِهِ القِراءَةِ، وغَيْرِها باخْتِلافِ ما يُمْكِنُ أَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ على وَفْقِ ما يَأْتِيْ:

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢١١.

(٢) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢١١.

(٣) النساء: ١٩.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٨٣. وانظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٢٠٤.

(٥) النساء: ١٢.

(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٨٢ — ١٨٣.

(أ) أَنْ تَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (يُوْرَثُ)، على أَنَّهُ نائِبُ فاعِلٍ، وأَنَّ المُرادَ بها المَيِّتُ، والتَّقْدِيْرُ: يُوْرَثُ ذا كَلالَةٍ.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً لَهُ، على أَنَّ المُرادَ بِها القَرابَةُ.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ مَفعُوْلاً ثانِياً.، على أَنَّ المُرادَ بِها المَوْرُوْثُ.

(د) أَنْ تَكُوْنَ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: يُوْرَثُ وِراثَةً كَلالَةً، أَوْ ذات كَلالَةٍ، على أَنَّ المُرادَ بها الوِراثَةُ.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ تَمْيِيْزاً عِنْدَ مَكِّيِّ بْنِ أَبي طالِبٍ، على أَنَّ (كانَ) تامَّةٌ(١).

وقَدْ عُدَّ مَفْعُوْلا الفِعْلَيْنِ (يُوْرِثُ، ويُوَرِّثُ) عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ مَحْذُوْفَيْنِ كما مَرَّ، على أَنَّ (كَلالَةً) حالٌ على أَنَّ المُرادَ بها المَيِّتُ، أَوْ مَفْعُوْلٌ لَهُ، على أَنَّ المُرادَ بها القَرابَةُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بإعْرابِها، وتَكُوْنُ مَفْعُوْلاً ثانِياً على أَنَّ المُرادَ بها المالُ، وأَنَّ الأَوَّلَ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: يُوْرِثُ أَهْلَهُ مالَهُ.

ومِنْ حَذْفِ هذَيْنِ المَفْعُوْلَيْنِ قَوْلُ الكُمَيْتِ(٢):

بِأَيِّ كِتابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ

على أَنَّ مَفْعُوْلَي (تَحْسبُ) حُذِفا، كما ذَكَرَ.

(٣/ ١٤) حَذْفُ المُضافِ: تَحَدَّثْتُ عَنْ هذِ المَسْأَلَةِ بِإِيْجازٍ في تَأْوِيْلِهِ للجَرِّ الجِوارِيِ مِنْ حَيْثُ إِخْضاعُهُ للنَّعْتِ السَّبَبِيِّ(٣).

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وُقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ "(٤) بضَمِّ واوِ (وُقُوْدُها)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ذُوْ وُقُوْدِها، أَوْ: أَصْحابُ

---

(١)انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ١٨٩، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٨٤، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٨٣.

(٢)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٨٣.

(٣) انظر الصفحة: ٥١.

(٤) البقرة: ٢٤.

وُقُوْدِها النَّاسُ"[1]؛ لأَنَّ الوُقُوْدَ مَصْدَرٌ، وهُوَ لَيْسَ بالنَّاسِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على المُبالَغَةِ، ووَضْعِ الجامِدِ المَصْدرِ (وُقُوْدُها) مَوْضِعَ المُشْتَقِّ.

ومِنْهُ قِراءَةُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، والعَلاءِ بْنِ سَيَّابَةَ: " وأُتْبِعَ الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا ما أُتْرِفُوا فِيْهِ"[2]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: جَزاءَ ما أُتْرِفُوا فيهِ[3].

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ جَمَّازٍ: " مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةِ "[4] بجَرِّ (الآخِرَةِ) على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: واللهُ يُرِيْدُ عَرَضَ الآخِرَةِ، وهذا الحَذْفُ جائِزٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ: " قالَ أَبُوْ الفَتْحِ: وَجْهُ جَوازِ ذلِكَ على عِزَّتِهِ، وقِلَّةِ نَظِيْرِهِ أَنَّهُ لَمَّا قالَ: (تُرِيْدُوْنَ عَرَضَ الدُّنْيا)، فجَرَى ذِكْرُ العَرَضِ، فصارَ كَأَنَّهُ أَعادَهُ ثانِياً، فقالَ: عَرَضَ الآخِرَةِ، ولا يُنْكَرُ نَحْوُ ذلِكَ... "[5]، وعَزَّزَ هذا الحَذْفَ بقَوْلِ أَبي دُوادٍ[6]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارا

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وكُلَّ نارٍ، وأَنَّ ذِكْرَ (كُلَّ) قَبْلَهُ قَدْ نابَ عَنْ إِعادَتِهِ هَرَباً مِنَ العَطْفِ على عامِلَيْنِ (كُلّ، وتَحْسَبِيْن).

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ "[7] بضَمِّ راءِ (رُكُوْبُهُمْ) على أَنَّ الرُّكُوْبَ مَصْدَرٌ على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُه[8]: ذُوْ رُكُوبِهِمْ (مَرْكُوْبُهُمْ)، ولا مُحْوِجَ عِنْديْ إِلى هذا إِذا كانَ المُرادُ المُبالَغَةَ، ويُمْكِنُ حَمْلُ الكَلامِ على وَضْعِ المَصْدَرِ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْلِ.

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٦٣.
(٢) هود: ١١٦.
(٣)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٣١.
(٤) الأنفال: ٦٧.
(٥) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٨١.
(٦) انظر: ابن لاجنّي، المحتسب: ١/ ٢٨١.
(٧) يس: ٧٢.
(٨) انظر: ابن لاجنّي، المحتسب: ٢/ ٢١٦ – ٢١٧.

ومِنْهُ قِراءَةُ سَعِيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ: " وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ والإِيْصالِ"(١)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ووَقْتِ الإِيْصالِ ؛ لأَنَّ المَصْدرَ لا يَقُـوْمُ مَقامَ ظَرْفِ الزَّمانِ إلاَّ بتَقْدِيْرِ مُضافٍ عِنْدَهُ(٢).

(٣/ ١٥) حَذْفُ الحَرْفِ غَيْرِ الجارِّ:

مِنْ ذلِكَ فَضْلاً عَمّا مرَّ حَذْفُ (أَنِ) النَّاصِبَةِ للمُضارِعِ: مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ الَّذي سَبقَ ذِكْرُهُ:

كُـلٌّ لَـهُ نِيَّـةٌ في بُغْـضِ صـاحِبِهِ بِنِعْمَـةِ اللهِ نَقْلِـيكُمْ وتَقْلُوْنَـا

كما مَرَّ(٣).

ومِنْهُ قِراءَةُ الأَعْمَشِ: " ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ "(٤) بالنَّصْبِ بإِضْمارِ (أَنْ)(٥).

ومنْهُ حَذْفُ (أَنْ) الحَرْفِ النَّاصِبِ، على أَنَّ بابَهُ الشِّعْرُ: مِمَّا حَمَلَهُ مِنَ القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ تَأْوِيْلاً على الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ قِراءَةُ الحَسَنِ البَصْرِيّ، وغَيْرِهِ: " وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَـهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا "(٦) بنَصْبِ (يُدْرِكَـهُ) المَعْطُـوْفِ عـلى فِعْـلِ الشَّرْطِ (يَخْرُجْ) بـ (أَنْ) مُضْمَرَة، وهيَ قِراءَةٌ ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ(٧) أَنَّ حَذْفَ حَرْفِ النَّصْبِ فيها لَيْسَ بالسَّهْلِ ؛ لأَنَّ بابَهُ الشِّعْرُ لا القُرْآنُ، على أَنَّ الالْتِجاءَ إلى هذِهِ الضَّرُوْرَةِ وَسِيْلَةٌ لإِجازَةِ الحَمْلِ على غَيْرِ الظَّاهِرِ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ حَمْلَها على الانْزِياحِ مِنَ الجَزْمِ إلى النَّصْبِ يُبْعِدُها عَمَّا يُمْكِنُ أَنْ تُوْسَمَ بِهِ مِنَ الشُّذُوْذِ، أَوِ النُّدْرَةِ، أَوِ الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ.

---

(١) النور: ٣٦.
(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١١٣.
(٣) انظر الصفحة: ٣٩.
(٤) المدّثّر: ٦.
(٥) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٣٨.
(٦) النساء: ١٠٠.
(٧) انظر: المحتسب: ١/ ١٩٥، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٣٣٧، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٢٠، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٥٢.

ومِمَّا حُذِفَ فيهِ هذا الحَرْفُ في الشِّعْرِ قَوْلُ الأَعْشَى[1]:

لَنـا هَضْـبَةٌ لا يَنْـزِلُ الـذُّلُّ وَسْـطَها ... ويَـأْوِيْ إِلَيْهـا المُسْـتَجِيْرُ فيُعْصَـما

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فَأَنْ يُعْصَما. وَقَوْلُ الآخَرِ:

سَـأَتْرُكُ مَنْـزِلي لبَنِـيْ تَمِـيْمٍ ... وأَلْحَـقُ بالحِجـازِ فأَسْـتَرِيْحا

على أَنَّ في القِراءَةِ مُسَوِّغاً يَجْعَلُها عِنْدَهُ أَقْوَى مِمَّا مَرَّ، وهذا المُسَوِّغُ يَكْمُنُ في تَقَدُّمِ الشَّرْطِ قَبْلَ المَعْطُوْفِ.

وأَجازَ الكُوفِيُّوْنَ في الفِعْلِ الواقِعِ بَيْنَ الشَّرْطِ، والجَزاءِ بَعْدَ الـواوِ، والفـاءِ – الرَّفْـعَ، والجَزْمَ، والنَّصْبَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِـراءَةِ طَلْحَـةَ بْـنِ سُـلَيْمانَ مِـنْ حَيْـثُ الالْتِجـاءُ إِلى التَّأْوِيـلِ برَفْـعِ (يُدْرِكُهُ) على الاسْتِئْنافِ بتَقْدِيْرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ: ثُمَّ هُوَ يُدْرِكُهُ المَـوْتُ، فيَكُـونُ العَطْـفُ مِـنْ بابِ تَعاطُفِ الجُمَلِ (عَطْفُ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مِن المُبْتَدَأ، والخَبَرِ على الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ: يَخْرُجْ) لِما بَيْنَ هذيْنِ المُتعاطِفَيْنِ مِنْ تَشابُهٍ، وهُوَ تَشابُهٌ يَكْمُنُ في العَمَلِ، عَلى أَنَّ أَداةَ الشَّـرْطِ تَجْزِمُ فِعْلَ الشَّرْطِ، ويَعْتَوِرُ الاثْنانِ (أَداةُ الشَّرْطِ، وفِعْلُهُ) عـلى جَـزْمِ الجَـوابِ، والقَـوْلُ نَفْسُـهُ في الابْتِداء العامِلِ المَعْنَوِيّ، والمُبْتَدأ اللَّذَيْنِ يَعْتَوِرانِ على رَفْعِ الخَبَرِ، وهُـوَ مَـذْهَبُ البَصْرِيِّيْنِ، وهُما مُتَرافِعانِ في المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ.

ومِنَ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ الَّتِيْ رُفِعَ فيها المُضارِعُ كما في القِراءَةِ – قَوْلُ الأَعْشَى[2]:

إِنْ تَرْكَبُـوا فرُكُـوْبُ الخَيْـلِ عادَتُنـا ... أَوْ تَنْزِلُـوْنَ فإِنَّـا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْدَهُ: أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُوْنَ. وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِنْ تُـذْنِبُوا ثُـمَّ تَـأْتِيْنِيْ بَقِيَّـتُكُمْ ... فَـما عَـلَيَّ بِـذَنْبٍ مِـنْكُمْ فَـوْتُ

(١) انظر: المحتسب: ١/ ١٩٧.

(٢) انظر: المحتسب: ١/ ١٩٥.

على أَنَّ التَّقْدِيْر: ثُمَّ أَنْتُمْ تَأْتِينِي بَقِيَّتِكُمْ، وهذا التَّأْوِيْلُ أَوْجَهُ عِنْدَهُ مِنْ كَوْنِ الفِعْلِ مَجْزُوْماً عَلامَةُ جَزْمِهِ السُّكُوْنُ على الياءِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ الأَوْلَى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الكُوْفِيُّوْنَ مِنْ حَيْثُ جَوازُ رَفْعِ المُضارِعِ الَّذي يَتوسَّطُ فِعْلَ الشَّرْطِ، وجَوابَهُ، ونَصْبِهِ، وهُوَ مَذْهَبٌ يُعَزِّزُ الالْتِجاءَ إِلى الانْزِياحِ مِنَ الجَزْمِ إِلى النَّصْبِ، والرَّفْعِ لتَحْقِيْقِ مَعْنًى، وتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

ومِنْهُ حَذْفُ حَرْفِ النِّداءِ قَبْلَ المُنادَى النَّكِرَةِ المَقْصُوْدَةِ كما في قِراءَةِ أَبِيْ جَعْفَر: " قُلْ رَبُّ احْكُمْ "(١)، وهُوَ حَذْفٌ يُعَدُّ ضَعِيْفاً عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ، وأَصْحابِهِ البَصْرِيِّيْنَ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ حَذْفُهُ؛ لأَنَّ (رَبُّ) يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ وَصْفاً لـ (أَيّ)، إِذْ يُقالُ: يا أَيُّها الرَّبُّ، وعَلَيْهِ فإِنَّ فِيْ ذلِكَ حَذْفَ (أَيٍّ)، وحَرْفِ النِّداءِ، والأَلِفِ واللامِ. ومِنْهُ: افْتَدِ مَخْنُوْقُ، وأَصْبِحْ لَيْلُ، وأَطْرِقْ كَرا (يا كَروانُ)، وهِيَ أَمْثالٌ تُعامَلُ مَعامَلَةَ الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ عِنْدَهُ، كما في قَوْلِ الشّاعِرِ(٢):

عَجِبْتُ لعَطّارٍ أَتانا يَسُوْمُنا ... بدَسْكَرَةِ المُرّانِ دُهْنَ البَنَفْسَجِ

فقُلْتُ لَهُ: عَطّارُ هَلاّ أَتَيْتَنا ... بنَوْرِ الخُزامَى أَوْ بخُوْصَةِ عَرْفَجِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: يا عَطّارُ. ولَعَلَّ ما مَرَّ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَتَعَبَّدُ في مِحْرابِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ البَصْرِيُّوْنَ دُوْنَ القِياسِ على ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ تَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصاءٍ في مَظانِّها المُخْتَلِفَةِ.

ومِنْهُ حَذْفُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ كما في قِراءَةِ الزّهريّ: " وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ "(٣) بِبِناءِ (أُشْهِدُوا) للمَفْعُوْلِ، على أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهامِ حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً، وهذا الحَذْفُ مَوْضِعُهُ عِنْدَ النُّحاةِ الشِّعْرُ، ويَلْتَمِسُ ابْنُ جِنِّيّ لِهذِهِ القِراءَةِ تَوْجِيْهاً، وهُوَ تَوْجِيْهٌ يَكْمُنُ في أَنَّ قَوْلَهُ (أُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ) صِفَةٌ لـ (إِناثاً)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثاً مُشْهَداً خَلْقُهُمْ هُمْ: " فإِنْ قُلْتَ: فإِنَّ المُشْرِكِيْنَ لَمْ يَدَّعُوا أَنَّهُمْ أُشْهِدُوا خَلْقَ ذلِكَ، ولا حَضَرُوْهُ، قِيْلَ: اجْتِراؤُهُمْ على

(١) الأنبياء: ١١٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٧٠.

(٣) الزخرف: ١٩.

ذلِكَ، ومُجاهَرتَهُمْ، واعْتِقادُهُمْ إيَّاهُ، وانْطِواؤُهُمْ عَلَيْهِ – فِعْلُ مَنْ شاهَدَهُ، وعايَنَ مُعْتَقَدَ مَنْ يَدَّعِيْهِ فيْهِ، لا مَنْ هُوَ شاكٌّ، ومُرَجِّمٌ، ومُتَظَنٌّ، إنْ لَمْ يَكُنْ مُعانِداً، ومُتَخَرِّصاً لِما لا يَعْتَقِدُهُ أَصْلاً، فلَمّا بَلَغُوا هذِهِ الغايَةَ صارُوا كالمُدَّعِيْنَ أَنَّهُمْ قَدْ شَهِدُوا ما أُشْهِدُوا بِهِ، وأَعْصَمُوا باعْتِقادِهِ "(١). ويُعَزِّزُ ما ذَهَبَ إلَيْهِ مِنْ حَيْثُ تَوَهُّمُ أَنَّ المُشْرِكِيْنَ أُشْهِدُوا خَلْقَ ذلِكَ بِما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، ومُعْتَقَداتٍ، وتَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ قَوْلِ المُسْتَمِعِ إلى مَنْ يُزَكِّي نَفْسَهُ، ويَنْفِي عَنْها ارْتِكابَها الخَبائِثَ، أَوْ بَعْضَ الرَّذائِلِ: وأَنْتَ إذاً تَقُولُ: إنَّكَ مَعْصُوْمٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بادِّعائِهِ العِصْمَةَ، على أَنَّ ما تَلَفَّظَ بِهِ مِنْ حَيْثُ وَسْمُ نَفْسِهِ بِما مَرَّ يُوْمِئُ إلى أَنَّهُ صارَ بمَنْزِلَةِ مَنِ تَلَفَّظَ بالقَوْلِ: أَنا مَعْصُوْمٌ. والقَوْلُ نَفْسُهُ فِيْمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ القُرْآنَ لَيْسَ بمُعْجِزٍ، وأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلامُ لَيْسَ بمُرْسَلٍ، فيَقُوْلُ المُسْتَمِعُ إلَيْهِ: هذا الَّذي تَقُوْلُ: الحَقُّ باطِلٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ، ولكِنَّ صُوْرَتَهُ كصُوْرَةِ مَنْ تَلَفَّظَ بِهِ. ويُعَزِّزُهُ أَيْضاً بتَأْوِيْلِ قَوْلِهِ تَعالَى: " يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ المَوْلَى وَلَبِئْسَ العَشِيرُ "(٢) أَنَّهُ كَأَنَّهُ قالَ: يَقُوْلُ: لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إلهٌ، ثُمَّ حَذَفْتَ الخَبَرَ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذلِكَ بَلْ إنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ نَفْعَهُ أَقْرَبُ مِنْ ضَرِّهِ، ولكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنْهُ أَنَّ صُوْرَتَهُ مَعَ تَحْصِيْلِها كَصُوْرَةِ مَنْ يَعْتَقِدُ ذلِكَ(٣).

ومِنْ حَذْفِ هذِهِ الهَمْزَةِ قِراءَةُ يَحْيَى، وغَيْرِهِ: " إذا مُتْنا.. "(٤) بحَذْفِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، وهذِهِ القِراءَةُ تَحْتَمِلُ تَأْوِيْلَيْنِ عِنْدَهُ(٥) الأَوَّلُ مِنْهُما يَكْمُنُ في حَذْفِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ تَخْفِيْفاً، وهُوَ حَذْفٌ عَدَّهُ ضَعِيْفاً كما مَرَّ، والآخَرُ في أَنَّ هذِهِ الهَمْزَةَ لَيْسَتْ مُرادَةً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: إذا مُتْنا، وكُنّا تُراباً بَعْدَ رَجُوْعُنا، ونُشُوْرُنا، ويَدُلُّ عَلَى هذا الفِعْلِ (بَعْدُ) قَوْلُهُ (ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) الَّذي لا يُعَدُّ جَواباً لـ(إذا)؛ لأَنَّهُ يَخْلُو مِنَ الفاءِ، وهذا عِنْدَهُ كقَوْلِكَ: إذا زُرْتَنِي فلَكَ دِرْهَمٌ، على أَنَّ (فلَكَ دِرْهَمٌ) نابَ عَنِ الفِعلِ الَّذي اسْتَحْقَقْتَ عَلَيْهِ دِرْهَماً.

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٥٤.

(٢) الحج: ١٣.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٤) ق: ٣.

(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٨١ – ٢٨٢.

ومِنْـهُ قِـراءَةُ ابْـنِ مُحَيْصِـنٍ، وغَـيْرِهِ: " وَسَـوَاءٌ عَلَـيْهِمْ أَأَنْـذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْـذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"(١) بحَذْفِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ تَخْفِيْفاً، ونِيَّتِهـا ؛ لأَنَّ (أَم) الْمُتَّصِـلَةَ بَعْـدَها، ولَمْ يُجِـزْ أَنْ تَكُوْنَ (أَمْ) مُنْقَطِعَةً، كما في قَوْلِ العَرَبِ: إِنَّها لإِبِلٌ أَمْ شاءٌ (بَلْ) ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ (وسَواءٌ عَلَـيْهِمْ) يَبْقى مُنْقَطِعاً لا ثانِيَ لَهُ. ويَرُدُّ حَمْلَ ابْنِ مُجاهِدٍ الكَلامَ على الخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ يَحْتاجُ إِلى تَأْوِيْـلٍ يَقُـوْمُ على التَّوَهُّمِ(٢).

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ الكُمَيْتِ(٣):

طَرِبْتُ وما شَـوْقاً إِلى البِيْضِ أَطْـرَبُ ... ولا لَعِبـاً مِنِّـيْ وذُوْ الشَّـيْبِ يَلْعَـبُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَوَ ذُوْ الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟ تَناكُراً لذلِكَ، وتَعَجُّباً.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَعَمْـرُكَ مـا أَدْرِيْ وإِنْ كُنْـتُ دارِيـاً ... شُـعَيْثُ بْـنُ سَـهْمٍ أَمْ شُـعَيْثُ بْـنُ مِنْقَـرِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنِ مِنْقَرٍ ؟.

(٣/ ١٦) حَذْفُ جَوابِ الشَّرْطِ: مِنْ مَواضِعِ حَذْفِهِ تِلْكَ الَّتي يَدُلُّ علَيْهِ القَسَمُ وجَوابُهُ كـما مَرَّ(٤).

(٣/ ١٧) حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ: مِمَّا عَدَّهُ ابْنُ جِنِّيٍّ مِنْ ذلِكَ قِـراءَةُ أَبِيْ طـالُوْت، والجـارُوْدِ بْـنِ أَبِيْ سَبْرَةَ: " وما يُخْدَعُوْنَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ "(٥)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وما يُخْـدَعُوْنَ إِلاَّ عَـنْ أَنْفُسِـهِمْ ؛ لأَنَّهُ يُقالُ: خَدَعْتُ زَيْداً عَنْ نَفْسِهِ، فلَمَّا حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ وَصَلَ الفِعْـلُ إِلى الاسْـمِ، كـما في

(١) يس: ١٠.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٠٥.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٠٥.

(٤) انظر الصفحة:١٦٣ – ١٦٤.

(٥) البقرة: ٩.

قَوْلِهِ تَعالَى: " واخْتارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً "[1]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: واخْتارَ مُوْسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِيْنَ رَجُلاً، وكما في: أَمَرْتُكَ الخَيْرَ في قَوْلِ عَمرِو بْنِ مَعْديكرب[2]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ (خَدَعَ) مُضَمَّناً مَعْنَى (نَقَصَ) الَّذي يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلَيْنِ صَرِيْحَيْنِ: " وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَمَلَهُ على المَعْنَى، فأَضْمَرَ لَهُ ما يَنْصِبُهُ، وذلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: خَدَعْتُ زَيْداً عَنْ نَفْسِهِ – يَدْخُلُهُ مَعْنَى: انْتَقَصْتُهُ نَفْسَهُ، ومَلَكْتُ عَلَيْهِ نَفْسَهُ، وهذا مِنْ أَسَدِّ، وأَدْمَثِ مَذاهِبِ العَرَبِيَّةِ، وذلِكَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَمْلِكُ فيْهِ المَعْنَى عنانَ الكَلامِ، فيَأْخُذُهُ إِلَيْهِ، ويُصَرِّفُهُ بحَسَبِ ما يُؤْثِرُهُ عَلَيْهِ، وجُمْلَتُهُ: أَنَّهُ مَتَى كانَ فِعْلٌ مِنَ الأَفْعالِ في مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ فكَثِيْراً ما يُجْرَى أَحَدُهُما مُجْرَى صاحِبِهِ، فيُعْدَلُ في الاسْتِعْمالِ بِهِ إِلَيْهِ، ويُحْذَى في تَصَرُّفِهِ حَذْوَ صاحِبِهِ، وإِنْ كانَ طَرِيْقُ الاسْتِعْمالِ، والعُرْفِ ضِدَّ مَأْخَذِهِ، أَلا تَرَى إِلى قَوْلِ اللهِ جَلَّ اسْمُهُ: " هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى "[3]، وأَنْتَ إِنَّما تَقُوْلُ: هَلْ لَكَ في كذا ؟ لكِنَّهُ لَمَّا دَخَلَهُ مَعْنَى: أَجْذِبُكَ إِلى كذا، وأَدْعُوْكَ إِلَيْهِ – قالَ: هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى... "[4].

ومِنَ التَّضْمِيْنَ الَّذي صِيْرَ إِلَيْهِ أَيْضاً لتَصْحِيْحِ التَّعْدِيَةِ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[5]:

كَيْفَ تَرانِيْ قالِباً مِجَنِّيْ   قَدْ قَتَلَ اللهُ زِياداً عَنِّيْ

على أَنَّ المُرادَ: صَرَفَ اللهُ زِياداً عَنِّيْ.

واسْتَحْسَنَ أَبُوْعليٍّ الفارِسِيُّ مَذْهَبَ الكِسائِيِّ في حَمْلِ تَعْدِيَةِ (رَضِيَ) بـ (على) في قَوْلِ الشَّاعِرِ[6]:

إِذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوْ قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِيْ رِضاها

---

(١) الأعراف: ١٥٥.
(٢) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ١/ ٥١.
(٣) النازعات: ١٨.
(٤) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٥٢.
(٥) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ١/ ٥٢.
(٦) انظر: اين جنِّيّ، المحتسب: ١/ ٥٢ – ٥٣.

على تَعْدِيَةِ نَقِيْضِهِ (سَخِطَ) بها، على الرَّغْمِ مِنَ أَنَّ القِياسَ: رَضِيَتْ عَنِّي، على أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَعُدُّ الحَمْلَ على النَّظِيْرِ أَسْوَغَ مِنْ حَمْلِ النَّقِيْضِ على نَقِيْضِهِ، والتَّقْدِيْرُ: أَقْبَلَتْ عليَّ بَنُوْ قُشَيْرٍ.

(٣/ ١٨) حَذْفُ خَبَرِ المُبْتَدَأ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ "(١) بِرَفْعِ (أَرْجُلُكُمْ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وأَرْجُلُكُمْ واجِبٌ غَسْلُها، أَوْ: مَغْسُوْلَةٌ، وأَنَّ الواوَ اسْتِئْنافِيَّةٌ لِئَلاَّ يُعْطَفُ مَرْفُوْعٌ على مَنْصُوْبٍ (وُجُوْهَكُمْ): " وكَأَنَّهُ بالرَّفْعِ أَقْوَى مَعْنًى، وذلِكَ لأَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ، فيَرْفَعُهُ على الابْتِداءِ، فيَصِيْرُ صاحِبَ الجُمْلَةِ، وإذا نَصَبَ، أَوْ جَرَّ عَطَفَهُ على ما قَبْلَهُ، فصارَ لَحَقاً، وتَبَعاً، فاعْرِفْهُ "(٢).

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ: " وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَبَحْرٌ يُمِدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "(٣)، على أَنَّ (بَحْرٌ) مَرْفُوْعٌ على الابْتِداءِ المَحْذُوْفِ الخَبَرِ، وتَقْدِيْرُهُ: وهُناكَ بَحْرٌ يُمِدُّهُ، ولا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (أَقْلامٌ) ؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ، فالبَحْرُ، وما فيْهِ مِنَ الماءِ لَيْسَ مِنْ حَدِيْثِ الشَّجَرِ، والأَقْلامِ بَلْ مِنْ حَدِيْثِ المِدادِ(٤).

ومِنْهُ قِراءَةُ الجَماعَةِ: " سُوْرَةٌ أَنْزَلْناها "(٥)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فِيْما يُنْزَلُ عَلَيْكُمْ، أَوْ فيما يُتْلَى عَلَيْكُمْ سُوْرَةٌ أَنْزَلْناها(٦).

(٣/ ١٩) حَذْفُ الضَّمَّةِ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ تَخْفِيْفاً: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ "(٧) بِإِسْكانِ راءِ (ويَذَرْهُمْ)،

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٠٨.

(٣) لقمان: ٢٧.

(٤) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٦٩.

(٥) النور: ١.

(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسي: ٢/ ١٠٠.

(٧) الأنعام: ١١٠.

وقِراءَةُ قَوْلِهِ: " وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ "[1] بإِسْكانِ راء (يُشْعِرْكُمْ)، وقِراءَةُ: " فتُوْبُوا إِلى بارِئْكُم "[2] بإِسْكانِ هَمْزَةِ (بارِئْكُمْ)، وقِراءَةُ قَوْلِهِ: " أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ "[3] بإِسْكانِ نُوْنِ (يَلْعَنْهُمْ)، وقِراءَةُ قَوْلِهِ: " رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ "[4] بإِسْكانِ مِيْمِ (يُعَلِّمْهُمْ).

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[5]:

سِيْرُوا بَنِيْ العَمِّ فالأَهْوازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيْرَى فلا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

بإِسْكانِ فاءِ (تَعْرِفْكُمْ).

ومِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[6]:

فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

بإِسْكانِ باء (أَشْرَبْ).

وحَمَلَ ابْنُ جِنِّيٍّ هذا الإِسْكانَ على التَّخْفِيْفِ لِثِقَلِ تَوالِيْ الحَرَكاتِ مَعَ الضَّمَّاتِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ هذا الإِسْكانَ لُغَةُ تَمِيْمٍ، وهِيَ لُغَةٌ تُعَزِّزُ الانْزِياحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلى السُّكُوْنِ.

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ: " أَوْ يُحْدِثْ لَهُمْ ذِكْراً "[7] بإِسْكانِ الثَّاءِ[8].

---

(1) الأنعام: ١٠٩.

(2) البقرة: ٥٤.

(3) البقرة: ١٥٩.

(4) البقرة: ١٢٩.

(5) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١١٠.

(6) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١١٠.

(7) طه: ١١٣.

(8) انظر: ابن جنّي: ٢/ ٥٩.

(٣/ ٢٠) حَذفُ الضَّمَيرِ رابِطِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الحالِيَّةِ المَسْبُوْقَةِ بالواوِ : عَلى الرَّغْمِ مِنْ كَثْرَةِ الشّواهِدِ الَّتي لَمْ يُذْكَرْ فيها المَحْذُوْفُ المُتَوَهَّمُ فإنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يُؤْثِرُ الحَذْفَ على عَدَمِهِ كما في الشَّواهِدِ الَّتي تَسُدُّ فيها واوُ الحالِ مَسَدّ الضَّمِيْرِ، وتُغْنِيْ عَنْهُ، وهذِهِ الشَّواهِدُ هِيَ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: " ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ "(١): يَجُوْزُ في الواوِ أَنْ تَكُوْنَ للحالِ، على أَنَّ العامِلَ فيها يَغْشَى، وللاسْتِئْنافِ، وبِمعْنَى (إِذْ)، وهُوَ وَجْهٌ عُدَّ ضَعِيْفاً(٢).

● قَوْلُهُ تَعالَى: " قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ "(٣).

● قَوْلُهُ تَعالَى: " كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ"(٤).

● الحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ: " كُنْتُ نَبِيّاً وآدَمُ بَيْنَ الماءِ والطِّيْنِ "(٥).

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(٦):

وقَدْ أَغْتَدِيْ والطَّيْرُ في وُكُناتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(٧):

بعَثْتُ إِلَيْها والنُّجُوْمُ طَوالِعُ ... حِذاراً عَلَيْها أَنْ تَقُوْمَ فتَسْمَعا

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(٨):

---

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) انظر: أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٣، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٣/ ٤٤٦ (المكتبة الشاملة).

(٣) يوسف: ٨.

(٤) الأنفال: ٥.

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٢.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٢.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

(٨) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

لَـهُ الوَيْـلُ إِنْ أَمْسَـى ولا أُمُّ هاشِـمٍ ... قَرِيـبٌ ولا البَساسَـةُ بِنْـتُ يَشْـكُرا

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(1):

إذا رَكِبُـوا الخَيْـلَ واسْـتَلْأَمُوا ... تَحَرَّقَـتِ الأَرْضُ واليَـوْمُ قَـرّ

● قَوْلُ طَرَفَةَ(2):

أَرَّقَ العَـيْنَ خَيـالٌ لَمْ يَقِـرْ ... طـافَ والرَّكْـبُ بصَـحْراءِ يُسُـرْ

● قَوْلُ عنْتَرَةَ(3):

يَـدْعُونَ عَنْـتَرُ والرِّمـاحُ كأَنَّهـا ... أَشْـطانُ بِئْـرٍ في لَبـانِ الأَدْهَـمِ

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(4):

سَرَيْنـا ونَجْمٌ قـدْ أَضـاءَ فمُـذْ بَـدا ... مُحَيّـاكِ أَخْفَـى ضَـوْؤُهُ كـلَّ شـارِقِ

● قَوْلُ امرئِ القَيْسِ(5):

إذا ما بَكَى مِـنْ خَلْفِها انْحَرَفَتْ لَـهُ ... بشِـقٍّ وشِـقٌّ عِنْـدَنا لَمْ يُحَـوَّلِ

ويَتَبَيَّنُ لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ واوَ الحالِ قَدْ أَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيْرِ، وقامَتْ مَقامَهُ، فلا مُحْوِجَ عِنْدَ أَبِيْ حَيَّانَ إِلى تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِهِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، وهذا على خِلافِ ابْنِ جِنِّيٍّ(6) الَّذي ذَكَرَ أَنَّـهُ لا بُـدَّ

(1) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.
(2) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.
(3) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.
(4) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٣، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٣/ ٤٤٦ (المكتبة الشاملة).
(5) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٣، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٣/ ٤٤٦ (المكتبة الشاملة).
(6) انظر: ابن جنّي، سرّ صناعةِ الإعراب: ٦٤٥، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

مِنْ تَقْدِيْرِ هذا الضَّمِيْرِ رابطا كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالِعَةٌ، على أَنَّ تَقْدِيْرَ هذا الضَّمِيْرِ في هذا القَوْلِ عِنْدَهُ: جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالعَةٌ وَقْتَ مجيْئِهِ.

(٣/ ٢١) العَطْفُ على التَّوَهُّمِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ سَوَّارِ بْنِ المُضَرِّبِ(١):

يا أَيُّها القَلْبُ هَلْ تَنْهاكَ مَوْعِظَةٌ ... أَوْ يُحْدِثَنْ لَكِ طُوْلُ الدَّهْرِ نِسْيانا

على أَنَّ (يُحْدِثَنْ) مَعْطُوْفٌ على تَوَهُّمِ مِثْلِهِ قَبْلَهُ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: هَلْ تَنْهَيَنْكَ مَوْعِظَةٌ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

يَقُوْلُ رِجالٌ ما أُصِيْبَ لَهُمْ أَبٌ ... ولا مِنْ أَخٍ أَقْبِلْ على المالِ تَعْقِلِ

على أَنَّ (مِنْ أَخٍ) مَعْطُوْفٌ على تَوَهُّمِ جَرِّ (أَبٌ) بـ (مِنْ) الزَّائِدَةِ قِياساً، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: ما أُصِيْبَ لَهُمْ مِنْ أَبٍ.

ومِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِيْ سُلْمَى(٣):

بَدا لِيْ أَنِّيْ لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيْئاً إِذا كانَ جائِيا

على أَنَّ القَوْلَ في هذا العَطْفِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ عَطْفُ (سابِقٍ) المَجْرُوْرِ على (مُدْرِكَ) على تَوَهُّمِ جَرِّهِ بالباءِ الزَّائِدَةِ.

ومِنْهُ قَوْلُ الأَحْوَصِ اليَرْبُوْعِيِّ(٤):

مَشائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ... ولا ناعِقٍ إِلاَّ بَبَيْنٍ غُرابُها

على أَنَّ (ناعِقٍ) مَعْطُوْفٌ على (عَشِيْرَةً) على تَوَهُّمِ إِضافَةِ اسْمِ الفاعِلِ (مُصْلِحِيْنَ) إِلى (عَشِيْرَة)، على أَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ.

ومِنْهُ قَوْلُ عُقْبَةَ الأَسديّ(٥):

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٢٢.
(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٠، ٤٢٢.
(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٠.
(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٠.
(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢١.

مُعَاوِيَ، إِنَّا بَشَرٌ، فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيْدا

على أَنَّ (الحَدِيْدا) مَعْطُوْفٌ على (بالجِبالِ) على تَوَهُّمِ عَدَمِ زِيادَةِ الباءِ في خَبَرِ (لَيْسَ)، وهُوَ الأَصْلُ. ومِنْهُ قَوْلُ الحُطَيْئَةِ[1]:

طافَتْ أُمامَةُ بالرُّكْبانِ آوِنَةً يا حُسْنَهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقَبا

على أَنَّ (مُنْتَقَباً) مَعْطُوْفٌ على (قَوامٍ) على تَوَهُّمِ حَذْفِ (مِنْ).

ويَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ تَدُوْرُ في فَلَكِ التَّوَهُّمِ يَتبدَّى مِنْها الحَذْفُ، والزِّيادَةُ، ووَضْعُ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخرَى، والإِضافَةُ اللَّفْظِيَّةُ، وعَدَمُها، وهِيَ مَسائِلُ تَنْدَرِجُ تَحْتَ المَنْهَجَيْنِ المِعْيارِيِّ عِنْدَ القُدامَى، والتَّوْلِيْدِيِّ التَّحْوِيْلِيِّ عِنْدَ التَّوْلِيْدِيِّيْنَ.

(٤) الزِّيادَةُ: مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ[2]:

(٤/ ١) زِيادَةُ (أَنَّ): مِنْ ذلِكَ قَوْلُ قِرْواشِ بْنِ حَوْطٍ القَيْنِيِّ[3]:

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقالاً ابْنَ خُوَيْلِدٍ بِنِعافِ ذِيْ عُدُمٍ وأَنَّ الأَعْلَما

على أَنَّ (أَنَّ) الثَّانِيَةَ زائِدَةٌ للتَّوْكِيْدِ: " وزادَ (أَنَّ) الثَّانِيَةَ تَوْكِيْداً، يَدُلُّ على ذلِكَ أَنَّ خَبَرَها في البَيْتِ الثَّانِيْ، وهُوَ قَوْلُهُ:

يَنْمِيْ وَعِيْدُهُما إِلَيَّ وبَيْنَنا شُمٌّ فَوارِعُ مِنْ هِضابِ يَرَمْرَما

ولا بُدَّ أَنْ تَكُوْنَ الثَّانِيَةُ زائِدَةً، فإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذلِكَ، ولَمْ تَعْتَقِدْ أَدَّاكَ الأَمْرُ إِلى أَنْ تَرْفَعَ الخَبَرَ برافِعَيْنِ، وهُما (أَنَّ) الأُوْلَى، و(أَنَّ) الثَّانِيَةُ، ومُحالٌ أَنْ يَعْمَلَ في مَعْمُوْلٍ واحِدٍ عامِلانِ أَبَداً، فيَجْرِيْ هذا نَحْواً مِنْ مَجْرَى قَوْلِكَ: ذَهَبَ زَيْدٌ، وانْطَلَقَ عَمْرٌو الظَّرِيْفانِ، ولَوْلا أَنَّكَ جَعَلْتَ (انْطَلَقَ) كاللَّغْوِ، وغَيْرَ المُعْتَدِّ بِهِ — لَمْ تَجُزِ المَسْأَلَةُ ؛ لِئَلاَّ يَرْتَفِعَ (الظَّرِيْفانِ) بعامِلَيْنِ اثْنَيْنِ "[4].

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢١.

(٢) أَفْرَدَ في كتابه الخصائِصِ باباً خاصّاً: ٢/ ٢٧٥: (بابٌ في زِيادَة الحُرُوْف، وحَذْفِها).

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٩.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبّيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٩.

ومِنْ ذلِكَ زِيادَةُ (إِنَّ) كما في قَوْلِ الحُطَيْئَةِ[1]:

قالَتْ أُمامَةُ: لا تَجْزَعْ، فقُلْتُ لَها ... إِنَّ العَزاءَ وإِنَّ الصَّبرَ قَدْ غُلِبا

بقَيْدِ كَوْنِ الأَلِفِ في (غُلِبا) ضَميرَ التَّثْنِيَةِ تُعْرَبُ نائِباً عَنِ الفاعِلِ، على أَنَّ جَعْلَها أَلِفَ إِطْلاقٍ لا يُلْزِمُ أَنْ تَكُوْنَ زائِدَةً، ويَكُوْنُ خَبَرُ الأُوْلَى مَحْذُوْفاً يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ الثَّانِيَةِ، والتَّقْدِيْرُ: إِنَّ العَزاءَ قَدْ غُلِبَ، وإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غُلِبَ.

ولا يُضَعِّفُ عِنْدَهُ حَذْفَ هذا الخَبَرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كَوْنُ خَبَرِ (إِنَّ) يَرْتَفِعُ ارْتِفاعَ الفاعِلِ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُهُ لَفْظاً، وذلِكَ لأَنَّهُ في المَعْنَى خَبَرُ المُبْتَدَأ الَّذي كَثُرَ حَذْفُ خَبَرِهِ، وشاعَ، واطَّرَدَ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ ما مَرَّ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَثَرٌ بَيِّنٌ في الحَذْفِ، أَوِ الزِّيادَةِ في هذهِ المَسْأَلَةِ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ (قَدْ غَلَبا) خَبَراً مَعَ عَدِّ الأَلِفِ فيْهِ للإِطْلاقِ، على أَنَّ الاثْنَيْنِ صُيِّرا واحِداً لشِدَّةِ تَلازُمِهما، وتَلاصُقِهما، ولا نُحْوِجَ إلى تَوَهُّمِ الحَذْفِ فِيْهِ، وفي أَضْرابِه.

ومِنْ حَذْفِ خَبَرِ (إِنَّ) فَضْلاً عَمَّا مَرَّ قَوْلُ الأَعْشَى[2]:

إِنَّ مَحَلاًّ، وإِنَّ مُرْتَحَلاً ... وإِنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلا

(٤/ ٢) زِيادَةُ حُرُوْفِ الجَرِّ: مِنْ هذِهِ الحُرُوْفِ الباءُ: مِنْ ذلكَ زيادَتُها في (بَنظْرَةٍ) كما في قَوْلِ مَجْنُونِ لَيْلى[3].

ومِنْهُ زِيادَتُها في المَفْعُوْلِ بِهِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

ولكِنَّهُمْ - يا أَحْسَنَ النَّاسِ - أَكْثَرُوا ... بقَوْلٍ - إذا ما جِئْتُ - هذا حبِيْبُها

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٦٩.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنّبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٠.

(٣) انظر الصفحة: ١٢٥.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٢٣.

على أَنَّ الباءَ زائِدَةٌ في مَفْعُوْلِ الفِعْلِ (أَكْثَرُوا)، وهُوَ: بقَوْلٍ، على أَنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ حَسُنَتْ عِنْدَهُ إِذا حُمِلَ مَعْنَى (أَكْثَرُوا) على مَعْنَى: أُوْلِعُوا بقَوْلٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ، كما يَظْهَرُ لي إِلاَّ إِذا حُمِلَتْ على التَّضْمِينِ.

ومِنْهُ زِيادَتُها في اسْمِ (لَيْسَ) كما في قِراءَةِ أُبَيٍّ، وابْنِ مَسْعُوْدٍ: " لَيْسَ البِرَّ بأَنْ تُوَلُّوا وُجُوْهَكُمْ "(١)، على أَنّ (البِرَّ) خَبَرُ (لَيْسَ) على الرَّغْمِ مِنْ زِيادَةِ الباءِ في اسْمِ (لَيْسَ) لا في خَبَرِها، وهُوَ الأَصْلُ، والقِياسُ، وهيَ زِيادَةٌ جَعَلَتِ ابْنَ مُجاهِدٍ يَذْهَبُ إِلى أَنَّهُ لا يَجُوْزُ نَصْبُ البِرِّ بهذِهِ الزِّيادَة، وهُوَ الظّاهِرُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ، ولكِنَّهُ أَجازَ النَّصْبَ مَعَ هذِهِ الزِّيادَةِ حامِلاً زِيادَتَها على زِيادَتِها في فاعِلِ (كَفى) كما في قَوْلِ العَرَبِ: كَفَى باللهِ، على أَنَّ المُرادَ: كَفَى اللهُ، وكما في قَوْلِهِ تَعالَى: " كَفَى بنا حاسِبِيْنَ "(٢)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: كَفَيْنا، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ زِيادَتَها في فاعِلِ (كَفَى) شاذَّةٌ: " قِيْلَ: لَو لَمْ يَكنْ شاذّاً لَما جَوَّزْنا قِياساً عَلَيْهِ ما جَوَّزْناهُ، ولكِنّا نُوْجِبُ فيْهِ أَلْبَتَّةَ واجِباً، فاعْرِفْهُ "(٣).

وأَجازَ أَبْوْ حَيّانَ هذِه الزِّيادَةَ في قَوْلِ مَحْمُوْدِ بْنِ حَسَنٍ الوَرّاقِ(٤):

أَلَيْسَ عَجَباً بأَنَّ الفَتَى ... يُصابُ بِبَعْضِ الَّذي في يَدَيْهِ

على أَنَّ ما حَسَّنَ زِيادَتَها عِنْدَهُ في هذا الشّاهِدِ الشِّعْرِيِّ التَّعَجُّبُ مَعَ التَّقْرِيرِ الَّذي يَتَبَدَّى مِنَ الهَمْزَةِ، ولكِنَّهُ لَمْ يُجِزْ أَنْ يُقالَ: أَلَيْسَ قائِماً بزَيْدٍ ؟.

ولَمْ يُجِزْ أَيْضاً مَكِّيُّ بْنُ أَبِيْ طالِبٍ هذِهِ الزِّيادَةَ في اسْمِ (لَيْسَ). وهذِهِ الزِّيادةُ جائِزَةٌ في الاسْمِ إِذا تَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ كزِيادَتِها في الخَبَرِ كما في (شرح التصريح على التَّوضِيْح)(٥). وعَدَّ ابْنُ هِشام هذِهِ الزِّيادَةَ فيما أَصلُهُ الابْتِداءُ مِنَ الغَرائِبِ، ويَشْرَحُ الدُّسوْقِيُّ قَوْلَ ابْنِ هِشامٍ " وقَوْلُهُ (بشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ إِلى مَوْضِعِ الخَبَرِ): السِّرُّ في ذلِكَ أَنَّهُ حِيْنَئِذٍ يَكْتَسِبُ شَبَهاً بالخَبَرِ مِنْ

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) الأنبياء: ٤٧.

(٣) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١١٧.

(٤) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٢.

(٥) انظر: ١/ ٢٠١.

حَيْثُ الصُّوْرَةُ، ولسَبَبِ حُلُوْلِهِ مَحَلَّ الخَبَرِ، فيجسر ذلِكَ على زِيادَةِ الباءِ فيْهِ كما تُزادُ في الخَبَرِ"[1]

ومِنْ ذلِكَ زِيادَتُها في خَبَرِ المُبْتَدَأ غَيْرِ المَسْبُوْقِ بـ (ما)، أَوْ (لَيْسَ)، أَوْغَيْرِهما: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

فلا تَطْمَعْ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فيها ... ومَنْعُكُها بشَيْءٍ يُسْتَطاعُ

على أَنَّ الباءَ في (بشَيْءٍ) زائِدَةٌ في خَبَرِ المُبْتَدَأ (شَيْءٌ يُسْتَطاعُ): " وقَدْ جاءَ ذلِكَ، أَلا تَرَى إِلى قَوْلِ أَبِيْ الحَسَنِ في قَوْلِ اللهِ سُبْحانَهُ: (جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها)[3]، إِنَّ تَقْدِيْرَهُ: جَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها اعْتِباراً لقَوْلِهِ عَزَّ اسْمُهُ: (وجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها)[4]، فكَأَنَّهُ قالَ: ومَنْعُكُها شَيْءٌ يُسْتَطاعُ... "[5].

وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ الخَبَرُ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (يُسْتَطاعُ) على أَنَّ الباءَ تَتَعَلَّقُ بالمُبْتَدَأ، أَوِ الخَبَرِ، وهُوَ الأَوْلَى، والأَظْهَرُ عِنْدِيْ للقِياسِ على ظاهِرِ الشَّاهِدِ.

ومِنْ ذلِكَ عَدُّ لامِ التَّقْوِيَةِ زائِدَةً مُؤَكِّدَةً مُوْصِلَةً للعامِلِ الضَّعِيْفِ إِلى مَفْعُوْلِهِ، كما مَرَّ[6].

ومِنْها اللاَّمِ فيما أُضِيْفَ إِلَيْهِ المُنادَى تَوْكِيْداً للإِضافَةِ كما في قَوْلِ سَعْدِ بْنِ مالِكِ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ[7]:

يا بُؤْسَ للحَرْبِ الَّتي ... وَضَعَتْ أَراهِطَ فاسْتَراحُوا

على أَنَّ اللاَّمَ في (لِلْحَرْبِ) زائِدَةٌ لتَوكِيْدِ الإِضافَةِ. ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ النَّابِغَةِ[8]:

(١) الدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني: ١/ ١١٨. وانظر الخطيب، معجم القراءات: ١/ ٢٤٠ – ٢٤٢.
(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠١.
(٣) يونس: ٢٧.
(٤) الشورى: ٤٠.
(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٢.
(٦) انظر الصفحة:
(٧) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٩٥ – ١٩٦
(٨) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦، ١٩٦.

قالَـتْ بَنُـوْ عـامِرٍ خـالُوا بَنِـيْ أَسَـدٍ … يـا بُـؤْسَ للجَهْـلِ ضَرَّاراً لأَقْـوامِ

على أَنَّ اللاَّمَ في (للجَهْلِ) زائِدَةٌ لتَوْكِيْدِ الإِضافَةِ.

ومِنْها (مِنْ) في الكَلامِ المُثْبَتْ مُكْتَفِياً بعَرْضِ مَذْهَبِ البَصْـرِيِّيْنَ، والأَخْفَـشِ، كـما في قَوْلِ تَأَبَّطَ شَرّاً[1]:

إِنِّيْ لَمُهْـدٍ مِـنْ ثَنـائِيْ فقاصِـدٌ … بِهِ لابْنِ عَمِّ الصِّـدْقِ شَمْسِ بْـنِ مالِـك

على أَنَّ (مِنْ) في (مِنْ ثَنائِيْ) زائِدَةٌ في الكَلامِ المُثْبَتِ عِنْدَ الأَخْفَشِ، كما في: قَـدْ كـانَ مِنْ مَطَرٍ، وقَدْ كانَ مِنْ حَدِيْثٍ فخَلِّ عَنِّـيْ، وهـذِهِ الزِّيـادَةُ لا تَجُوْزُ عِنْـدَ البَصْـرِيِّيْنَ إِلاَّ في الكَلامِ المَنْفِيّ.

ومِنْ ذلِكَ زِيادتُها قَبْـلَ الحـالِ كـما في قِـراءَةِ أَبِيْ الـدَّرداءِ، وغَـيْرِهِ الشَّـاذَّةِ: " قَـالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ "[2] بِناءِ الفِعْلِ للمَفْعُوْلِ (نُتَّخَـذَ)، على أَنَّ (مِنْ) في (مِنْ أَوْلياءَ) زائِدَةٌ في المَفْعُوْلِ الثَّـانِيْ عـلى أَنَّ الأَوَّلَ نائِـبُ الفاعِـلِ، وهِـيَ مَسأَلَةٌ منعَها النُّحاةُ ؛ لأَنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في ثانِيْ مَفْعُوْلَيْ (ظَنَّ). وأَجازَ ابْـنُ جِنِّـيٍّ أَنْ تَكُـوْنَ (مِنْ) زائدَةً قَبْلَ الحالِ (مِنْ أَوْلياءَ) في حَيِّزِ النَّفْيِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِـحُّ عِنْـدَ ابْـنِ هِشـامٍ، وغيرِهِ[3].

ومِنْها (على) قَبْلَ المَفْعُوْلِ الصَّرِيْحِ اسْتِغْناءً عَنْها، وعَنْ مَجْرُوْرِها المَحْذُوْفَيْنِ مَعْمُوْلَيْنِ لَعامِلٍ بَعْدَها كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

إِنَّ الكَـرِيْمَ وأَبِيْـكَ يَعْتَمِـلْ … إِنْ لَمْ يَجِـدْ يَوْمـا عـلى مِـنْ لَمْ يَتَّكِـلْ

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٥ – ٥٦.

(٢) الفرقان: ١٨.

(٣)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٢٠، ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك، وزميله): ٤٢٧، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٤٨٩، الشهاب، حاشية الشهاب: ٦/ ٤١٢.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٨١.

على أَنَّ (على) قَبْلَ مَفْعُوْلِ (يَجِدْ) زائِدَةٌ اسْتِغْناءً بِها عَنْ ذِكْرِ مَفْعُوْلِ (يَتَّكِلْ) غَيْرِ الصَّـرِيْحِ، والتَّقْدِيْرُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ. ويَظْهَرُ لِي أَنَّ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَثَراً في مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقالَ: إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، فلا مُحْوِجَ إِلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في زِيادَةِ (عَنْ) في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

أَتَـدْفَعُ عَـنْ نَفْـسٍ أَتاهـا حِمامُهـا ... فهَـلاَّ الَّتـي عَـنْ بَـيْنِ جَنْبَيْـكَ تَـدْفَعُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فهَلاَّ عَنِ الَّتي بَيْن جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ، وأَنَّ (عَنْ) زِيدَتْ لِتَكُوْنَ عِوَضاً مِنَ الَّتـي حُذِفَتْ.

ويُوْمِئُ ابْنُ جِنِّيٍّ إِلى المَعْنَى المُتَوَخَّى مِنْ قِراءَةِ الجَرِّ (الآخِرَةِ): " ولَهُ نَظائِرُ، فعَلى هـذا جازَتْ هذِهِ القِراءَةُ، أَعْنِيْ قَوْلَهُ (تُرِيْدُوْنَ عَرَضَ الدُّنْيا واللهُ يُرِيْدُ الآخِرَةِ) في مَعْنَى: عَـرَضَ الآخِرَةِ، وعلى تَقْدِيْرِهِ. ولَعَمْرِيْ إِنَّهُ إِذا نَصَبَ، فَقالَ على قِراءَةِ الجَماعَةِ: (واللهُ يُرِيْـدُ عَـرَضَ الآخِرَةَ) فإِنَّما يُرِيْد عَرَضَ الآخِرَةِ إِلاَّ أَنَّهُ يَحْذِفُ المَضافَ، ويُقِيْمُ المُضافَ إِلَيْهِ مُقامَهُ، وإِذا جَرَّ فقالَ: يُرِيْدُ الآخِرَةِ- صـارَ كَـأَنَّ العَـرَضَ في اللَّفْـظِ مَوْجُـوْدٌ لَمْ يُحْـذَفْ، فاحْتَمَـلَ ضَـعْفَ الإِعْرابِ تَجْرِيْداً للمَعْنَى، وإِزالَةً للشَّكِّ أَنْ يَظُنَّ ظانٌّ أَنَّهُ يُرِيْدُ الآخِرَةَ إِرادَةً مُرْسَـلَةً هكـذا. هذا إِلى ما قَدَّمْناهُ مِنْ حَذْفِ لَفْظٍ لَمِجيْئِهِ فيما قَبْـلُ، أَوْ بَعْـدُ "[2]. ويَتَبَـدَّى لي أَنَّ الحَمْـلَ عـلى الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ يُغْنِيْنا عَنْ مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ.

(٤/ ٣) زِيادَةُ الفاءِ العاطِفَةِ: لَقَدِ تَحَدَّثْتُ عَنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ في مَكانٍ آخَرَ مِنْ هذا المُؤَلَّفِ[3].

(٤/ ٤) زِيادَةُ (لا) بَعْدَ الواوِ العاطِفَةِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ أُبَيِّ بْنِ حُمام بْنِ جابِرٍ[4]:

ولَنْ يَجِدَ النَّـاسُ الصَّـدِيْقُ ولا العِـدا ... أَدِيْمِـيْ إِذا عَـدُّوا أَدِيْمِـيَ واهِيـا

(١)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٨١.

(٢) ابن جنِّي، المحتسب: ١/ ٢٨٢.

(٣) انظر الصفحة:٤٢.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٢.

على أَنَّ (لا) زائِدَةٌ لتَوْكِيْدِ النَّفْيِ، والفَصْلِ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ عِنْدَهُ: " وذلِكَ أَنَّهُ لَوْ قالَ: (ولَنْ يَجِدَ النَّاسُ الصَّدِيْقُ، والعِدا أَدِيْمِيْ واهِيا) لَمْ يَكُنْ فيْهِ دَلِيْلٌ أَنَّهُ لا يَجِدُهُ بَعْضُهُمْ دُوْنَ بَعْضٍ، وإِنَّما فيهِ مِنَ الدَّلِيْلِ أَنَّهُمْ لا يَجِدُوْنَهُ كذلِكَ كُلُّهُمْ، فقدْ يَجُوْزُ أَنْ يَجِدَهُ واهِياً بَعْضُهُمْ، كما أَنَّكَ إذا قُلْتَ: ما جاءَنِيْ النَّاسُ كُلُّهُمْ، ففيْهِ نَفْيُ مَجِيْءِ الكُلِّ، ولَيْسَ فيهِ نَفْيُ مَجِيْءِ البَعْضِ، وإذا قُلْتَ: ما جاءَنِيْ الصَّدِيْقُ، والعَدُوُّ – جازَ أَنْ يَكُوْنَ قَدْ جاءَكَ بَعْضُ أُوْلئِكَ، فإذا قُلْتَ: ما جاءَنِيْ الصَّدِيْقُ، ولا العَدُوُّ – لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُوْنَ جاءَكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فهذا هُوَ الفَرْقُ، وهُوَ أَمْدَحُ؛ لأَنَّهُ يَدَّعِيْ أَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ أَحَدٌ مِنْهُمْ على ضَعْفِهِ "[1].

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: " لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ على شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ "[2]: في (لا) في (لِئَلاَّ) عِنْدَ النُّحاةِ قَوْلانِ:

(أ) أَنَّها زائِدَةٌ لتَوْكِيْدِ المَعْنى كالَّتي في قَوْلِهِ تَعالَى: " مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ "[3]، والتَّقْدِيْرُ: أَعْلَمَكُمُ اللهُ بذلِكَ لِيَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ عَدَمَ قُدْرَتِهِمْ على شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ، وأَنَّ الفَضْلَ بيَدِ اللهِ، وهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ المُعْرِبِيْنَ، والمُفَسِّرِيْنَ.

(ب) أَنَّها غَيْرُ زائِدَةٍ، على أَنَّ المَعْنَى: لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ عَجْزَ المُؤْمِنِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ أَبِي البَقاءِ العُكْبَرِيِّ[4].

ومِنْ زِيادَتِها فاصِلَةً بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ قَوْلُ العَجّاجِ[5] "

مِنْ غَيْرِ لا عَصْفٍ ولا اصْطِراف

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مِنْ غَيْرِ عَصْفٍ

(٤/ ٥) زِيادَةُ (ما): مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ[6]:

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٧٢.

(٢) الحديد: ٢٩.

(٣) الأعراف: ١٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ١٠/ ٢٥٨ ، ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٩٦.

(٥) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٩٦.

(٦)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٨٢.

فَأَضْحَتْ زُهَيْرٌ فِي السِّنِيْنَ الَّتي مَضَتْ وما بَعْدُ، لا يُدْعَوْنَ إلاَّ الأَشائِما

على أَنَّ (ما) في (وما بَعْدُ) زائِدَةٌ، ولا يَصِحُّ أَنْ تَكُوْنَ عِنْدَهُ اسْماً مَوْصُوْلاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: الزَّمانُ الَّذي بَعْدُ؛ لأَنَّ (قَبْلُ)، و(بَعْدُ) لا يُبْنَيانِ على شَيْءٍ إِذا حُذِفَ المُضافُ إِلَيْهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُصَيِّرُهُما عِنْدَهُ ناقِصَتَيْنِ مُلْحَقَتَيْنِ بالحَرْفِ بِسَبَبِ حَذْفِ هذا المُضافِ إِلَيْهِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُما لا تَصْلُحانِ أَنْ يَكُوْنا صِلَةً للمَوْصُوْلِ؛ لأَنَّ هذِهِ الصِّلَةَ تَحْتاجُ إِلى التَّمامِ، والإِيْضاحِ: " وذلِكَ أَنَّ الصِّلَةَ إِلى الإِيْضاحِ، والتَّمامِ أَحْوَجُ مِنَ الخَبَرِ، أَلا تَرى إِلى اسْتِمْرارِ حَذْفِ الخَبَرِ، وعِزَّةِ حَذْفِ الصِّلَةِ، فإِذا امْتَنَعَ الإِخْبارُ بِهِما كانَ الوَصْلُ بِهِما أَعَزَّ، وأَقْبَحَ "(1).

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أُبَيٍّ، وابْنِ مَسْعُوْدٍ: " وباطِلاً ما كانُوا يَعْمَلُوْنَ "(2)، على أَنَّ (باطِلاً) مَفْعُوْلُ (يَعْمَلوْنَ) مُقَدَّمٌ، وأَنَّ (ما) زائِدَةٌ للتَّوْكِيْدِ(3).

(٤/ ٦) زِيادَةُ ياءِ النَّسَبِ في الصِّفاتِ الَّتي فيها مَعْنَى النَّسَبِ لتَوْكِيْدِ دَلالَتِها على الصِّفَةِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: أَحْمَرُ وأَحْمَرِيٌّ، وأَشْقَرُ وأَشْقَرِيٌّ، ودَوَّارٌ ودَوَّارِيٌّ كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ(4):

والدَّهْرُ بالإِنْسانِ دَوَّارِيّ

وقَوْلِهِ:

غُضْفاً طَواها الأَمْسَ كَلاَّبِيّ

وقَوْلِهِ:

مِنْ عَصِلاتِ الضَّيْغَمِيِّ الأَجبَهِ

وقَوْلِ الصّلتانِ(5):

أَنا الصَّلتانِيُّ الَّذي قَدْ عَلِمْتُمُ مَتَى ما يُحَكَّمْ فَهُوَ بالحَقِّ صادِحُ

---

(١) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٨٢.
(٢) هُود: ١٦.
(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٢٠.
(٤) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٩٦، وانظر بحثي: النسب إلى المشتقات في العربيّة، مجلة الضاد، العدد الثالث.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣١١.

وممَّا يُعَدُّ مِنْ هذِهِ الزيادَةِ قِراءَةُ أُمِّ الدَّرْداءِ: " حَتَّى إِذا كُنْتُمْ في الفُلْكِيِّ "(١)، على أَنَّ ياءَ النَّسَبِ زائِدَةٌ: " اعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ زادَتْ ياءَ الإِضافَةِ فيما لا يُحْتاجُ إِلَيْها، مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُمْ في الأَحْمَرِ: أَحْمَرِيٌّ، وفي الأَشْهَرِ: أَشْهَرِيٌّ "(٢).

وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ جاءَتْ في الصِّفَةِ، والاسْمِ ؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما يُشَبَّهُ بالآخَرِ: " وأَيْضاً فقَدْ شُبِّهَ كُلُّ واحِدٍ مِن الاسْمِ والصِّفَةِ بصاحِبِهِ، فغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يُشَبَّهَ الفُلْكُ بالحُلْوِ، والمُرِّ، ويَزِيدُ في شَبَهِهِ أَنَّ الفُلْكَ عِنْدَنا اسْمٌ مُكَسَّرٌ، ولَيْسَ عِنْدَنا كما ذَهَبَ إِلَيْهِ الفَرَّاءُ فيهِ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ يَقَعُ على الواحِدِ، والجَمْعِ كالطّاغُوْتِ، ونَحْوِهِ، وإِذا كانَ جَمْعاً مُكَسَّراً أَشْبَهَ الفِعْلَ مِنْ حَيْثُ كانَ التَّكْسِيْرُ ضَرْباً مِنَ التَّصَرُّفِ، وأَصْلُ التَّصَرُّفِ للفِعْلِ، أَلا تَرَى أَنَّ ضَرْباً مِنَ الجَمْعِ أَشْبَهَ الفِعْلَ فمُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ، وهُوَ بابُ: مَفاعِلَ، ومَفاعِيْلَ، ولأَنَّ التَّكْسِيْرَ أَيْضاً ثانٍ كما أَنَّ الفِعْلَ ثانٍ. وإِذا أَشْبَهَ التَّكْسِيْرُ الفِعْلَ مِنْ حَيْثُ وَصَفْنا قارَبَ الصِّفَةَ لشِدَّةِ مُلابَسَةِ الصِّفَةِ للفِعْلِ لَفْظاً، ومَعْنًى، وعَمَلاً، فهذا عِنْدِيْ هُوَ العذْرُ في إِلْحاقِ (الفلْكِ) ياءَيِ الإِضافَةِ في هذِهِ القِراءَةِ "(٣).

(٤/ ٧) زيادَةُ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ تَوْكِيْداً للمَعْنَى: ممَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ نَبْهانَ(٤):

فإِنْ كُنْتَ سَيِّدَنا سُدْتَنا ... وإِنْ كُنْتَ للخالِ فاذْهَبْ فَخَلْ

على أَنَّ الجُمْلَةَ الأَمْرِيَّةَ (فاذْهَبْ) زِيْدَتْ لتَوْكِيْدِ المَعْنَى، على أَنَّ الأَصْلَ: وإِنْ كُنْتَ للخالِ فَخَلْ: " أَرادَ: فَخَل، فزادَ (فاذْهَبْ) تَوْكِيْداً كما تَقُوْلُ: أَخَذَ يَتَحَدَّثُ، وجَعَلَ يَقُوْلُ، وأَنْتَ تُرِيْدُ حَدِيْثَهُ، وقَوْلَهُ، وكذلِكَ: قامَ يَشْتِمُنَيْ، وقَعَدَ يَتَهَكَّمُ بعِرْضِ فُلانٍ، قالَ حَسَّانُ:

على ما قامَ يَشْتِمُنِيْ لَئِيْمٌ ... كخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

أَيْ عَلامَ يَشْتِمُنِيْ... "(٥).

---

(١) يونس: ٢٢.
(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣١٠.
(٣) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣١١.
(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢١.
(٥)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢١.

ومِنْ زِيادَةِ (فاذْهَبْ) أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

فـاليَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهْجُوْنـا، وتَشْـتُمُنا ... فاذْهَـبْ فـما بِـكَ والأَيّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

على أَنَّ المُرادَ: فما بِكَ مِنْ عَجَبٍ، وأَنَّ (فاذْهَبْ) زِيْدَتْ تَوْكِيْداً للكَلامِ، وتَقْوِيَتِهِ.

ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ ذلِكَ بَعْدَ ذِكْرِهِ قَوْلَ الرَّاجِزِ مِنْ بَنِي عامِرٍ(٢):

مِـنْ دُوْنِ أَنْ تَلْتَقِـيَ الأَرْكـابُ ... ويَقْعُـدَ الهَـنُ، لَـهُ لُعـابُ

مِنْ اسْتِراحاتِ العَرَبِ: " ولَيْسَ هُناكَ قِيامٌ، ولا قُعُوْدٌ،ولا ذَهابٌ، ولكِنْ هذِهِ اسْـتِراحاتٌ مِنَ العَرَبِ، وتَطْرِيْحاتٌ مِنْها في القَوْلِ "(٣).

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما عُدَّ زائِداً في هذِهِ المَسْأَلَةِ لَيْسَ المُرادُ مِنْهُ الزِّيادَةُ في اصْطِلاحِ النَّحْـوِيِّيْنَ بَـلِ المُرادُ تَحْقِيْقُ مَعْنًى يُوْمِئُ إِلَيْهِ العَرَبِيُّ لتَوْكِيْدِ المُرادِ، كما في التَّوْكِيْـدِ اللَّفْظِـيِّ الَّـذي جِـيْءَ بِـهِ لتَوْكِيْـدِ لَفْظَةٍ، أَوْ جُمْلَةٍ لا تُحْذفانِ لاقْتِضاءِ المَعْنَى لَهُما، ولَعَلَّ هذِهِ الزِّيادَةَ الَّتي يُرِيْدُها التَّوْلِيْدِيُّوْنَ.

(٨/٤) زِيادَةُ اللاَّمِ غَيْرِ الجارَّةِ مَعَ (إِنِ) الشَّرْطِيَّةِ تَوْكِيْداً: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ إِياسٍ الطَّائِيِّ(٤):

لَـئِنْ أَنـا مـالأْتُ الهَـوَى لاتِّباعِهـا ... مـا ولَـدَتْنِي حاصِـنٌ رَبَعِيَّـةٌ

على أَنَّ اللاَّمَ المَفْتُوْحَةَ في (لَئِنْ) زِيْدَتْ تَوْكِيْداً.

ومِنْهُ قَوْلُ المِسْوَرِ الحارِثِيِّ(٥):

لَـئِنْ لَمْ أُعَجِّـلْ ضَرْبَـةً، أَوْ أُعَجَّـلِ ... فَـلا يَـدْعُنِيْ قَـوْمِيْ لِيَـوْمِ كَرِيْهَـةٍ

على أَنَّها زائِدَةٌ في (لَئِنْ) تَوْكِيْداً.

ومِنْهُ قَوْلُ أُمَيَّةَ(٦):

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢١.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٢.

(٣)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٢٢.

(٤)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٠.

(٥)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٠.

(٦)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠١.

طَعـامُهُمْ لَـئِنْ أَكَلُـوا مُعَـنٌّ ... ومـا إِنْ لا تُحـاكُ لَهُـمْ ثِيـابُ

والقَوْلُ نَفْسُهُ في اللاَّمِ الَّتي عُدَّتْ مُهَيِّئَةً للقَسَمِ إذا لَمْ يُذْكَرِ المُقْسَمُ بِهِ كما في قَوْلِ العَرَبِ: واللهِ لَئِنْ قُمْتَ لأَضْرِبَنَّكَ، على أَنَّ اللاَّمَ زِيْدَتْ تَوْكِيْداً، وأَنَّ (لأَضْرِبَنَّكَ) جَوابٌ للقَسَمِ، وأَنَّ جَوابَ الشَّرْطِ مَحْذُوْفٌ دَلَّ عليْهِ القَسَمُ، وجَوابُهُ[1].

(٤/ ٩) زِيادَةُ الاسْمِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ: " وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عالِمٍ عَلِيمٌ "[2]: في هذِهِ القِراءَةِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ ثَلاثَةُ تَآوِيْلَ[3]:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ مِنْ بابِ إِضافَةِ الاسْمِ إِلى المُسَمَّى، والتَّقْدِيْرُ: وفَوْقَ كُلِّ شَخْصٍ يُسَمَّى عالماً عَلِيْمٌ، وهِيَ إِضافَةٌ قَدْ كَثُرَتْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ كَثْرَةً تُعَزِّزُ هذا التَّأْوِيْلَ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الكُمَيْتِ[4]:

إِلَـيْكُم ذَوِيْ آلِ النَّبِـيِّ تَطَلَّعَـتْ ... نَـوازِعُ مِـنْ نَفْسِـيْ ظِمـاءٌ وأَلْبُـبُ

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِلَيْكُمْ يا آلَ النَّبِيِّ، والمُرادُ: يا أَصْحابَ هذا الاسمِ الَّذي هُوَ: آلُ النَّبِي.

ومِنْهُ قَوْلُ الأَعْشَى[5]:

فَكَـذَّبُوْها بِـما قالَـتْ فَصَـبَّحَهُمْ ... ذُوْ آلِ حَسَّـان يُزْجِـيْ المَـوْتَ والشَّـرَعا

على أَنَّ التَّقْديْرَ: صَبَّحَهُمُ الجَيْشُ الَّذي يُسَمَّى آلَ حَسَّانَ.

ومِنْهُ قَوْلُ يَزِيْدَ بْنِ رَبِيْعَةَ الجميريِّ[6]:

أَلا قَـبَّحَ الإِلـهُ بَنِـيْ زِيـادٍ ... وحَـيَّ أَبِـيْهِمْ قَـبْحَ الحِمـار

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قَبَحَ أَباهُمُ الحَيَّ الَّذيْ يُقالُ لَهُ: أَبُوْهُمْ، على أَنَّ الحَيَّ لَيْسَ القَبِيْلَةَ.

(١) انظر التَّفصيل في هذه المسألة في: سرّ صناعة الإعراب: ٣٩٥ – ٣٩٨.
(٢) يوسف: ٧٦.
(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٦ – ٢٤٧.
(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٧.
(٥) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٧، وانظر: الخصائص: ٢/ ٣٤.
(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٤٧.

ومِنْهُ قَوْلُ الآخَرِ[1]:

وحَيَّ بَكْرٍ طَعَنَّا طَعْنَةً بَجَرا

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: الإنسانَ الحَيَّ الَّذيْ يُسَمَّى بقَوْلِهِمْ: بَكرٌ – طَعَنَّا.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ (عالِمٍ) مَصْدَراً كالباطِلِ، على أَنَّ المُرادَ: وفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْمٌ.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ (ذِيْ) زائِدَةً على مَذْهَبِ مَنْ يُجِيْزُ هذِهِ الزِّيادَةَ، فكَأَنَّهُ قيْلَ: وفَوْقَ كُلِّ عالِمٍ عَلِيْمٌ.

وعلَى الرَّغْمِ مِنْ تَدْوِينِهِ تَأْوِيْلَ مَنْ حَمَلَ هذِه القِراءَةَ على الزِّيادَةِ فإِنَّهُ آثَرَ عَلَيها قِراءَةَ الجَماعَةِ ؛ لأَنَّ الكَلامَ فيها مُلاقٍ ظاهِرُهُ لباطِنِهِ دُوْنَ تَخْطِئَةِ هذِهِ الزِّيادَةِ: " وقِراءَةُ الجَماعَةِ (وفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْمٌ) قِراءَةٌ حَسَنَةٌ مُحْتاطٌ فيها، وذلِكَ أَنَّهُ إذا قالَ القائِلُ: وفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عالِمٍ عَلِيْمٌ كانَ لَفْظُهُ لَفْظَ العمُوْمِ، ومَعْناهُ الخُصُوْصُ، وذلِكَ لأَنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ عالِمٌ، ولا عالِمَ فَوْقَهُ، وإذا قالَ: وفَوْقَ كُلِّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْمٌ فذلِكَ مُسْتَقِيْمٌ، وسَلِيمٌ ؛ لأَنَّ القَدِيْمَ تعالَى خارِجٌ مِنْهُ، أَلا تَراهُ – عَزَّ، وجَلَّ – عالِماً لنَفْسِهِ بلا عِلْمٍ، والكَلامُ مُلاقٍ ظاهِرُهُ لباطِنِهِ، ولَيْسَ لَفْظُهُ على شَيْءٍ، ومَعْناهُ على غَيْرِهِ "[2].

(٤/ ١٠) زِيادَةُ (إلاَّ): مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، والأَعْمَشِ: " وَإِنْ كُلٌّ إِلاَّ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ "[3] بتَخْفِيْفِ (إِنَّ)، و(إلاَّ) بَدَلَ (لَمَّا): في هذِهِ القِراءَةِ تَأْوِيْلانِ[4]:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ (إِنْ) نافِيَةً، على أَنَّ اللاَّمَ في (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) لامُ جَوابِ قَسَمٍ مَحْذُوْفٍ، والتَّقْدِيْرُ: ما كُلٌّ إلاَّ واللهِ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ (إِنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيْلَةِ، على أَنَّ (إلاَّ) زائِدَةٌ كما في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ[5]:

أَرَى الدَّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُوْناً بأَهْلِهِ ۝ وما طالِبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

---

(١)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٤٧.

(٢)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٤٧–٣٤٨.

(٣) هود: ١١١.

(٤)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢٨ – ٣٢٩.

(٥)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢٨.

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَرَى الدّهْرَ مَنْجَنُوْناً بأَهْلِهِ.

ومِنْ زِيادَتِها قَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ[1]:

حَـــراجِيْجُ مـــا تَنفَـــكُّ إلاَّ مُناخَـــةً   عـلى الخَـسفِ أَوْ تَرْمِـيْ بِهـا بلَـدَةً قَفْـرا

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ما تَنْفَكُّ مُناخَةً.

(٤/ ١١) زِيادَةُ (كانَ): مِنْ ذلِك:

" جادتْ بكَفَّيْ كانَ مَنْ أَرْمَى البَشَرْ "[2]

(٤/ ١٢) زِيادَةُ (لَمَّا):

وتَتَبَدَّى التَّوَهُّماتُ الَّتي لا تَحتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغة مِمَّا يُطالِعُ القارِئَ مِنْ تَوَهُّماتٍ في تَأْوِيْلِ قراءةِ ابنِ عامرٍ، وحمزةَ ،وحفصٍ السَّبْعِيَّةِ: "وإنَّ كُلاًّ لَمَّا ليوفِّيَنَّهم رَبُّكَ أعمالهم"[3]: وهي قراءة مشكلة عند النحويين، ورماها أبو العباس المبرد[4] باللَّحْن ؛ لأنَّ العرب لا تقول: إنَّ زيداً (لَمَّا) خارج، وذكر أبو حيان[4] أنَّ هذه جسارة من المبرد على عادته ؛ لأنَّه لا يصحُّ أنْ تكونَ القراءة لحناً. ويظهر لي أنَّ الكسائيَّ أكثرُ احتراماً للقراءات القرآنيَّة من غيره عند استحالة الاحتجاج نحويًّا لها:"مَنْ شدَّدَ (إنَّ) و (لَمَّا) فاللهُ أعلم بذلك، وليس لي به عِلْمٌ"[5].

وفي الاحتجاج لهذه القراءة المتواترة أوجهٌ من التأويل:

١ – أن يكون أصل (لَمَّا) هو (لَمِنْ ما) على أنَّ (مِنْ) جارَّة، فلمَّا اجتمعت ثلاث ميمات إحداهنَّ مبدلة إلى ميم حُذِفت الأولى، فأُدْغِمَت الثنتان، وهو قول الفراء[6]، وقد تبعه جماعة

(١)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٩.

(٢) انظر الصفحة:١٥٦.

(٣) هود: ١١١.

(٤) انظر المقتضب: ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٣، وانظر البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦.

(٥) حجة القراءات: ٣٥١.

(٦) انظر معاني القرآن: ٢/ ٢٩، وانظر البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦.

منهم نصر الشيرازي، وهو قول ضعيف عند أبي حيان، وابن هشام[1] ؛ لأنَّ حَذْف مثل هذه الميم استثقالاً غير معهود في كلام العرب.

٢- أنْ يكون أصل (لَّمَّا) هو (لَمَنْ ما) على أنَّ (مَنْ) موصولة، و (ما) بعدها زائدة، فتكون اللام في (لَّمَّا) هي اللام المزحلقة، وتكون الجملة من القسم المقدَّر وجوابه، وهو قوله (لَيُوَفِّيَنَّهُم) صلةَ الموصول، والقول في حذف إحدى الميمات كسابقه، وهو قول منسوب إلى المهدوي، وهو ضعيف عند أبي حيان، وابن هشام كسابقه.

٣- أنْ يكون أصْلُ (لَّمَّا) هو (لَمّاً) بالتنوين بمعنى (جمعاً)، فحذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، ويعزِّزه قراءة الزهري الشَّاذة: "وإنَّ كُلاً لَمّاً"، وهو قول أبي عبيدة، وهو ضعيف عند أبي حيان، وابن هشام ؛ لأنَّ استعمال (لَمَّا) بهذا المعنى بعيد، وحَذْفَ التنوين من المنصرف لا يصحُّ إلاَّ في ضرورة الشِّعر.

٤- أنْ يكون أصل (لَّمَّا) هو (فَعْلى) من اللَّمَم، وبمعناه، وَمُنِعَ من الصرف لألف التأنيث، وذكر ابن هشام[2] أنَّه لم يَثْبُتْ استعمال هذه اللفظة، ولم يُمِلْها أحدُ، ولم تُكْتَبْ بالياء.

٥- أنْ تكون (لَّمَّا) المشدَّدَة هي (لَمَا) المخففة وشدَّدَها في الوقف، وأجري الوقف مجرى الوصل، وهو بعيد جدًّا عند أبي حيَّان، وهو قول مرويّ عن المازني.

٦- أنْ تكون (لَّمَّا) بمعنى (إلاَّ)، وذكر الفراء أنَّه وَجْهٌ لا يعرفه ؛ لأنَّه لا يقال: إنَّ زيداً إلاَّ منطلق، لأنَّه لم يتقدَّمْها حرْف جحد، وهو قول منسوب إلى الحوفيِّ، وقد ضَعَّفَه أبو علي الفارسيّ[3]، وأبو حيَّان.

٧- أنْ تكون (لَّمَّا) زائدة كما تأتي (إلاَّ) زائدة، وهو قول ابن جنيّ[4] وجماعة، وضعفَّه أبو حيان لأنَّه محمول على وجه ضعيف.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦، ٣٨١.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٧١.

(٣) انظر البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦.

(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ٣٢٨، وانظر البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦.

٨- أن تكون (إنَّ) أصْلُها (إنْ) النافية ثم ثُقِّلَتْ كما خُفِّفَتْ (إنَّ)، ومعناها معنى المثقَّلة، وهو قول المازنيّ، وقد ضعَّفه أبو حيَّان ؛ لأنَّ تثقيل (إنْ) النافية غير معهود، أمَّا نصب (كُلاًّ) فبفعل مضمر أي: وإنْ أرى كلاًّ.

٩- أن تكون (لَمَّا) من حروف الجزم على أنَّ الفعل المضارع المجزوم بها محذوف، وهو قول ابن الحاجب[1]، وقد تبعه أبو حيَّان وابن هشام[2]، وهو المختار عندهما، والتقدير: لَمَّا يُهْمَلوا، أو: لما يُتْرَكُوا لدلالة ما تقدم عليه، وهو قوله تعالى: (فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ)[3]، والأوْلى عند ابن هشام أن يكون التقدير: لَمَّا يُوَفَّوْا أعمالَهُم[4].

ويظهر لي أنَّ كون (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ) أَوْلَى، وأَظْهَرُ احتراماً لظاهر النص القرآني وهجْراً لمثل هذه التكلُّفاتِ التي تُرْهِقُ الذهنَ في متابعتها، والوقوف على دقائقها، ولسنا مع الفراء في أنه يجب أن يتقدَّمها جحد ؛ لأنَّ القياس على ظاهر النص يغنينا عن هذا القيد، ويمكننا أنْ نُشْرِبَ (إن) معنى النفي إنْ كنَّا نود مجاراة النحويِّين، ويمكن أنْ يكون قول المازني سنداً قوياً لذلك. ويُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ على الانْزِياحِ مِنْ تَخْفيف (لَمَا) إلى تَثْقيْلِها.

(٥) حَمْلُ النَّقِيْضِ على نَقِيْضِهِ:

مِنْ ذلِكَ حَمْلُ (نَسِيَ) على (عَلِمَ)، و(عَرَفَ) لتَصْحِيْح التَّعْلِيْق بالاسْتفْهامِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ زِيادِ الأَعْجم[5]:

ومَـنْ أَنْـتُمُ ؟ إِنّـا نَسِيْنا مَـنْ أَنْـتُمُ ؟ ... وريحُكُـمُ مِـنْ أَيِّ رِيْـحِ الأَعـاصِرِ

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٥٦.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦، ٣٧١.

(٣) هود: ١٠٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٥/ ١٤١-١٤٣، البحر المحيط: ٥/ ٢٦٦، حجة القراءات: ٣٥، تفسير القرطبي: ٩/ ٢٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/ ٧٤، الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٤١٥، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ٣٢٨، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٩، رصف المباني: ٢٨١، المقتضب: ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٣.

(٥)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٩٣.

على أنَّ (نَسِيْنا) مَحْمُوْلٌ في تَعْلِيْقِهِ عَنِ العَمَلِ في الجُمْلَةِ الاسْتِفْهامِيَّةِ على نَقيْضِهِ الَّذي يُعَلَّقُ عَنِ العَمَلِ عنْدَ النُّحاةِ، وهُوَ: عَلِمَ، وعَرَفَ، وهذِهِ العلَّةُ كَثِيْرَةٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ كما ذَكَرَ، وكما في قَوْلِ العَرَبِ: شَبْعانٌ كَقَوْلِهِمْ جَوْعانٌ، ورَيَّانٌ كَعَطْشانَ، وجَهِلَ كـ (عَلِمَ)، ولَؤُمَ ككَرُمَ، وكَثُرَما تَقُوْلَنّ كَقَوْلِهِمْ: قَلَّما تَقُوْمَنَّ.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ طلْحَةَ: " رُطَباً جِنِياً "(١) بكَسْرِ الجِيْمِ إتْباعاً لكَسْرَةِ النُّوْنِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها لَيْسَتْ مِنْ حُرُوْفِ الحلْقِ(٢).

ومِنْه حَمْلُ قَوْلِ العَرَبِ: كَثُرَ ما تَقُوْمَنّ على قَوْلِهِمْ: قَلَّما تَقُوْمَنَّ، وتَعْدِيَةُ (رَضِيَ) بـ (على) حَمْلاً على نَقِيْضِهِ: سَخِطَ عَلَيْهِ، وحَمْلُ جَوْعانَ على نَقِيْضِهِ: شَبْعان، وإنابَةُ (لَمْ أَفْعَلْ) المَنْفِيِّ المُقَدَّمِ مَنابَ جَوابِ الشَّرْطِ المَحْذُوْفِ ليَكُوْنَ دَلِيْلاً عَلَيْهِ على (فَعَلْتُ) المُثْبتِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ(٣)

ومِمَّا يُعَدُّ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ: تَأْنِيْثُ السِّلْم مَحْمُوْلٌ على نَقِيْضِهِ الحَرْبِ، وقِيْلَ إنَّهُ بمَعْنَى المُسالَمَةِ، واخْتِصاصُ (كَم) الخَبَرِيَّةِ الَّتِي تُنْبِئُ عَنِ التَّكْثِيْرِ بصَدارَةِ الجُمْلَةِ مَحْمُوْلٌ على نَقِيْضَتِها (رُبَّ) الَّتي تُنْبِئُ عَنِ التَّقْلِيْلِ، وتكْسِيْرُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ : أَعْجَفَ وعَجْفاءَ على: عِجافٍ – مَحْمُوْلٌ على نقِيْضِتِهما: سَمينٍ، وسَمِيْنَةٍ وسِمانٍ ،وعَمَلُ (لا) النَّافِيَةِ للجِنسِ مَحْمُولٌ على نَقِيْضَتِها (إنَّ) الّتي تُنْبِئُ عَنِ الإِثْباتِ لا النَّفْي، وكَسْرُ لامِ الأَمْرِ مَحْمُوْلٌ على نَقَيْضَتِها لامِ الجَرِّ ؛ لأَنَّ عَمَلَها مُناقِضٌ لعَمَلِ لامِ الجَرِّ.

وقَدْ يُسْتَدَلُّ على حَذْفِ النَّقِيْضِ بذِكْرِ نَقِيْضِهِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ "(٤)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ كما قِيْلَ: لَهُ ما سَكَنَ وما تَحَرَّكَ، وقَوْلِه: " وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ "(٥) على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وسَرابِيْلَ تَقِيْكُمُ الحَرَّ، والبَرْدَ.

---

(١) مريم: ٢٥.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٤١، والصفحة: ٦٤.

(٣) انظر الصفحة: ٢٤٧.

(٤)الأنعام: ١٣.

(٥)النحل: ٨١

ومِمَّا عُدَّ مِنْ ذلِكَ: أَمَرْتُهُ، فَلَمْ يُحْسِنْ، على أَنَّ التَّقْدِيْرِ: أَمَرْتُهُ بالإِحْسانِ لا بعَدَمِ الإحْسانِ، وأَمَرْتُهُ، فأَساءَ إِلَيَّ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَمَرْتُهُ بالإِحْسانِ لا بالإِساءَةِ، فأَساءَ إِلَيَّ[1].

(٦) الجُمَلُ الَّتي لَها مَوْضِعٌ إِعْرابِيٌّ مُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتَقِّ المُفْرَدِ النَّكِرَةِ: مِنْ هذِهِ الجُمَلِ:

(٦/ ١) الجُمَلُ الَّتي تُعْرَبُ مَفْعُوْلاً ثالِثاً للأَفْعالِ الَّتي تَتَعَدَّى إلى ثَلاثَةِ مَفاعِيْلَ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

وحُدِّثْتُ قَوْمِي أَحْدَثَ الدَّهْرُ فيهِمُ ... وعَهْدُهُمُ بالحادِثاتِ قَرِيْبُ

على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (أَحْدَثَ الدَّهْرُ فيهِمُ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ الثَّالِثِ للفِعْلِ (حُدِّثَ)، على أَنَّ الأَوَّلَ التَّاءُ نائِبُ الفاعِلِ، وأَنَّ الثَّانِيَ: قَوْمِي، وعلى أَنَّ جُمْلَةَ قَوْلِهُ (وعَهْدُهُمُ بالحادِثاتِ قَرِيْبُ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفاً على المَفْعُوْلِ الثَّالِث لهذا الفِعْلِ[3]، وهذا التَّعاطُفُ مِنْ بابِ عَطْفِ الاسْمِيَّةِ على الفِعْلِيَّةِ. ولا يَعْتَدُّ النَّحْوُ الوَظِيْفِيُّ إلاَّ بِمَفْعُوْلٍ واحِدٍ.

(٦/ ٢) الجُمْلَةُ المَعْطُوْفَةُ على المَنْصُوْبِ كما في (وعَهْدُهمُ بالحادِثاتِ قَرِيْبُ) الَّتي عُطِفَتْ على المَفْعُوْلِ الثَّالِثَ للفِعْل (وحُدِّثْتُ) كما مَرَّ.

(٧) تَخْطِئَةُ القِراءَةِ لِكَوْنِها على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبي جَعْفَرِ المَنْصُوْرِ: " أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ "[4] بنَصْبِ الفِعْلِ المُضارِعِ (نَشْرَحَ) بَعْدَ حَرْفِ الجَزْمِ (لَمْ): اتَّبَعَ ابْنَ مُجاهِدٍ في عَدِّ هذِهِ القِراءَةِ غَيْرَ جائِزَةٍ: " قالَ ابْنُ مُجاهِدٍ: وهذا غَيْرُ جائِزٍ أَصْلاً، وإِنَّما ذَكَرْتُهُ لتَعْرِفَهُ. قالَ أَبُوْ الفَتْحِ: ظاهِرُ الأَمْرِ، ومَأْلُوْفُ الاسْتِعْمالِ ما ذَكَرَهُ ابْنُ مُجاهِدٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ جاءَ مِثْلُ هذا سَواءً في الشِّعْرِ... "[5].

---

(١) انظر: أبوحيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١١، ١٦.

(٢) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٣.

(٣)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٥٣ — ١٥٤.

(٤) الشرح: ١.

(٥) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٦٦.

ومِمّا جاءَ فيهِ المُضارِعُ بَعْدَ (لَمْ) مَنْصُوْباً مِنَ الشِّعْرِ الشّاهِدُ[1]:

مِـــنْ أيِّ يَـــوْمَيَّ أفِـــرّ   أيَـــوْمَ لَمْ يُقْـــدَرَ أمْ يَـــوْمَ قُـــدِرْ

على أَنَّ (يُقْدَرَ) مَنْصُوْبٌ بَعْدَ (لَمْ)، على أَنَّ الأَصْلَ: لَمْ يُقْدَرَنْ (يُقْدَراً) بنُوْنِ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةِ الَّتي حُذِفَتْ، وهُوَ حَذْفٌ غَيْرُ جائِزٍ عِنْدَهُ: " وهذا عِنْدَنا غَيْرُ جائِزٍ، وذلِكَ أَنَّ هذِهِ النُّوْنَ للتَّوْكِيْدِ، والتَّوْكِيْدُ أَشْبَهُ شَيْءٍ بِهِ الإِسْهابُ، والإِطْنابُ لا الإِيْجازُ، والاخْتِصارُ، لكِنْ فيْهِ قَوْلٌ ذُوْ صَنْعَةٍ، وقَدْ ذَكَرْتُهُ في كِتابِيَ المَوْسُوْمِ بـ (سِرّ الصِناعَةِ)... "[2].

ومِمَّا عَزَّزَ بِهِ ابْنُ جِنِّيٍّ (لَمْ يُقْدَرَ) في هذا الشّاهِدِ قَوْلُ الشّاعِرِ الَّذي ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يَكُوْنُ مَصْنُوْعاً[3]:

إِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُوْمَ طارِقَها   ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

على أَنَّ المُرادَ: اضْرِبَنْ (اضْرِباً)، وأَنَّ نُوْنَ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةَ حُذِفَتْ، وهُوَ حَذْفٌ ضَعَّفَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ كما مَرَّ.

ويَكْمُنُ تَأْوِيْلُهُ لنَصْبِ المُضارِعِ بَعْدَ (لَمْ) في أَنَّ الأَصْلَ: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرْ أَمْ (بالجَزْمِ)،، ثُمَّ حُذِفَتِ الهَمْزَةُ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِها إِلى الرّاءِ السّاكِنَةِ قَبْلَها فصارَ التَّقْدِيْرُ: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَمْ، ثُمَّ أُشْبِعَتْ فَتْحَةُ الرّاءِ، فصارَ التَّقْدِيْرُ: أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرامْ، ثُمَّ انْقَلَبَتِ الأَلِفُ هَمْزَةً بَعْدَ تَحْرِيْكِها بالفَتْحَةِ للتَّخَلُّصِ مِنْ التِقاءِ السّاكِنَيْنِ، على أَنَّ الفَتْحَةَ اخْتِيْرَتْ للتَّخَلُّصِ مِنْ الْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ إِتْباعاً لفَتْحَةِ الرّاءِ قَبْلَها، ويُعَزِّزُ هذا النَّقْلَ، والتَّخْفِيْفَ بالمَرْأَةِ والمَراةِ، والكَمْأَةِ والكَماةِ، وهذا التَّأْوِيْلُ عِنْدَهُ أَسْهَلُ مِنْ تَوَهُّمِ حَذْفِ نُوْنِ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةِ ؛ لأَنَّ هذا الحَذْفَ لَمْ يَرِدْ عَنِ العَرَبِ إِلاّ في بَيْتٍ آخَرَ غَيرِ هذا البَيْتِ، وضَعِيْفٌ في القِياسِ ؛ لأَنَّ التَّوْكِيْدَ مِنْ مَواضِعِ الإِطْنابِ، والإِسْهابِ لا الحَذْفِ، والاخْتِصارِ، والإِيْجازِ، وبذلِكَ يَتَضامُّ عِنْدَهُ السَّماعُ، والقِياسُ في اطِّراحِ هذا التَّأْوِيْلِ، ودَفْعِهِ[4].

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٣٦٦.

(٢) ابن جنّيّ، المحتسب: ٣/ ٣٦٦.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٦٧.

(٤) انظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: ١/ ٧٥ – ٨٢، الخصائص: ٢/ ٩٧ (المكتبة الشاملة).

وفِيْ تَأْوِيْلِ هذِهِ القِراءَةِ الَّتي لَمْ يُجْزْها ابْنُ جِنِّيٍّ أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ للنُّحاةِ(١):

(أ) أَنَّ (لَمْ) تَنْصِبُ ما بَعْدَها كما تَجْزِمُهُ، على أَنَّها في العَمَلِ مِثْلُ (لَنْ)، وهِيَ لُغَةُ بَعْضِ العَرَبِ، وهُوَ اخْتِيارُ أَبِيْ حَيّانَ.

(ب) أَنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةُ بِناءِ المُضارِعِ المُتَّصِلِ بنُوْنِ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةِ الَّتي حُذِفَتْ (نَشْرَحَنْ، نَشْرَحاً)، وهُوَ حَذْفٌ لا يَجُوْزُ عِنْدَ ابْنِ عُصْفُوْرٍ إِلاَّ شُذُوْذاً، وعِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ؛ لأَنَّهُ لا يُعَزِّزُهُ قِياسٌ، ولا سَماعٌ، كما مَرَّ. وفيهِ عِنْدَ ابْنِ هِشام شُذُوْذانِ: تَوْكِيْدُ المَنْفِيْ بـ (لَمْ) على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ ماضِياً دَلالَةً، وحَذْفُ نُوْنِ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةِ لغَيْرِ داعٍ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُؤَكَّدَ لا يَلِيْقُ بِهِ الحَذْفُ كما مَرَّ.

(ج) أَنَّ القارِئَ أَشْبَعَ الحاءَ، فظُنَّتْ أَنَّها مَفْتُوْحَةٌ

(د) أَنَّ الحاءَ السّاكِنَةَ فُتِحَتْ إِتْباعاً لفَتْحَةِ لامِ الجَرِّ بَعْدَها في (لَكَ).

(هـ) أَنَّ الحاءَ فُتِحَتْ إِتْباعاً لفَتْحَةِ الرّاءِ في (نَشْرَحَ) قَبْلَها.

وبَعْدُ فإِنَّ القِراءَةَ لا يَجُوْزُ وَسْمُها بالغَلَطِ، أَوْ عَدَمِ الجَوازِ، وعَلَيْهِ فإِنَّني أَذْهَبُ إِلى أَنَّ النَّصْبَ بـ (لَمْ) لُغَةٌ لبَعْضِ العَرَبِ، أَوْ إِلى أَنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةُ انْزِياحٍ مِنْ الجَزْمِ إِلى النَّصْبِ لتَحْقِيقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ مِنْ خِلالِ التَّفَكُّرِ في تَأْوِيْلِها، ودَلالَتِها.

ولـ (لَمْ) في الكَلامِ العَرَبِيِّ ثَلاثَةُ اسْتِعْمالاتٍ: الجَزْمُ، وهُوَ الأَكْثَرُ شُيُوْعاً، واسْتِعْمالاً، والنَّصْبُ كما في هذِهِ القِراءَةِ، والإِلْغاءُ برَفْعِ الفِعْلِ بَعْدَها(٢).

ومِمّا جاءَ فيهِ الفِعْلُ المُضارِعُ بَعْدَ (لَمْ) على وَفْقِ ما مَرَّ قَوْلُ الشّاعِرِ(٣):

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما ... شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤٨٧، الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٣٤٦، القرطبي، تفسير القرطبي: ٢/ ١٠٩، الصبان، حاشية الصبان: ٣/ ٢٠٧، الدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني: ١/ ٢٨٢، ٢/ ٣١٨، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٤٧، الشَّوكاني.

(٢) انظر: المراديّ، الجنى الداني: ١/ ٤٤.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١١/ ٤٤.

ومِنْهُ قَوْلُ عائِشَةَ بِنْتِ الأعجم[1]:

قَـدْ كـانَ سَـمْكُ الهُـدَى يَنْهَـدُّ قائِمُـهُ   حَتَّـى أُتِـيْحَ لَـهُ المُخْتـارُ فـأَنْعَما

في كُـلِّ مـا هَـمَّ أمْضَـى رَأْيَـهُ قُـدُماً   وَلَمْ يُشـاوِرَ في إِقْدامِـهِ أَحَـدا

(٨) تَوَهُّمُ العامِلِ المَعْنَوِيّ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ سَعِيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، والحَسَنِ، ومُحَمَّدِ بْنِ مَرْوانَ: " قالَ يا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللهَ "[2] بِنَصْبِ (أَطْهَرَ)،على أَنَّ سِيبَوَيْهِ ضَعَّفَها قائِلاً: " احْتَبَى ابْنُ مَرْوانَ في لَحْنِهِ "[3]، وهذا التَّضْعِيْفُ يَعُوْدُ إلى تَصْيِيْرِ الضَّمِيْرِ (هُنَّ) فَصْلاً دُوْنَ أَنْ يَكُوْنَ بَيْنَ جُزْأَيْنِ مُتَلازِمَيْنِ كالمُبْتَدَأ، والخَبَرِ، كما في قَوْلِكَ: ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ خَيْراً مِنْكَ، وكانَ زَيْدٌ هُوَ القائِمَ. ويَرْفُضُ ابْنُ جِنِّيٍّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيْبَوَيْهِ واسِماً إِياهُ بالفاسِدِ عادّاً (أَطْهَرَ) حالاً، و(هُنَّ) خَبَرَ (بَناتِيْ)، كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوْكَ هُوَ، على أَنَّ العامِلَ في الحالِ مَعْنَوِيٌّ يُتَبَيَّنُ مِنَ اسْمِ الإِشارَةِ (هؤُلاء). ويُمْكِنُ أَنْ يُغْنِيْنا الانْزِياحُ مِنَ الرَّفْعِ على الخَبَرِ إلى النَّصْبِ مِنْ مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ: " وأَنا مِنْ بَعْدُ أَرَى أَنَّ لِهذِهِ القِراءَةِ وَجْهاً صَحِيْحاً، وهُوَ أَنْ تَجْعَلَ (هُنَّ) أَحَدَ جزْأَيِ الجُمْلَةِ، وَتَجْعَلَها خَبَراً لـ(بَناتِيْ) كقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوْكَ، وتَجْعَلَ (أَطْهَرَ) حالاً مِنْ (هُنَّ)، أَوْ مِنْ (بَناتِيْ)، والعامِلُ فيْهِ مَعْنَى الإِشارَة كقَوْلِكَ: هذا زَيْدٌ هُوَ قائِماً، أَوْ جالِساً، أَوْ نَحْوَ ذلِكَ، فعَلَى هذا مَجازُهُ، فأَمَّا على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيْبَوَيْهِ ففاسِدٌ كما قالَ "[4].

(٩) تَوَهُّمُ الأَصْلِ المِعْيارِيِّ في المِيْزانِ الصَّرْفِيِّ، وغَيْرِه:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ السُّلَمِيِّ: " وادَّارَسُوا ما فِيْهِ "[5]، وقِراءَةُ الأعمشِ: " وادَّكَرُوا ما فِيْهِ ": أَصْلُ (ادَّارَسُوا)، و (ادَّارَكُو) المِعْيارِيُّ المُتَوَهَّمُ[6]: تَدارَسُوْا، وتَدارَكُوا، فيكُوْنُ

(١)انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١١/ ٤٤.

(٢) هود: ٧٨.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢٥.

(٤)ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٢٦.

(٥) الأعراف: ١٦٩.

(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٦٧.

وَزْنُهَا الصَّرْفِيُّ: تَفاعَلُوا، وأَصْلُ (ادَّكَرُوا): تَذَكَّرُوا، فيَكُوْنُ وَزْنُهُ الصَّرْفِيُّ المُتَـوَهَّمُ: تَفَعَّلُـوا، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: ازَّيَّنَ، واظَّلَّمِ، وأَضْرابِهِا، وليَسَتْ مُخالَفَةُ هذا الوَزْنِ المُتَوَهَّمِ لِلوَزْنُ المَآلِيُّ: افَّاعَلُوا، وافَّعَلُوْا، وافَّعَّلُوا – بخافِيَةٍ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ رَجُلٍ مِـنْ أَهْـلِ مَكَّـةَ " مُـرَدِّفِيْنَ "(١)، وقِيْـلَ إِنَّهـا (مُـرُدِّفِيْنَ)، و(مُرِدِّفِيْنَ)(٢) على أَنَّ الأَصْلَ: مُرْتَدِفِيْنَ (مُفْتَعِلِيْنَ) ؛ لأَنَّها مِنَ الرِّدْفِ.

ومِنْ تَوَهُّمِ أَصْلِ الكَلِمَةِ قِراءَةُ الحَسَنِ: " أَلَمَّا يَـأْنِ لِلَّـذِيْنَ "(٣)، عـلى أَنَّ أَصْـلَ (لَمَّـا) عِنْدَهُ: لَمْ + ما، فصارَ مَعْناها النَّفْيَ، وعَمَلُها جَزْمُ المُضارِعِ، وتُسْـتَعْمَلُ ظَرْفـاً زَمانِيّـاً كـما في قَوْلِكَ: لَمَّا قُمْتَ قامَ زَيْدٌ (وَقْتَ قِيامِكَ قامَ زَيْدٌ)(٤).

(١٠) التَّعَبُّدُ في مِحْرابِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ: " ثُمَّ قُلْنـا لِلمَلائِكَـةُ اسْـجُدُوا لآدَمَ "(٥) بضَـمِّ تـاءِ المَلائِكَةِ المَرْبُوْطَةِ(٦): عَدَّ ابْنُ جِنِّيٍّ ضَمَّ تاءِ المَلائِكَةِ المَرْبُوطَةِ في هـذِهِ القِـراءَةِ مَـذْهَباً ضَـعِيْفاً جِدّاً، لكَوْنِ هذِهِ اللَّفْظَـةِ مَجْـرُوْرَةً، وأَنَّهـا لا يَجُـوْزُ أَنْ تُنْقَـلَ إِلَيْهـا ضَـمَّةُ أَلِـفِ الوَصْـلِ في (اسْجُدُوا) لسَبَبَيْنِ:

(أ) أَنَّ التَّخْفِيْفَ يَكُوْنُ في وَصْلِ الكَلامِ الَّذي تَكُوْنُ فِيْهِ أَلِفُ الوَصْلِ مَحْذُوْفَةً فَضْـلاً عَنْ أَنَّها لَيْسَتْ هَمْزَةَ قَطْعٍ كالَّتِيْ في: مَنْ أَنْتَ ؟، وعَـدَّ نَقْـلَ حَرَكَـةِ الهَمْـزَةِ في هـذِهِ القِـراءَةِ أَذْهَبَ في الفُحْشِ مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ أَلِفِ الوَصْلِ، وحَذْفِها مِنْ لَفْظِ الجَلالَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعالَى على مَذْهَبِ الفَرّاءِ: " أَلف لام مِيْمَ اللهُ "(٧) في الوَقْفِ، أَوِ الوَصْلِ على نِيَّةِ الوَقْفِ، والوَقْفُ يَجُوْزُ مَعَهُ قَطْعُ أَلِفِ الوَصْلِ في (اللهُ)، ولَيْسَ الأَمْرُ كذلِكَ في هذِهِ القِراءَةِ ؛ لأَنَّ الوَقْفَ فيها لَـيْسَ

(١) الأنفال: ٩.

(٢) انظر: ابن جِنِّيّ، المحتسب: ١/ ٢٧٣.

(٣) الحديد: ١٦.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣١٢.

(٥) الأعراف: ١١.

(٦) انظر: ابن جنِّيّ، المحتسب: ١/ ٢٤٠–٢٤٣.

(٧) آل عمران: ١–٢.

على حَرْفٍ مِنْ حُرُوْفِ الهِجاءِ، وهذا على خِلافِ (ألف لام مِيْم) الَّذي يَكُوْنُ فيهِ الوَقْفُ على حَرْفِ الهِجاءِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ تَبْيِيْنِهِ للفَرْقِ بَيْنَ إِلْقاءِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ في هذِهِ القِراءَةِ على ما قَبْلَها، وإِلْقائِها في مَذْهَبِ الفَرَّاءِ فإِنَّهُ يَذْكُرُ أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الفَرَّاءُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَدْفُوْعٌ عِنْدَهُ ؛ لأَنَّ التَّخْفِيْفَ فيهِ لا يَكُوْنُ في الوَصْلِ، وهُوَ تَخْفِيْفٌ لا وُجُوْدَ لَهُ فيْهِ، لأَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ تَسْقُطُ في هذا الوَصْلِ.

(ب) أَنَّ التَّخْفِيْفَ يَكُوْنُ بنَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلى الحَرْفِ السَّاكِنِ لا الحَرْفِ المُتَحَرِّكِ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُوْنَ "(١)، إِذْ يَصِيْرُ بنَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إِلى دالِ (قَدْ) السَّاكِنَةِ: (قَدَ فْلَحَ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: مَنَ بُوْكَ ؟ في: مَنْ أَبُوْكَ ؟ وإِذا كانَ الحَرْفُ مُتَحَرِّكاً لَمْ يُجِزِ ابْنُ جِنِّيٍّ نَقْلَ الحَرَكَةِ إِلَيْهِ، ولذلِكَ وَسَمَ قِراءَةَ الكِسائِيِّ: " بِما أُنْزِلَّيْكَ "(٢) في: " ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ " بالضَّعْفِ لكَوْنِ اللاَّمِ مِنْ (أُنْزِلَ) مَفْتُوْحَةً لا ساكِنَةً. والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُ في عَدَمِ جَوازِ الوَقْفِ على ما قَبْلَ (اسْجُدُوا) ؛ لأَنَّ (اسْجُدُوا لآدَمَ) مَعْمُوْلٌ لـ (قُلْنا للمَلائِكَةِ)، على أَنَّهُ لا يَصِحُّ الوَقْفُ على النَّاصِبِ دُوْنَ مَنْصُوْبِهِ، أَو على العامِلِ دُوْنَ مَعْمُوْلِهِ ؛ لأَنَّ المَعْمُوْلَ عِنْدَهُ في بَعْضِ التَّراكِيْبِ كالجُزْءِ مِنَ العامِلِ فيْهِ، كما في قَوْلِكَ: لا رَجُلَ في الدَّارِ، ومَرَرْتَ بِيْ، والمالُ لِيْ فيمَنْ أَسْكَنَ الياءَ: " فهذا كُلُّهُ، وما تَرَكْناهُ مِنْ نَحْوِهِ يَشْهَدُ بفَسادِ قِراءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ: " للمَلائِكَةُ اسْجُدُوا "(٣).

ويَعُدُّ قَوْلَ العَرَبِ: دَعْهُ في حِرُمِّه (بضَمِّ راءِ حِرٍ)، على أَنَّ المُرادَ: دَعْهُ في حِرِ أُمِّهِ، وأَنَّ حَرَكَةَ الهَمْزَةِ فيْهِ نُقِلَتْ إِلى الرَّاءِ المُتَحَرِّكَةِ – شاذّاً لا يُقاسُ عَلَيْهِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ امْرَأَةٍ رَأَتْ أَبا السَّرَّارِ عِنْدَ بَناتِها: أَفي السَّوْتَنْتُنَّهْ ؟ على أَنَّ المُرادَ: أَفي السَّوْءَةِ أَنْتُنَّهْ ؟.

وبَعْدُ فإِنَّ ما مَرَّ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَتَعَبَّدُ في مِحْرابِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ، وهُوَ تَعَبُّدٌ يُفْضِي إِلى وَسْمِ القِراءَةِ بالضَّعْفِ، والفَسادِ، والفُحْشِ، فلا يَعْتَدُّ بالظَّاهِرِ، ولا يَسِمُ ما جاءَ عَنِ العَرَبِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بِما وَسَمَ بِهِ هذِهِ القِراءَةِ مُكْتَفِياً بالوَسْمِ بالشُّذُوْذِ الَّذي لا يُقاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّنِي أَذْهَبُ إِلى أَنَّ الضَّمَةَ في هذِهِ القِراءَةِ حَرَكَةُ انْزِياحٍ للإِيْماءِ إِلى أَهَمِّ

(١) المؤمنون: ١.

(٢) المائدة: ٦٨.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٤٣.

كَلَمَةٍ في هذا التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ لجَذْبِ انْتِباهِ القارِئِ، أَوِ السَّامِعِ إِلَيْها للتَّفَكُّرِ في دَلالَتِها الظَّاهِرَةِ، والسِّيْمْيائِيَّةِ ؛ لأَنَّ الحَرَكاتِ دَوالٌّ على المَعانِيْ.

ومِنْ ذلكَ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " وما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُوْنَ "(١) على مُعامَلَةِ الشَّياطِيْنِ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ مُعامَلَةَ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وهِيَ قِراءَةٌ عَدَّها ابْنُ جِنِّيٍّ مِمَّا يعْرِضُ مِثْلُهُ للفَصِيْحِ لتَداخُلِ جَمْعَي التَّكْسِيْرِ، والمُذَكَّرِ السَّالِمِ عَلَيْهِ، وتَشابُهِهما على القارِئِ، كما في المَسِيْلِ (مَفْعِل: اسْمُ مَكانٍ مِنْ: سال يَسِيْلُ) ومُسْلانٍ، وأَمْسِلَةٍ على تَوَهُّمِ أَصالَةِ المِيْم، ولذلِكَ يسِمُها بالغَلَطِ. ومِمَّنْ وَسَمَها بذلِكَ مِنَ النُّحاةِ: أَبُوْ حاتِمٍ، والنَّحّاسُ، والفَرَّاءُ، والزَّجّاجُ، وغَيْرُهُمْ. ومِمَّنْ حاوَلَ أَنْ يَلْتَمِسَ لَها وَجْهاً تَأْوِيْلِيّاً يُسْهِمُ في إِبْعادِها عَنِ الوَسْمِ بالغَلَطِ الزَّمَخْشَرِيُّ، وأَبُوْ حَيّانَ، وهُوَ وَجْهٌ يَكْمُنُ في أَنَّ كَلِمَةَ الشَّياطِيْنِ تُعامَلُ مُعامَلَةَ: يَبْرِيْنَ، وفِلَسْطِيْنَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُما يُعامَلانِ مُعامَلَةَ الأَسْماءِ المُفْرَدَةِ، وجَمْعِ التَّصْحِيْحِ: يَبْرِيْنُ وَيَبْرُوْنَ، وفِلَسْطِيْنُ وفِلَسْطُوْنَ،، ولذلِكَ قِيْلَ: الشَّياطِيْنُ، والشَّياطُوْنَ. وذَكَرَ يُوْنُسُ بْنُ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرابِيّاً يَقُوْلُ: دَخَلْتُ بَساتِينَ مِنْ وَرائِها بَساتُوْنَ(٢). ويُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ هذِهِ القِراءَةُ على الانْزِياحِ لجَذْبِ الانْتِباهِ إِلى الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

(١١) الحَمْلُ على الحِكايَةِ:

تُعَدُّ حِكايَةُ الحالِ فاشِيَةً في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ طَلْحَةَ: " وما يَسْتَغْفِرُ إِبْراهِيْمُ لأَبِيْهِ "(٣)، و" وما اسْتَغْفَرَ إِبْراهِيْمُ لأَبِيْهِ " على أَنَّ (يَسْتَغْفِرُ) مَحْمُوْلٌ على حكايَةِ الحالِ كَقَوْلِكَ: كانَ زَيْدٌ سَيَقُوْمُ، إذا كانَ قِيامُهُ مُتَوَقَّعاً.

ومِنْها قَوْلُهُ تَعالَى: " فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ "(٤)، على أَنَّهُ لَمْ يُقَلْ: أَحَدُهُما مِنْ شِيْعَتِهِ، والآخَرُ مِنْ عَدُوِّهِ بلِ اسْتَبْدَلَ اسْمَي الإِشارَةِ بِهِما ؛ لأَنَّ

---

(١) الشعراء: ٢١٠.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٣٣، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٤٦، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٤٣٨، النحّاس، إعراب القرآن: ٢/ ٥٠٣، القرطبيّ، تفسير القرطبيّ: ١٣/ ١٤٢، الشوكاني، فتح القدير: ٤/ ١١٩، الفراء، معاني القرآن: ٢/ ٧٦، ٢٨٥.

(٣) التوبة: ١١٤.

(٤) القصص: ١٥.

مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ، ومَنْ يَسْمَعُ صارُوا كالحاضِرِيْنَ لَمَّا حَكَى اللهُ سُبْحانَهُ حِكايَةَ الحالِ الماضِيَةِ باسْتِعْمالِ هذَيْنِ الاسْمَيْنِ(١). وقيْلَ إِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ المُرادُ بهذَيْنِ الوَصْفَيْنِ أَنَّ مُوْسَى كانَ يَعْلَمُ قِصَّةَ الْتِقاطِهِ مِنَ اليَمِّ مِنَ الإِسْرائِيْلِيِّيْنَ، أَوْ أَنْ تَكُوْنَ أُمُّهُ قَدْ أَخْبَرَتْهُ بِخَبَرِها، وخَبَرِهِ، ولذلكَ أَضْمَرَ العَداوَةَ للأَقْباطِ، والمَحَبَّةَ لبَنِيْ إِسْرائِيْلَ(٢).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تعالَى: " إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ "(٣)، على أَنَّ اللاَّمَ في (لَيَحْكُمُ) تَدْخُلُ على فِعْلِ الحالِ الحاضِرِ، ولذلِكَ حَكَى الحالَ المُسْتَأْنَفَةَ كما في حِكايَةِ الحالِ السَّالِفَةِ(٤).

ومِنْ حكايَةِ الحالِ الماضيَةِ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " لَوْلا أَنْ تَدّارَكَهُ "(٥)، على أَنَّها قِراءَةٌ وسَمَها أَبُوْ حاتِمٍ بالخَطَأ ؛ لأَنَّ (تَدّارَكَهُ) فِعْلٌ ماضٍ لا مُضارِعٌ على نِيَّةِ التَّاءِ، وهِيَ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ مَحْمُوْلَةٌ على حِكايَةِ الحالِ الماضِيَةِ، والتَّقْدِيْرُ: لَوْلا أَنْ كانَ يُقالُ فيْهِ: تَتَدارَكُهُ كما في قَوْلِكَ: كانَ زَيْدٌ سَيَقُوْمُ، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ القِيامَ كانَ مُتَوَقَّعاً مِنْه، وأَنَّ المُرادَ في هذِهِ القِراءَةِ: لَوْلا أَنْ يُقالَ: تَتَدارَكهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لنُبِذَ بالعَراء(٦).

ومِنْها قَوْلُهُ تَعالَى: " وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ "(٧)، على أَنَّ اللهَ أَشارَ إِلى الرَّجُلَيْنِ إِشارَةَ الحاضِرِ ؛ لِأَنَّ هذِهِ الإِشارَةَ مَحْمُوْلَةٌ على حِكايَةِ حالٍ ماضِيَةٍ صارَتِ كَأَنَّها حاضِرَةٌ، ولذلِكَ قِيْلَ: هذا، وهذا، إِذْ لَوْلا هذِهِ الحكايَةِ لَقِيْلَ: أَحَدُهُما كَذا، والآخَرُ كذا(٨).

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٠٥.
(٢) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢/ ٨٩.
(٣) النحل: ١٢٤.
(٤) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٠٥.
(٥) القلم: ٤٩.
(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٢٦ – ٣٢٧.
(٧) القصص: ١٥.
(٨) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٢٧.

ومِنْها قَوْلُهُ تَعالَى: " وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ "(١) على أَنَّ اسْمَ الفاعِلِ أُعْمِلَ في (ذراعَيْهِ) على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ لِما مَضَى، وهُوَ إِعْمالٌ مَحْمُوْلٌ على حِكايَةِ حالٍ ماضِيَةٍ، فكَأَنّها حاضِرَةٌ؛ لأَنَّ اسْمَ الفاعِلِ يَعْمَلُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ إِذا كانَ للحاضِرِ، أَوِ الاسْتِقْبالِ(٢).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

فإِنْ تَقْتُلُوْنا يَوْمَ حَرَّةِ واقِمٍ فلَسْنا ... على الإِسْلامِ أَوَّلَ مَنْ قُتِل

على أَنَّ المُرادَ في تَفْسِيرِ أَبِيْ عليٍّ الفارِسِيّ شَيْخِ ابْنِ جِنِّيّ: فإِنْ تَكُوْنُوا الآنَ مَعْرُوْفاً هذا مِنْ خِلالِكُمْ فيما مَضَى فلَسْنا كذا.

ومِنَ الحَمْلِ على الحِكايَةِ كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) في قَوْلِهِ تَعالَى: " وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ إِنَّ الْحَمْدَ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "(٤): " ولَوْ قَرَأَ قارِئٌ.... بكَسْرِ الهَمْزَةِ على الحِكايَةِ الَّتي للفْظِ بعَيْنِهِ – لكانَ جَائِزاً، لكِنْ لا يُقْدَمُ على ذلِكَ إِلاَّ أَنْ يَرِدَ بِهِ أَثَرٌ وإِنْ كانَ في العَرَبِيَّةِ سائِغاً. "(٥).

ومِنْ كَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) أَيْضاً قِراءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ: " إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ "(٦) بكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنّ) على الحِكايَةِ: " حَتَّى كَأَنَّهُ قالَ: إِنْ يُوْحَى، أَيْ: إِنْ يقالُ لِيْ: إِلاَّ أَنْتَ نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ، فإِنْ قِيْلَ: فإِذا كانَ حِكايَةً فَقَدْ كانَ يَجِب أَنْ يُرَدَّ اللَّفْظُ عَيْنُهُ، وهُوَ لَمْ يَقُلْ لهُ: أَنا نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ، فهَلاَّ أَعادَهُ البَتَّةَ، فقالَ: إِنْ يُوْحَى إِلَيَّ إِلاَّ أَنْتَ نَذِيرٌ مُبِيْنٌ، قِيْلَ: هذا أَرادَ إِلاَّ أَنَّهُ إِذا قالَ: إِلاَّ أَنّما أَنا أَنا نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ فكَأَنَّهُ قَدْ قالَ: أَنْتَ نَذِيْرٌ مُبِيْنٌ، أَلا تَراكَ تَقُوْلُ لِصاحِبِكَ: أَنْتَ قُلْتَ: إِنَّكَ شُجاعٌ، فَرَدَدْتَ الحَرْفَ، وهُوَ لَمْ يَقُلْ: إِنَّكَ شُجاعٌ، وإِنَّما قالَ: أَنا شُجاعٌ، فلَمَّا أَرَدْتَ قَوْلَهُ حاكِياً له أَوْقَعْتَ مَوْقِعَ (أَنا): إِنَّكَ. وعِلَّةُ تَحْرِيْفِ هذا الحَرْفِ الواحِدِ مِنَ الجُمْلَةِ

(١) الكهف: ١٨.
(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٢٧.
(٣)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٢٧.
(٤) يونس: ١٠.
(٥) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٠٨.
(٦) ص: ٧٠.

للحِكايَةِ أَنَّكَ مُخاطِبٌ لَه، فغَلَبَ لَفْظُ الخِطابِ الحاضرُ اللَّفْظَ المُنْقَضِيَ لقُوَّةِ الحاضِرِ على الغائِبِ. هذا أَيْضاً مَعَ ارْتِفاعِ الشُّبْهَةِ، والإِشْكالِ في أَنّ الغَرَضَ بِهِما جَمِيْعاً شيْءٌ واحِدٌ... "(١). وعَزَّزَ هذا الانْحِرافَ مِنَ الغائِبِ إلى المُخاطَبِ الحاضرِ بالانْحِرافِ مِنَ حَرَكَةٍ إعْرابِيَّةٍ إلى أُخْرَى على وَفْقِ الحَمْلِ على الحِكايَةِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَنادَوا بالرَّحِيْلِ غَداً وفي تَرْحالِهِمْ نَفْسِي

بجَرِّ الرَّحِيْلِ، ورَفْعِهِ، ونَصْبِهِ، على أَنّ الرَّفْعَ، والنَّصْبَ مَحْمُوْلانِ على حكايَةِ اللَّفْظِ المَقُوْلِ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: قالُوْا: الرَّحِيْلُ غداً، والرَّحِيْلَ غَداً. ولا يَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ (غداً) ظَرْفاً للفِعْلِ الماضِي: تَنادُوا ؛ لأَنَّ الماضِيَ لا يَعْمَلُ في الزَّمَنِ الآتِيْ، فهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُوْن للفِعْلِ النّاصِبِ للرَّحِيْلِ، أَوْ للرَّحِيْلِ نَفْسِهِ، والتَّقدِيْرُ: أَجْمَعْنا الرَّحِيْلَ غَداً (العامِلُ: الرَّحِيْلَ)، و: نُحْدِثُ الرَّحِيْلَ غَداً (العامِلُ: نُحْدِثُ)(٢).

ومِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ في حِكايَةِ (زَيْدٍ) في قَوْلِكَ(٣): مَرَرْتُ بزَيْدٍ: مَنْ زَيْدٍ ؟.

(١٢) الحَمْلُ على المَعْنَى:

مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ قَتادَةَ: " وكُلٌّ أَتاهُ داخِرِيْنَ "(٤)، على أَنَّ الخَبَرَ جاءَ جَمْعاً (داخِرِيْنَ) حَمْلاً على مَعْنَى (كُلٌّ)، وأَنَّهُ لَوْقِيْلَ: وكُلٌّ أَتَوْهُ داخِراً – لوُصِفَ بالقُبْحِ، والضَّعْفِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تعُوْدُ عِنْدَهُ إلى أَنَّكِ حَمَلْتَ (أَتَوْهُ) على المَعْنَى تارِكاً الحَمْلَ على اللَّفْظِ، وإلى أَنَّ كَوْنَ الخَبَرِ (داخِراً) مُفْرَداً يُوْمِئُ إلى أَنَّكَ تَراجَعْتَ إلى ما انْصَرَفْتَ عَنْهُ(٥). والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى: " ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُوْنَ إِلَيْكَ "(٦). ويَنْتَهِي إلى أَنَّ لَفْظَةَ (كُلٌّ) إذا كانَتْ غَيْرَ مُضافَةٍ أُخْبِرَ عَنْها بالجَمْعِ كما مَرَّ، وكما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُوْنَ "(٧)، وقَوْلِهِ: " كُلٌّ لَهُ

---

(١) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٣٥.
(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٣/ ٢٣٥.
(٣) انظر الصفحة: ٢/ ٢١١.
(٤) النمل: ٨٧.
(٥) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ١٤٥.
(٦) يونس: ٤٢.
(٧) يس: ٤٠.

قانِتُوْنَ "(١)، وإذا كانَتْ مُضافَةً إلى الجَماعَةِ أُخْبِرَ عَنْها بالمُفْرَدِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وكُلُّهُمْ آتِيْهِ يَوْمَ القِيامَةِ فَرْداً "(٢).

ومِنَ الحَمْلِ على المَعْنَى قِراءَةُ عَمْرِو بْنِ فائِدٍ الأَسْوارِيِّ: " يا نِساءَ النَّبِيِّ مَنْ تَأْتِ مِنْكُنَّ "(٣) بالتّاءِ في (تَأْتِ) حَمْلاً على المَعْنَى لتَحْقِيْقِ البَيانِ، على أَنَّ (مَنْ) للمَرْأَةِ، وهذا كَثِيْرٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ(٤).

ومِنْهُ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ(٥):

تَعَشَّ فإِنْ عاهَدْتَنِيْ لا تَخُوْنُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: نَكُنْ مِثْلَ اللَّذَيْنِ، أَوِ اثْنَيْنِ يَصْطَحِبانِ.

(١٣) العَطْفُ على المَوْضِعِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبانِ بْنِ تَغْلِب: " وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى "(٦) بجَزْمِ (نَحْشُرْهُ) عَطْفاً على مَوْضِعِ قَوْلِهِ (فإِنَّ لَهُ مَعِيْشَةً ضَنْكَى) ؛ لأَنَّهُ جَوابُ الشَّرْطِ(٧).

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ، والأَعْرَجِ: " وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يُمِدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ "(٨) على أَنَّ (البَحْرُ) أَجازَ فيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على مَوْضِعِ المَصْدَرِ المؤَوّلِ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها كما في قَوْلِهِ

---

(١) البقرة: ١١٦.
(٢) مريم: ٩٥.
(٣) الأحزاب: ٣٠.
(٤) انظر: ابن جِنِّي، المحتسب: ٢/ ١٧٩ - ١٨٠.
(٥) انظر: ابن جِنِّي، المحتسب: ٢/ ١٧٩.
(٦) طه: ١٢٤.
(٧) انظر: ابن جنِّي، المحتسب: ٢/ ٦٠.
(٨) لقمان: ٢٧.

تَعالَى: " أَنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُوْلُهُ "[1]، والواوُ لَيْسَتْ للحالِ في قِراءَةِ أَبِي عَمْرٍو، وغَيْرِهِ (والبَحْرَ يُمِدُّهُ) بالنَّصْبِ مَعطُوْفٌ على (ما...)، وللحالِ في قِراءَةِ (وبَحْرٌ يُمِدُّهُ)[2].

ويُطالِعُنا ابنُ جِنِّيٍّ ببعْضِ التَّأوِيْلِ الَّتي قَدْ لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ كما في قِراءَةِ أُبَيٍّ: " لكِنْ أَنا هُوَ اللهُ رَبِّيْ "[3]: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ إِنَّ أَصْلَ هذِهِ القِراءَةِ قِراءَةُ أَبِي عَمْرٍو: " لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّيْ "، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ إِخْضاعِها لسُلْطانِ التَّأوِيْلِ، وهذا التَّأْوِيْلُ يَكْمُنُ في تَخْفِيْفِ هَمْزَةِ (أَنا)، وحَذْفِها بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِها إِلى الحَرْفِ السَّاكِنِ قَبْلَها، فصارتْ: لكِنَنا، ثُمَّ أُسْكِنَتْ النُّوْنُ الأُوْلَى مِنَ النُّوْنَيْنِ المُتَحَرِّكَتَيْنِ، فأُدْغِمَتِ هذِهِ النُّوْنُ في الأُخْرَى المُتَحَرِّكَةِ، فصارَتْ (لكِنَّ) في وَصْلِ الكَلامِ، وفي الوَقْفِ تُلْحَقُ بِها الأَلِفُ لبَيانِ الحَرَكَةِ (لكِنَّا)، فيَكُوْنُ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ (أَنا) مُبْتَدَأً خَبَرُهُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ: هُوَ اللهُ رَبِّيْ، على أَنَّ (هُوَ) ضَمِيْرُ الشَّأْنِ[4].

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الأَعْرَجِ: " وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْناكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ"[5] بفَتْحِ لامِ (لَمَا)، وتَشْدِيْدِ مِيْمِها، وهِيَ قِراءَةٌ فيها إِغْرابٌ عِنْدَهُ؛ لأَنَّ (لَمَّا) فيها لَيْسَتْ مَعْرُوْفَةً في اللُّغَةِ، فهِيَ لَيْسَتْ جازِمَةً، أَوْ بمَعْنَى (إِلاَّ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ أَقْرَبَ تَأْوِيْلٍ لَها عِنْدَهُ يَكْمُنُ في أَنَّها (لَمَا) كما في قِراءَةِ العامَّةِ بِزِيادَةِ حَرْفِ الجَرِّ (مِنْ) على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ: لَمِنْ ما (لِمَّا)، على أَنَّ المِيْمَ الأُوْلَى حُذِفَتْ للتَّخَلُّصِ مِنْ تَوالِيْ مِيْماتٍ ثَلاثٍ، فصارَتْ (لَمَّا) الَّتي أَصْلُها (لَنْما: لَنْ ما)، على أَنَّ النُّوْنَ أُدْغِمَتْ في المِيْمِ[6].

ولا يَخْفَى على القارِئِ ما في هذا التَّأْوِيْلِ مِنْ تَوَهُّمٍ لا تَحْتَمِلُهُ طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّها لُغَةٌ في (لَمَا) لبَعْضِ العَرَبِ لَمْ تَصِلْ إِلَيْنا، أَو أَنَّ مَنْ سَمِعَ القارِئَ لَمْ يَتَمَكَّنِ مِنْ سَماعِها جِيِّداً.

---

(١) التوبة: ٣

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٧١.

(٣) الكهف: ٣٨.

(٤)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣١.

(٥)آل عمران: ٨١.

(٦)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٦٤.

الفَصْلُ الثالث

ابْنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إِيماءاتِهِ
والمَنْهَجُ الوَظِيفيُّ

الفَصلُ الثَّالثُ

ابنُ جِنِّيٍّ في بَعْضِ إيماءاتِهِ والمَنْهَجُ الوَظيفيّ

لَعَلَّ أَهَمَّ ما يَنْمازُ بِهِ هذا المَنْهَجُ عِنايَتُهُ بالمَعْنَى عِنايَةً تَفُوقُ كَثِيْراً عِنايَةَ المَنْهَجَيْنِ السَّابِقَيْنِ بِهِ، وتَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ الوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ الخَمْسِ، وهِيَ: المُبْتَدَأُ، والمُنادَى، والذَّيْلُ (وَظائِفُ خارِجِيَّة)، والبُؤْرَةُ، والمِحْوَرُ (وَظِيْفَتانِ داخِلِيَّتانِ)، والتَّقْدِيْم، والتَّأْخِيْر، وما يُؤَثِّرُ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ (التَّداوُلِيَّةُ، أَوِ السِّياقُ غَيْرُ اللُّغَوِيِّ).

(١) التَّقْدِيْمُ، والتَّأْخِيرُ:

لَقَدِ اخْتَصَّ عبْدُ القاهر الجُرْجانيُّ التَّقْدِيْمَ والتَّأْخِيْرَ ببابٍ في كتابه (دلائل الإعجاز) لأَهَمِّيَّتِهِ في الإِنْباءِ عَنِ الدَّلالَةِ، والعِنايَةِ بِها: " بابٌ كثيرُ الفَوائِدِ، جَمُّ المَحاسِنِ، واسِعُ التَّصَرُّفِ، بعِيْدُ الغايَةِ لا يَزالُ يَفْتَرُّ لكَ عَنْ بَديْعِهِ، ويُفْضِي بِكَ إلى لَطِيْفِهِ، ولا تَزالُ تَرَى شِعْراً يَرُوْقُكَ مَسْمَعُهُ، ويَلْطُفُ لَدَيْكَ مَوْقِعُهُ، ثُمَّ تَنْظُرُ فتَجِدُ سَبَبَ أَنْ راقَكَ، ولَطُفَ عِنْدَكَ أَنْ قُدِّمَ فيهِ شيْءٌ، وحُوِّلَ اللَّفْظُ عَنْ مِكانٍ إلى مَكانٍ "[1].

ولِلتَّقْدِيْمِ عِنْدَهُ نَوْعانِ: تَقْدِيْمٌ على نِيَّةِ التَّأْخِيْرِ دُوْنَ أَنْ يَتَغَيَّرَ حُكْمُ المُقَدَّمِ النَّحْوِيُّ، كما في تَقْدِيْمِ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ، وتَقْدِيْمِ المَفْعُوْلِ بِهِ على الفاعِلِ، وتَقْدِيْم لَيْسَ على نِيَّةِ التَّأْخِيْرِ يُسْهِمُ في تَغْيِيْرِ الحُكْمِ النَّحْوِيِّ، كما في: المُنْطَلِقُ زَيْدٌ، على أَنَّ المُنْطَلِقَ يُعْرَبُ مُبْتَدأً بَدَلاً مِنْ إِعْرابِهِ خَبَراً في: زَيْدٌ المُنْطَلِقُ، وفي: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وضَرَبْتُ زَيْداً.

ومِنَ المَسائِلِ الَّتي تَتَبَدَّى فيها العِنايَةُ بالمُقَدَّمِ الَّذي يُنْبِئُ عَنْ دَلالَةٍ يَكْتَسِبُها مِنْ تَقْدِيْمِهِ:

---

(١) عبد اقاهر اجرجانيّ، دلائل الإعجاز: ١٠٦ – ١٠٨.

(أ) الفِعْلُ الماضي مَسْبُوْقاً بهَمْزَةِ الاسْتِفْهام، والاسْمُ مَعْرِفَةً:

يَكْمُنُ غَرَضُ هذا التَّقْدِيْم في أَنَّ المُتَكَلِّمَ يَشُكُّ في تَحَقُّقِ وُقُوْعِ الفِعْلِ، كما في: أَقُلْتَ الشِّعْرَ الَّذي كانَ في نَفْسِكَ أَنْ تَقُوْلَهُ ؟، فهُوَ يَطْلُبُ مِنَ المُخاطَبِ تأكِيْدَ هذا الوُقُوعِ، أَوْ عَدَمَهُ، ويَخْتَلِفُ الأَمْرِ في تَقَدُّمِ الاسْمِ على الفِعْلِ ؛ لأَنَّ الشَّكَّ يَنْصَبُّ على الفاعِلِ: أَأَنْتَ قُلْتَ الشِّعْرَ ؟ عتى أَنَّ هذا الشِّعْرَ قَدْ تَحَقَّقَ وُقُوْعُهُ، والمُرادُ أَنَّ المُخاطَبَ عليْهِ أَنْ يُقَرِّرَ اخْتِيارَ التَّحَقُّقِ، أَوْ عَدَمِهِ.

(ب) الفِعْلُ المُضارِعُ مَسْبُوْقاً بهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، والاسْمُ مَعْرِفَةً:

القَوْلُ نَفْسُهُ في تَقَدُّمِ الفِعْلِ المَضارِعِ مِنْ حَيْثُ طَلَبُ المُتَكَلِّمِ مِنَ المُخاطَبِ أَنْ يُقَرِّرَ وُقُوْعَ الفِعْلِ، أَوْ عَدَمَهُ مَسْبُوْقاً بهَمْزَةِ الاسْتِفْهام، وأَنْ يُقَرِّرَ مَنْ قامَ بالفِعْلِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَكُوْنُ فيها زَمَنُ وُقُوْعِ الفِعْلِ المُضارِعِ في الحالِ، على أَنَّهُ إِنْ كانَ في المُسْتَقْبِلِ عُدَّ الاسْتِفْهامُ إِنْكارِيّاً، وهُوَ إِنْكارٌ يَكُوْنُ مُنْصَبّاً على وُقُوْعِ الفِعْلِ إِنْ كانَ مُقَدَّماً، وعلى مَنْ قامَ بهِ إِنْ كانَ الاسْمُ مُقَدَّماً.

(ج) الفِعْلُ ماضِياً مَسْبُوْقاً بهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، والاسْمُ نَكِرَةً:

يَكُوْنُ الاسْتِفْهامُ فيما قُدِّمَ فيهِ الفِعْلُ على الاسْمِ عَنْ وُقُوْعِ الفِعْلِ، كما في: أَجاءَكَ رَجُلٌ ؟، ويَكُوْنُ عَنْ الجِنْسِ إِذا قُدِّمَ الاسْمُ، كما في: أَرَجُلٌ جاءَكَ ؟.

ويُولِيْ ابْنُ جَنِّيٍّ التَّقْدِيْمَ ما يَسْتَحِقُّهُ مِنَ العِنايَةِ ولا سِيَّما المَفْعُوْلُ بِهِ الَّذي يُعَدُّ فَضْلَةً في النَّحْوِ العَرَبِي، ويُطْلِقُ عليْهِ مُصْطَلَحَ (رَبُّ الجُمْلةِ)(1)، كما في قِراءَةِ يَزِيْدَ البَرْبَرِيِّ: " وعُلِّمَ آدَمُ الأَسْماءَ كُلَّها "(2) برَفْعِ (آدَمُ)، ونَصْبِ (الأَسْماءَ)، وهِيَ قِراءَةٌ تُنْبِئُ عَنْ إِيْلاءِ عِنايَةٍ خاصَّةٍ بالمَفْعُوْلِ بِهِ بتَصْيِيْرِهِ رُكْناً أَساسِيّاً في الجَمْلَةِ بَدَلاً مِنْ كَوْنِهِ فَضْلَةً، كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ الَّذي يُطْلِقُ عليْهِ مُصْطَلَحَ (رَبُّ الجُمْلَةِ): " قالَ أَبُو الفَتْحِ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ ما أَذْكُرُهُ هُنا، وذلِكَ أَنَّ أَصْلَ وَضْعِ المَفْعُوْلِ أَنْ يَكُوْنَ فَضْلَةً، وبَعْدَ الفاعِلِ، كـ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، فإِذا عَناهُمْ ذِكْرُ المَفْعُوْلِ قَدَّمُوْهُ على الفاعِلِ، فقالُوا: ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ، فإِذا ازْدادَتْ عِنايَتُهُمْ بِهِ

(1) انظر كتابي: نحو اللغة العربية في مقاربة أحمد المتوكل: ٢٠٣ – ٢٠٤.

(2) البقرة: ٣١.

قَدَّمُوْهُ على الفِعْلِ النَّاصِبِهِ، فقالُوا: عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ، فإنْ تَظاهَرَتِ العِنايَةُ بِهِ عَقَدُوْهُ على أَنَّهُ رَبُّ الجُمْلَةِ، وتَجاوَزُوا بِهِ حَدَّ كَوْنِهِ فَضْلَةً، فقالُوا: عَمْرٌو ضَرَبَهُ زَيْدٌ، فجاءُوا بِهِ مَجِيْئاً يُنافي كَوْنَهُ فَضْلَةً، ثُمَّ زادُوْهُ على هذِهِ الرُّتْبَةِ، فقالُوا: عَمْرٌو ضَرَبَ زَيْدٌ، فحَذَفُوا ضَمِيْرَهُ، ونَوَوْهُ، ولَمْ يَنْصِبُوْهُ على ظاهِرِ أَمْرِهِ رَغْبَةً بِهِ عَنْ صُوْرَةِ الفَضْلَةِ، وتَحامِياً لِنَصْبِهِ الدَّالِّ على كَوْنِ غَيْرِهِ صاحِبَ الجُمْلَةِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمْ يَرْضَوا لَهُ بهذِهِ المَنْزِلَةِ حَتَّى صاغُوا الفِعْلَ لَهُ، وبَنَوْهُ على أَنَّهُ مَخْصُوْصٌ بِهِ، وأَلْغَوا ذِكْرَ الفاعِلِ مُظْهَراً، أَوْ مُضْمَراً، فقالُوا: ضُرِبَ عَمْرٌو، فاطُّرِحَ ذِكْرُ الفاعِلِ البَتَّةَ، نَعَمْ وأَسْنَدُوا بَعْضَ الأَفعالِ إلى المَفْعُوْلِ دُوْنَ الفاعِلِ أَلْبَتَّةَ، وهُوَ قَوْلُهُمْ: أُوْلِعْتُ بالشَّيْءِ، ولا يَقُوْلُوْنَ: أَوْلَعَني بِهِ كذا، وقالُوا: ثُلِجَ فُؤادُ الرَّجُلِ، ولَمْ يَقُوْلُوا: أَثْلَجَهُ كذا، وامْتُقِعَ لَوْنُهُ، ولَمْ يَقُوْلُوا: امْتَقَعَهُ كذا، ولهذا نَظائِرُ، فَرَفْضُ الفاعِلِ هُنا البَتَّةَ، واعْتِمادُ المَفْعُوْلِ بِهِ أَلْبَتَّةَ دَلِيْلٌ على ما قُلْناهُ، فاعْرِفْهُ. وأَظُنُّني سَمِعْتُ: أَوْلَعَني بِهِ كذا، فإِنْ كانَ كذلِكَ فما أَقلَّهُ أَيْضاً. وهذا يَدُلُّ على شِدَّةِ عِنايَتِهِمْ بالفَضْلَةِ، وإِنَّما كانَتْ كذلِكَ ؛ لأَنَّها تَجْلُو الجُمْلَةَ، وتَجْعَلُها تابِعَةَ المَعْنَى لَها، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: رَغِبْتُ في زَيْدٍ – أُفِيْدَ مِنْهُ إِيْثارُكَ لهُ، وعِنايَتُكَ بِهِ، وإِذا قُلْتَ: رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ – أُفِيْدَ مِنْهُ اطِّراحُكَ لَهُ، وإِعْراضُكَ عَنْهُ، ورَغِبْتَ في المَوْضِعَيْنِ بلَفْظٍ واحِدٍ، والمَعْنَى ما تَراهُ مِن اسْتِحالَةِ مَعْنَى (رَغِبْتُ) إلى مَعْنَى (زَهِدْتُ). وهذا الَّذي دَعاهُمْ إِلى تَقْدِيْمِ الفَضَلاتِ في نَحْوِ قَوْلِهِ سُبْحانَهُ: (ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ)(١). وإِنَّما مَوْضِعُ اللاَّمِ التَّأْخِيْرُ، ولِذلِكَ قالَ سِيبَوَيْهِ: إِنَّ الجُفاةَ مِمَّنْ لا يَعْلَمُ كَيْفَ هِيَ في المُصْحَفِ يَقْرَؤُها: ولَمْ يَكُنْ كُفُواً لَهُ أَحَدٌ "(٢).

ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ نَصْبَ المَفْعُوْلِ بِهِ على الاشْتِغالِ لَيْسَ هُوَ الأَصْلَ ؛ لأَنَّ الأَصْلَ الرَّفْعُ على الابْتِداءِ، على أَنَّ النَّصْبَ لا يُوْمِئُ في هذا الإِعْرابِ إِلى العِنايَةِ بِهِ، على أَنَّ هذِهِ العِنايَةَ تَتَبَدَّى مِنْ خِلالِ تَقْدِيْمِه، وحَذْفِ الفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ فَضْلاً عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الكُوْفِيُّوْنَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الفِعْلَ الظَّاهِرَ هُوَ النَّاصِبُ لَهُ: " فإِنْ قُلْتَ فقدْ قالُوا: : زَيْداً ضَرَبْتُهُ، فنَصَبُوْهُ، وإِنْ كانُوا قَدْ أَعادُوا عليْهِ ضَمِيْراً يَشْغَلُ الفِعْلَ بعْدَهُ عَنْهُ حَتَّى أَضْمَرُوا لَهُ فِعْلاً يَنْصِبُهُ، ومَعَ هذا فالرَّفْعُ فيهِ أَقْوَى، وأَعْرَبُ، وهذا ضِدُّ ما ذَكَرْتُهُ مِنْ جَعْلِهِمْ إِيَّاهُ رَبَّ الجُمْلَةِ، ومُبْتَدَأَها

---

(١) الصّمد: ٤.

(٢) ابن جنّيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ٦٥.

في قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ. قِيْلَ: هذا وإِنْ كانَ على ما ذَكَرْتَهُ فإِنَّ فيهِ غَرَضاً مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ، وذلِكَ أَنَّهُ إذا نُصِبَ على ما ذَكَرْت فإِنَّهُ لا يُعْدَمُ دَلِيْلُ العِنايَةِ بِهِ، وهُوَ تَقْدِيْمُهُ في اللَّفْظِ مَنْصُوْباً، وهذِهِ صُوْرَةُ انْتِصابِ الفَضْلَةِ مُقَدَّمَةً لتَدُلَّ على العِنايَةِ بِهِ لا سِيَّما والفِعْلُ النَّاصِبُ لَهُ لا يَظْهَرُ أَبَداً مَعَ تَفْسِيْرِهِ، فصارَ كَأَنَّ هذا الفِعْلَ الظَّاهِرَ هُوَ الَّذي نَصَبَهُ، وكذلِكَ يَقُوْلُ الكُوْفِيُّوْنَ أَيْضاً... "(١).

ويَكْمُنُ الغَرَضُ مِنْ بِناءِ الفِعْلِ للمفْعُوْلِ عِنْدَهُ في الإِنْباءِ عَنْ أَنَّ المَقْصُوْدَ هُوَ المَفْعُوْلُ بِهِ، أَوِ الَّذي وَقَعَ عليْهِ فِعْلُ الفاعِلِ لا عَنِ الفاعِلِ غَيْرِ المَقْصُوْدِ، ويُعَزِّزُ هذا القَوْلَ بآياتٍ بُنِيَ فيها الفِعْلُ للفاعِلِ، وأُخْرَى بُنِيَ فيها للمَفْعُولِ، وهذِهِ الآياتُ هِيَ: " إِنَّ الإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوْعاً "(٢)، و" خُلِقَ الإِنْسانُ مِنْ عَلَقٍ "(٣)، و" وخُلِقَ الإِنسانُ ضَعِيْفاً "(٤)، و" خَلَقَ الإِنْسانَ عَلَّمَهُ البَيانُ "(٥)، و" خَلَقَ الإِنْسانَ مِنْ صَلْصالٍ كالفَخَّارِ "(٦).

وجاءَ في مَوْضِعٍ آخَرَ: " ولأَجْلِ ذلِكَ قالُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فقَدَّمُوا المَفْعُوْلَ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ هُنا لَيْسَ بِذِكْرِ الفاعِلِ، وإِنَّما هُوَ ذِكْرُ المَفْعُوْلِ، فقَدَّمُوْهُ عِنايَةً بِذِكْرِهِ، ثُمَّ لَمْ يُقْنِعْ ذلِكَ حَتَّى أَزالُوْهُ عَنْ لَفْظِ الفَضْلَةِ، وجَعَلُوْهُ في اللَّفْظِ رَبَّ الجُمْلَةِ، فرَفَعُوْهُ بالابْتِداءِ، وصارَتِ الجُمْلَةُ الَّتيْ إِنَّما كانَ ذَيْلاً لَها، وفَضْلَةً مُلْحَقَةً بها في قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُ زَيْداً — ثانِيَةً لَهُ، وواردَةً في اللَّفْظِ بَعْدَهُ، ومُسْنَدَةً إِلَيْهِ، ومُخْبَراً بها عَنْهُ "(٧).

ومِنْهُ قِراءَةُ أنس ابنِ مالِكٍ: " كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ثابتٍ أَصْلُها وفَرْعُها في السَّماءِ "(٨)، على أَنَّ (ثابِتٍ أَصْلُها) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لـ (كشَجَرَةٍ)، وأَنَّ (أَصْلُها) فاعِلٌ لهذا النَّعْتِ، ويَعُدُّ ابْنُ

(١) ابن جنّيّ، المحتسب في تَبْيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ٦٦.
(٢) المعارج: ١٩.
(٣) العلق: ٢.
(٤) النساء: ٢٨.
(٥) الرحمن: ٣.
(٦) الرحمن: ١٥.
(٧) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٢.
(٨) إبراهيم: ٢٤.

جِنِّيٍّ قِراءَةَ الجَماعَةِ أَوْلَى " كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثابِتٌ " ؛ لأَنَّ النَّعْتَ الحَقِيْقِيَّ أَخَصُّ لَفْظاً عِنْدَهُ مِنَ السَّبَبِيِّ، : " قالَ أَبو الفَتْحِ: قِراءَةُ الجَماعَةِ (أَصْلُها ثابِتٌ) أَقْوَى مَعْنًى، وذلِكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: ثابِتٌ أَصْلُها – فقدْ أَجْرَيْتَ ثابِتاً صِفَةً على شَجَرَةٍ، ولَيْسَ الثَّباتُ لَها، إنَّما هُوَ للأَصْلِ، ولَعَمْرِيْ إنَّ الصِّفَةَ إذا كانَتْ في المَعْنَى لِما هُوَ مِنْ سَبَبِ المَوْصُوْفِ جَرَتْ عليْهِ إلاَّ أَنَّها إذا كانَتْ لَهُ كانَتْ أَخَصَّ لَفْظاً بِهِ، وإذا كانَ الثَّباتُ في الحَقِيْقَةِ إنَّما هُوَ للأَصْلِ فالمُعْتَمَدُ بالثَّباتِ هُوَ الأَصْلُ، فبقَدْرِ ذلِكَ ما حَسُنَ تَقْدِيْمُهُ عِنايَةً بِهِ، ومُسارَعَةً إلى ذِكْرِهِ، ولأَجْلِ ذلِكَ قالُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فقَدَّمُوا المَفْعُوْلَ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ هنا لَيْسَ بِذِكْرِ الفاعِلِ، وإنَّما هُوَ ذِكْرُ المَفْعُوْلِ، فقَدَّمُوْهُ عِنايَةً بِذِكْرِهِ، ثُمَّ لَمْ يُقْنِعْ ذلِكَ حَتَّى أَزالُوْهُ عَنْ لَفْظِ الفَضْلَةِ، وجَعَلُوْهُ في اللَّفْظِ رَبَّ الجُمْلَةِ، فَرَفَعُوْهُ بالابْتِداءِ، وصارَتِ الجُمْلَةُ الَّتي إنَّما كانَ ذَيْلاً لَها ، وفَضْلَةً مُلْحَقَةً بِها في قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُ زَيْداً – ثانِيَةً لَهُ، ووارِدَةً في اللَّفْظِ بَعْدَهُ، ومُسْنَدَةً إلَيْهِ، ومُخْبَراً بها عَنْهُ... "[1].

ويَحْمِلُ القِراءَةَ السَّابِقَةَ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِراءَةَ الجَماعَةِ أَحْسَنُ لَفْظاً، كما مَرَّ – على أَنَّ الأَصْلَ في الصِّفَةِ أَنْ تَكُوْنَ اسْماً مُفْرَداً لا جُمْلَةً: " فكذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ قائِمٌ – أَقْوَى مَعْنًى مِنْ قَوْلِكَ: قائِمٍ أَبُوْهُ ؛ لأَنَّ المُخْبَرَ عَنْهُ بالقِيامِ هُوَ الأَبُ لا رَجُلٌ، ومِنْ هُنا ذَهَبُ أَبو الحَسَنِ في نَحْوِ قَوْلِنا: قامَ زَيْدٌ – إلى أَنَّ (قامَ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ ؛ لأَنَّ تَقْدِيْرَ المُحَدَّثِ عَنْهُ أَنْ يَكُوْنَ أَسْبَقَ رُتْبَةً مِنَ الحَدِيْثِ إلاَّ أَنَّ لِقِراءَةِ أَنَسٍ هذِهِ وَجْهاً مِنَ القِياسِ حَسَناً، وذلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ (ثابِتٌ أَصْلُها) صِفَةٌ لِشَجَرَةٍ، وأَصْلُ الصِّفَةِ أَنْ تَكُوْنَ اسْماً مُفْرَداً لا جُمْلَةً، يَدُلُّ على ذلِكَ أَنَّ الجُمْلَةَ إذا جَرَتْ صِفَةً لِنَكِرَةٍ حُكِمَ على مَوْضِعِها بإعْرابِ المُفْرَدِ الَّي هِيَ واقِعَةٌ مَوْقِعَهُ... "[2].

والنَّعْتُ السَّبَبِيُّ عِنْدَهُ وعِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ النُّحاةِ لا يَبْلُغُ مَبْلَغَ الجُمْلَةِ ؛ لأَنَّ هذا النَّعْتَ يَتْبَعُ ما قَبْلَهُ في الإعْرابِ لَفْظاً، وأَنَّ (أَصْلُها) وُضِعَ مَوْضِعَ الضَّمِيْرِ الخاصِّ بِهِ لِتَضَمُّنِهِ لَفْظَ الضَّمِيْرِ، والجُمْلَةُ لَيْسَتْ كذلِكَ.

---

(١) ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٢.

(٢)ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٢–٣٦٣.

وتَحَدَّثَ ابْنُ جِنِّيٍّ عَنِ التَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ في أَثْناءِ حَدِيْثِهِ في (باب شَجاعَة العَرَبِيَّة)، والتَّقْدِيْمُ والتَّأْخِيْرُ في هذا الباب نَوْعانِ – عِنْدَهُ – أَحَدُهُما مَقِيْسٌ، والآخَرُ يُصارُ إِلَيْهِ اضْطِراراً، ومِنَ النَّوْعِ الأَوَّلِ: تَقْدِيْمُ المَفْعُوْلِ بِهِ على الفاعِلِ، كما في: ضَرَبَ زَيْداً عَمْرٌو، وتَقْدِيْمُهُ على الفِعْلِ والفاعِلِ كما في: زَيْداً ضَرَبَ عَمْرٌو، والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَقْدِيْمِ الظَّرْفِ، كما في: قامَ عِنْدَكَ زَيْدٌ، وعِنْدَكَ قامَ زَيْدٌ، وفي تَقْدِيْمِ الحالِ، كما في: جاءَ ضاحِكاً زَيْدٌ، وضاحِكاً جاءَ زَيْدٌ، وفي تَقْدِيْمِ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، كما في: ما قامَ إِلاَّ زَيْداً أَحَدٌ، وفي تَقْدِيْمِ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ، كما في: قائِمٌ زَيْدٌ، وفي الدَّارِ صاحِبُكَ(1).

ولَمْ يُغْفِلْ ما لا يَصِحُّ تَقْدِيْمُهُ كتَقْدِيْمِ نائِبِ الفاعِلِ على الفِعْلِ، والصِّلَةِ على المَوْصُوْلِ، والمَفْعُوْلِ لَهُ على عامِلِهِ، وتَقْدِيْمِ التَّمْيِيْزِ، وغَيْرِهِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هُناكَ خِلافاً بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ في كَثِيْرٍ مِمَّا لا يَصِحُّ تَقْدِيْمُهُ.

وسيْبَوَيْهِ يَرَى أَنَّ التَّقْدِيْمَ، والتَّأْخِيْرَ يَدُوْرانِ في فَلَكِ العِنايَةِ، والأَهَمِيَّةِ(2). ويَذْهَبُ إِلى أَنَّ التَّقْدِيْمَ قَدْ يُفْضِي إِلى القُبْحِ إِذا وُضِعَتْ الكَلِمَةُ في غَيْرِ مَوْضِعِها، ولَمْ يُحَقِّقْ مَعْنًى زائِداً على مَعْنَى عَدَمِ التَّقْدِيْمِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(3):

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَطُوْلُ

على أَنَّ الأَصْلَ: وقَلَّما يَدُوْمُ وَصالٌ.

ويَتَحَكَّمُ المُتَكَلِّمُ مُتَواصِلاً مَعَ المُخاطَبِ في التَّقْدِيْمِ، والتَّأْخِيْرِ في رَأْيِهِ: " فإِنْ أَلْغَيْتَ قُلْتَ: عَبْدُ اللهِ أَظُنُّ ذاهِبٌ، وهذا إِخالُ أَخُوْكَ، وفيها أَرَى أَبُوْكَ، وكُلَّما أَرَدْتَّ الإِلْغاءَ فالتَّأْخِيْرُ أَقْوَى، وكُلٌّ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ... وإِنَّما كانَ التَّأْخِيْرُ أَقْوَى ؛ لأَنَّهُ إِنَّما يَجِيْءُ بالشَّكِّ بعدَما يَمْضِيْ كَلامُهُ على اليَقِيْنِ، أَوْ بَعْدَما يَبْتَدِئُ وهُوَ يُرِيْدُ اليَقِيْنَ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّكُّ(4).

ويَظْهَرُ لي أَنَّ التَّقْدِيْمَ في مَظانِّ النَّحْوِ والبَلاغَةِ لَهُ ثَلاثَةُ أَغْراضٍ: الاخْتِصاصُ،

---

(١) انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٨٢ – ٣٨٦.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٦، ١٤٣، ٨١.

(٣) الكتاب: ١/ ٣١.

(٤) الكتاب: ١/ ١١٩ – ١٢٠.

والعِنايَةُ، والحِفاظُ على الأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحاةُ، ومُراعاةُ نَظْمِ الكَلامِ (السَّجْعِ، والشِّعْرُ)، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ "(١)، إِذْ ذَهَبَ ابْنُ الأَثِيْرِ إِلى أَنَّ تَقْدِيْمَ المَفْعُوْلِ بِهِ (إِيَّاكَ) يَعُوْدُ إِلى مُراعاةِ النَّظْمِ ؛ لأَنَّ السُّوْرَةَ تَبْدَأُ بـ (الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ "(٢)، وذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلى أَنَّهُ يَعُوْدُ إِلى تَحْقِيْقِ الاخْتِصاص(٣).

ويَرَى المُتَوَكِّلُ أَنَّ مَفْهُوْمَ البُؤْرَةِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ يُقابِلُ مَفْهُوْمَ الاهْتِمامِ عِنْدَ الجُرْجانِيِّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ عَدَلَ عَنْها، إِذِ اسْتَبْدَلَ فيها المِحْوَرَ بالبُؤْرَةِ، على أَنَّ المُكَوِّنَ الَّذي يَتَوَسَّطُ في العَرَبِيَّةِ الفُصْحَى بَيْنَ الفِعْلِ، والفاعِلِ – يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تداوُلِيَّةً (المِحْوَر) فَضْلاً عَنْ وَظِيْفَتَيهِ الدَّلالِيَّةِ، والتَّرْكِيْبِيَّةِ(٤)، وكِلْتا الوَظِيْفَتَيْنِ (المِحْوَر، والبُؤْرَة) وَظِيْفَةٌ تداوُلِيَّةٌ داخِلِيَّةٌ. وهُناكَ عامِلٌ آخَرُ يُوْجِبُ – عِنْدَهُ – تَوْسِيْطَ مُكَوِّنٍ بَيْنَ الفِعْلِ، وفاعِلِهِ، وهُوَ التَّعْقِيْدُ المَقُوليُّ (حَجْمُ المُكَوِّنِ) الَّذي يُؤَثِّرُ في تَرْتِيْبِ المُكَوِّناتِ داخِلَ الجُمَلِ، إِذْ يُقَدَّمُ الأَسْهَلُ مَقُوْلِيّاً كالضَّمائِرِ، والمُرَكَّباتُ الاسْمِيَّةُ تُقَدَّمُ على تِلْكَ المُكَوِّناتِ الأَعْقَدِ مَقُوْلِيّاً كالمُرَكَّباتِ الاسْمِيَّةِ المُعَقَّدَةِ (المُتَضايِفانِ مَثَلاً، والجُمَلِ)(٥)، كما في التَّرْتِيْبِ التَّالي:

ضَميرٌ لاصِقٌ > ضَميرٌ مُنْفَصِل > مُرَكَّبٌ اسْمِيٌّ > مُرَكَّبٌ حَرْفِيٌّ > مُرَكَّبٌ اسْمِيٌّ مُعَقَّدٌ > جُمْلَةٌ.

ولا شَكَّ في أَنَّ هُناكَ مَواضِعَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وغَيْرِهِ وَسَمَ النُّحاةُ فيها التَّقْدِيْمَ، والتَّأْخِيْرَ بالواجِبِ، كتِلْكَ الَّتي يَعُوْدُ فيها الضَّمِيْرُ على مُفَسِّرٍ مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ في بابِ المَفْعُوْلِ بِهِ، والمُبْتَدَإِ، وغَيْرِهما، وغَيْرَ ذلكِ مِنْ مَواضِعِ التَّقْدِيْمِ، والتَّأْخِيْرِ الأُخْرى كالأَسْماءِ الَّتي لَها الصَّدارَةُ.

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) الفاتحة: ١.

(٣) انظر: ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق محيي الدين عبد الحميد:٢/ ٢١١ – ٢١٢.

(٤) انظر: دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ: ٧٣.

(٥) انْظر: حافظ إِسماعيل علوي، اللِّسانيّات في الثّقافة العَرَبيّة المعاصرة، دراسة تَحْليلِيَّة نَقْدِيَّة في قَضايا التَّلَقّي، وإِشْكالاته، بيروت – دار الكتاب الجديدة، الطبعة الأُولى، ٢٠٠٩م: ٣٦٦، أحمد المُتوكل، دراسات في نحو اللّغة الوظيفيّ: ٧٧.

ويُطالِعُ القارِئَ حَدِيْثُ المُتَوَكِّلِ عَنَ التَّقدِيْم، والتَّأخِيْرِ في كَثِيْرٍ مِنَ المَسائِلِ النَّحْوِيَّةِ العَرَبِيَّةِ الَّتي أَخْضَعَها لسُلْطانِ مُقارَباتِهِ الوَظِيْفِيَّةِ، ومِنْها ما عَنْوَنَ بِهِ الفَصْلَ الثَّاني (ف س فا في اللُّغَةِ العَرَبِيَّة) في كِتابِهِ (دراسات في نَحْوِ اللُّغة العَرَبِيَّةِ الوَظِيْفِيّ)[1]، على أَنَّ : ف (فعل)، وفا (فاعِل)، ومف (مَفعول)، وأَنَّ (س) المَفْعُوْلُ بِهِ، وأَيُّ مُكَوِّنٍ مِنْ مُكَوِّناتِ الحَمْلِ الَّتي تَتَقَدَّمُ على الفاعِلِ، فتكُوْن قَبْلَ الفاعِلِ ؛ لأَنَّها تَحْمِلُ وَظِيْفَةً تداوُلِيَّةً هِيَ المِحْوَرُ، على أَنَّ الفاعِلَ يَحْتَلُّ آخِرَ الجُمْلَةِ ؛ لأَنَّهُ يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَداوُلِيَّةً داخِلِيَّةً هِيَ بُؤْرَةُ الجَدِيدِ، وأَنّ ص (المَوْقِع الَّذي تَحْتَلُّهُ تِلْكَ المُكَوِّناتُ الَّتي لا تَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً) .

وتُرَتَّبُ مُكَوِّناتُ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّة عِند المُتَوَكِّلِ، كما مَرَّ في أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ، على وَفْقِ ما يَأْتِي:

{ م٤ (مَوْقِعُ المُنادَى) ← م٢ (مَوْقِعُ المُبْتَدأ) ← م١ (مَوْقِعُ الأَدَواتِ الَّتي تَحْتَلُّ الصَّدارَةَ) ← مØ (مَوْقِعُ المِحْوَرِ، أَوْ بُؤْرَةُ المقابلة، أَو اسم الاسْتِفهام) ← ف (فعل) ← فا (فاعل) ← متق (مَفعول) ← ص (مَوْقِع المُكَوِّنات الَّتي لا تَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، ولا تَداوُلِيَّةً) ← م٣ (مَوْقِعُ البَدَلِ، أَوِ الذَّيْل)

على أَنَّ المُبْتَدأَ، والمُنادَى، والذَّيْلَ وَظائِفُ تَداوُلِيَّةٌ خارِجِيَّةٌ.

وقَدْ يَفْصِلُ بَيْنَ الفِعْلِ، وفاعِلِهِ في العَرَبِيَّةِ مُكَوِّنٌ مِنْ مُكَوِّناتِ الجُمْلَةِ كالمَفعُوْل بِهِ ذي الوَظِيفَةِ التَّركيبيَّةِ، وكَغَيْرِهِ مِمَّا لا يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، كتِلْكَ الَّتي تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، كالزَّمانِ، والمَكانِ، والحالِ، والعِلَّةِ، على أَنَّ في الجُمَلِ الَّتي يَتَوَسَّطُ فيها المَفْعُوْلُ الفِعْلَ وفاعِلَهُ، كما في:

شَرِبَ الشَّايَ خالِدٌ

ثَلاثَةَ اقْتِراحاتٍ:

(١) اقْتِراحُ سيمون ديك: يَكْمُنُ هذا الاقْتِراحُ في أَنَّ فاعِلَ الفِعْلِ الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ، أَوِ اللاَّصِقُ في الفِعْلِ (شَرِبَ)، على أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ (الشَّايَ) مَفْعُوْلٌ به، وأَنَّ (خالِدٌ) ذَيْلٌ (بَدَل مِنَ الضَّمير اللاَّصِق):

---

(١) انظر: ٦٣ — ٨٩.

{ ف ← ضمير١ (فا) ← مف } ← ذَيْل١

وهُوَ تَكَلُّفٌ لا تَحْتَمِلُهُ طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ، ولا مُحْوِجَ إليه.

(٢) اقْتِراح الفاسِيّ الفهريّ: يَكْمُنُ هذا الاقْتِراحُ في أَنَّ التَقْدِيْمَ في داخِلِ الجُمْلَةِ ناتِجٌ عَنْ قاعِدَةِ خَفْقٍ لا تُؤَثِّرُ في بنية الجُمْلَةِ المَنْطِقِيَّةِ، ومَعْناها، وهُوَ اقْتِراحٌ لا يَخْتَلِفُ عَمّا في النَّحْوِ العَرَبِيِّ إلاَّ في اسْتِعْمالِ مُصْطَلَحِ الخَفْقِ، وهذا التَّقْدِيْمُ بِخْلافِ التَّقْدِيْمِ في صَدْرِ الجُمْلَةِ.

(٣) اقْتِراحُ عبد القاهِر الجُرْجانِيّ: يَكْمُنُ هذا الاقْتِراحُ في أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيْم المَفْعُوْلِ على الفاعِلِ، وعَدَم تَقْدِيْمِهِ يَعُوْدُ إلى أَنَّ هذا المُقَدَّمَ، أَوِ المُتَوَسِّطَ بَيْنَ الفاعِلِ، وفِعْلِهِ هُوَ ما يَهُمُّ المُخاطَبَ أَمْرُهُ، على أَنَّ المُرادَ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ المُكَوِّنُ الَّذي يَحْمِلُ الوَظِيْفَةَ التَّداوُلِيَّةَ المِحْوَرَ، ولَعَلَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ القاهِرِ لايَخْتَلِفُ عَمّا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ إذا لَمْ يَكُنِ التَّقْدِيْمُ لأَجْلِ أَصْلٍ نَحْوِيٍّ، كما في قَولِهِ تَعالَى:" وإِذِ ابْتَلَى إِبْراهِيْمَ رَبُّهُ "[1]، إِذْ لَوْ تأَخَّرَ المَفْعُوْلُ بِهِ (إِبْرهِيْمَ)عَنِ الفاعِلَ (رَبُّهُ) لَعادَ الضَّمِيْرُ على اسْمٍ مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً، ورُتْبَةً، وهِيَ عَوْدَةٌ لَيْسَتْ مِنَ المَواضِعِ الَّتي تُسْمَحُ فيها مِثْلُ هذِهِ العوْدَةِ.

ويَقْتَرِحُ المُتوَكِّلُ أَنْ يُطْلَقَ على الاقْتِراحِ الأَوَّلِ (فَرَضِيَّةُ الذَّيْلِ)، وعلى الثّانِيْ (فَرَضِيَّةُ الخَفْقِ)، وعلى الثّالِثِ (فَرَضِيَّةُ المِحْوَرِ) ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ عَرْضِ أَهَمِّ ما في الفَرَضِيَّتَيْنِ الأُوْلى، والثّانِيَةِ (فَرَضِيَّتا الذَّيْلِ، والخَفْقِ)، وتَقْوِيْمِ كِلْتَيْهِما، والدِّفاعِ عَنِ الثّالِثَةِ (فَرَضِيَّةِ المِحْوَرِ)[2] الَّتي يَتَبَنّاها.

والتَّقْدِيْمُ والتَّأْخِيْرُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ نَوْعانِ[3]:

(أ) نَوْعٌ يَقْبَلُهُ القِياسُ: مِمّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ هذا النَّوْعِ المَنْصُوْباتُ، وما يُحْمَلُ عَلَيْها، ومِنْها: المَفْعُولُ بِهِ الَّذي يَجُوْزُ فيْهِ أَن يَتَقَدَّمَ على الفاعِلِ، والفِعْلِ العامِلِ فيهِ، والمَفْعُوْلُ لَهُ كما في قَوْلِكَ: طَمَعاً في بِرِّكَ زُرْتُكَ، والظَّرْفُ الَّذي يُعامَلُ مَعامَلَةَ المَفْعُوْلِ بِهِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كما في قوْلِكَ: قامَ عِنْدَكَ زَيْدٌ، وعِنْدَكَ قامَ زَيْدٌ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الحالِ كما في:

(١) طه:٦٧.

(٢) انظر: أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ: ٦٥.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، الخصائص: ٢/ ٣٨٤.

جاءَ ضاحِكاً زَيْدٌ، وضاحِكاً جاءَ زَيْدٌ،والمُسْتَثْنَى لا يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ على الفِعْلِ العامِلِ فِيْهِ كما في قَوْلِكَ: إلاَّ زَيْداً قامَ القَوْمُ ؛ لأَنَّ الاسْتِثْناءَ عِنْدَهُ يُضارِعُ البَدَلَ ؛ لأَنَّهُ يُقالُ في الاسْتِثْناءِ التَّامِّ المَنْفِيِّ كما في قَوْلِكَ: ما قامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً، وما قامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، والبَدَلُ لا يَصِحّ أَنْ يَتَقَدَّمَ على المُبْدَلِ مِنْهُ، والمُسْتَثْنَى على خِلافِ ذلِكَ، إِذْ يَجُوْزُ فيْهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَهُ على أَنَّ المُسْتَثْنَى يَتَجاذَبُهُ شَبَهانِ أَحَدُهُما بالمَفْعُوْلِ بِهِ، والآخَرُ بالبَدَلِ، وهُوَ تَجاذُبٌ صُيِّرَ لَهُ بِهِ مَنْزِلَةٌ وَسِيْطَةٌ تَقَدَّمَ مِنْ خِلالِها على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وأُخِّرَ عَنِ الفِعْلِ العامِلِ فِيْهِ. ومِنَ المَرْفُوْعاتِ الَّتي يَشْمَلُها التَّقْدِيْمُ، والتَّأْخِيْرُ المُبْتَدَأُ والخَبَرُ، ومَعْمُوْلا (كانَ)، وأَخَواتِها،ومِنْها (لَيْسَ) كما في قَوْلِكَ: زَيْداً لَيْسَ أَخُوْكَ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المبَرِّدَ لَمْ يُجِزْ التَّقْدِيْمَ مَعَها.

ويَقْبُحُ عِنْدَهُ أَنْ يقَدَّمَ تَمْيِيْزُ النِّسْبَةِ المَنْقُوْلُ مِنَ الفاعِلِ العامِلُ فِيْهِ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ كما في: شَحْماً تَفَقَّأَ الرَّجُلُ، وعَرَقاً تَصَبَّبَ ؛ لأَنَّ هذا التَّمْيِيزَ (شَحْماً، عَرَقاً) مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ: تَفَقَّأَ شَحْمُ الرَّجُلِ، وتَصَبَّبَ عَرَقُهُ، والفاعِلُ لا يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ على الفِعْلِ العامِلِ فِيْهِ، ولِذلكَ يَحْمِلُ تَقْدِيْمَ هذا التَّمْيِيْزِ على عامِلِهِ في قَوْلِ المُخَبَّلِ(١):

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِراقِ حَبِيْبَها   وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيْبُ

على أَنَّ هُنالِكَ رِوايَةً أُخْرَى (وما كانَ نَفْسِيْ بالفِراقِ تَطِيْبُ)، وذَهَبَ أَصْحابُ سِيْبَوَيْهِ إلى أَنَّ (نَفْساً) في الرِّوايَةِ الأُوْلى مَنْصُوْبَةٌ على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَعْنِيْ نَفْساً، وذَكَرَ ابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّهُ في مَذْهَبِ المُحَقِّقِيْنَ مَنْصُوْبٌ بتَمامِ الكَلامِ، وهُوَ عامِلٌ مَعْنوِيٌّ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ تَقْدِيْمُهُ على الجُمْلَةِ كُلِّها سَواءٌ أَكانَ فيها فِعْلٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ(٢).

(ب) ما لا يَجُوزُ تَقْدِيْمُه: مِنَ المَنْصُوْباتِ: المَفْعُوْلُ مَعَهُ المُقَدَّمُ على العامِلِ فيْهِ، كما في قَوْلِكَ: والطَّيالِسَةَ جاءَ البَرْدُ ؛ لأَنَّ صُوْرَةَ واوِ المَعِيَّةِ صُوْرَةُ الواوِ العاطِفَةِ: جاءَ البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، ويَجُوْزُ عِنْدَهُ عَطْفُ (الطَّيالِسَةَ) على (البَرْدُ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: لَوْ تُرِكْتَ والأَسَدَ لأَكَلَكَ مِنْ حَيْثُ جَوازُ العَطْفِ، وحَمْلاً على ما مَرَّ مِنْ تَشابُهِ صُورَتَي الواوِ لَمْ

(١) انظر: ابن جنِّيّ، الخصائص: ٢/ ٣٨٦.

(٢) انظر هذه المَسْأَلَةَ مُفَصَّلة في المفعول معه.

يُجز الأَخْفَشُ أَنْ تَكُوْنَ الواوُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: جِئْتُكَ وطُلُوْعَ الشَّمْسِ، بِمَعْنى (مَعَ) ؛ لأَنَّ العَطْفَ بِها يُصْبِحُ الكَلامُ مَعَهُ: أَتَيْتُكَ وطُلُوْعُ الشَّمْسِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ طُلُوْعَ الشَّمْسِ لا يَصِحُّ إِتْيانُهُ لَكَ. ويَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يُقَدَّمَ المَفْعُوْلُ مَعَهُ والواوُ كَما في قَوْلِكَ: جاءَ والطَّيالِسَةَ البَرْدُ، كَما يُقالُ: ضَرَبْتُ وَزَيْداً عَمْراً، وكَما في قَوْلِ يَزِيْدَ بْنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ:

جَمَعْتُ وفُحْشاً غِيْبَةً ونَمِيمَةً ... ثَلاثُ خِصالٍ لَسْتُ عَنْها بِمُرْعَوِيْ

ومِنَ المَرْفُوْعاتِ الَّتي لا يَجُوْزُ فيها التَّقْدِيْمُ الفاعِلُ الَّذي لا يُقَدَّمُ على فِعْلِهِ في العَرَبِيَّةِ كَما في: ضَرَبَ زَيْدٌ الوَلَدَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في ما يَنُوْبُ عَنْهُ كَما في: ضُرِبَ الوَلَدُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الدُّنْيا – كَما ذَكَرَ – مَرْفُوْعٌ يَجُوْزُ تَقْدِيْمُهُ على رَافِعِهِ، على أَنَّ الخَبَرَ يُقَدَّمُ على المُبْتَدَأ ؛ لأَنَّ المُبْتَدَأَ لَيْسَ رافِعَهُ وحْدَهُ بَلْ رافِعُهُ الابْتِداءُ، والمُبْتَدأ على مَذْهَبِ أَصْحابِهِ البَصْرِيِّيْنَ.

ولا تَتَقَدَّمُ صِلَةُ المَوْصُوْلِ عليهِ، والصِّفَةُ على المَوْصُوْفِ، والبَدَلُ على المُبْدَلِ مِنْهُ، وعَطفُ البَيانِ على مَتْبُوْعِهِ، والمَعْطُوْفُ على المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ إلاَّ مَعَ حَرْفِ العَطْفِ الواوِ، وهُوَ قَلِيْلٌ جِدّاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، كَما في: قامَ وعَمْرٌو زَيْدٌ، وضَرَبْتُ وعَمْراً زَيْداً، وذَكَرَ أَنَّ هذا التَّقْدِيْمَ مَعَ الفِعْلِ أَسْهَلُ مِمَّا مَعَ المَرْفُوعِ في المِثالِ السَّابِقِ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ قَدِ اسْتَقَلَّ بفاعِلِهِ، على أَنَّ قَوْلَكَ: قامَ وعَمْرٌ زَيْدٌ، اتُّسِعَ فِيْهِ قَبْلَ الاسْتِقْلالِ، والتَّمامِ عِنْدَهُ. ويَكْمُنُ ضَعْفُهُ في القِياسِ عِنْدَهُ في أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ أَمامَ (زَيْدٌ) في قَوْلِكَ: قامَ وزَيْدٌ عَمْرٌو عامِلَيْنِ الفِعْلَ (قامَ)، وواوَ العَطْفِ، وهُوَ جَمْعٌ يُوْمِئُ إِلى أَنَّهُ يَعْمَلُ فيْهِ عامِلانِ. ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(1):

أَلا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

على أَنَّ الأَصْلَ عِنْدَ النُّحاةِ: عَلَيْكِ السَّلامُ، ورَحْمَةُ اللهِ، ويَحْمِلُ ابْنُ جِنِّيٍّ (ورَحْمَةُ اللهِ) في هذا الشَّاهِدِ أَيْضاً على أَنَّها مَعْطُوْفَةٌ على الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الجارِّ والمَجْرُوْرِ (عَلَيْكِ) الواقِعِ خَبَراً عَنِ (السَّلامُ) دُوْنَ فاصِلٍ، أَوْ تَوْكِيْدِهِ بِضَمِيْرِهِ مُنْفَصِلاً.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ ما مَرَّ يَحْتاجُ إِلى شَواهِدَ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ تُعَزِّزُهُ.

---

(1) انظر: ابن جِنّي، الخصائص: ٢/ ٣٨٨.

ومِمَّا لا يَجُوْزُ تَقْدِيْمُهُ: المُضافُ، وما لَهُ اتِّصالٌ بِهِ على المُضافِ إِلَيْهِ، والجَوابُ على الجَوابِ شَرْطاً كانَ، أوْ قَسَماً، أَوْ غَيْرَهُما، على أَنَّ ما قُدِّمَ يُعَدُّ دَلِيْلاً على الجَوابِ لا الجَوابَ، كما في قَوْلِكَ: أَقُوْمُ إِنْ قُمْتَ، وعَلَيْهِ فلا يَصِحُّ عِنْدَهُ أَنْ يُقالَ: أَقُمْ إِنْ تَقُمْ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَبا زَيْدٍ قَدْ أَجازَ تَقَدُّمَ جَوابِ الشَّرْطِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(1):

لَمْ أُرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْها وإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ

على أَنَّ المُرادَ: إِنْ يَنْجُ مِنْها لَمْ أُرْقِهِ (إِنْ يَنْجُ مِنْها يَنْجُ غَيْرَ مُرَقًّى مِنْها)، فقَدَّمَ الجَوابَ المَجْزُوْمَ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كذلِكَ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ أَصْحابِ ابْنِ جِنِّيٍّ، لأَنَّهُ مِنَ المُحالِ أَنْ يَتَقَدَّمَ المَجْزُوْمُ على جازِمِهِ، ولذلِكَ عَدَّ الفاءَ في (فَلَمْ أُرْقِهِ) إِمَّا زائِدَةً، وإِمَّا مُعَلَّقَةً بما قَبْلَها، على أَنَّ (لَمْ أَفْعَلْ) نَفْيُ (فَعَلْتُ) الماضِيْ المُثْبَتْ، وأَنابَ العَرَبُ (فَعَلْتُ) عَنْ جَوابِ الشَّرْطِ، وجَعَلُوْهُ دَلِيْلاً عَلَيْهِ، وحَمَلُوا على هذِهِ الإِجازَةِ إِجازَةَ كَوْنِ (لَمْ أَفْعَلْ) نائِباً عَنْ هذا الجَوابِ المَحْذُوْفِ لِيَكُوْنَ دَلِيْلاً عَلَيْهِ على وَفْقِ حَمْلِ الشَّيْءِ على نَقِيْضِهِ، كما في قَوْلِ العَرَبِ: جَوْعانُ حَمْلاً على نَقِيْضِهِ: شَبْعانَ، وكَثُرَ ما تَقُوْمَنَّ حَمْلاً على قَوْلِهِمْ: قَلَّما تَقُوْمَنَّ، وتَعْدِيَةِ (رَضِيَ) بحَرْفِ الجَرِّ (على) كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(2):

إِذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُوْ قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِيْ رِضاها

حَمْلاً على تَعْدِيَةِ نَقِيْضِهِ: سَخِطَ عَلَيْهِ، وهُوَ قَوْلُ الكِسائِيِّ الَّذِيْ اسْتَحْسَنَهُ أَبُوْ عَلِيٍّ الفارِسِيُّ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ قَدْ تَناسَى ما يَكْمُنُ وراءَ التَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ مِنْ مَعانٍ مُكْتَفِياً بِذِكْرِ ما يَجُوْزُ فيْهِ ذلكَ، وما يَقْبُحُ فِيْهِ، وما لا يَجُوْزُ على وَفْقِ ما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ أَصْحابُهُ البَصْرِيُّوْنَ.

ومِنَ المَواضِعِ الَّتِي حَدَثَ فيها تَقْدِيْمٌ لتَحْقِيْقِ مَعْنًى مُرادٍ:

(1) انظر: ابن جِنِّي، الخصائص: ٢/ ٣٩٠.

(2) انظر: ابن جِنِّي، الخصائص: ٢/ ٣٩١.

(١/ ١) تَقْدِيْمُ المَعْطُوْفِ على المَعْطُوْفِ عليْهِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ صَنَّانَ اليَشْكُرِيِّ[١]:

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لأَشْكانِيْ، وساكِنُهُ ... قَبْرٌ بِسِنْجارَ، أَوْ قَبْرٌ على قَهَدِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لأَشْكانِيْ قَبْرٌ بِسِنْجارَ، وساكِنُهُ، بتَقْدِيْمِ المَعْطُوْفِ (ساكِنُهُ) على المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ (قَبْرٌ بسِنْجارَ)، وأَنَّ ما حَسَّنَ التَّقْدِيْمَ شَيْئاً في هذِهِ المَسْأَلَةِ شِدَّةُ اتِّصالِ الفاعِلِ بالفِعْلِ، وهُوَ اتِّصالٌ يَجْعَلُهُما كالجُزْءِ الواحِدِ، ولذلِكَ قُدِّمَ ما يَجْرِيْ مُجْرَى الفاعِلِ على الفاعِلِ: " وحَسَّنَ ذلِكَ لَهُ شَيْئاً أَنَّ الفِعْلَ مَعَ الفاعِلِ يَجْرِيانِ في كَثِيْرٍ مِنَ المَواضِعِ مَجْرَى الجُزْءِ الواحِدِ، فإذا تَقَدَّمَ الفِعْل فلِقُوَّةِ اتِّصالِ الفاعِلِ بِهِ ما يَجْرِيْ مَجْرَى تَقَدُّمِ الفاعِلِ، فقَوْلُكَ إذاً: قامَ وَزَيْدٌ عَمْرٌو – أَقْوَى مِنْ مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ وَزَيْداً عَمْراً، وذلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ اتِّصالُ المَفْعُوْلِ بالفِعْلِ في قُوَّةِ اتِّصالِ الفاعِلِ بِهِ، ولكِنْ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ وزَيْدٍ بعَمْرٍو – لَمْ يَجُزْ مِنْ قِبَلِ أَنَّكَ لَمْ تُقَدِّمْ هذا العامِلَ على حَرْفِ العَطْفِ، فصِرْتَ بذلِكَ جامِعاً بَيْنَ أَمْرَيْنِ، وهُما تَقَدُّمُ المَعْطُوْفِ على المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ، فبيجْرِيْ حِيْنَئِذٍ مَجْرَى: وزَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً، بَلْ ذلِكَ أَخْبَثُ مِنْ حَيْثُ كانَ الجارُّ أَضْعَفَ مِنَ النَّاصِبِ، فكانَ التَّصَرُّفُ فيْهِ دُوْنَهُ فيما هُوَ أَقْوَى مِنْهُ... "[٢].

ومِنْ تَقْدِيْمِ المَعْطُوْفِ على المَفْعُوْلِ بِهِ قَوْلُ يَزِيْدَ بْنِ الحَكَمِ[٣]:

جَمَعْتَ وَعَيْباً غَيْبَةً ونَمِيْمَةً ... ثَلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عَنْها بمُرْعَوِيْ

على أَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ عِنْدهُ: وَعَيْباً جَمَعْتَ غَيْبَةً، ونَمِيْمَةً.

ومِنْهُ قَوْلُ حَسَّان بْنِ ثابِتٍ[٤]:

لَعَنَ الإلهُ وزَوْجَها مَعَها ... هِنْدَ الهُنُوْدِ طَوِيْلَةَ الفَعْلِ

ومِنْ تَقْدِيْمِ المَعْطُوْفِ على المُبْتَدَأ المَعْطُوْفِ عليْهِ على حَسَبِ الظَّاهِرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٥]:

---

(١) انظر: ابن جنِّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٢.
(٢)ابن جنِّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة:٢٦٢.
(٣)انظر: ابن جنِّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٢.
(٤)انظر: ابن جنِّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٢.
(٥)انظر: ابن جنِّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٣.

ألا يـا نَخْلَـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ   عَلَيْـكِ ورَحْمَـةُ اللهِ السَّـلامُ

على أَنَّ الأَصْلَ: عَلَيْكِ السَّلامُ، ورَحْمَةُ اللهِ، وأَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ ذَكَرَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ المَعْطُوْفُ عَلَيْهِ الضَّمِيْرَ المُسْتَتِرَ في الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً (كائِنٌ) لا (السَّلامُ) على وَفْقِ مَذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ، ويَكُوْنُ مَعْطُوْفاً على (السَّلامُ) إذا جُعِلَ (عَلَيْكِ) خَبَراً بلا تَعَلُّقٍ بالخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً على مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَّاجِ الَّذي يَعُدُّ شِبْهَ الجُمْلَةِ خَبَراً قائِماً بذاتِهِ لا مُفْرَداً، ولا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وهُوَ الأَوْلَى عِنْدِي. وهُوَ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ مَحْمُوْلٌ على التَّقْدِيْمِ؛ لأَنَّ المَرْفُوْعَ (السَّلامُ) مَرْفُوْعٌ بهذا الجارِّ والمَجْرُوْرِ (عَلَيْكِ): " لكِنَّهُ على قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ إِنَّهُ يُرْفَعُ في نَحْوِ هذا بالظَّرْفِ تَقْدِيْم لا مَحالَةَ، أَلا تَرَى أَنَّهُ لا ضَمِيْرَ في هذا الظَّرْفِ عِنْدَهُ لارْتِفاعِ الظَّاهِرِ بَعْدَهُ بِهِ غَيْرَ أَنَّ الجَماعَةَ لَمْ تَتَلَقَّ هذا البَيْتَ إلاَّ على اعْتِقادِ التَّقْدِيْم، والتَّأْخِيْرِ فيهِ، وذلِكَ عِنْدِي لضَعْفِ اعْتِقادِ تَقْدِيْم المُضْمَرِ، ووُجُوْدِ مُظْهَرٍ قَوِيٍّ يُحَسِّنُ العَطْفَ على مِثْلِهِ، وإِنَّما هُنا التَّقْدِيْمُ، والتَّأْخِيْرُ لا غَيْرُ، أَلا تَرَى أَنَّهُ قالَ: لَكَ مِئَةٌ بِيْضاً، فحَمَلَ (بِيْضاً) على أَنَّها حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ الَّتي هِيَ مِئَةٌ، ولَمْ يَنْحُ بِها إِلى أَنْ تَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيْرِ فِيْ (لَكَ)، وذلِكَ لبُعْدِهِ، وخَفاءِ الضَّمِيْرِ الَّذيْ هُوَ فيهِ.... "[1].

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ تَقْدِيْمَ المَعْطُوْفِ على المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ مَكانُهُ الشِّعْرُ في الغالِبُ فَضْلاً عَنْ كُوْنِ بَعْضِهِ مُقَيَّداً بأَنْ يَكُوْنَ المَعْطُوْفُ عَلَيْهِ فاعِلاً يَكُوْنُ مَعَ الفِعْلِ العامِلِ فيهِ كالجُزْءِ الواحِدِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الفاعِلَ يُعَدُّ المَنْظُوْرَ الرَّئِيْسَ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ، على أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ يُعَدُّ مَنْظُوْراً ثانَوِيّاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتِ الفاعِلَ يَسْتَأْثِرُ بالوَظِيْفَةِ التَّداوُلِيَّةِ المِحْوَرِ في الغالِبِ، وهُوَ تَقْدِيْمٌ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُصاحِبَهُ دَلالَةٌ تَكْمُنُ في العِنايَةِ بهذا المُقَدَّمِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ تَقْدِيْمُ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَسْبُوْقَةِ بواوِ الاسْتِئْنافِ العاطِفَةِ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ – على خَبَرِ (إِنَّ) كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا والَّذِيْنَ هادُوْا والصَّابِئُوْنَ والنَّصارَى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحاً فلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُوْنَ "[2]، على أَنَّ (الصَّابِئُوْنَ) عِنْدَهُ مُقَدَّمٌ في اللَّفْظِ مُؤَخَّرٌ في المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ: إِنَّ الَّذِيْنَ

---

(١)ابن جنّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٦٣ – ٢٦٤.

(٢)التوبة: ٦٩.

آمَنُوا والَّذِيْنَ هادُوا مَنْ آمَنَ بـالله واليَـوْمِ الآخِـرِ، فـلا خَـوْفٌ عَلَـيْهِمْ، ولا هُـمْ يَحْزَنُـوْنَ، والصَابِئُوْنَ كذلِكَ(١)، ولهذِهِ القِراءَةِ أكثرُ مِنْ تَخْرِيْجٍ(٢).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ تَأْوِيْلَ ابْنِ جِنِّيٍّ يَكْمُنُ في الرَّغْبَةِ في الحِفاظِ على الأَصْـلِ النَّحْـوِيِّ ؛ لأَنَّ عَطْفَ المَرْفوْعِ على اسْمِ (إِنَّ) المَنْصُـوْبِ لا يَصِـحُّ إِلاَّ بالالْتِجـاءِ إلى التَّأْوِيْـلِ، والبُعْـدِ عَـنِ الاعْتِدادِ بالظَّاهِرِ، وهذِهِ القِراءَةُ تُعَزِّزُ ما ذَهَبَ إِلَيْـهِ التَّوْلِيْـدِيُّونَ مِـنْ جَيْـثُ إِنَّ الأَصْـلَ في مَعْمُوْلَيْها الرَّفْعُ على الابْتِداء، والخَبَرِ ؛ لأَنَّها عُنْصُرٌ جِيْءَ بِهِ لتَحْقِيـقِ مَعْنَـى التَّوْكِيْـدِ، وقَـدْ تَبِعَهُمْ في ذلِكَ إِبْراهِيْمُ مُصْطَفَى في كِتابِهِ (إِحْياءِ النَّحْوِ) ؛ لأَنَّ الفَتْحَةَ عِنْدَهُ حَرَكَـةُ وَصْـلٍ. ولا يَخْفَى ما يُمْكِنُ أَنْ يَتَبَدَّى مِنْ هذا التَّقْدِيْمِ مِنَ التَّوْكِيْدِ على الرَّغْمِ مِنَ الفَصْلِ، ومِنْ قَوْلِ ابْنِ جِنِّيٍّ: " الخَطْبُ في هذا أَيْسَرُ مِنَ الصَّابِئُوْنَ بـالرَّفْعِ ؛ لأَنَّ النَّصْـبَ عـلى ظـاهِرِهِ، وإِنَّـما الرَّفْعُ يَحْتاجُ إلى أَنْ يُقالَ: إِنَّه مُقَدَّمٌ في اللَّفْظِ مُؤَخَّرٌ في المَعْنَى على ما يُقالُ في هذا حَتَّـى كَأَنَّـهُ قالَ: لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ، ولا هُمْ يَحْزَنُوْنَ، والصَّابِئُوْنَ كـذلِكَ "(٣). ويَظْهَـرُ لي أَنَّ الحَمْـلَ عـلى الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لتَوْكِيْدِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ يُغْنِيْنا عَنْ مِثْـلِ هـذا التَّـوَهُّمِ فَضْـلاً عَنِ الحِفاظِ على الأَصْلِ النَّحْوِيِّ.

(١/ ٢) تَقْدِيْمُ الأَعْلى على الأَدْنَي في العَطْفِ على اسْمِ (كانَ): مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤):

مِـنْ عَهْـدِ عـادٍ كـانَ مَعْرُوْفـاً لَنـا ... أَسْرُ المُلُـوْكِ وقَتْلُهـا، وقِتالُهـا

على أَنَّ في هذا الشَّاهِدِ تَقْدِيْمَ خَبَرِ (كانَ)، وهُوَ (مَعرُوْفاً) على اسْمِها (أَسْرُ المُلُوْكِ)، وتَقْدِيْمَ المَعْطُوْفِ (قَتْلُها) على المَعْطُوْفِ على اسْمِها (قِتالُها) ؛ لأَنَّهُ يُبْدَأُ بالأَدْنَى قَبلَ الأَعْلَى.

(١/ ٣) تَقْدِيْمُ المَفْعُوْلِ بِهِ: مِنْ ذلِكَ تَقْدِيْمُـهُ عـلى الفِعْـلِ العامِـلِ كـما في قِـراءَةِ أُبَيٍّ، وابْـنِ مَسْعُوْد: " وباطِلاً ما كانُوْا يَعْمَلُوْنَ "(٥)، على أَنَّ (ما) زائِدَةٌ، وأَنَّ (باطِلاً) مَفْعُوْلُ (يَعْمَلُوْنَ)

---

(١)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢١٧.

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٣/ ٥٣١، الشهاب، حاشية الشهاب: ٣/ ٢٦٤.

(٣)انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢١٧

(٤)انظر: ابن جنِّي، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٦٧.

(٥) هود: ١٦.

خَبَرِ (كانَ)، وفي هذا التَّقْديْمِ شاهِدٌ على تَقْدِيْمِ خَبَرِ (كانَ) لتَقَـدُّمْ مَعْمُوْلِـهِ[1]. ويُـوْمِئُ هـذا التَّقْدِيْمُ إلى أَهَمِّيَةِ هذا المُقَدَّمِ مِنْ حَيْثُ التَّوْكِيْـدُ بجَـذْبِ الانْتِبـاهِ إِلَيْـهِ، والتَّفكُّرُ في دَلالَتِـهِ، ويُطْلَقُ عَلَيْهِ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ: البُؤْرَةُ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: " أَهؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُوْنَ "[2]، على أَنَّ (إِيَّاكُمْ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ لخَبَرِ (كانَ)[3].

ومِنْهُ قَوْلُ القُلاخِ[4]:

فَما مِنْ فَتَى كُنَّا مِنَ النَّاسِ واحِداً ... بِـهِ نَبْتَغِـيْ مِـنْهُمْ عَمِيْـداً نُبادِلُـهْ

على أَنَّ فيْ هذا الشَّاهِدِ ما يَأْتِيْ:

- تَقْدِيْمُ (واحِداً)، وهُوَ مَفْعُوْلُ (نَبْتَغِيْ) على أَنَّ التَّرْتِيْبَ المُرادَ هُوَ: فَما مِنَ النَّاسِ فَتَى كُنَّا نَبْتَغِيْ مِنْهُمْ واحِداً عَمِيْداً نُبادِلُهُ بِهِ، عـلى أَنَّ (عَمِيْـداً) صِـفَةٌ لَـهُ، ولا يَجُـوْزُ أَنْ يَكُـوْنَ صِفَةً لـ (عَمِيْداً) ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لا تَتَقَدَّمُ على المَوْصُوْفِ إلاَّ إِذا عُدَّ حـالاً تَقَـدَّمَتْ عـلى مَوْصُوْفِها النَّكِرَةِ، ولا يَجُوْزُ عِنْدَهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ (بِهِ) بـ(نُبادِلُه) لكَوْنِ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّـةَ (بِـه نُبادِلُه) صِـفَةً لــ (عَمِيْـداً) ؛ لأَنَّـهُ لا يَجُـوْزُ أَنْ يَعْمَـلَ مـا في الصِّـفَةِ في مَعْمُـوْلٍ قَبْـلَ المَوْصُوْفِ (عَمِيْداً)، وعَلَيْهِ فلا بُدَّ مِنْ تَوَهُّمِ عامِلٍ في هذا الجارِّ والمَجْرُوْرِ يَـدُلُّ عَلَيْـهِ (نُبادِلُهُ). ويَجُوْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ (بِهِ) بـ(نَبْتَغِيْ)، على أَنَّ في الكَلامِ حَذْفَ (بِهِ) أُخْرَى تَتَعَلَّقُ بالفِعْلِ (نُبادِلُه).
- جَوازُ كَوْنِ (واحِداً) حالاً ؛ لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ (عَمِيْداً) إِذا قُدِّمَتْ عَلَيْها أُعْرِبَتْ حالاً.

ومِمَّا وُسِمَ بالقُبْحِ تَقْدِيْمُ مَعْمُوْلِ الصِّفَةِ على مَوْصُوْفِها كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[5]:

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٢٠ – ٣٢١.

(٢) سبأ: ٤٠.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٢١.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٤١.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٤٢، الخصائص: ٢/ ٣٩٣، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٠١.

فَقَــدْ والشَّــكُّ بَــيَّنَ لِيْ عَنَــاءٌ   بِوَشْــكِ فِــراقِهِمْ صُرَدٌ يَصِــيْحُ

على أَنَّ تَرْتِيْبَ مُكَوِّناتِ هذا الشَّاهِدِ: فقدْ تَبَيَّنَ لِي صُرَدٌ يَصِيْحُ بوَشْكِ فِراقِهِمْ، والشَّكُّ عَناءٌ، على أَنَّ (بوَشْكِ فِراقِهِمْ) مَعْمُوْلٌ لـ (يَصِيْحُ)، وجُمْلَةُ (يَصِيْحُ بوَشْكِ فِراقِهِمْ) صِفَةٌ لـ (صُرَدٌ: طائِرٌ أَبْقَعُ). ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ ما مَرَّ مِنْ بابِ الضَّرُوْراتِ الَّتِيْ يَرْتَكِبُها الشَّاعِرُ لا مِنْ بابِ ضَعْفِ لُغَتِهِ: " فإِنْ رَأَيْتَ الشَّاعِرَ قَدِ ارْتَكَبَ مِثْلَ هذِهِ الضَّرُوْراتِ على قُبْحِها، وانْخِراقِ الأُصُوْلِ بها – فاعْلَمْ أَنَّ ذلِكَ على ما جَشِمَهُ مِنْهُ، وإِنْ دَلَّ مِنْ وَجْهٍ على جَوْرِهِ، وتَعَسُّفِهِ، فإِنَّهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مُؤْذِنٌ بصِيالِهِ، وتَخَمُّطِهِ، ولَيْسَ بقاطِعِ دَلِيْلٍ على ضَعْفِ لُغَتِهِ، ولا قُصُوْرِهِ عَنِ اخْتِيارِهِ الوَجْهَ النَّاطِقَ بفَصاحَتِهِ، بَلْ مَثَلُهُ في ذلِكَ عِنْدِيْ مَثَلُ مُجْرَى الجَمُوْحِ بلا لِجامٍ، ووارِدِ الحَرْبِ الضَّرُوْسِ حاسِراً مِنْ غَيْرِ احْتِشامٍ، فهُوَ وإِنْ كانَ مَلُوْماً فِيْ عُنْفِهِ، وتَهالُكِهِ فإِنَّهُ مَشْهُوْدٌ لَهُ بشَجاعَتِهِ، وفَيْضِ مُنَّتِهِ، أَلا تَراهُ لا يَجْهَلُ أَنْ لَوْ تَكَفَّرَ في سِلاحِهِ، أَوْ أَعْصَمَ بلِجامِ جَوادِهِ لَكانَ أَقْرَبَ إِلى النَّجاةِ، وأَبْعَدَ عَنِ المَلْحاةِ، لكِنَّهُ جَشِمَ ما جَشِمَهُ على عِلْمِهِ بما يَعْقِبُ اقْتِحامُ مِثْلِهِ إِدْلالاً بقُوَّةِ طَبْعِهِ، ودَلالَةً على شَهامَةِ نَفْسِهِ، ومِثْلُهُ سَواءٌ ما يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الأَجْوادِ أَنَّهُ قالَ: أَيَرَى البُخَلاءُ أَنَّنا نَجِدُ بأَمْوالِنا ما يَجِدُوْنَ بأَمْوالِهِمْ، لكِنّا نَرَى أَنَّ فِي الثَّناءِ بإِنْفاقِها عِوَضاً مِنْ حِفْظِها، وإِمْساكِها، ونَحْوٌ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: تَجُوْعُ الحُرَّةُ، ولا تَأْكُلُ بثَدْيَيْها، وقَوْلُ الآخرِ:

لا خَــيْرَ فِي طَمَــعٍ يُــدْنِيْ إِلى طَبَــعٍ   وغُفَّــةٌ مِــنْ قِــوامِ العَــيْشِ تَكْفِيْنِــي

فاعْرِفْ بما ذَكَرْناهُ حالَ ما يَرِدُ في مَعْناهُ، وأَنَّ الشَّاعِرَ إِذا أَوْرَدَ مِنْهُ شَيْئاً فكَأَنَّهُ بعِلْمِ غَرَضِهِ، وسُفُوْرِ مُرادِهِ لَمْ يَرْتَكِبْ صَعْباً، ولا جَشِمَ إِلاَّ أَمَماً وافَقَ بذلِكَ قابِلاً لَهُ، أَوْ صادَفَ غَيْرَ آنِسٍ بِهِ إِلاَّ أَنَّهُ هُوَ قَدِ اسْتَرْسَلَ واثِقاً، وبَنَى على الأَمْرِ أَنْ لَيْسَ مُلْتَبِساً"[1]، على أَنَّ الطَّبَعَ: العَيْبُ، والغُفَّةَ: ما يُتَبَلَّغُ بِهِ، والأَمَمَ الأَمْرُ اليسيرُ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِنْ هذا النَّصِّ المُقْتَبَسِ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَسْتَعِيْنُ بالسِّياقِ غَيْرِ اللُّغَوِيِّ (التَّداوُلِيَّة) لتعْزِيْزِ أَنَّ ما يَرْتَكِبُهُ الشَّاعِرُ مِنَ الضَّرُوْراتِ القَبِيْحَة الَّتي ينْخرِم فيها الأَصْلُ

(١) ابن جني، الخصائص: ٢/ ٣٩٣.

اللُّغَوِيُّ – لا يُوْمِئُ إِلى ضَعْفِ لُغَتِهِ، أَوْ عَدَمِ فَصاحَتِهِ، بَلْ يُؤْذِنُ بِصِيالِهِ، وتَكَبُّرِهِ على الرَّغْمِ مِنْ جَوْرِهِ، وتَعَسُّفِهِ، على أَنَّهُ عِنْدَهُ كالفَرَسِ الجَمُوحِ بِلا لِجامٍ، ووارِدِ الحَرْبِ الضَّرُوْسِ جاسِراً مِنْ غَيْرِ احْتِشامٍ، فهُوَ مَشْهُوْدٌ لَهُ بالشَّجاعَةِ على الرَّغْمِ مِنْ عُنْفِهِ، وتَهالُكِهِ، ويَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِ الأَجْوادِ: أَيَرَى البُخَلاءُ أَنَّنا لا نَجِدُ بأَمْوالِنا ما يَجِدُوْنَ بأَمْوالِهِمْ، إِذْ يَكُوْنُ الثَّناءُ عَلَيْهِمْ بإِنْفاقِ هذِهِ الأَمْوالِ عِوَضاً مِن حِفْظِها بإِمْساكِها ، ويَصْدُقُ عَلَيْهِ أَيْضاً المَثَلُ العَرَبِيّ: تَجُوْعُ الحُرَّة، ولا تَأْكُلُ بثَدْيَيْها، على أَنَّ المُرادَ أَنَّها لا تَلْجَأُ إِلى الرَّاعِيْ لتَحْصِيْلِ ما تَتَخَلَّصُ بِهِ مِنَ الجُوْعِ، وقَدْ اسْتَبْدَلَتِ العامَّةُ (ثَدْيَيْها) بثَدْيِها، وهُوَ يُضْرَبُ للرَّجُلِ يُصِيْبُهُ الفَقْرُ دُوْنَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِما يُدَنِّسُهُ مِنَ المَكاسِبِ.

(١/ ٤) تَقْدِيمُ الظَّرْفِ: مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّمّاخِ[١]:

كِلا يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُوْنٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُوْنِ

على أَنَّ (كِلا يَوْمَيْ طُوالَةَ) ظَرْفٌ لـ (ظَنُوْنٌ) خبرِ المُبْتَدَأ (وَصْلُ أَرْوَى)، وهذا شاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ، وشَيْخِهِ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ على جَوازِ تَقْدِيْمِ خَبَرِ المُبْتَدَأ لتَقَدُّمِ مَعْمُوْلِهِ.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ: " إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلَ يَسْحَبُونَ "[٢] ببِناءِ الفِعْلِ المَصارِعِ (يَسْحَبُوْنَ) للفاعِلِ، على أَنَّ (السَّلاسِلَ) مَفْعُوْلٌ بِهِ مُقَدَّمٌ على الفِعْلِ العامِلِ، وفاعِلِهِ[٣]، فيَكُوْنَ العَطْفُ مِنْ بابِ عَطْفِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ (والسَّلاسِلَ يَسْحَبُوْنَ) على الاسْمِيَّةِ (إِذِ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِمْ)، وهُوَ عَطْفٌ يُوْمِئُ إِلى مُعادَلَةِ إِحْداهُما بالأُخْرى. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[٤]:

أَقَيْسَ بْنَ مَسْعُوْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ خالِدٍ أَمُوْفٍ بأَذْراعِ ابْنِ ظَبْيَةَ أَمْ تُذَمْ

على أَنَّ (مُوْفٍ) خَبَرُ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَأَنْتَ مُوْفٍ بِها أَمْ تُذَمُّ، وعلى أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (تُذَمُّ) مَعْطُوْفَةٌ على الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (أَأَنتَ مُوْفٍ).

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٢١.

(٢) غافر: ٧١.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٤٤.

(٤) انظر: ابن جِنّي، المحتسب: ٢/ ٢٤٤.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعالَى: " سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُوْن "[1]، على أَنَّ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةَ (أَنْتُمْ صامِتُوْنَ) مَعْطُوْفَةٌ على الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ (دَعَوْتُمُوْهُمْ). ويَرَى ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ تَناظُرَ المُتَعاطِفَيْنِ أَمْثَلُ قَلِيْلاً مِن اخْتِلافِهِما كما مَرَّ : " وعلى أَنَّهُ لَوْ كانَ: إِذْ في أَعْناقِهِمُ الأَغْلالُ والسَّلاسِلَ يَسْحَبُوْنَ لكانَ أَمْثَلَ قَلِيْلاً، مِنْ قَبِيْلِ أَنَّ قَوْلَهُ (في أَعْناقِهِمُ الأَغْلالُ) يُشْبِهُ في اللَّفْظِ تَرْكِيْبَ الجُمْلَةِ مِنَ الفِعْلِ والفاعِلِ لتَقَدُّمِ الظَّرْفِ على المُبْتَدَأ كتَقَدُّمِ الفِعْلِ على الفاعِلِ مَعَ قُوَّةِ شَبَهِ الظَّرْفِ بالفِعْلِ "[2]، وما أَوْمَأَ إِلَيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ، والأَخْفَشِ. ومِمَّا يَدُلُّ على شَبَهِ الظَّرْفِ بالفِعْلِ أَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ مُبْتَدَأً كالفِعْلِ كما في قَوْلِكَ: فِيْكَ يُرْغَبُ، وأَنَّ الظَّرْفَ لا ضَمِيْرَ لَهُ كالفِعْلِ فَضْلاً عَنْ عَطْفِ الفِعْلِ على الظَّرْفِ[3].

وعلَى الرَّغْمِ مِمَّا مَرَّ فإِنَّ الأَصْلَ النَّحْوِيَّ يَتَحَكَّمُ عِنْدَهُ بالتَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ دُوْنَ العِنايَةِ بالمَعْنَى، وتَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ مَنْعِهِ تَقْدِيْمَ لَفْظَةٍ في الصِّلَةِ على المَوْصُوْلِ، وهُوَ تَقْدِيْمٌ يُخْضِعُ ما جاءَ مِنَ الشَّواهِدِ على خِلافِ هذا الأَصْلِ – للتَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ[4]:

أَسْرَعْتَ مِنْ يَوْمِكَ الفِرارَ فَما جاوَزْتَ حَيْثُ انْتَهَى بِكَ القَدَرُ

على أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقالَ: أَسْرَعْتَ الفِرارَ مِنْ يَوْمِكَ، وأَنَّ (مِنْ يَوْمِكَ) يَتَعَلَّقُ بالمَصْدَرِ (الفِرارَ) الَّذي يَنْفَكُّ إِلى (أَنْ + الفِعْلِ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ تَقْدِيْمَ (مِنْ يَوْمِكَ) على ما يَعْمَلُ فيْهِ، وهُوَ المَصْدَرُ – لا يَصِحُّ، ولذلِكَ يُعَلِّقُهُ بمَحْذُوْفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وتَقْدِيْرُهُ: فَرَرْتَ مِنْ يَوْمِكَ.

ولا يَخْفَى ما في هذا التَّقْدِيْرِ مِنَ التَّوَهُّمِ، وتَفْكِيْكِ النَّظْمِ، وعَلَيْهِ فإِمَّا أَنْ يُقالَ إِنَّ هذا التَّقْدِيْمَ اقْتَضَتْهُ الضَّرُوْرَةُ الشِّعْرِيَّةُ، وإِمَّا أَنْ يُجازَ مِنْ غَيْرِ اعْتِدادٍ بالمَصْدَرِ ذِي الصِّلَةِ، على أَنَّ للمَعْنَى أَثَراً فِيْهِ.

---

(١) الأعراف: ١٦٢.

(٢) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٤٤.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٤٤.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٤٧.

(١/ ٥) تأخيرُ الجارِّ والمَجْرُوْرِ المَفْعُوْلِ غَيْرِ الصَّرِيْحِ: مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنَي عَبّاسٍ، ومَسْعُوْدٍ: "يَسْأَلُوْنَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِها"(١): ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ تَقْدِيْرَ هذا القَوْلِ عِنْدَ الأَخْفَشِ: يَسْأَلُوْنَكَ عَنْها كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِها، على أَنَّ (عَنْها) الجارَّ والمَجْرُوْرَ أُخِّرَ، ثُمَّ حُذِفَ لِدَلالَةِ الحالِ (السِّياقُ غَيْرُ اللُّغَوِيِّ) على هذا المَحْذُوْفِ: "أَلا تَرَى أَنَّهُ إِذا كانَ حَفِيّاً بِها فَمِنَ العُرْفِ، وجارِيْ عادَةِ الاسْتِعْمالِ أَنْ يُسْأَلَ عَنْها، كَما أَنَّهُ إِذا سُئِلَ عَنْها فَلَيْسَ ذلِكَ إِلاَّ لِحَفاوَتِهِ بِها، وإِذا لَمْ يَكُنْ بِها حَفِيّاً لَمْ يَكُنْ عَنْها مَسْؤُوْلاً، وكُلُّ واحِدٍ مِنْ حَرْفَي الجَرِّ دَلَّ عَلَيْهِ ما صَحِبَهُ، فَساغَ حَذْفُهُ، وهذا واضِحٌ"(٢).

(١/ ٦) تَقْدِيْمُ الصِّفَةِ على المَوْصُوْفِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ تَقْدِيْمُ صِفَةِ النَّكِرَةِ عَلَيْها، وإِعْرابُها بِإِعْرابِهِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ جابِرٍ(٣):

وآخِرُ عَهْدٍ لَها مُوْنِقٌ غَدِيْرٌ وجِزْعٌ لَها مُبْقِلُ

على أَنَّ الأَصْلَ: غَدِيْرٌ مُوْنِقٌ، وأَنَّ (مُوْنِقٌ) صِفَةٌ لـ(غَدِيْرٌ) قُدِّمَتْ عَلَيْهِ فَأُعْرِبَتْ إِعْرابَهُ (خَبَرُ المُبْتَدَأ: آخِرُ عَهْدٍ، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ: لَها صِفَةٌ لعَهْدٍ)، وأَنَّ (غَدِيْرٌ) بَدَلٌ مِنْ (مُوْنِقٌ) كَما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بظَرِيْفٍ رَجُلٍ (بِرَجُلٍ ظَرِيْفٍ)، وهذا التَّقْدِيْمُ أَكْثَرُ ما يَكُوْنُ في الشِّعْرِ، وقَلَّما يَجِيْءُ في الكَلامِ كَما ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ، لأَنَّ الأَكْثَرَ في صِفَةِ النَّكِرَةِ أَنْ تُنْصَبَ على الحالِ إِذا قُدِّمَتْ عَلَيْها، وفي الكَلامِ حَذْفُ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: نُزُوْلُ غَدِيْرٍ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ رَفْعَ هذِهِ الصِّفَةِ المُقَدَّمَةِ على مَوْصُوْفِها النَّكِرَةِ يُمْكِنُ أَنْ يَعُوْدَ إِلى الرَّغْبَةِ في الحِفاظِ على المُرادِ مِنْ صِفَةِ النَّكِرَةِ، وهُوَ التَّخْصِيْصُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ عُدَّ فيها المَوْصُوْفُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، على أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ يُعَدُّ تَوْطِئَةً لِذِكْرِ البَدَلِ المَقْصُوْدِ لذاتِهِ فَضْلاً عَنْ أَنَّ الحالَ تَكُوْنُ مُتَنَقِّلَةً.

ومِنْهُ قَوْلُ مَجْنُوْنِ لَيْلَى(٤):

---

(١) الأعراف: ١٨٧.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٦٩.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٦ – ٤٧٧أ.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٩٧.

فَلَـمّا أعـادَتْ مِـنْ بَعِيـدٍ بنَظْـرَةٍ إِلَيَّ الْتِفاتـاً أَسْـلَمَتْهُ المَحَـاجِرُ

على أَنَّ (بِنَظْرَةٍ) يَجُوْزُ فيها أَنْ تكُوْنَ حالاً مِنْ (الْتِفاتاً) ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ قُدِّمَتْ عَلَيْها(1)، وهذا التَّقْدِيْمُ يُوْمِئُ إلى تَوْكِيْدِ المُقَدَّم. وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ تكُوْنَ الباءُ زائِدَةً على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَعادَتْ نَظْرَةً إِلَيَّ، وأَنَّ (نَظْرَةً) مَفْعُوْلٌ بِهِ للفِعْلِ (أَعادَتْ)، وأَنَّ (التِفاتاً) مَنْصُوْبٌ على الحالِ، وأَنْ يَكُوْنَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (بنَظْرَةٍ) حالاً على أَنَّ (أَعادَتْ) بمَعْنَى (كَرَّتْ): فلَمّا كَرَّتْ إِلَيَّ بنَظْرَةٍ.

ولا يُجِيْزُ أَنْ يَتقَدَّمَ مَعْمُوْلُ المَصْدَرِ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ يُعامَلُ عِنْدَهُ مُعامَلَةَ المَوْصُوْلِ، وصِلَتِهِ ؛ لأَنَّهُ يَنْفَكُّ إلى (أَنْ)، والفِعْلِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُهُ يَلْجَأُ إلى التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ، والابْتِعادِ عَنْ ظاهِرِ النَّصِّ، ويَتبَدَّى ذلِكَ مِنْ خِلالِ رَفْضِهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (إِلَيَّ) بـ (الْتِفاتاً) في هذا الشَّاهِدِ.

(1 / 7) تَقْدِيْمُ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ:

مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ عَبْدِ المَلِكِ الحارِثِيِّ(2):

وإِنِّي لَمَجْـفُوعٌ بِـهِ إِنْ تكـاثَرَتْ عُـداتِي ولَمْ أَهْتِـفْ سِـواهُ بنـاصِرِ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: ولَمْ أَهْتِفْ بناصِرٍ سِواهُ، فقَدَّمَ المُسْتَثْنَى (الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ في: سِواهُ) على أَنَّ المُسْتَثْنَى مِنْهُ (بناصِرٍ)، وأَنَّ هذا التَّقْدِيْمَ عِنْدَهُ يَكُوْنُ مَعَ المَرْفُوْعِ، والمَنْصُوْبِ أَقْوَى مِنْهُ مَعَ المَجْرُوْرِ كما في قَوْلِكَ: ما قامَ إِلاّ زَيْداً أَحَدٌ، وما رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْداً أَحَداً، على أَنَّ قَوْلَكَ: ما مَرَرْتُ إِلاَّ زَيْداً بأَحَدٍ - يُعَدُّ دُوْنَ القَوْلَيْنَ السَّابِقَيْنِ ؛ لأَنَّ تَقْدِيْمَ المَرْفُوْعِ، والمَنْصُوْبِ يَكُوْنُ فيْهِما تَقْدِيْمُ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، ولكِنَّهُ يَكُوْنُ مُؤَخَّراً عَنِ العامِلِ في المُسْتَثْنَى مِنْهُ نَفْسِهِ، ويَكْمُنُ تَقْدِيْمُ المُسْتَثْنَى مَعَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ المَجْرُوْرِ في تَقْدِيْمِهِ على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، والعامِلِ فيْهِ، وهُوَ حَرْفُ الجَرِّ، فيَكُوْنُ كَقَوْلِكَ: إِلاَّ زَيْداً ما قامَ أَحَدٌ، وإِلاَّ زَيْداً ضَرَبْتُ النَّاسَ.

---

(1) انظر الصفحة: ١٢٣.

(2)(2)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢٩٥.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ ابْنَ جِنِّي يُهْمِلُ التَّنْبِيْهَ على الغَرَضِ مِنَ التَّقْدِيْمِ فيما مَرَّ مُكْتَفِياً بالتَّعَبُّدِ في مِحْرابِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إِهْمالِ التَّنْبِيْهِ على أَثَرِ إِقامَةِ الوَزْنِ الشِّعْرِيِّ في هذا التَّقْدِيْمِ.

(٢) العِنايَةُ بالمَعْنَى:

لَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ سِماتِ المَنْهَجِ الوَظِيْفِيِّ العِنايَةَ بالمَعْنَى عِنايَةً فائِقَةً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ خِلالِ الوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ كما مَرَّ، وغَيْرِها، ومِنَ المَواضِعِ الَّتي تَتَبَدَّى فيها مُراعاةُ ابْنِ جِنِّـي للمَعْنَى إِيْثارُهُ للقِراءَةِ الَّتِيْ يُوافِقُ ظاهِرُها باطِنَها في المَعْنَى على تِلْكَ الَّتي يَكُوْنُ ظاهِرُها، أَوْ لَفْظُها على شَيْءٍ، ومَعْناها على غَيْرِهِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إِيْثارِ تِلْكَ القِـراءَةِ ذاتِ المَعْنَـى البَـيِّنِ القَوِيِّ على تِلْكَ الَّتِيْ يَكُوْنُ فيها المَعْنَى أَقَلَّ أَثَراً في المُخاطَبِ، أَوِ القارِئِ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الإِيْثارَ ما يَأْتِيْ:

(٢/ ١) إِيْثارُ (تُطَهِّرُهُمْ) في قِراءَةِ الجَماعَةِ: " خُذْ مِـنْ أَمْـوَالِهِمْ صَـدَقَةً تُطَهِّـرُهُمْ وَتُـزَكِّيهِمْ بِهَا"[١] على (تُطْهِرُهُمْ) في قِراءَةِ الحَسَنِ؛ لأَنَّ تَضْعَيْفَ عَيْنِ الفِعْلِ يُفِيْدُ المُبالَغَـةَ، والتَّكْثِـيْرَ في التَّطْهِيْرِ، على أَنَّ قِراءَةَ الجَماعَةِ أَشْبَهُ بالمَعْنَى عِنْدَهُ لكَثْرَةِ المُؤْمِنِيْنَ: " مِنْ حَيْـثُ كـانَ تَشْـدِيْدُ العَيْنِ هُنا إِنَّما هُوَ للكَثِيْرِ، وقَدْ يُؤَدِّيْ (فَعَلْتُ)، و(أَفْعَلْـتُ) عَـنِ الكَثْـرَةِ مِـنْ حَيْـثُ كانَـتِ الأَفْعالُ تُفِيْدُ أَجْناسَها، والجِنْسُ غايَةُ الجُمُوْعِ، أَلا تَرَى إِلى ما أَنْشَدَهُ الحَسَنُ مِنْ قَوْلِهِ:

أَنْتَ الفِداءُ لِقِبْلَةٍ هَدَّمْتَها   ونَقَرْتَها بيَدَيْكَ كُلَّ مُنَقَّرِ

ولَمْ يَقُلْ: كُلَّ نَقْرٍ، وهذا واضِحٌ، وعَلَيْهِ قِراءَةُ مَنْ قَـرَأَ: (وأَغْلَقَـتِ الأَبْـوابَ)[٢]، وهُـوَ واضِحٌ "[٣].

ومِنْهُ قِراءَةُ الزّهرِيّ: " وأَوْفُوا بعَهْدِ اللهِ أُوَفِّ بعَهْدِكُمْ "[٤]، على أَنَّ (وَفَّى: فَعَّـلَ) أَبْلَـغُ

---

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) يوسف: ٣٣.

(٣) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٠١.

(٤) البقرة: ٤٠.

مِنْ (أَوْفَى: أَفْعَلَ): " كَأَنَّهُ مِنْهُ سُبْحانَهُ أَنْ يُعْطِيَ الكَثِيرَ عَنِ القَلِيلِ، فيَكُوْنُ ذلِكَ كَقَوْلِهِ سُبْحانَهُ: (مَنْ جاءَ بالحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها)(1) "(2).

ومِنْهُ قِراءَةُ الزُّهْرِيِّ: " وإِذْ فَرَّقْنا بِكُمُ البَحْرَ "(3)، على أَنَّ (فَرَّقَ) أَشَدُّ تَبْعِيضاً مِنْ (فَرَقَ)، كما في: فَرَقْتُ شَعْرَهُ (جَعَلْتُهُ فِرْقَيْنِ)، وفَرَّقْتُ شَعْرَهُ (جَعَلْتُهُ فِرَقاً)، وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيّ أَيْضاً أَنَّ (فَرَقْنا) قَدْ يَكُوْنُ بمَعْنَى (فَرَّقْنا)(4)، وأَنَّ (يَذْبَحُوْنَ) في قِراءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ: " يَذْبَحُوْنَ أَبْناءَكُمْ "(5) قَدْ يَكُوْنُ فيهِ مَعْنَى التَّكْثِيرِ(6).

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " وَلَقَدْ صَرَفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا "(7) بتَخْفيْفِ الرَّاءِ في (صَرَفْنا)، على أَنَّهُ بمَعْنَى: صَرَّفْنا(8).

ويُؤْثِرُ قِراءَةَ الجَماعَةِ: " قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ (١٤) وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ "(9) برَفْعِ (يَتُوْبُ) على الاسْتِئْنافِ – على قِراءَةِ الأَعْرَجِ، وغَيْرِهِ بالنَّصْبِ (ويَتُوْبَ)، على أَنَّ التَّوْبَةَ داخِلَةٌ في جَوابِ الشَّرْطِ مَعْنًى ؛ لأَنَّ تَوْبَةَ اللهِ على مَنْ يَشاءُ لَيْسَتْ مُسَبَّبَةً عَنْ قِتالِهِمْ، ولا وَشِيْجَ لَها بقِتالِهِم، أَوْ عَدَمِهِ على خِلافِ ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ قِراءَةُ النَّصْبِ: " فإِنْ ذَهَبْتَ تُعَلِّقُ هذِهِ التَّوْبَةَ بقِتالِهِمْ إِيَّاهم كانَ فيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعَسُّفِ بالمَعْنَى "(10).

---

(1) الأنعام: ١٦٠.
(2) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٨١.
(3) البقرة: ٥٠.
(4) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ١/ ٨٢.
(5) البقرة : ٤٩.
(6) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٨١.
(7) الإسراء: ٤١.
(8) اتظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢١.
(9) التوبة: ١٤ — ١٥.
(10) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٨٥.

ومِنَ القِراءاتِ والدَّلالـةِ قِـراءَةُ الجَماعَـةِ: " يَسْـأَلُوْنَكَ عَـنِ الأَنْفـالِ قُـلِ الأَنْفـالُ للهِ والرَّسُوْلِ... "[1]، وقِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، وغَـيْرِه: " يَسْـأَلُوْنَكَ الأَنْفـالَ... " عـلى أَنَّ القِـراءَةَ الأُوْلَى تُوْمِئُ إلى أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنْها تَعَرُّضاً لطَلَبِها: " قالَ أَبُـوْ الفَـتْحِ: هـذِهِ القِـراءَةُ بالنَّصْـبِ مُؤَدِّيَةٌ عَنِ السَّبَبِ للقِراءَةِ الأُخْرَى الَّتي هِيَ (عَنِ الأَنْفالِ)، وذلِكَ أَنَّهُـمْ إِنَّـما سَـأَلُوْهُ عنْهـا تَعَرُّضاً لطَلَبِها، واسْتِعْلاماً لحالِها: هَـلْ يَسُـوْغُ طَلَبُهـا ؟. وهـذِهِ القِـراءَةُ بالنَّصْـبِ إِصراحٌ بالْتِماسِ الأَنْفالِ، وبَيانٌ عَنِ الغَرَض في السُّؤالِ عَنْها... "[2].

ويَرْفُضُ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ تُحْمَلَ قِراءَةُ النَّصْبِ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، والنَّصْبِ بَعْـدَ هـذا الحَذْفِ ؛ لأَنَّ هذا الحَذْفَ شاذٌّ بابُهُ الشِّعْرُ، وأَنَّ القُرْآنَ يُخْتارُ لَهُ أَفْصَحُ اللُّغاتِ عـلى الـرَّغْمِ مِنْ مَجِيْئِهِ في بَعْضِ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ مِنْها قَوْلُهُ تَعالَى: " واخْتارَ مُوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً "[3]، وقَوْلُهُ: " واقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ "[4]. ويَحْمِلُ أَبُوْ حَيّانَ[5] هذِهِ القِراءَةَ عـلى إِسْـقاطِ حَـرْفِ الجَرِّ، ونِيَّتِهِ ؛ لأَنَّ حَذْفَ الحَرْفِ وهُوَ مُرادٌ مَعْنًى أَسْهَلُ مِنْ زِيادَتِهِ لغَيْرِ مَعْنَى التَّوْكِيْدِ. وذَكَرَ ابْنُ عاشُوْرٍ[6] أَنَّ المَعْنَى في تَعْدِيَةِ الفِعلِ بنَفْسِهِ يَكُوْنُ طَلَبَ إِعْطاءِ الشَّـيءِ، عـلى أَنَّ المـرادَ: يَسْأَلُوْنَكَ مَعْرِفَةَ حَقِّ الأَنْفالِ، أَوْ حُكْمِها صَراحَةً، وأَنَّ المَعْنَى في تَعْدِيَتِهِ بحَرْفِ الجَرِّ يَكْمُـنُ في الإِيْذانِ بأَنَّ المُسْلِمِيْنَ لَمْ يَعْلَمُوا ماذا يَكُوْنُ في شَأْنِ الأَنْفالِ يَوْمَ بَدْرٍ، وهذا التَّأْوِيـلُ يُفْهَـمُ مِنْ تَأْوِيْلِ ابْنِ جِنِّيٍّ السَّابِقِ.

(٢/ ٢) إِيْثارُ النَّكِرَةِ المُخَصَّصَةِ عـلى المَعْرِفَـةِ: مِـنْ ذلِـكَ قِـراءَةُ الحَسَـنِ: " اهْـدِنا صِراطـاً مُسْتَقِيْماً "[7] بتَنْكِيْرِ (صِراطاً مُسْتَقِيْماً): ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ المَعْنَى على أَنَّهُـمْ لا يُرِيْـدُوْنَ المُبالَغَـةَ فيْما يُرِيْدُوْنَ أَنْ يُحَقِّقَهُ اللهُ لَهُمْ ؛ لأَنَّ القَلِيْلَ مِنْهُ يُعَدُّ كَثِيْراً عِنْدَهُمْ: " قالَ أَبُوْ الفَتْحِ: يَنْبَغِـي أَنْ

(١) الأنفال: ١.

(٢) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٧٢.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) التوبة: ٧.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/ ٤٨٦، وانظر: الزّمخشريّ، الكشّاف: ٢/ ٢.

(٦) انظر: تفسير التحرير والتنوير: ٩/ ٢٤٨.

(٧) الفاتحة: ٦.

يَكُوْنَ أَرادَ – واللهُ أَعْلَمُ – التَّذَلُّل للهِ سُبْحانَهُ، وإظْهارَ الطَّاعَة لَهُ، أَي قَدْ رَضِيْنا مِنْكَ يا رَبَّنا بِما يُقالُ لَهُ: صِراطٌ مُسْتَقِيْماً، ولَسْنا نُرِيْدُ المُبالَغَةَ في قَوْلِ مَنْ قَرَأَ الصِّراطَ المُسْتَقِيْمَ، أَيْ: الصِّراطَ الَّذيْ قَدْ شاعَتْ اسْتِقامَتُهُ، وتُعُوْلِمَتْ في ذلِكَ حالُهُ، وطَرِيْقَتُهُ، فإِنْ قَلِيْلَ هذا مِنْكَ لَنا زاكٍ عِنْدَنا، وكَثِيْرٌ مِنْ نِعْمَتِكَ عَلَيْنا، ونَحْنُ لَهُ مُطِيْعُوْنَ، وإلى ما تَأْمُرُ بِهِ، وتَنْهَى فيْهِ صائِرُوْنَ. وزادَ في حُسْنِ التَّنْكِيْرِ هُنا ما دَخَلَهُ مِنَ المَعْنَى، وذلِكَ أَنَّ تَقْدِيْرَهُ: أَدِمْ هِدايَتَكَ لَنا، فإِنَّكَ إذا فَعَلْتَ ذلِكَ بِنا فَقَدْ هَدَيْتَنا إلى صِراطٍ مُسْتَقِيْمٍ، فجَرَى حِيْنَئِذٍ مَجْرَى قَوْلِكَ: لَئِنْ لَقِيْتَ رَسُوْلَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وسَلَّمَ – لَتَلْقَيَنَّ مِنْهُ رَجُلاً مُتَناهِياً في الخَيْرِ، ورَسُوْلاً جامِعاً لسُبُلِ الفَضْلِ... "[1]. ويَتَبَدّى لي أَنَّ (أَلْ) في قِراءَةِ العامَّةِ عَهْدِيَّةٌ ذِهْنِيَّةٌ.

ويُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ أَنَّ النَّكِرَةَ تُوْمِئُ إلى الرِّضَى بالشَّيْءِ اليَسِيْرِ مِنَ الخالِقِ، وهذا الشَّيْءُ اليَسِيْرُ يَكْمُنُ فيما تَدُلُّ عَلَيْهِ النَّكِرَةُ المَوْصُوْفَةُ (صِراطاً مُسْتَقِيْماً)، على أَنَّ هذا الرِّضَى بالقَلِيْلِ مِنَ الخالِقِ دَلِيْلٌ على قُوَّةِ إيْمانِ المُتَكَلِّمِيْنَ، وزُهْدِهِمْ، وقَناعَتِهِمْ، وهذِهِ النَّكِرَةُ على ما فيْها مِنَ التَّقْلِيْلِ تَؤُوْلُ إلى التَّعْرِيْفِ؛ لأَنَّ ما تُفِيْدُهُ نَكِرَةُ الجِنْسِ قَرِيْبٌ إلى ما تُفِيْدُهُ المَعْرِفَةِ؛ لأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الجِنْسِ فيهِ مَعْنَى ما في جُمْلَتِهِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

وأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيْماً وتَرْكاً لَلا مُتَشابِهانِ ولا سَواءُ

على أَنَّ المَعْنَى: إنَّ التَّسْلِيْمَ، والتَّرْكَ لا مُتَشابِهانِ، ولا سَواءٌ. ولا بُدَّ في تَبَيُّنِ الدَّلالَةِ مِنْ مُراعاةِ ظُرُوْفِ المُتَكَلِّمِيْنَ، والمُخاطَبِيْنَ، وما يُؤَثِّرُ فيْهِمْ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ فَضْلاً عَمّا في التَّراكِيْبِ مِنْ قَرائِنَ يُمْكِنُ أَنْ تُسْهِمَ في تَبَيُّنِ المُرادِ.

ويُعَزِّزُ ابْنُ جِنِّيٍّ دَلالَةِ النَّكِرَةِ في هذِهِ القِراءَةِ، وتَحَوُّلَها إلى ما تَدُلُّ عَلَيْهِ المَعْرِفَةُ بأَمْثِلَةٍ، وشَواهِدَ أُخْرَى مِنْها قَوْلُهُ تَعالَى: " ولَهَدَيْناهُمْ صِراطاً مُسْتَقِيْماً "[3]، وقَوْلُ كُثَيِّرٍ[4]:

أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ على صِراطٍ إذا – اعْوَجَّ المَوارِدُ – مُسْتَقِيْمِ

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٤١.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٤٢–٤٣.

(٣) النساء: ٦٨.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٤٢–٤٣.

على أَنَّ (على صِراطٍ مُسْتَقِيْم) كَأَنَّهُ مِثْلُ: على الصِّراطِ المُسْتَقِيْم، فلا فَرْقَ بَيْنَ التَّنْكِيْرِ والتَّعْرِيْفِ. ومِنَ الشَّواهِدِ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

أَفَاءَتْ بَنُوْ مَرْوانَ أَمْسِ دِماءَنا ... وفي اللهِ إِنْ لَمْ يَحْكُمُوا حَكَمٌ عَدْلِ

على أَنَّ المُرادَ: الحَكَمُ العَدْلُ.

ومِنَ العِنايَةِ بالمَعنى إِيْثارُه قِراءَةَ الجَماعَةِ: " إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا "[2] على قِراءَةِ الحَسَنِ: " فصَلُّوا "[3].

(٢/ ٣) إِيْثارُ النَّعْتِ الحَقِيْقِيِّ على النَّعْتِ السَّبَبِيِّ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَنَسِ بْنِ مالِكٍ: " كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ثابِتٍ أَصْلُها "[4]، على أَنَّ (ثابِتٍ) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لشَجَرَةٍ، وأَنَّ (أَصْلُها) فاعِلٌ لاسْمِ الفاعِلِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحَدَّثْتُ عَنْها فيما مَضَى[5].

(٢/ ٤) إِيْثارُ تَوْجِيْهِ القِراءَةِ الَّذي يُسايِرُ المَعْنَى على غَيْرِهِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ عَلِيِّ بْنِ أَبِيْ طالِبٍ: " لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ بأَمْرِ اللهِ "[6]: ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ مَفْعُوْلَ الفِعْلِ (يَحْفَظُوْنَ) الثَّانِيَ غَيْرَ الصَّرِيْحِ مَحْذُوْفٌ والتَّقْدِيْرُ: يَحْفَظُوْنَهُ مِمَّا يُحاذِرُهُ بأَمْرِ الله"، وأَنَّ تَقْدِيْرَ قِراءَةِ الجَماعَةِ (يَحْفَظُوْنَهُ مِنْ أَمْرِ الله"): لَهُ مُعَقِّباتٌ مِنْ أَمْرِ اللهِ" يَحْفَظُوْنَهُ مِمَّا يَخافُهُ، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (مِنْ أَمْرِ الله") نَعْتٌ لـ (مُعَقِّباتٌ)، على أَنَّ المَعْنَى لَيْسَ عَلى أَنَّهُمْ يَحْفَظُوْنَهُ مِنْ أَمْرِ الله" أَنْ يَنْزِلَ بِهِ، فيَكُوْنُ (مِنْ أَمْرِ الله") مَفْعُوْلاً ثانِياً غَيْرَ صَرِيْحٍ لـ (يَحْفَظُوْنَهُ) كما في قَوْلِكَ: حَفِظْتُ زَيْداً مِنَ الأَسَدِ، وهذا التَّأْوِيْلُ لأَبِيْ الحَسَنِ: " والَّذي ذَكَرْناهُ في هذا رَأْيُ أَبِي الحَسَنِ، وما أَحْسَنَه ! فإِنْ قُلْتَ: فهَلاَّ كانَ تَقْدِيْرُهُ: يَحْفَظُوْنَه مِنْ أَمْرِ الله" أَيْ بأَمْرِ الله"، ويُسْتَدَلُّ على إِرادَةِ الباءِ هُنا بقِراءَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلامُ: (يَحْفَظُوْنَهُ بأَمْرِ الله"). وجازَ أَنْ يَحْفَظُوْهُ

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٤٢.

(٢) الأحزاب: ٥٦.

(٣) انظر الصفحة: ١٢٢.

(٤) إبراهيم: ٢٤.

(٥) انظر الصفحة: ١٩٧.

(٦) الرعد: ١١.

بأَمْرِ اللهِ ؛ لأَنَّ هذِهِ المَصائِبَ كُلّها في عِلْمِ اللهِ، وبِإقْدارِهِ فاعِلِيْها علَيْها، فيَكُوْنُ هذا كَقَوْلِ القائِلِ: هَرَبْتُ مِنْ قَضاءِ اللهِ بقَضاءِ اللهِ – قِيْلَ: تأْوِيْلُ أَبِي الحَسَنِ أَذْهَبُ في الاعْتِمادِ عَلَيْهِمْ، وذلِكَ أَنَّهُ سُبْحانَهُ وَكَّلَ بِهِمْ مَنْ يَحْفَظُهُمْ مِنْ حَوادِثِ الدَّهْرِ، ومَخاوِفِهِ الَّتي لا يُعْتَدّ عَلَيْهِمْ بتَسْلِيْطِها عَلَيْهِمْ، وهذا أَسْهَلُ طَرِيْقاً، وأَرْسَخُ في الاعْتِدادِ بالنِّعْمَةِ عَلَيْهِمْ عروقاً "(١).

ومنْ ذلِكَ قِراءَةُ أنس ابْنِ مالِكٍ: " كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ثابِتٍ أَصْلُها وفَرْعُها في السَّماءِ "(٢)، على أَنَّ (ثابِتٍ أَصْلُها) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لـ (كشَجَرَةٍ)، وأَنَّ (أَصْلُها) فاعِلٌ لهذا النَّعْتِ، ويَعُدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ قِراءَةَ الجَماعَةِ أَوْلَى " كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثابِتٌ " ؛ لأَنَّ النَّعْتَ الحَقِيْقِيَّ أَخَصُّ لَفْظاً عِنْدَهُ مِنَ السَّبَبِيِّ، : " قالَ أَبُو الفَتْحِ: قِراءَةُ الجَماعَةِ (أَصْلُها ثابِتٌ) أَقْوَى مَعْنًى، وذلِكَ أَنَّكَ إِذا قُلْتَ: ثابِتٌ أَصْلُها – فقدْ أَجْرَيْتَ ثابِتاً صِفَةً على شَجَرَةٍ، ولَيْسَ الثَّباتُ لَهَا، إِنَّما هُوَ للأَصْلِ، ولَعَمْرِيْ إِنَّ الصِّفَةَ إِذا كانَتْ في المَعْنَى لِما هُوَ مِنْ سَبَبِ المَوْصُوْفِ جَرَتْ عليْهِ إِلاَّ أَنَّها إِذا كانَتْ لَهُ كانَتْ أَخَصَّ لَفْظاً بِهِ، وإِذا كانَ الثَّباتُ في الحَقِيْقَةِ إِنَّما هُوَ للأَصْلِ فالمُعْتَمَدُ بالثَّباتِ هُوَ الأَصْلُ، فبِقَدْرِ ذلِكَ ما حَسُنَ تَقْدِيْمُهُ عِنايَة بِه، ومُسارَعة إِلى ذِكْرِهِ، ولأَجْلِ ذلِكَ قالُوا: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فقَدَّمُوا المَفْعُوْلَ ؛ لأَنَّ الغَرَضَ هنا لَيْسَ بذِكْرِ الفاعِلِ، وإِنَّما هُوَ ذِكْرُ المَفْعُوْلِ، فقَدَّمُوْهُ عِنايَةً بِذِكْرِهِ، ثُمَّ لَمْ يُقْنِعْ ذلِكَ حَتَّى أَزالُوْهُ عَنْ لَفْظِ الفَضْلَةِ، وجَعَلُوْهُ في اللَّفْظِ رَبَّ الجُمْلَةِ، فَرَفَعُوْهُ بالابْتِداءِ، وصارَتِ الجُمْلَةُ الَّتي إِنَّما كانَ ذَيْلاً لَها ، وفَضْلَةً مُلْحَقَةً بِها في قَوْلِهِمْ: ضَرَبْتُ زَيْداً – ثانِيَةً لَهُ، ووارِدَة في اللَّفْظِ بَعْدَهُ، ومُسْنَدَةً إِلَيْهِ، ومُخْبَراً بها عَنْهُ... "(٣).

ويَحْمِلُ القِراءَةَ السَّابِقَةَ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِراءَةَ الجَماعَةِ أَحْسَنُ لَفْظاً، كَما مَرَّ – على أَنَّ الأَصْلَ في الصِّفَةِ أَنْ تَكُوْنَ اسْماً مُفْرَداً لا جُمْلَةً: " فكذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ قائِمٌ – أَقْوَى مَعْنًى مِنْ قَوْلِكَ: قائِمٍ أَبُوْهُ ؛ لأَنَّ المُخْبَرَ عَنْهُ بالقِيامِ هُوَ الأَبُ لا رَجُلٌ، ومِنْ هُنا ذَهَبَ أَبو الحَسَنِ في نَحْوِ قَوْلِنا: قامَ زَيْدٌ – إِلى أَنَّ (قامَ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ ؛ لأَنَّ تَقْدِيْرَ المُحَدَّثِ عَنْهُ أَنْ يَكُوْنَ أَسْبَقَ رُتْبَةً مِنَ الحَدِيْثِ إِلاَّ أَنَّ لِقِراءَةِ أَنسٍ هذِهِ وَجْهاً مِنَ

(١) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٣٥٥ – ٣٥٦.

(٢) إبراهيم: ٢٤.

(٣) ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٢.

القِياسِ حَسَناً، وذلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ (ثابِتٌ أَصْلُها) صِفَةٌ لشَجَرَةٍ، وأَصْلُ الصِّفَةِ أَنْ تَكُوْنَ اسْماً مُفْرَداً لا جُمْلَةً، يَدُلُّ على ذلِكَ أَنَّ الجُمْلَةَ إِذا جَرَتْ صِفَةً لنكِرَةٍ حُكِمَ على مَوْضِعِها بإِعْرابِ المُفْرَدِ الَّذي هِيَ واقِعَةٌ مَوْقِعَهُ... "(١).

والنَّعْتُ السَّبَبِيُّ عِنْدَهُ وعِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ النُّحاةِ لا يَبْلُغُ مَبْلَغَ الجُمْلَةِ ؛ لأَنَّ هـذا النَّعْتَ يَتْبَعُ ما قَبْلَهُ في الإِعْرابِ لَفْظاً، وأَنَّ (أَصْلُها) وُضِعَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الخاصِّ بِهِ لتَضَمُّنِهِ لَفْظَ الضَّمِيرِ، والجُمْلَةُ لَيْسَتْ كذلكَ.

(٢/ ٥) أَنَّ المَعْنَى المُرادَ يَفْرِضُ عَلَيْهِ سُطانَهُ لتَبْيِيْنِ المَعْنَى الَّذي حَقَّقَتْهُ الزِّيادَةُ في الفِعْلِ:

مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الأَعْرَجِ، وغَيْرِهِ: " حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وأَزْيَنَتْ "(٢) ، على أَنَّ زِيادَةَ الهَمْزَةِ في (وَأَزْيَنَتْ) تُحَقِّقُ الصَّيْرُوْرَةَ إِلى الزِّيْنَةِ في النَّبْتِ، كما في قَوْلِهِمْ: أَحْصَدَ الزَّرْعُ (صارَ إِلى الحَصادِ)، وأَجَزَّ النَّخْلُ (صارَ إِلى الجَزازِ)(٣).

ومن ذلِكَ قراءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وغَيْرِهِ: " تَثْنَوْنِي صُدُوْرُهُمْ "(٤) على زِنَةِ (تَفْعَوْعِلُ)، وهُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ المُبالَغَةِ لكَوْنِ العَيْنِ مُكَرَّرَةً فِيْه كما في: اعْشَوشَبَ البَلَدُ، واخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ للمَطَرِ (قَوِيَتْ أَمارَةُ ذلِكَ)، واغْدَوْدَنَ الشَّجَرُ (طالَ، واسْتَرْخَى)، واحْلَوْلَى كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٥):

لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِيْنَ تُسْأَلُ سامَحَتْ ... لَكَ النَّفْسُ واحْلَوْلاكَ كُلُّ خَلِيْلِ

على أَنَّ (احْلَوْلَى) أَقْوَى دَلالَةً مِنْ (استَحْلَى).

ومِنْ ذلِكَ (أُخْفِيْها) في قِراءَةِ العامَّةِ: " إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى "(٦)، و(أَخْفِيْها: أُظْهِرُها) في قِراءَةِ سَعِيْدِ بْنِ جبَيْرٍ، وغَيْرِهِ، على أَنَّ (أَخْفِيْها) بفَتْحِ الهَمْزَة مُضارِعُ (خَفيْتُهُ: أَظْهَرْتُهُ)، وبضَمِّها مضارِعُ (أَخْفَى: أُؤَخْفِيْها): أُظْهِرُها، وأَكْتُمُها،

(١)ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ٣٦٢ – ٣٦٣.

(٢) يونس: ٢٤.

(٣)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣١١ – ٣١٢.

(٤) هود: ٥.

(٥) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣١٩.

(٦) طه: ١٥.

وخَفَيْتُ الشَّيْءَ: أَظْهَرْتُهُ البَتَّةَ، فتكُوْنُ الهَمْزَةُ الزَّائِدَةُ (أَخْفاهُ) للسَّلْبِ، والإزالَةِ كما ذَكَرَ أَبُو عليٍّ شَيْخ ابْنِ جِنِّيٍّ (أُزِيْلُ خَفاءَها، أَوْ أُظْهِرُها)، على أَنَّ (خَفِيَ) لازِمٌ بمَعْنَى: اسْتَتَرَ، ولَمْ يَظْهَرْ. وذَكَرَ تَأْوِيْلاتٍ أُخْرَى لتَحْقِيْقِ هذا المَعْنَى مِنْها أَنَّ مَعْنَى (أَكادُ أُخْفِيْها): أَكادُ أُخْفِيْها مِنْ نَفْسِيْ، وأُرِيْدُ أُخْفِيْها، وأَنَّ (كادَ) زائِدَةٌ[1]. وقِيْلَ إِنَّ المُرادَ إِخْفاءُ الحَدِيثِ عنْ ذِكْرِها ؛ لأَنَّ المُكَذِّبِيْنَ بها لَمْ يَزِدْهُمْ تَكَرُّرُ ذِكْرِها في القُرْآنِ إلاّ عِناداً في إِنْكارِها[2]. وممَّا جاءَ فِيْهِ الفِعْلُ المُجَرَّدُ (خَفاهُ) مُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُوْلٍ وبمَعْنَى الإِظْهارِ – قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[3]:

خَفاهُنَّ مِنْ أَنْفاقِهِنَّ كَأَنَّما ... خَفاهُنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ

وحَمْلاً على ما مَرَّ منْ دَلالَةٍ تَبَدَّتْ لابْنِ جِنِّيٍّ، وشَيْخِهِ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ فلا بُدَّ مِنْ تَبْيِيْنِ ما تَتَعَلَّقُ بِهِ لامُ التَّعْلِيْلِ في (لِتُجْزَى...) لِيَسْتَقِيْمَ المَعْنَى المُرادُ: " وإذا كانَ مِنْ مَعْنَى الإِخْفاءِ، والسَّتْرِ فاللاّمُ مُتَعَلِّقَةٌ بنَفْسِ (آتِيَةٌ) أَيْ: إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بما تَسْعَى: أَكادُ أُخْفِيْها، فالوَجْهُ أَنْ تَقِفَ بَعْدَ (أُخْفِيْها) وَقْفَةً قَصِيْرَةً، أَمَّا الوَقْفَةُ فلِئَلاَّ يُظَنُّ أَنَّ اللاّمَ مُتَعَلِّقَةٌ بنَفْسِ (أُخْفِيْها)، وهذا ضِدُّ المَعْنى ؛ لأَنَّها إذا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ يَكُنْ هُناكَ جَزاءٌ، إِنَّما الجَزاءُ مَعَ ظُهُوْرِها،فأَمَّا قَصْرُ الوَقْفَةِ فلأَنَّ اللاَّمَ مُتَعَلِّقَةٌ بنَفْسِ (آتِيَةٌ)، فلا يَحْسُنُ إِتْمامُ الوَقْفِ دُوْنَها لاتِّصالِ العامِلِ بالمَعْمُوْلِ فيْهِ، وهذِهِ الوَقْفَةُ القَصِيْرَةُ ذَكَرَها أَبُو الحَسَنِ، وما أَحْسَنَها، وأَلْطفَ الصَّنْعَةِ فيها ! "[4].

ومِنْ تَحْقِيْقِهِ أَمْنِ اللَّبْسِ بيَنَ الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ، والمَزِيْدِ بالهَمْزَةِ في الدَّلالَةِ قِراءَةُ ابن عبّاسٍ: " وأَشْرِقَتِ الأَرْضُ "[5]، على أَنَّ: شَرَقَتِ الشَّمْسُ: طَلَعَتْ، وأَنَّ: أَشْرَقَتْ: أضاءَتْ، وصَفَتْ، وشَرِقَتْ: احْمَرَّت لقُرْبِها مِنَ الأَرضِ، فيَكُوْنُ الفِعْلُ (أُشْرِقَتْ) مَزِيْدَ (شَرَقَتْ) بالهَمزَةِ، وهُوَ أَبْلَغَ مِنَ المُجَرَّدِ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ النُّوْرِ، والإِضاءَةُ. ويَذْكُرُ أَنَّ لـ (أَشْرقتْ) مَعْنًى آخَرَ، وهُوَ يَكْمُنُ في أَنَّ قُرْصَها يَكُوْنُ ظاهِراً قَبْلَ أَنْ تُشْرِقَ، فيَزْدادُ نُوْرُها، على أَنَّ (شَرَقَتْ:

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٤٧ –٤٨.

(٢) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنزير ١٦/ ٢٠٢.

(٣)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٤٧ –٤٨.

(٤)انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٤٨.

(٥) الزمر: ٦٩.

طَلَعَتْ دُوْنَ أَنْ يَكُوْنَ لَهَا صَفاءُ الإِشْراقِ) يَكُوْنُ فيهِ نُوْرُ الشَّمْسِ قَدْ أَشْرَفَ على الأَرْضِ عَقِبَ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، فَنَسَخَ ما كانَ مِنْ سَوادِ اللَّيْلِ قَبْلَهُ، وهذا الفَرْقُ بَيْنَ دَلالَتَيْ هذَيْنِ الفِعْلَيْنِ يسْتَعِيْنُ على تَوْضِيْحِهِ، وتَبْيِيْنِهِ بما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، وعاداتٍ، وهذِهِ الاسْتِعانَةُ تَتَبدَّى مِنْ خِلالِ إِعْطاءِ رَجُلٍ إِيّاكَ عَشَرَةَ دَراهِمَ أَنْتَ بحاجَةٍ إِلَيْها، فَيَكُوْنُ لَها تَأْثِيْرٌ في نَفْسِكَ، فإِذا زِيْدَ المُعْطَى (عَشَرَةُ الدَّراهِم) دِرْهَماً واحِداً لَمْ يَكُنْ هذا المَزِيْدُ ذا تَأْثِيْرٍ فِيْكَ كَتَأْثِيْرِ عَشَرَةِ الدَّراهِم، فيَكُوْنُ الفِعْلُ المُجَرَّدُ في الدَّلالَةِ، والتَّأْثِيْرِ كتَأْثِيْرِ العَشَرَةِ، ويَكُوْنُ الفِعْلُ المَزِيْدُ (أَشْرَقَتْ) في الدَّلالَةِ كَتَأْثِيْرِ الأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً[1]: " وفيْ (أُشْرِقَتْ) مَعْنًى آخَرُ، وهُوَ أَنَّها إِذا أَشْرَقَتْ، وأَضاءَتْ فإِنَّما زادَ نُوْرُها، وقَدْ كانَ قُرْصُها ظاهِراً قَبْلَ ذلِكَ، وأَمّا (شَرَقَتْ) أَيْ: طَلَعَتْ فإِنَّها – وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَها صَفاءُ المُشْرِقَةِ – فإِنَّهُ قَدْ أَشْرَفَ على الأَرْضِ مِنْ شَخْصِها عقيب ظُلْمَةِ اللَّيْلِ قَبْلَها ما هالَ رائِيَهُ، ونَسَخَ ما كانَ مِنْ سَوادِ اللَّيْلِ قَبْلَهُ، فهذا القَدْرُ – لارْتِجالِهِ، وفجاءَةِ وَجْهِ الأَرْضِ بِهِ – أَظْهَرُ قَدْراً مِنْ إِضافَتِها عَقِيْب ما سَبَقَ مِنْ ظُهُوْرِ قُرْصِها، وطَبَّقَ الأَرْضَ مِنْ نُوْرِها. وهذا كَأَنْ يُعْطِيْكَ رَجُلٌ عَشَرَةَ دَراهِمَ على حاجَةٍ مِنْكَ إِلَيْها، فتَقَعُ مَوْقِعَها، فإِنْ زادَكَ هُوَ، أَوْ غَيْرُهُ دِرْهَماً آخَرَ، فصارَتْ أَحَدَ عَشَرَ، فهِيَ لَعَمْرِيْ أَكْثَرُ مِنْ عشرةٍ إِلاّ أَنَّ قَدْرَ الدِّرْهَمِ المَزِيْدِ عَلَيْها لا يَفِيْ بقَدْرِ العشرة الوارِدَة في قُوَّةِ الحاجَة، فـ(شَرَقَتْ) كالعَشَرة، و(أَشْرَقَتْ) كالأَحَدَ عَشَرَ... "[2].

(٢/ ٦) أَنَّ المَعْنَى المُرادَ الَّذي على خِلافِ ما يُوْمِئُ إِلَيْهِ ظاهِرُ اللَّفْظِ يَجْعَلُهُ يُجيزُ العَطْفَ على المَلفُوْظِ مُراعاةً لِلَّفظِ، وعلى آخَرَ مُراعاةً للمَعْنَى: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ كَثِيْرٍ، وأَبِي عَمْرٍو، وغَيْرِهِما: " يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ "[3] بجَرِّ (وأَرْجُلِكُمْ) عَطْفاً في اللَّفْظِ على (بِرُؤُسِكُمْ)، وفي المَعْنَى على (وُجُوْهَكُمْ) كما في قَوْلِ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ، خَرِبٍ[4]، وهُوَ تَوْجِيْهُ أَبِي الحَسَنِ.

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٤٠.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٢٥٢. وانظر تَوْجِيْه هذِهِ القِراءَةِ في: أَبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٤٣٧، الشهاب، حاشية الشهاب: ٣/ ٣٢٠، الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٤٤٩، مكّيّ بن أَبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢١

ومِنْ ذلِكَ قِراءةُ نافِعٍ، وابنْ كَثِيرٍ، وأَبِيْ عَمْرٍو، وغَيْرِهِمْ: " فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآَيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ "(١) برفْعِ (نُكَذِّبُ)، و (نَكُوْنُ) عَطْفاً على (نُرَدُّ)، فيَدْخُلان في التَّمَنِّيْ، أَوْ على الاسْتئنافِ، أَوْ عَطْفاً على (نُرَدُّ) في اللَّفْظِ، على أَنَّ المُرادَ بِهِ الجَوابُ(٢).

(٢/ ٧) تَأْنِيْثُ ما حَقُّهُ التَّذْكِيْرُ لتَحْقِيْقِ المُبالَغةِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ العامَّةِ: " وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا "(٣) على أَنَّ القِياس أَنْ يُقالَ: خالِصٌ، كما في قِراءَةِ سَعِيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ: " خالِصاً "، والقِراءَةُ الأُخْرَى: " خالِصٌ لذُكُوْرِنا "، وأَنَّ التَّأْنِيْثَ مَحْمُوْلٌ على تَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ في الخُلُوْصِ، كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ خالِصتِيْ (مِثْلُ قَوْلِكَ: صَفِيِّيْ، وثِقَتِيْ)، وقَوْلِ العَرَبِ: فُلانٌ خاصَّتي مِنْ بَيْنِ الجَماعَةِ (خاصِّيْ الَّذي يَخُصُّنِيْ)، على أَنَّ التَّاءَ فيما مَرَّ للمُبالَغَةِ، وليَكُوْنَ بلَفْظِ المَصْدَرِ كالعافِيَةِ، والعاقِبَةِ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ أَعَمُّ، وأَوْكَدُ عِنْدَهُ(٤).

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: " فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ "(٥) برَفْعِ (نُرَدُّ)، و(فنَعْمَلُ)، على أَنَّ (فنَعْمَلُ) مَعْطُوْفٌ على (نُرَدُّ) في اللَّفْظِ على نِيَّةِ كَوْنِهِ جواباً (فنَعْمَلَ)(٦).

(٢/ ٨) أَنَّهُ لا يُجِيْزُ أَنْ يَكُوْنَ اسْمُ التَّفْضِيْلِ (أَعْلَمُ) في قَوْلِهِ تَعالَى: " إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ "(٧)- مُضافاً إلى (مَنْ يَضِلُّ...)؛ لئِلاَّ يَفْسُدَ المَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ اسْمَ

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٥٢، أبو حيّان النّحْوِيّ، البحر المحيط: ٤/ ١٠١، مَكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٦٢، الزّمخشريّ، الكشاف: ١/ ٥٠٠.

(٣) الأنعام: ١٣٩.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٣٢-٢٣٣.

(٥) الأعراف: ٥٣.

(٦) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٥٢، أبو حيّان النّحْوِيّ، البحر المحيط: ٤/ ١٠١، مَكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٦٢، الزّمخشريّ، الكشاف: ١/ ٥٠٠.

(٧) الأنعام: ١١٧.

التَّفْضِيلِ بعضُ ما يُضافُ إِلَيْهِ؛ على أَنَّ اللهَ تَعالَى لا يُعْقَلُ أَنْ يَكُوْنَ بَعْضَ الضَّالِّيْنَ، أَوِ المُضِلِّيْنَ[1].

(٢/ ٩) حَمْلُهُ ظاهِرَ اللَّفْظِ على مَعْقُوْدِ المَعْنَى: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ الحَسَنِ: " واتَّقُوا يَوْماً يُرْجَعُوْنَ فِيْهِ "[2] بضَمِّ ياءِ المُضارَعَةِ، على أَنَّ فِيْها تَرْكَ الخطابِ في قِراءَةِ الجَماعَةِ (تُرْجَعُوْنَ)؛ لأَنَّ القارِئَ تَصَوَّرَ مَعْنًى مَطْرُوْقاً، فحَمَلَ القِراءَةَ عَلَيْهِ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: واتَّقُوا يَوْماً يَرْجِعُ فيْهِ البَشَرُ إِلى الخالِقِ، ولذلِكَ قَرأَ الفِعْلَ بالياءِ المَضْمُوْمَةِ: " وقَدْ شاعَ، واتَّسَعَ عَنْهُمْ حَمْلُ ظاهِرِ اللَّفْظِ على مَعْقُوْدِ المَعْنَى، وتَرْكُ الظَّاهِرِ إِلَيْهِ، وذلِكَ كتَذْكِيْرِ المُؤَنَّثِ، وتَأْنِيْثِ المُذَكَّرِ، وإِفْرادِ الجَماعَةِ، وجَمْعِ المُفْرَدِ، وهذا فاشٍ عَنْهُمْ، وقَدْ أَفْرَدْنا لَهُ باباً في كِتابِنا (الخَصائِص)[3]، وسَمَّيْناهُ هُناكَ بشَجاعَةِ العَرَبِيَّةِ. وكَأَنَّهُ - واللهُ أَعْلَمُ - إِنَّما عَدَلَ فيْهِ عَنِ الخطابِ إِلى الغَيْبَةِ، فقالَ (يُرْجَعُوْنَ) بالياءِ رِفْقاً مِنَ اللهِ سُبْحانَهُ بصالِحِيْ عِبادِهِ المُطِيْعِيْنَ لأَمْرِهِ، وذلِكَ أَنَّ العَوْدَ إِلى اللهِ للحِسابِ أَعْظَمُ ما يُخَوِّفُهُ، ويُتَوَعَّدُ بِهِ العِبادُ، فإِذا قُرِئَ (تُرْجَعُوْنَ فيهِ إِلى اللهِ) فقَدْ خُوْطِبُوا بأَمْرٍ عَظِيْمٍ يَكادُ يَسْتَهْلِكُ ذِكْرُهُ المُطِيْعِيْنَ العابِدِيْنَ، فكَأَنَّهُ تَعالَى انْحَرَفَ عَنْهُمْ بذِكْرِ الرَّجْعَةِ، فقالَ (يُرْجَعُوْنَ فيْهِ إِلى اللهِ). ومَعْلُوْمٌ أَنَّ كُلَّ وارِدٍ هُناكَ على أَهْوَلِ أَمْرٍ، وأَشْنَعِ خَطَرٍ، فقالَ: يُرْجَعُوْنَ فِيْهِ، فصارَ كَأَنَّهُ قالَ: يُجازَوْنَ، أَوْ يُعاقَبُوْنَ، أَوْ يُطالَبُوْنَ بجَرائِرِهِمْ فيْهِ، فيَصِيْرُ مَحْصُوْلُهُ مِنْ بَعْدُ، أَيْ: فاتَّقُوا أَنْتُمْ يا مُطِيْعُوْنَ يَوْماً يُعَذَّبُ فيهِ العاصُوْنَ "[4].

وذَكَرَ أَنَّ في قِراءَةِ (تُرْجَعُوْنَ) فَضْلَ تَحْذِيْرٍ لَهُمْ، واهْتِماماً بما يُعْقِبُ السَّلامَةَ. وذَكَرَ أَيْضاً أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُكْتَفَى بحَمْلِ عِلَّةِ الانْتِقالِ مِنَ الخِطابِ إِلى الغَيْبَةِ، وبالعَكْسِ على الاتِّساعِ في اللُّغَةِ مِنْ لَفْظٍ إِلى آخَرَ؛ لأَنَّ هذا مَحْصُوْرٌ فيما لا غَرَضَ مَعْنَوِيّاً لَهُ.

ومِنْهُ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعالَى: " إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ "[5] الَّذي جاءَ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعالَى: " الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِيْنَ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ "[6]: انْتَقَلَ الكَلامُ فيْهِ مِنَ الغَيْبَةِ إِلى الخِطابِ؛ لأَنَّ

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ٢٢٨.
(٢) البقرة: ٢٨١.
(٣) انظر: ٢/ ٣٦ -.
(٤) ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٤٥.
(٥) الفاتحة: ٥.
(٦) الفاتحة: ٢ - ٣.

الحَمْدَ مِنْ حَيْثُ الدَّلالَةُ دُوْنَ العِبادَةِ ؛ لأَنَّها غايَةُ الطَّاعَةِ، والتَّقَرُّبُ بِها يُعَدُّ النِّهايَةَ، والغايَةَ، ولذلِكِ اسْتَعْمَلَ مَعَ الحَمْدِ (لله) ولَمْ يَسْتَعْمِلْ (لَكَ)، واسْتَعْمَلَ مَعَ العِبادَةِ (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) مُخاطِباً بِها إِصْراحاً بِها رَغْبَةً في التَّقَرُّبِ إلى اللهِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى: " صِراطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ "[1] مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْتَعْمَلَ الخِطابَ مَعَ ذِكْرِ النِّعْمَةِ رَغْبَةً في تَحْقِيقِ التَّقَرُّبِ إلى اللهِ، واسْتَعْمَلَ الغَيْبَةَ مَعَ ذِكْرِ الغَضَبِ عَلَيْهِمْ (غَيْرِ المَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ)[2]، وذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: غَيْرَ الَّذِيْنَ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ كما قالَ: (الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، على أَنَّهُ أَسْنَدَ النِّعْمَةَ إِلَيْهِ لَفْظاً، وزَوَى عَنْهُ لَفْظَ الغَضَبِ تَحَسُّناً، ولُطْفاً.

ويُنْهِي ابْنُ جِنِّيٍّ هذِهِ المَسْأَلَةَ بامْتِداحِ العَرَبِيَّةِ بقَوْلِهِ: " فانْظُرْ إلى هذِهِ اللُّغَةِ الكَرِيْمَةِ، وشَرَفِها، وتَلاقِي هذِهِ الأَغْراضِ اللَّطِيْفَةِ، وتَعَطُّفِها، أَلأَقْدامُ تَكادُ تَطَؤُها، والأَفْهامُ مَعَ ثُقُوْبِها صافِحَةٌ عَنْها، ويا لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ تَكُوْنُ سُوْرَةٌ أَكْثَرَ اسْتِعْمالاً مِنْ سُوْرَةِ (الحَمْدِ)، وهذا جُزْءٌ مِنْ أَجْزاءِ ما فيها، ولَمْ تُوْضَعْ عَلَيْهِ يَدٌ ؟ شَرَحَ اللهُ لإِعْظامِ أَوامِرِهِ صُدُوْرَنا، وأَحْسَنَ الأَخْذَ إلى طاعَتِهِ بأَيْدِيْنا بقُدْرَتِهِ، وماضِيْ مَشِيْئَتِهِ "[3].

ومِمَّا لا يَجُوْزُ فيهِ الحَمْلُ على اللُّغَتَيْنِ كما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحاةُ قِراءَةُ أَبِيْ عَمْرٍو: " وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ "[4] بتَحْرِيْكِ ياء (لِيْ)، وإِسْكانِها ؛ لأَنَّ الإِسْكانَ إِشارَةٌ إلى جَوازِ الوَقْفِ على الياءِ ، وأَنَّ تَحْرِيْكَها إِشارَةٌ إلى إِدْراجِ الكَلامِ، ووَصْلِهِ[5].

(٢/ ١٠) إِيْثارُ القِراءَةِ الَّتي تُوْمِئُ إلى المَعْنَى المُرادِ على تِلْكَ الَّتي لا يُفْهَمُ منْها هذا المَعنَى: تَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ تَوْجِيْهِهِ لقِراءَةِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ:" وكانَ عَبْداً للهِ وَجِيْهاً"[6]، وهِيَ قِراءَةٌ يُفْهَمُ مِنْها أَنَّهُ عَبْدٌ للهِ، ولا تُفْهَمُ مِنْها وَجاهَتُهُ عِنْدَ مَنْ هِيَ ؟ أَهِيَ عِنْدَ اللهِ أَمْ عِنْدَ

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) الفاتحة: ٧.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ١٤٦.

(٤) النمل: ٢٠.

(٥) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ١٤٦.

(٦) الأحزاب: ٦٩.

النَّاسِ ؟ وهذا على خِلاف قِراءَةِ الجَماعَـةِ: " وَكَـانَ عِنْـدَ اللهِ وَجِيهًـا " الّتـيْ تـدُلُّ عـلى أَنَّ وَجاهَتَهُ تكُوْنُ عِنْدَ اللهِ، وهِيَ أَشْرَفُ، وأَفْضَلُ لكَوْنِها مُسْنَدَةً إلى اللهِ لا إِلَى غَيْرِهِ[1].

ومِـنْ ذلِـكَ إِيْثَـارُهُ قِـراءَةَ الجَماعَـةِ: إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا[2] على قِراءَةِ الحَسَنِ: " فصَلُّوا "[3].

ومنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾[4] عـلى أَنَّ (يَمُوْتُـوْنَ) مَعْطُـوْفٌ عـلى (يُقْضَى عَلَيْهِمْ)، وقَدْ عَدَّ قِراءَةَ العامَّةِ (فَيَمُوْتُوا) أَوْضَـحَ، وأَشْرَحَ ؛ لأَنَّ فيهـا نَفْـيَ سَـبَبِ المَوْتِ، وهُوَ القَضاءُ عَلَيْهِمْ: " وإِذا حُذِفَ السَّبَبُ فالمُسَبَّبُ أَشَدُّ انْتِفاءً، ومِنْ هذا قَـوْلُهُمْ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ، فنُفِيَ الماضِيْ بلَفْظِ المُسْتَقْبَلِ، وذلِكَ أَنَّ المُسْتَقْبَلَ أَسْبَقُ رُتْبَـةً في الـنَّفْسِ مِـنَ الماضِيْ، فإِذا نُفِيَ الأَصْلُ كانَ الفَرْعُ أَشَدَّ انتِفاءً، ونَظائِرُهُ كَثِيْرَةٌ، فتَأَمَّلْهُ "[5].

(٢/ ١١) حَمْلُ القِراءَةِ على الاسْتِئْنافِ أَقْوَى مِنَ العَطْفِ على مَنْصُوْبٍ كما في قِراءَةِ الحَسَـنِ: " فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوْسِكُمْ وَأَرْجُلُكُـمْ إِلَى الْكَعْبَـيْنِ "[6] برَفْعِ (أَرْجُلُكُمْ) كما مَرَّ[7].

(٢/ ١٢) تَوْجِيْهُ القِراءَةِ الشَّاذَّةِ تَوْجِيْهاً يَدُوْرُ في فَلَكِ قِراءَةِ العامَّةِ دَلالَةً: مِـنْ ذلِـكَ دَلالَـةُ اسْمِ الفاعِلِ (الخالِق) المُشْتَقِّ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثِـيِّ (خَلَـقَ) في قِـراءَةِ الأَعْمَـشِ، وغَـيْرِهِ: إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْعَلِيمُ[8] على الكَثْرَةِ كدَلالَةِ مِثالِ المبالَغَةِ (الخَلاَّقُ) في قِراءَةِ الجَماعَةِ: "فلَـوْلا أَنَّ في (خَلَقَ) مَعْنَى الكَثْرَةِ لَما عُبِّرَ بخالِقٍ عَنْ مَعْنَى خَلاَّقٍ "[9].

---

(١) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٥أ
(٢) الأحزاب: ٥٦.
(٣) انظر: الصفحة: ١٢٢.
(٤) فاطر: ٣٦.
(٥) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٠٢.
(٦) المائدة: ٦.
(٧) انظر الصفحة:
(٨) الحجر: ٨٦.
(٩) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٦.

ومِمَّا يَدُوْرُ في الفَلَكِ نَفْسِهِ قَوْلُهُ تعالَى: غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ (١)، على أَنَّ (غافِر) بمَعْنَى غَفَّارٍ، و(قابِلِ) بمَعْنَى قَبَّالٍ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ(٢):

أَنْتَ الفِداءُ لِقِبْلَةٍ هَدَّمْتَها ... ونَقَرْتَها بيدَيْكَ كُلَّ مُنَقَّرِ

على أَنَّ المَصْدَرَ المِيْمِيَّ (مُنَقَّر) يَدُلُّ على الجِنْسِ: " وإذا أَفْضَتْ بِكَ الحالُ إلى عُمُوْمِ الجِنْسِيَّةِ فقَدِ اغْتَرَفْتَ، وتَجاوَزْتَ حَدَّ الشِّياعِ، والكَثْرَةِ "(٣)، على أَنَّ المرادَ: جاوَزْتَ حَدَّ الكَثْرَةِ.

(٢/ ١٣) أَنّ مِنْ أَغْراضِ بِناءِ الفِعْلِ للمَفْعُوْل كَوْنَهُ سِيْما على أَنَّ المُرادَ المَفْعُوْلُ بِهِ لا الفاعِلُ: مَرَّ أَنَّ مَفْعُوْلَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ وَسَمَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ بِرَبِّ الجُمْلَةِ(٤)، ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ: فَإِذَا نُزِلَ بِسَاحَتِهِمْ (٥) ببناء الفِعْلِ (نُزِلَ) للمَفْعُوْلِ، على أَنَّ الفاعِلَ تَقْدِيْرُهُ: نَزَلَ العَذابُ بساحَتِهِمْ، وهذا الفاعِلُ بَيِّنٌ، ومَعْرُوْفٌ، ولذلِكَ حُذِفَ لأَنَّ المَقْصُوْدَ المَكانُ المَنْزُوْلِ فِيْهِ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا (٦)، و خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ(٧)، وعَلَيْهِ فإِنَّ الغَرَضَ مِنْ حَذْفِ الفاعِلِ يَكْمُنُ في الإِعْلامِ بمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الفِعْلُ، لا بمَنْ قامَ بِهِ(٨).

(٢/ ١٤) إِيْثارُ الوَقْفِ الَّذي يَتَحَقَّقُ فِيْهِ المَعْنَى المُرادُ على الوَصْلِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ يَزِيْدَ: وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ تَّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ...(٩) بالتّاء المَفْتُوْحَةِ (تَسْقِيْكُمْ)، على أَنَّ قَوْلَهُ (تَسْقِيْكُمْ) مُسْتَأْنَفٌ لا صِفَةٌ ؛ لأَنَّ العِبْرَةَ لَيْسَتْ ساقِيَةً: " وإنَّما هُناكَ حَضٌّ، وبَعْثٌ على الاعْتِبار بسُقْياها لَنا، أَوْ بسُقْيا اللهِ سُبْحانَهُ إيانا مِنْها، فالوَقْفُ إذاً على (لَعِبْرَةٌ)،

---

(١) غافر: ٣.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٦.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٦.

(٤) انظر الصفحة:

(٥) الصّافّات: ١٧٧.

(٦) النّساء: ٢٨.

(٧) الأنبياء: ٢٧.

(٨) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٢٩.

(٩) الحج: ٢١.

ثُمَّ اسْتَأْنَفَ تَعالَى تَفْسِيْرَ العِبْرَةِ، فقالَ: تَسْقِيْكُمْ، أَوْ: نُسْقِيْكُمْ نَحْنُ مِمّا في بُطُوْنِها... "[1].

(٢/ ١٥) عَطْفُ الشَّيْءِ على نَفْسِهِ يُوْمِئُ إلى مَيْزِ المَعْطُوْفِ عَنِ المَعْطُوْفِ عَلَيْهِ إِكْباراً، وتَفْخِيْماً، وتَشْرِيْفاً على حَسَبِ مَكانَةِ هذا المَعْطُوْفِ: مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى [2] بنَصْبِ (يَوْمَ) في قِراءَةِ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ، ورَفْعِهِ في قِراءَةِ غَيْرِهِمْ: يَجُوْزُ في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها (وأَنْ يُحْشَرَ النّاسُ ضُحَى) وَجْهانِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ[3]:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (الزِّيْنَةِ)، فيَكُوْنُ في مَوْضِعِ جَرٍّ، والتَّقْدِيْرُ: مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزِّيْنَةِ، وحَشْرِ النَّاسِ ضُحَى.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَطْفاً على المُبْتَدَأ (مَوْعِدُكُمْ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مَوْعِدُكُمْ، وحَشْرُ النَّاسِ ضُحَى في يَوْمِ الزِّيْنَةِ: " فكَأَنَّهُ جَعَلَ المَوْعِدَ عِبارَةً عَنْ جَمِيْعِ ما يَتَحَدَّدُ ذلِكَ اليَوْمَ مِنَ الثَّوابِ، والعِقابِ، وغَيْرِهِما سِوَى الحَشْرِ، أَلا تَراهُ عَطَفَهُ عَلَيْهِ... "[4]، وهذا العَطْفُ يُعَدُّ مِنْ بابِ عَطْفِ الشَّيْءِ على نَفْسِهِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ القَوْمُ وَزَيْدٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ زَيْداً مِنْهُمْ، فلا يَصِحُّ أَنْ يَعْطَفَ عَلَيْهِمْ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: وقَدْ جاءَ زَيْدٌ مَعَهُمْ إلاَّ إذا أُرِيْدَ تَمْيِيْزُهُ كما مَرَّ،

فكَأَنَّ (أَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى) لَيْسَ في جُمْلَةِ ما دَلَّ عَلَيْهِ المَوْعِدُ، فكَأَنَّهُ مُمَيَّزٌ مِنَ الزِّيْنَةِ في كَوْنِهِ مَعْطُوْفاً عَلَيْها.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[5] على أَنَّ (جِبْرِيْلَ)، و(مِيْكائِيْلَ) مَعْطُوْفانِ على (مَلائِكَتِهِ)،

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٩٠.

(٢) طه: ٥٩.

(٣) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٥٣.

(٤) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٥٣.

(٥) البقرة: ٩٨.

فكأنّهما لَيْسا داخِلَيْنِ في جُمْلَتِهِمْ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِما مِنْهُمْ ؛ ليَتَحقَّقَ مَيْزُهُما مِنْ جُمْلَتِهِمْ تَشْريفاً لَهُما.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلِ عامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ[1]:

أَكُرُّ عَلَيْهِمْ دَعْلَجاً ولَبانَهُ ... إذا اشْتَكَى وَقْعَ الرِّماحِ تَحَمْحَما

على أَنَّ (دَعْلَجاً) اسْمُ فَرَسِهِ، وأَنَّ (لَبانَهُ) مَعْطُوْفٌ عَلَيْهِ، وهُوَ جُزْءٌ مِنْهُ، فكَأَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْهُ إِكْباراً لَهُ، وتَفْخِيْماً.

ولا يَتَناسَى الإِيْماءَ إِلى المَعْنَى في كُلِّ تَوْجِيْهاتِهِ للقِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ كما في قِراءَةِ عليِّ بْنِ أَبِي طالِبٍ، وغَيْرِهِ: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾[2] بتَرْخِيْمِ (مالِكُ): "قالَ أَبُو الفَتْحِ: هذا المَذْهَبُ المَأْلُوْفُ في التَّرْخِيْمِ إِلاَّ أَنَّ فِيْهِ في هذا المَوْضِعِ سِرّاً جَدِيْداً، وذلِكَ أَنَّهُمْ لِعِظَمِ ما هُمْ عَلَيْهِ ضَعُفَتْ قُواهُمْ، وذَلَّتْ أَنْفُسُهُمْ، وصَغُرَ كَلامُهُمْ، فكانَ هذا مِنْ مَواضِعِ الاخْتِصارِ ضَرُوْرَةً عَلَيْهِ، ووُقُوْفاً دُوْنَ تَجاوُزِهِ إِلى ما يَسْتَعْمِلُهُ المالِكُ لقَوْلِهِ، القادِرُ على التَّصَرُّفِ في مَنْطِقِهِ "[3].

(٢/ ١٦) إِيْثارُهُ تَخْفِيْفَ (أَنَّ) على تَثْقِيْلَها لكَوْنِها أَبْلَغَ في المَعْنَى، وأَنْفَى للظِنَّةِ[4].

(٢/ ١٧) أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الواوِ قَبْلَ (إِلى) الثَّانِيَةِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ قِيامِكَ إِلى زَيْدٍ إِلى عَمْرٍو، على أَنَّ (إِلى زَيْدٍ)، و(إِلَى عَمْرٍو) مِنْ صِلَةِ (قِيامِكَ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في جَعْلِ (إِلَى زَيْدٍ) مِنْ صِلَةِ (قِيامِكَ)، و(إِلَى عَمْرٍو) حالاً مِنْهُ ؛ لأَنَّ الفائِدَةَ الَّتِي تَتَحَقَّقُ في هذِهِ الصِّلَةِ في هذا القَوْلِ كالفائِدَةِ الَّتِي تَتَحَقَّقُ في الخَبَرِ، والحالِ، والصِّفَةِ، إِذْ لا يُقالُ في الخَبَرِ: قِيامُكَ إِلى زَيْدٍ إِلى عَمْرٍو إِلاَّ بالواوِ: قِيامُكَ إِلى زَيْدٍ، وإِلى عَمْرٍو إِلاَّ إِذا كانَ المُرادُ: قِيامُكَ إِلى زَيْدٍ مِثْلَ قِيامِكَ إِلى عَمْرٍو: " اللَّهُمَّ إِلاَّ أَنْ تُرِيْدَ: قِيامُكَ إِلى زَيْدٍ مِثْلُ قِيامِكَ إِلى عَمْرٍو، فإِنَّ هذا

(١) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٥٣.

(٢) الزخرف: ٧٧.

(٣) ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٥٧.

(٤) انظر الصّفحة: ١٦٠.

مَعْنًى غَيْرُ الأَوَّلِ، ويَجُوْزُ في هذا أَنْ تَقُوْلَ: زَيْدٌ عَمْرٌو، أَيْ: زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو، وعلى هذا قَوْلُهُمْ: جَرِيْرٌ زُهَيْرٌ، وطَلْحَةُ الطَّلَحاتِ حاتَمٌ الطَّائِيُّ "(١).

(٢/ ١٨) إِيْثارُهُ الإِعْرابَ المُسايِرَ للمَعْنَى على ما لا يُسايِرُهُ: مِنْ ذلِكَ قوْلُ حُزابَةَ التَّمِيْمِيِّ(٢):

وهُمْ مِئُوْنَ أُلُوْفاً وهُوَ في نَفَرٍ ... شُمُّ العَرانِيْنِ ضَرَّابِيْنَ للبُهَمِ

على أَنَّ (أُلُوْفاً) لا يَجُوْزُ أَنْ تُعْرَبَ حالاً عِنْدَهُ كما في: مِئَةٌ بِيْضاً، لأَنَّ في هذا الإِعْرابِ إِفْساداً للفْظِ يَكْمُنُ في أَنَّهُ لا يَتَوافَرُ في هذا التَّرْكِيْبِ عامِلٌ فيها، وإِفْسادُ المَعْنَى يَكْمُنُ في أَنَّ المِئِيْنَ لَيْسَ أُلُوْفاً.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ شُبَيْلِ الفَزارِيِّ(٣):

أَيا لَهَفَى على مَنْ كُنْتُ أَدْعُو ... فَيَكْفِيْنِي بساعِدِهِ الشَّدِيْدُ

على أَنَّ (الشَّدِيْدُ) نَعْتٌ مَقْطُوْعٌ لتَحْقِيْقِ المَدْحِ، على الرَّغْمِ مِنَ أَنَّ القافِيَةَ مَرْفُوْعَةٌ، وهذا الإِعْرابُ أَظْهَرُ عِنْدَهُ مِنْ كَوْنِهِ بَدَلاً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (يَكْفِيْنِي)، أَوْ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ (بساعِدِهِ)، أَوْ فاعِلاً لـ (يَكْفِيْنِي)، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ الأَوْجَهَ الإِعْرابِيَّةَ الثَّلاثَةَ أَقَلُّ تَأْوِيْلاً، وتَكَلُّفاً مِنَ الرَّفْعِ على القَطْعِ (على خَبَرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ).

(٢/ ١٩) كَوْنُ فِعْلِ الشَّرْطِ وجوابِهِ الفِعْلَ نَفْسَهُ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الأَحْوَصِ الأَنْصارِيِّ(٤):

فَإِذا تَزُوْلُ تَزُوْلُ عَنْ مُتَخَمِّطٍ ... تُخْشَى بَوادِرُهُ على الأَقْرانِ

على أَنَّ (تَزُوْلُ) الأَوَّلَ فِعْلُ الشَّرْطِ، و(تَزُوْلُ الثانِيَ) جَوابُهُ؛ لتَحْقِيْقِ زِيادَةٍ في المَعْنَى في ذِهْنِ السَّامِعِ، وتَوْكِيْدِهِ. ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ﴾(٥)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٩.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٧٠.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٦٨.

(٤) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٧.

(٥) المطففين: ٣١.

صِلَةِ المَوْصُوْلِ، وخَبَرِهِ، كما في قَوْلِكَ: الَّذي قابَلْتُهُ قابَلْتُهُ، وأَضْرابِهِ: " مُحالٌ أَنْ تَقُوْلَ: إذا قُمْتُ قُمْتُ، وإذا أَقْعُدُ أَقْعُدُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الثَّانِيْ غَيْرُ ما في الأَوَّلِ، وإِنَّما جازَ أَنْ يَقُوْلَ:(فإذا تَزُوْلُ تَزُوْلُ) لِما اتَّصَلَ بالفِعْلِ الثَّانِيْ مِنْ حَرْفِ الجَرِّ المُفادِ مِنْهُ الفائِدَةُ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تعالَى: هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا (١)، ولَوْ قالَ: (هؤُلاءِ الَّذِيْنَ أَغْوَيْناهُمْ أَغْوَيْناهُمْ) لَمْ يُفِدِ القَوْلُ شَيْئاً ؛ لأَنَّهُ كقَوْلِكَ: الَّذيْ ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُهُ، والَّتي أَكْرَمْتُها أَكْرَمْتُها، ولكِنْ لَمَّا اتَّصَلَ بـ (أَغْوَيْناهُمْ) الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ (كما غَوَيْنا) أَفادَ الكَلامُ، كقَوْلِكَ: الَّذي ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُهُ ؛ لأَنَّهُ جاهِلٌ، وقَدْ كانَ أَبُوْعَلِيٍّ امْتَنَعَ في هذِهِ الآيَةِ مِمّا أَجَزْناهُ غَيْرَ أَنَّ الأَمْرَ فيها عِنْدِيْ على ما عَرَّفْتُكَ "(٢).

(٢/ ٢٠) أَنَّ العَرَبَ يُخْضِعُونَ العَلَمَ المَنْقُوْلَ للتَّغْيِيْرِ لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ المَنْقُوْلِ مِنْهُ والمَنْقُوْلِ إِلَيْهِ كما في شَمْسٍ، وشُمْسٍ العَلَمِ المَنْقُوْلِ كما ذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ(٣).

(٢/ ٢١) أَنَّ إِعْرابَ ما بَعْدَ الواوِ صِفَةً للنَّكِرَةِ قَبْلَ (إِلاَّ) يُسْهِمُ في تَعْزِيْزِ شِدَّةِ الْتِصاقِ الصِّفَةِ بالمَوْصُوْفِ لتَحْقِيْقِ الاخْتِصاصِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالَى: وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ (٤)، على أَنَّ ما بَعْدَ الواوِ صِفَةٌ لـ (قَرْيَةٍ)(٥)، وقَدْ أَسْهَمَ في إِجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ أَنَّ الجُمْلَةَ الصِّفَةَ تُشْبِهُ نَظِيْرَتَها الحالِيَّةِ في المَعْنَى، وقَدْ تَبِعَهُ في ذلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وجَعَلَ العُكْبَرِيُّ(٦) (إِلاَّ)، وما بَعْدَها في مِثْلِ قَوْلِكَ: لَقِيْتُ رَجُلاً إِلاَّ عالِماً - صِفَةً لـ (رَجُلاً). وعُدَّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالَى: وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ (٧).

ومِمَّنْ أَنْكَرَ هذا الإِعْرابَ أَبُو حِيّانَ، والأَخفَشُ الَّذي لَمْ يُجِزْ أَنْ يَكُوْنَ (إِلاَّ راكِبٌ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: ما جاءَنِيْ رَجُلٌ إِلاَّ راكِبٌ) صِفَةً لـ (رَجُلٌ) لجَعْلِ الصِّفَةِ كالاسْمِ، ويَظْهَرُ أَنَّ

---

(١) القصص: ٦٣.

(٢) ابن جنّيّ، التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ١٠٦.

(٣) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٥/ ٣٨٩.

(٤)الحجر: ٤.

(٥)انظر: اللّباب في علوم الكتاب: ٤/ ٢٤٩ (المكتبة تالشاملة).

(٦)انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧٣.

(٧) البقرة:٢١٦.

(إلاَّ) تُحَقِّقُ أَمْنَ اللَّبْسِ بَيْنَهُما، والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ الَّذي أَوْجَبَ أَنْ يَكُوْنَ (قائِماً) في مِثْلِ قَوْلِكَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلاَّ قائِماً – حالاً ؛ لأَنَّهُ لا يُقالُ عِنْدَهُ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلاَّ قائِمٌ ؛ لأَنَّ (إِلاَّ) لا تَعْتَرِضُ بَيْنَ الصِّفَةِ، والمَوْصُوْفِ. والقَوْلُ نَفْسُهُ أَيْضاً مَعَ ابْنِ مالِكٍ الَّذيْ ذَكَرَ أَنَّ عَدَّ (إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ صِفَةً- مَذْهَبٌ لا يُعْرَفُ لبَصْرِيٍّ، أَوْ كُوْفِيٍّ، وعلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وأَنَّ الواوَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ لتَوْكِيْدِ لُصُوْقِ الصِّفَةِ بالمَوْصُوْفِ.

وذَكَرَ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ، والَّذي سَبَقَهُ فِيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ – قَوِيٌّ في القِياسِ ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ كالحالِ في المَعْنَى، وعَلَيْهِ فإِنَّ الواوَ تَدْخُلُ على الصِّفَةِ كما تَدْخُلُ على الحالِ لتَوْكِيْدِ اللُّصُوْقِ[1].

(٢/ ٢٢) إِعادَةُ اللَّفْظِ بَدَلاً مِنَ الالْتِجاءِ إِلى الاسْتِغْناءِ عَنْهُ بضَمِيْرِهِ لتَحْقِيْقِ التَّعْظِيْمِ، والتَّفْخِيْمِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

نازَلْتُ كَبْشَهُمُ، ولَمْ ... أَرَ مِنْ نِزالِ الكَبْشِ بُدّاً

على أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: مِنْ نِزالِهِ، رَغْبَةً في تَحْقِيْقِ ما مَرَّ، وهِيَ إِعادَةٌ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَثَرٌ فيها فَضْلاً عَمَّا مَرَّ.

(٢/ ٢٣) أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ بتَحْدِيْدِ مُفَسِّرِ الضَّمِيْرِ تَحْقِيْقُ المَعْنَى المُرادِ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الفَرَّارِ السُّلَمِيِّ[3]:

وكَتِيْبَةٍ لَبَّسْتُها بكَتِيْبَةٍ ... حَتَّى إِذا الْتَبَسَتْ نَفَضْتُ بِها يَدِيْ

على أَنَّ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ في (بِها) لا يَجُوْزُ أَنْ يَعُوْدَ على الكَتِيْبَةِ ؛ لأَنَّ هذِهِ العَوْدَةَ لا تُحَقِّقُ مَعْنًى: " بِها: أَيْ بفَرَسِهِ، أَيْ: قَنَعْتُها بالسَّوْطِ، وكَأَنَّهُ لَمَّا ضَرَبَ فَرَسَهُ إِنَّما نَفَضَ يَدَهُ، يَصِفُ سُرْعَةَ ضَرْبِهِ بالسَّوْطِ، وأَنَّهُ لا كُلْفَةَ عَلَيْهِ بِهِ، وهذِهِ السُّرْعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ في ضَرْبِ السَّوْطِ كما

---

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٧/ ١٤٢.

(٢) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٠ – ٩١.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٤ – ٩٥.

تُسْتَحَبُّ في العَمَلِ بالسِّلاحِ... ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ (بِها) أَيْ: بالمِخْصَرَةِ، ولَوْ قالَ على هذا (بِهِ)، أَيْ بالسَّوْطِ – لَجازَ، ولا يَحْسُنُ أَنْ يَكُوْنَ (ها) ضَمِيْرَ الكَتِيْبَةِ ؛ لأَنَّهُ لا مَعْنَى تَحْتَهُ إلاَّ على أَنَّهُ يُرِيْدُ: نَفَضْتُ بالهَرَبِ عَنْها يَدِيْ، وفي هذا بُعْدُ تَناوُلٍ "[1]. وهذِهِ العَوْدَةُ لَها أَثَرٌ بَيِّنٌ في تَماسُكِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وهُوَ تَماسُكٌ لا بُدَّ مِنْهُ تَرْكِيْباً، ومَعْنًى وإلاَّ وُسِمَتْ عناصِرُهُ بالتَّفَكُّكِ.

ومِنْهُ قَوْلُ أُنَيْفِ بْنِ حَكِيْمِ النَّبْهانِيِّ[2]:

فَوَلَّوا وأَطْرافُ الرِّماحِ عَلَيْهِمُ ... قَوادِرُ مَرْبُوْعاتُها وطِوالُها

على أَنَّ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ في (مَرْبُوْعاتُها، وطِوالُها) لا يَسْمَحُ بإعْرابِ (قَوادِرُ) خَبَراً لـ (أَطْرافُ الرِّماحِ)، وتَرْفَعُ بِهِ (مَرْبُوْعاتُها وطِوالُها) ؛ لأَنَّ هذا الضَّمِيْرَ يَعُوْدُ على (الرِّماحِ) على وَفْقِ المَعْنَى لا على (أَطْرافُ) الَّتِيْ تَشْتَمِلُ على المَرْبُوْعِ، والطَّوِيْلِ، وهِيَ عَوْدَةٌ تَجْعَلُ (أَطْرافُ) بلا عائِدٍ عَلَيْها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَصِيْرُ فيها التَّرْكِيْبُ اللُّغَوِيُّ مُفَكَّكاً لا مُتَماسِكاً كقَوْلِكَ: زَيْدٌ قائِمٌ جَعْفَرٌ. ولا يَصِحُّ عِنْدَهُ أَنْ يُقالَ إِنَّ الضَّمِيْرَ العائِدَ على الرِّماحِ يُعَدُّ عائِداً على ما أُضِيْفَ إِلَيْها، وهُوَ (أَطْرافُ) كما في قَوْلِ الأَعْشَى:

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الَّذي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

على أَنَّ (شَرِقَتْ) أُنِّثَ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الفاعِلَ (صَدْرُ) مُذَكَّرٌ، والمُضافَ إِلَيْهِ (القَناةِ) مُؤَنَّثٌ تَأْنِيْثاً غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جائِزَةٌ عِنْدَهُ ؛ لأَنَّ المَعْنَى لا يَمْنَعُ ما مَرَّ، وهُوَ مَعْنًى يَكْمُنُ في أَنَّ صَدْرَ القَناةِ يُوْصَفُ بالشَّرَقِ بالدَّمِ، وهُوَ قَناةٌ أَيْضاً فَضْلاً عَنْ أَنَّ المُضافَ في الإِضافَةِ الحَقِيْقِيَّةِ يَكْتَسِبُ التَّأْنِيْثَ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، وهذا على خِلافِ أَطْرافِ الرِّماحِ الَّتي لا تُوْصَفُ بأَنَّها طِوالٌ، ومَرْبُوْعاتٌ ؛ لأَنَّ الطَّوِيْلَ، والمَرْبُوْعَ مِنْ صِفاتِ الرُّمْحِ لا مِنْ

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٤ – ٩٥.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٦ – ٣٥٧.

صِفاتِ الطَّرَفِ: " وإنْ شِئتَ قُلْتَ: جازَ ؛ لأنَّ لأَطْرافِ الرِّماحِ حِصَّةً فيها وَصَفَها بِهِ مِنْ كَوْنِها طِوالاً، ومَرْبُوعاتٍ، فعَلى هذا يَحْتَمِلُ القَوْلُ بِهِ على بُعْدٍ فيهِ "(١).

ويَتبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ حِرْصُ ابْنِ جِنِّيٍّ على صِحَّةِ المَعْنَى، وتَماسُكِ التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ اتِّكاءً على عَناصِرِ التَّماسُكِ النَّصِيِّ ولا سِيَّما الضَّمائِرُ، وهَجْرِهِ للإِعْرابِ الَّذي يُمْكِنُ أَنْ يَفْسُدَ فيْهِ المَعْنَى.

(٢/ ٢٤) تَعَلُّقُ المَجْرُوْرِ بالباءِ بلَفْظَةِ العَهْدِ ليَتَحقَّقَ بِهِ المَعْنَى المُرادُ: مِن ذلِكَ: قَوْلُ أَبِيْ حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ(٢):

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَوْ رَمَتْنِيْ رَمَيْتُها ... ولكِنَّ عَهْدِيْ بالنِّضالِ قَدِيْمُ

وقَوْلُ أَعْشَى هَمَذانَ، أَوْ طَرَفَةَ:

عَهْدِيْ بِهِمْ في النَّقْبِ قَدْ سَنَدُوا ... تَهْدِيْ صِعابَ مَطِيِّهِمْ ذُلُلُهْ(٣)

وقَوْلُ قَيْسِ الخطِيْم:

ولَمْ أَرَها إلاَّ ثَلاثاً على مِنًى ... وعَهْدِيْ بِها عَذْراءَ ذاتَ ذَوائِبِ

وقَوْلُ أَبِيْ تمامٍ:

وعَهْدِيْ بِها إِذْ ناقِضُ العَهْدِ بَدْرُها ... مُراحُ الهَوَى فيها ومَسْرَحُهُ الخِصْبُ

وقَوْلُ البُحْتُرِيِّ:

عَهْدِيْ بِرَبْعِكَ مَأْنُوساً مَلاعِبُهُ ... أَشْباهُ آرَامِهِ حُسْناً كَواعِبُهُ

على أَنَّ المُرادَ مِنْ لَفْظَةِ (عَهْد) مُضافَةً، ومُتَعَلِّقَةً بِها الباءُ، ومَجْرُوْرُها: أُنْسِيْ بِهِ، أَوْ شُغْلِيْ بِهِ، فالباءُ أَسْهَمَتْ في الإِيْماءِ إلى هذِهِ الدَّلالَةِ .

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٦ – ٣٥٧.

(٢) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٤١٢ – ٤١٢.

(٣) النَّقْبُ: الطَّرِيْقُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ .

(٣) إِعْرابُ المَرْفُوْعِ بَعْدَ الظَّرْفِ، أَو الجارِّ والمَجْرُوْرِ فاعِلاً:

يَبْدُوْ لِيْ أَنَّ العَرَبَ ولا سِيَّما الكُوْفِيُّوْنَ قَدْ أَخَذُوا قَصَبَ السَّبْقِ في هـذِهِ المَسْأَلَةِ مِـنَ الوَظِيْفِيِّيْنَ، وغَيْرِهِمْ ؛ لأَنَّ الوَظِيْفِيِّيْنَ يَعُدُّوْنَ المُبْتَدَأَ وظِيْفَةً تداوُلِيَّةً خارِجِيَّةً، ولَـيْسَ مُكَوِّناً مِن مُكَوِّناتِ الحَمْلِ الَّذي يَتَكَوَّنُ مِنَ الفِعْلِ (المَحْمُوْلِ)، والفاعِلِ الَّذي يُعَدُّ مَنْظُوراً رَئِيْساً، والمَفْعُوْلِ بِهِ الَّذي يُعَدُّ مَنْظُوْراً ثانَوِيّاً، ويَحْمِلُ كِلاهُما وَظِيْفَـةً تَرْكِيْبِيَّـةً، ومـا عَـداهُما يُوْسَـمُ بالمُلْحَقِ. والمَحْمُوْلُ عِنْدَهُمْ يَكُوْنُ مُرَكَّباً اسْمِيّاً، وهُوَ المُشْـتَقُّ كـما في قَوْلِـكَ: نـاجِحٌ مُحَمَّـدٌ (فاعِل)، ومُرَكَّباً حَرْفِيّاً (الجارُّ والمَجْرُوْرُ) كما في قَوْلِكَ: في الـدَّارِ رَجُـلٌ (فاعِـلٌ)، ومُرَكَّبـاً ظَرْفِيّاً (عِنْدَ، وفَوْقَ، وأَضْرابُها) كما في قَوْلِكَ: فَوْقَ الشَّجْرَةِ عُصْفُوْرٌ (فاعِلٌ)، ومُرَكَّبا فِعْلِيّاً كما في قَوْلُكَ: نَجَحَ الطَّالِبُ (فاعِلٌ). ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ عَمْرَةَ الخَثْعَمِيَّةِ[1]:

لَقَـدْ زَعَمُـوا أَنِّيْ جَزِعْـتُ عَلَـيْهِما   وهَـلْ جَـزَعٌ أَنْ قُلْـتَ: وا بِأَبـا هُمـا

على أَنَّ (بِأَبا: بِأَبِيْ) ارْتَفَعَ بِهِ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ (هُما) على نائِـبِ الفاعِـلِ، والتَّقْـدِيْرُ: يُفْـدَيانِ بِأَبِيْ، أَوْ يُفْتَدَيانِ بِأَبِيْ، فحُذْفَ الفِعْلُ، وأُقِيْمَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ مُقامَهُ، وجَرَى مَجْرَى: اسْتَقَرَّ في الدَّارِ زَيْدٌ (في الدَّارِ زيْدٌ): " ومَنْ رَفَـعَ (زَيْـدٌ) في نَحْـوِ هـذا بالابْتِـداءِ، وهُـوَ قِيـاسُ قَـوْلِ سِيْبَوَيْهِ، فإِنَّهُ لا يَرْفَعُ (هُما) مِنْ (بِأَبا هُما) إِلاَّ بالظَّرْفِ بـلا خِـلافٍ، كـذا يُوْجِـبُ القِيـاسُ، وذلِكَ أَنَّ (بِأَبا) قَدْ صِيْغَ صِيْغَةَ المُفْرَدِ حَتَّى صارَتِ الباءُ مَعَ ما بَعْدَها جُزْءاً واحِداً، ولِـذلِكَ قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً في غَيْرِ النِّداءِ، وأَنْتَ لا تَقُوْلُ: بأَبا عَيْبٌ، أَي: بِأَبِيْ عَيْـبٌ، لكِنَّـهُ لَمَّـا صِـيْغَتِ الباءُ مَعَ ما بَعْدَها جُعِلَ قَلْبُ هذِهِ الياءِ أَلِفاً أَمارَةً لذلِكَ، وعَلَيْهِ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

يـا بِيَبِـي أَنْـتَ   ويـا فَـوْقَ البِيَـبْ

فصارَ البِيَبُ كَأَنَّهُ فِعَلٌ بمَنْزِلَةِ: ضِلَع، وقِمَع، فلَمَّا دَخَلَها هـذا المَعْنَى صـارَتْ كَأَنَّهـا كَلِمَـةٌ واحِدَةٌ مُفْرَدَةٌ تَرْفَعُ كما يَرْفَعُ الفِعلُ، وزالَ عَنْها تَعَلُّقُها بِهِ، وتَعالَتْ عَـنْ هـذِهِ الحـالِ بَعْـدَما كانَتْ مَبْدُوْءَةً مِنْها، وناشِئَةً عَنْها "[2].

وذَكَرَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنَّ (بِأَبا هُما) يُرْوَى (بِأَنا هُما)، وهذِهِ الرِّوايَةُ لَها ثَلاثَةُ تَآوِيْلَ عِنْدَهُ[1]:

---

(١)انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٠.

(٢) ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٠ – ٣٥١.

- أَنَّه في الأَصْلِ كَقَوْلِكَ: بِنا أَنْتَ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: تُفْدَى بِنا، ثُمَّ صِيْرَ إِلى الحَذْفِ على وَفْقِ ما مَرَّ، ووُضِعَ ضَمِيْرُ الرَّفْعِ مَوْضِعَ ضَمِيْرِ الجَرِّ كما في قَوْلِكَ: أَنْتَ كَأَنا، وأَنا كَأَنْتَ.
- أَنَّهُ في الأَصْلِ: بِيَنا، على أَنَّ المُرادَ: بِيْ أَنا، وأَنَّ الهَمْزَةَ حُذِفَتْ بَعْدَ نَقْلِ فَتْحَتِها إِلى ياءِ المُتَكَلِّمِ السَّاكِنَةِ، كما في قَوْلِكَ: رَغِبْتُ في بِيَكَ، والمُرادُ: رَغِبْتُ في أَبِيْكَ.
- أَنَّهُ في الأَصْلِ: بِيَنَا، على أَنَّ المُرادَ: بِأَنا، وأَنَّ الهَمْزَةَ حُذِفَتِ، وأُشْبِعَتْ كَسْرَةُ الباءِ، فَنَشَأَتِ الياءُ.

ولا يَخْفَى ما فِيْ هذِهِ التَّأْوِيْلِ مِنْ تَوَهُّمٍ في الحَذْفِ، والنَّقْلِ، وغَيْرِهِما، على أَنَّ مِثْلَ هذِهِ الكَلِماتِ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ أَثَرٌ فيها، لِتَخْفِيْفِها ؛ لأَنَّ العَرَبَ تَتَلَعَّبُ في كَثِيْرِ الاسْتِعْمالِ بالحَذْفِ، والقَلْبِ المَكانِيِّ، وغَيْرِهما لِتَخْفِيْفِهِ.

(٤) التَّداوُلِيَّةُ (السِّياقُ غَيْرُ اللُّغَوِيِّ):

لَعَلَّ أَهَمَّ ما تَتَبَدَّى فيه هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ بَعْضِ إِيْماءاتِ ابْنِ جِنِّيٍّ إِلَيْها:

(٤ / ١) التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، أَوِ السَّامِعِ، أَوِ المُخاطَبَيْنَ، أَوِ السَّامِعِيْنَ فَضْلاً عَمَّا لَهُ وَشِيْجٌ بِهِما في أَثْناءِ عَمَلِيَّةِ التَّواصُلِ:

مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَتَبَيَّنَ فيْهِ هذا التَّواصُلُ، والالْتِجاءُ إِلَيْهِ ما يُطالِعُنا في تَعْلِيْلِهِ اسْتِعْمالَ فِعْلِ الأَمْرِ في أَمْرِ المُخاطَبِ الحاضِرِ بَدَلاً مِنَ المُضارِعِ المَسْبُوْقِ بلامِ الأَمْرِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ الأَصْلَ رَغْبَةً في تَحْقِيْقِ التَّخْفِيْفِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ خِلالِ حَدِيْثِهِ عَنْ قِراءَةِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[2]، وقِراءَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ: " فبذلِكَ فلْتَفْرَحُوا "، على أَنَّ قِراءَةَ النَّبِيِّ جاءَتْ على وَفْقِ الأَصْلِ، وهُوَ كَوْنُ المُضارِعِ مَسْبُوْقاً بلامِ الأَمْرِ كما في (فَلْتَفْرَحُوا)، ولْتَقُمْ، ولْتَضْرِبْ، ويُقالُ في أَمْرِ الغائِبِ: لِيَقُمْ زَيْدٌ، ولْتَقُمْ هِنْدٌ، ويَعُوْدُ تَصِيْرُ المُضارِعِ المَسْبُوْقِ بلامِ الأَمْرِ فِعْلَ أَمْرٍ كما في: لِتَفْرَحْ وافْرَحْ، ولْتَقُمْ وقُمْ – إِلى الرَّغْبَةِ في تَخْفِيْفِ هذا الفِعْلِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمالِ أَمْرِ الحاضِرِ، أَوِ المُخاطَبِ، وهُوَ تَخْفِيْفٌ يَكْمُنُ في حَذْفِ حَرْفِ المُضارَعَةِ، ثُمَّ جِيْءَ بِأَلِفِ الوَصْلِ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الابْتِداءِ بالسَّاكِنِ: " فإِنْ قِيْلَ: ولِمَ كانَ أَمْرُ

---

(١)انظر: ابن جنِّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥١.

(٢) يونس: ٥٨.

الحاضِرِ أَكْثَرَ حَتَّى دَعَتِ الحاجَةُ إلى تَخْفِيْفِهِ لكَثْرَتِهِ ؟ قِيْلَ: لأَنَّ الغائِبَ بَعِيْدٌ عَنْكَ، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَأْمُرَهُ احْتَجْتَ إلى أَنْ تَأْمُرَ الحاضِرَ لتُؤَدِّيَ إِلَيْهِ أَنَّكَ تَأْمُرُهُ، فقُلْتَ: يا زَيْدُ، قُلْ لِعَمْرٍو: قُمْ، ويا مُحَمَّدُ، قُلْ لجَعْفَرٍ: اذْهَبْ، فلا تَصِلُ إلى أَمْرِ الغائِبِ إلاَّ بَعْدَ أَنْ تَأْمُرَ الحاضِرَ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ أَمْرَكَ إِيّاهُ، والحاضِرُ لا يَحْتاجُ إلى ذلِكَ ؛ لأَنَّ خِطابَكَ إِيّاهُ قَدْ أَغْنَى عَنْ تَكْلِيْفِكَ غَيْرَهُ أَنْ يَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ أَمْرَكَ لَهُ... "(1). ويُعَزِّزُ أَمْرَ الحاضِرِ بِفِعْلِ الأَمْرِ بِأَسْماءِ الأَفْعالِ الأَمْرِيَّةِ كما في: صَهْ، ومَهْ، وإِيْهِ (زِدْ)، وحَيَّهَلْ، ودُوْنَكَ، وعِنْدَكَ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فيها مَرَّ ضَمِيْرُ الغائِبِ، فيُقالُ: دُوْنَهُ زَيْداً، وعَلَيْهِ جَعْفَراً، وقُوَّةُ ضَمِيْرِ الحاضِرِ تَجْعَلُ العَرَبَ يُغَلِّبُوْنَهُ على ضَمِيْرِ الغائِبِ في مِثْلِ قَوْلِهِمْ: أَنْتُما (أَنْتَ، وهُوَ).

ويَحْمِلُ اسْتِعْمالَ المُضارِعِ المَبْدُوْءِ بتاءِ الخِطابِ (فلْتَفْرَحُوا) على أَنَّهُ أَمْرٌ لَهُمْ بالفَرَحِ، على أَنَّ التاءَ أَذْهَبُ في قُوَّةِ الخِطابِ، والحُزْنُ لا تَقْبَلُهُ النَّفْسُ قَبُوْلَ الفَرَحِ إلاَّ إذا كانَ الغَرَضُ إِذْلالَهُمْ، وإِصْغارَهُمْ، وإِرْغامَهُمْ، فتَكُوْنُ التّاءُ وسِيْلَةَ تَوْكِيْدِ هذِهِ المَسْأَلَةِ ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ هذا التَّعْلِيْلِ فإِنَّهُ لا يُجِيْزُ القِياسَ على هذِهِ القِراءَةِ.

ومِمّا لَهُ وَشِيْجٌ بالمُخاطَبِ التَّجْرِيْدُ (تَجْرِيْدُ النَّفْسِ مِنَ المُتَكَلِّمِ، وجَعْلُها مُخاطَباً يُخاطِبُهُ) الَّذي يَسْتَعِيْنُ بِهِ في تَوْجِيْهِ بَعْضِ القِراءاتِ،وبَعْضِ الشَّواهِدِ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ، وقَدْ أَفْرَدَ لَهُ باباً في كِتابِهِ النَّفِيْسِ (الخصائص): " بابٌ في التَّجْرِيْدِ: اعْلَمْ أَنَّ هذا فَصْلٌ مِنْ فُصُوْلِ العَرَبِيَّةِ طَرِيْفٌ حَسَنٌ . ورَأَيْت أَبا عَلِيٍّ – رَحِمَهُ اللهُ – بِهِ غرِيّاً مَعْنِيّاً، ولَمْ يُفْرِدْ لَهُ باباً، لكِنَّهُ وَسَمَهُ في بَعْضِ أَلْفاظِهِ بهذِهِ السِّمَةِ، فاسْتَقْرَيْتُها مِنْهُ، وأَنِفْتُ لَها. ومَعْناهُ أَنَّ العَرَبَ قَدْ تَعْتَقِدُ في الشَّيْ منْ نَفْسِهِ مَعْنًى آخَرَ كَأَنَّهُ حَقِيْقَتُهُ، ومَحْصُوْلُهُ. وقَدْ يَجْرِيْ ذلِكَ إِلَى أَلْفاظِها لما عقَدَتْ عَلَيْهِ مَعانِيَها، وذلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لَئِنْ لَقِيْتَ زَيْداً لَتَلْقَيَنَّ مِنْهُ الأَسَدَ، ولَئِنْ سَأَلْتَ لَتَسْأَلَنَّ مِنْهُ البَحرَ، فَظاهِرُ هذا أَنَّ فِيْهِ مِنْ نَفْسِهِ أَسَداً، وبَحْراً، وعلى هذا يُخاطِبُ الإِنْسانُ مِنْهُمْ نَفْسَهُ حَتَّى كَأَنَّها تُقابِلُهُ، أَوْ تُخاطِبُهُ "(2) ، وَوَسَمَهُ في كِتابِهِ

---

(1) ابن جنّيّ، المحتسب: ١/ ٣١٣.

(2) ابنى جنّيّ، الخصائص: ٢/ ٤٧٥ – ٤٧٦.

(المُحتَسب) بالغَرابَة: " قالَ أَبُوْ الفَتْحِ: هذا ضَرْبٌ مِنَ العَرَبِيَّةِ غَرِيْبٌ، ومَعْناهُ التَّجْرِيْـدُ"[1].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

O قِراءَةُ ابْنِ عَبَّـاسٍ: وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ[2] بتَصْـيِيْرِ المُضـارِعِ أَمْراً (فأَمْتِعْهُ)، و (اضْطَرَّهُ)، ولابْنِ جِنِّيٍّ[3] في هذِهِ القِراءَةِ تَأْوِيْلانِ:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ فاعِلُ (قالَ) ضَمِيْرَ إِبْراهِيْمَ، على أَنَّ ماحَسَّنَ إِعادَةَ هذا الفِعْلِ طُـوْلُ الكَـلامِ؛ لأَنَّهُ يَجُوْزُ مَعَ طُوْلِ الكَلامِ ما لا يَجُـوْزُ مَـعَ قِصَرِهِ، والانْتِقـالُ مِـنَ الـدُّعاءِ لقَـوْمٍ إِلى الدُّعاءِ على آخَرِيْنَ، وهذا الانْتِقالُ كأَنَّهُ مَعَ كَلامٍ آخَرَ، ولـذلِكَ اسْـتُؤْنِفَ مَعَـهُ فِعْـلُ القَوْلِ، وهُوَ اسْتِئْنافٌ عِنْدَهُ كاسْتِئْنافِ التَّصْرِيْعِ في القَصِيْدَةِ إِذا خَـرَجَ مِـنْ مَعْنًـى إِلى آخَرَ.

(ب) أَنّ الفاعِلَ ضَمِيرُ لَفْظِ الجَلالَةِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فَأَمْتِعْهُ، يا خَالِقُ، على أَنَّ اللهَّ يُخاطِـبُ نَفْسَـهُ بـذلِكَ عـلى وَفْـقِ مُخاطَبَـةِ العَـرَبِيِّ لنَفْسِـهِ، كـما في قِـراءَةِ أَبِي رَجـاء، وحَمْـزَةَ، والكِسائِيِّ[4]: قَالَ أَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ[5]، والتَّقْدِيْرُ: اعْلَمْ، يا إِنْسانُ.

O قَوْلُ الأَعْشى[6]:

وَدِّعْ هُرَيْـرَةَ إِنَّ الرَّكْـبَ مُرْتَحِـلٌ ... وهَـلْ تُطِيْـقُ وَداعـاً أَيُّهـا الرَّجُـلُ

على أَنّ الشَّاعِرَ نَفْسَه هُوَ الرَّجُلُ لا غَيْرُهُ.

O قِراءَةُ عِلِيٍّ كَرَّمَ اللهُّ وَجْهَهُ، وغَيْرِهِ: وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا[1]، عـلَى أَنَّـهُ

---

(١) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٣٨.

(٢) البقرة: ١٢٦.

(٣) انظر: المحتسب: ١/ ١٠٤ – ١٠٦.

(٤) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ١/ ١٠٥، أبو حيّان، البحر المحيط: ٢/ ٢٩٦.

(٥) البقرة: ٢٥٩.

(٦) انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٣/ ٤٧٦.

الوارِثُ نَفْسُهُ: فَهَبْ لِيْ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِيْ مِنْهُ، أَوْ بِهِ وارِثٌ مِنْ آلِ يَعْقُوْبَ، فكَأَنَّهُ جَرّدَ مِنْهُ وارِثاً[٢].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِۖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ[٣] على أَنّها نَفْسَها دارُ الخُلْدِ، فكَأَنَّهُ جَرَّدَ مِنَ الدّارِ داراً[٤].

O قَوْلُ الأَخْطَلِ[٥]:

بِنَزْوَةِ لِصٍّ بَعْدَ ما مَرَّ مُصْعَبٌ ... بِأَشْعَثَ لا يُفَلّ ولا هُوَ يَقْمَلُ

على أَنَّ مُصْعَباً نَفْسَهُ هُوَ الأَشْعَثُ، فكَأَنَّهُ جَرَّدَ مِنْ نَفْسِهِ أَشْعَثَ.

O قَوْلُ الأَعْشَى[٦]:

لاتَ هَنّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ ... جاءَ مِنْها بطائِفِ الأَهْوالِ

على أَنّها نَفْسَها الجائِيَةُ بطائِفِ الأَهْوالِ، فكَأَنَّهُ جَرَّدَ مِنْها طائِفَ الأَهْوالِ.

O قَوْلُ الشّاعِرِ[٧]:

جازَتِ البِيْدَ إلى أَرْحُلِنا ... آخِرَ اللَّيْلِ بيَعْفُوْرٍ خَدِرْ

على أَنَّها نَفْسَها اليَعْفُوْرُ (ظَبْيٌ تَعْلُوْهُ حُمْرَةٌ، وبَطِيْءٌ في القِيامِ)، والمُرادُ: أَنَّها قَطَعَتِ البِيْدَ إِلَيْنا بمِثْلِ ظَبْيٍ تَعْلُوْهُ حُمْرَةٌ (بإِنْسانٍ مِثْلِ اليَعْفُوْر).

---

(١) مريم: ٥ – ٦.
(٢) ابن جِنِّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٨.
(٣) فصلت: ٢٨.
(٤) انظر: ابن جِنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٨.
(٥) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٨.
(٦) انظر: ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٣٨ – ٣٩.
(٧) انظر: ابن جنّيّ، الخصائص: ٢/ ٤٧٧

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

يـا نَفْـسُ صَـبْراً كُـلُّ حَـيٍّ لاقَـى ... وكُـلُّ اثْنَيْـنِ إلى افْـتِراقِ

على أَنَّ النَّفْسَ نَفْسَها الشَّاعِرُ، فكَأَنَّهُ جَرَّدِ مِنْ نَفْسِهِ إِنْساناً يُخاطِبُها .

O قَوْلُ النَّابغَةِ الذُّبْيانِيِّ[2]:

قالَـتْ لَـهُ الـنَّفْسُ إِنِّي لا أَرَى طَمَعـاً ... وإِنَّ مَـوْلاكَ لَمْ يسـلم ولَمِ يَصِـدِ

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

أَقُـولُ للـنَّفْسِ تَأْسـاءً وتَعْزِيَـةً ... إِحْـدَى يَـدَيَّ أَصـابَتْنِي ولَمْ تُـرِدِ

ولَيْسَ مِنَ التَّجْرِيدِ عِنْدَهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾[4] ؛ لأَنَّ المُرادَ الجِنْسُ كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[5].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنَ التَّجْرِيْدِ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ زِيادَةً على ما ذَكَرَهُ ابْنُ جِنِّي مِنَ الشَّواهِدِ في كِتابِهِ (الخَصائِص).

O إِيْثارُهُ قِراءَةَ الجَماعَةِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾[6] على قِراءَةِ الحَسَنِ: " فَصَلُّوا " بالفاءِ[7]، وهُوَ إِيْثارٌ يَتبَدَّى مِنْها أَيْضاً التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتكَلِّمِ، والمُخاطَبِ .

---

(١) انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٤٧٧.

(٢) انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٤٧٨.

(٣) انظر: ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٤٧٨.

(٤) الفجر: ٢٧.

(٥) الانفطار: ٦.

(٦) الأحزاب: ٥٦.

(٧) انظر: ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ١٨٣.

ومِنَ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ تَوْجِيهُ ابْنِ جِنِّيّ لِقِراءَةِ الأَعْرَجِ، وغَيْرِهِ: ﴿يَحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ (1) بإسْكانِ الهاءِ مِنْ (حَسْرَه)، على أَنَّ (على العِبادِ) مُتَعَلِّقٌ بها، أَوْ صِفَةٌ لَها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَسْمَحُ بالوُقُوفِ عَلَيْها دُوْنَ صِفَتِها، أَوْ ما يَتَعَلَّقُ بِها، وهذِهِ القِراءَةُ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ على أَنَّ العَرَبَ إِذا أَخْبَرَتْ عَنِ الشَّيْءِ غَيْرَ مُعْتَمِدَتِهِ، ولا مُعْتَزِمَةٍ عَلَيْهِ أَسْرَعَتْ فِيْهِ دُوْنَ أَنْ تَتَأَنَّ على اللَّفْظِ المُعَبَّرِ بِهِ عَنْهُ كما في قَوْلِ الوَلِيْدِ بْنِ عُقْبَةَ(2):

قُلْنا لَها قِفِي لَنا فقالَتْ قافْ … لا تَحْسَبِيْنا قَدْ نَسِيْنا الإِيْجافْ

على أَنَّ المُرادَ: وَقَفْتُ، وقَدْ اكْتَفَتْ بالتَّعْبِيْرِ عَنْهُ بالحَرْفِ قاف مُتَهاوِنَةً، ومُتَثاقِلَةً في الإِجابَةِ؛ لأَنَّ هذا الأَمْرَ لا تَكْتَرِثُ بِهِ. ويُعَزِّزُ ابْنُ جِنِّيْ هذِهِ المَسْأَلَةَ التَّداوُلِيَّةَ الَّتي تُراعَى فيها ظُرُوْفُ المُتَكَلِّمِ، وما يُؤَثِّرُ فِيهِ اتِّكاءً على السِّياقِ غَيْرِ اللُّغَوِيِّ بما يَأْتِيْ:

(أ) قَوْلُ العَرَبِ: سِيْرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ، على أَنَّ المُرادَ: سِيْرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ طَوِيْلٌ، وأَنَّ الصِّفَةَ حُذِفَتْ اتِّكاءً على أَنَّ مَدَّ الصَّوْتِ بالباءِ في (سِيْرَ) قامَ مَقامَ هذِهِ الصِّفَةِ.

(ب) إِشْباعُ مَدَّاتِ التَّأْسِيْسِ، والرِّدْفِ، والوَصْلِ، والخُرُوْجِ سِيَّما على العِنايَةِ بالقافِيَةِ: " أَخْبَرَنا أَبُوْ أَحْمَدَ الطَّبَرانِيُّ عَنْ شَيْخٍ لَهُ...، قالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الأَعْرابِيِّ

يَقُوْلُ: اسْتَجِيْدُوا القَوافِيَ، فإِنَّها حَوافِرُ الشِّعْرِ. وقالَ لِيْ الشَّجَرِيُّ في بَعْضِ كَلامِهِ: القافِيَةُ رَأْسُ البَيْتِ، وهذا لَيْسَ نَقْضاً للأَوَّلِ، وإِنَّما غَرَضُهُ أَنَّها أَشْرَفُ ما فِيْهِ كم أَنَّ حَوافِرَ الفَرَسِ هِيَ أَوْثَقُ ما فِيْهِ، وبِها نُهُوْضُهُ، وعَلَيْها اعْتِمادُهُ. ولَقَدْ تَغَنَّى يَوْماً خَفِيْرٌ لَنا بِشِعْرٍ مُؤَسَّسٍ، نحو قَوْلِهِ:

" أَلا عَلِّلانِيْ قَبْلَ لَوْمِ العَواذِلِ "

فلَعَهْدِيْ بِهِ وهُوَ يَمْطُلُ الأَلِفَ حَتَّى يَخْطُوَ بِهِ فَرَسُهُ الخُطْوَةَ والعِشْرِيْنَ، ولَوْلا ظاهِرُ ما في القَوْلِ لَقُلْتُ الأَكْثَرَ، فإِذا تَجاوَزَ الأَلِفَ أَسْرَعَ عِنْدَ الدَّخِيْلِ، فاخْتَلَسَ الذَّالَ، والرَّوِيَّ بَعْدَها،

---

(1) يس: ٣٠.

(2) انظر: ابن جِنِّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٠٤، ٢٠٨.

وكانَ أَيْضاً يَمُدُّهُ بتَقَبُّلِ صَدَى صَوْتِهِ مَعَ تَمادِيْهِ، واغْتِراقِ أَقْصَى النَّفَسِ فِيْهِ ما كانَ يُعْطِيْهِ إِيَّاهُ نَقْلُ الفَرَسِ بِهِ... "(١).

(ج) قَوْلُ امْرَأَةٍ لزَوْجِها الَّذي ضَرَبَ ابْناً لَهُ: لا تَضْرِبْهُ، لَيْسَ هُوَ ابْنَكَ، فرافَعَها إِلى القاضِيْ قائِلاً: هذا ابْنِيْ عِنْدِيْ، وهذِهِ أُمُّهُ تَذْكُرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنِّيْ، فرَدَّتْ الأُمُّ قائِلَةً: "لَيْسَ الأَمْـرُ على ما ذَكَرَهُ، وإِنَّما أَخَذَ يَضْرِبُ ابْنَهُ، فقُلْتُ لَهُ: لا تَضْرِبْهُ، لَـيْسَ هُـوَ ابنَـكَ، فمَـدَّتْ فَتْحَةَ النُّوْنِ جِداً، فقالَ الرَّجُلُ: واللهِ ما كانَ فيْهِ هذا الطُّوْلُ، والأَمْرُ يُذْكَرُ للأَمْـرِ عـلى تَقارُبِهِما، أَوْ تَفاوُتِهِما إِذا كانَ ذلِكَ الغَرَضُ مُوْضِحاً، وإِلَيْهِ يُطالِبُهُ مُفْضِياً.. "(٢).

ويُوْمِئُ مَدُّ الفَتْحَةِ كَثيْراً إِلى أَنَّ الأُمَّ غَضْبَى مِنَ الضَّرْبِ، وأَنَّ الأَبَ لا يَتَمَتَّعُ بالحَنانِ، والتَّعَلُّقِ بابْنِهِ، وأَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوْقِفَ هذا الضَّرْبَ المُؤْلِمَ، وبذلِكَ يَكُوْنُ الصَّوْتُ سِيَّما عـلى المَعْنَى المُرادِ، وهُوَ التَّحْذِيْرُ، والتَّنْبِيْهُ، والإِيْقاظُ، وغَيْرُها، وأَنَّ قُوَّةَ الصَّوْتِ دَلِيْـلٌ عـلى قُـوَّةِ المَعْنَى، وأَنَّ ضَعْفَهُ دَلِيْلٌ على ضَعْفِ المَعْنَى، فتَصْيِيْرُ (قَطَعَ): قَطَّعَ يُوْمِئُ إِلى زِيادَةِ التَّقْطِيْـعِ، والمُبالَغَةِ فِيْهِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في زِيادَةِ بَعْضِ الحُرُوْفِ على الأَفْعالِ كما في: سَقَى وأَسْقَى، عـلى أَنَّ الاقْتِصادَ فِيْهِ دَلِيْلٌ على عَدَمِ الاهْتِمامِ في المَعْنَى، ويَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يُمْكِنُ إِخْضاعُ قَوْلِ العامَّةِ: يللّه، يا فُلانِ - للإِيْماءِ إِلى التَّضَجُّرِ مِنْ تَأَخُّرِ المُنادَى عَنِ المَسِيْرِ، وقَوْلِكَ: يـا أَللهُ للإِيْـماءِ إِلى الاحِتِياجِ إِلى الخالِقِ، ويا، ادْرُسْ للتَّنْبِيْهِ على وُجُوْبِ الدِّراسَةِ، ويا انْتَبِهْ، وغَيْرِ ذلِكَ.

والوَقْفُ على (حَسْرَه) في هذِهِ القِراءَةِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ يَكُوْنُ لِتَقْوِيَـةِ المَعْنَـى في الـنَّفْسِ، وذلِكَ أَنَّهُ في مَوْضِعِ وَعْظٍ، وتَنْبِيْهٍ، وإِيْقاظٍ، وتَحْذِيْرٍ، ولذلِكَ طالَ الوُقُـوْفُ عـلى الهـاءِ كـما يَفْعَلُهُ المُسْتَعْظِمُ للأَمْرِ المُتَعَجَّبُ مِنْهُ، ثُمَّ ابْتُدِئَ بـ (على العِبادِ) الَّذي يُعَدُّ مِنْ صِلَةِ المَوْقُـوْفِ عَلَيْهِ، أَوْ تَوابِعِهِ لتَحْقِيْقِ ما مَرَّ مِنْ مَعانٍ بإِطالَةِ الوُقُوْفِ على الهـاءِ. وأَجـازَ أَلا يَكُـوْنَ (عـلى العِبادِ) مِنْ صِلَةِ (يا حَسْرَه)، على أَنْ يَكُوْنَ مُتَعَلِّقـاً بمُضْـمَرٍ تَـدُلُّ عَلَيْـهِ (حَسْرَـة) تَقْـدِيْرُهُ: أَتَحَسَّرُ على العِبادِ، وهُوَ تَعَلُّقٌ يَجُوْزُ مَعَهُ الوُقُوْفُ على (حَسْرة).

(١) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢٠٩ — ٢١٠.

(٢) ابن جنّي، المحتسب: ٢/ ٢١٠.

ومِمَّا يُوْمِئُ إلى عِنايَتِهِ بالتَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّم، والمُخاطَب - تَقْلِيبُ المَسْأَلَةِ على عِدَّةِ أَوْجُهٍ باسْتِعْمالِ أَلْفاظٍ تَدُوْرُ في فَلَكِ الخِطابِ: " فإِنْ قِيْلَ: أَلَسْتَ تَقُوْلُ: يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ، فتَنْصِبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ على الظَّرْفِ، وتَنْصِبُ الهاءَ وإِنْ كانَتْ بلَفْظِ المَفْعُوْلِ بِهِ، فإِنَّها في المَعْنَى ظَرْفٌ، فهَلاَّ أَجَزْتَ البَيْتَ على هذا ؟ قِيْلَ: الفَرْقُ بَيْنَهُما أَنَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ: صُمْتُهُ، وأَنْتَ إذا قُلْتَ: هُوَ في البَيْتِ داخِلُهُ فقَدْ أَعْمَلْتَ في الظَّرْفِ، والهاءِ جَمِيْعاً - وهُما في المَعْنَى مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ - داخِلاً وَحْدَهُ. فإِنْ قُلْتَ: فأَضْمِرْ للظَّرْفِ ما يَتَناوَلُهُ، واجْعَلْ (داخِلُهُ) تَفْسِيْراً لَهُ أَيْضاً، وأَعْمِلْهُ في الهاءِ كالمَسْأَلَةِ، قِيْلَ: لَوْ فَعَلت ذلكِ لكانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ ذلِكَ المَحْذُوْفَ الَّذي نَصَبَ الظَّرْفَ، وكانَ يَبْقَى (داخِلُه) مَرْفُوْعاً بلا رافِعٍ. فإِنْ قُلْتَ: فاجْعَلْ (داخِلُه) بَدَلاً مِنْ ذلِكَ المَحْذُوْفِ المُضْمَرِ النَّاصِبِ للظَّرْفِ، قِيْلَ: المُفَسِّرُ النَّاصِبُ في نَحْوِ هذا لا يَكُوْنُ بَدَلاً مِنَ النَّاصِبِ المُضْمَرِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لا تَقُوْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلامَكَ ضارِبُهُ، على أَنَّكَ تُرِيْدُ: ضارِبٍ غُلامَكَ، ثُمَّ تُبْدِلُ (ضارِبه هذا) مِنْ ذلِكَ، وتَجْعَلُهُ تَفْسِيْراً لَهُ، ولكِنْ لَكَ في (داخِله) أَنْ تَجْعَلَ الهاءَ ضَمِيْرَ المَصْدَرِ أَيْ: داخِل الدُّخُوْل، فيَكُوْنُ الظَّرْفُ مُتَعَلِّقاً بِنَفْسِ (داخِله) مِنْ حَيْثُ كانَتِ الهاءُ ضَمِيْرَ المَصْدَرِ لا ضَمِيْرَ البَيْتِ "(١).

ومِنهُ وُجُوْبُ تَحْقِيْقِ المُتَلَقِّيْ ، أَوِ المُخاطَبِ ، أَوِ السَّامِعِ فائِدَةً مِنَ كَلامِ المُتَكَلِّمِ ،ولذلِكَ أَوْلَى كَثِيْرٌ مِنَ النُّحاةِ القُدامَى ما يَرْغَبُ المُتَكَلِّمُ في أَنْ يُوْصِلَهُ إِلى السّامِعِ ، أَوِ المُخاطَبِ - عِنايَةً بَيِّنَةً ؛ لأَنَّ كَلامَ المُتَكَلِّمِ إذا لَمْ تَتَحَقَّقْ بِهِ فائِدَةٌ، ولَمْ تُراعَ فيهِ ظُرُوْفُ المُخاطَبِيْنَ لا يُعَدُّ بذلِكَ كَلاماً ، وتَحْقِيْقُ الفائِدَةِ مِنْ كَلامِ المُتَكَلِّمِ ، فَضْلاً عَنْ مُراعاةِ ظُرُوْفِ هذا السَّامِعِ يُعَدَّانِ مِنْ أُسُسِ التَّداوُلِيَّةِ . وتَتَحَقَّقُ الإِفادَةُ بقَيْدِ تَوافُرِ أَمْرَيْنِ هُما : أَنْ يَكُوْنَ للجُمْلَةِ ، أَوِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مَعْنًى عامّاً ، وأَنْ تَكْتَمِلَ عَناصِرُ الجُمْلَةِ الدَّلالِيَّةُ .

وقَدْ اهْتَمَّ هؤُلاءِ النُّحاةُ ببَعْضِ الأَبْعادِ التَّداوُلِيَّةِ مِنْ خِلالِ حَدِيْثِهِمْ عَنِ التَّعْيِيْنِ ، والإِثْباتِ والنَّفْيِ ، والتَّقْدِيْمِ والتَّأْخِيْرِ ، والحَذْفِ والذِكْرِ ، والتَّوَهُّمِ ، وغَيْرِ ذلِكَ . ويُطالِعُنا قَيْدُ تَحَقُّقِ الفائِدَةِ في تَعْرِيْفِ هؤُلاءِ النُّحاةِ للكَلامِ كما في قَوْلِ ابْنِ جِنِّيٍّ في تَعْرِيْفِهِ لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ، وبَيْنَ القَوْلِ : " أَمَّا الكَلامُ فكُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بنَفْسِهِ ، مُفِيْدٍ لمَعْناهُ ، وهُوَ الَّذي يُسَمِّيْهِ النَّحْوِيُّوْنَ

---

(١) ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٥٢٨ – ٥٢٩ .

الجُمَلَ ، نحْوُ : زَيْدٌ أَخُوْكَ ، وقامَ مُحَمَّدٌ ، وضُرِبَ سَعِيْدٌ ، وفي الدَّارِ أَبُوْكَ ، وصَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيْدَ ... فكُلُّ لَفْظٍ اسْتَقَلَّ بنَفْسِهِ ، وجَنَيْتَ مِنْهُ ثَمَرَةَ مَعْناهُ فهُوَ كَلامٌ . وأَمَّا القَوْلُ فكُلُّ لَفْظٍ مُذِلَ بِهِ اللِّسانُ تامّاً كانَ ، أَوْ ناقِصاً ، فالتَّامُّ هُوَ المُفِيْدُ ، أَعْنِيْ الجُمْلَةَ ، وما كانَ في مَعْناها مِنْ نَحْوِ : صَهٍ ، وإِيْهٍ ، والنَّاقِصُ ما كانَ بضِدِّ ذلِكَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ ، ومُحَمَّدٌ ، وإِنْ ، وكانَ أَخُوْكَ إِذا كانَتِ الزَّمانِيَّةَ لا الحَدَثِيَّةَ ، فكُلُّ كَلامٍ قَوْلٌ ، ولَيْسَ كُلُّ قَوْلٍ كَلاماً ، هذا أَصْلُهُ ، ثُمَّ يُتَّسَعُ فيهِ ، فيُوْضَعُ القَوْلُ على الاعْتِقاداتِ ، والآراءِ "[1] ، ويُعَزِّزُ وُجُوْبَ كَوْنِ الكَلامِ مُفِيْداً لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ وبَيْنَ القَوْلِ بأَنَّ النَّاسَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ لا قَوْلُهُ : " ولا يُقالُ : القُرْآنُ قَوْلُ اللهِ ، وذلِكَ أَنَّ هذا مَوْضِعٌ ضَيِّقٌ مُتَحَجِّرٌ ، لا يُمْكِنُ تَحْرِيْفُهُ ، ولا يَسُوْغُ تَبْدِيْلُ شَيْءٍ مِنْ حُرُوْفِهِ ، فعُبِّرَ لذلِكَ عَنْهُ بالكَلامِ الَّذي لا يَكُوْنُ إِلاَّ أَصْواتاً تامَّةً مُفِيْدَةً ، وعُدِلَ بِهِ عَنِ القَوْلِ الَّذي قَدْ يَكُوْنُ أَصْواتاً غَيْرَ مُفِيْدَةٍ ، وآراءً مُعْتَقَدَةً "[2] .

ويَرَى أَنَّ الكَلامَ لا يُفْهَمُ إِلاَّ بغَيْرِهِ مُوْمِئاً إِلى الوَشائِجِ المَتِيْنَةِ بَيْنَ مُكَوِّناتِ الجُمَلِ : " فإِنْ قِيْلَ : فكَيْفَ عَبَّرُوا عَنِ الاعْتِقاداتِ ، والآراءِ بالقَوْلِ ، ولَمْ يُعَبِّرُوا عَنْها بالكَلامِ ، ولَوْ سَوَّوا بَيْنَهُما ، أَوْ قَلَبُوا الاسْتِعْمالَ ، كانَ ماذا ؟ فالجَوابُ : أَنَّهُمْ إِنَّما فَعَلُوا ذلِكَ مِنْ حَيْثُ كانَ القَوْلُ بالاعْتِقادِ أَشْبَهَ مِنْهُ بالكَلامِ ، وذلِكَ أَنَّ الاعْتِقادَ لا يُفْهَمُ إِلاَّ بغَيْرِهِ ، وهُوَ العِبارَةُ عَنْهُ كما أَنَّ القَوْلَ قَدْ لا يَتِمُّ مَعْناهُ إِلاَّ بغَيْرِهِ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : قامَ ، وأَخْلَيْتَهُ مِنْ ضَمِيْرٍ فإِنَّهُ لا يَتِمُّ مَعْناهُ الَّذي وُضِعَ في الكَلامِ عَلَيْهِ ، ولَهُ ؛ لأَنَّهُ إِنَّما وُضِعَ على أَنْ يُفادَ مَعْناهُ مُقْتَرِناً بما يُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنَ الفاعِلِ ... ولَيْسَ كذلِكَ الكَلامُ ؛ لأَنَّهُ وُضِعَ على الاسْتِقْلالِ ، والاسْتِغْناءِ عَمَّا سِواهُ ... "[3].

ومِنْ اهْتِمامِهِ بالمَعْنَى ، وتَحْقِيْقِ الفائِدَةِ مِنَ الجُمَلِ ، أَوِ التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ يَخْتَصُّ الرَّدَّ على مَنِ ادَّعَى على العَرَبِ عِنايَتَها بالأَلْفاظِ ، وإِهْمالَ المَعاني بباب في كتابِهِ النَّفِيْسِ (الخصائص) (بابٌ في الرَّدِّ على مَنِ ادَّعى على العَرَبِ عِنايَتَها بالأَلْفاظِ ، وإِغْفالَها المَعانِيْ)[4] ، ومِمَّا جاءَ في هذا البابِ : " اعْلَمْ أَنَّ هذا البابَ مِنْ أَشْرَفِ فُصُوْلِ العَرَبِيَّةِ ، وأَكْرَمِها ، وأَعْلاها ، وأَنْزَهِها ،

---

(١) ابن جنّي ، الخصائص : ١/ ١٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص : ١/ ١٩ – ٢٠.

(٣) ابن جني ، الخصائص : ١/ ٢١ .

(٤) انظر : الخصائص : ١/ ٢١٦ - .

وإذا تَأَمَّلْتَهُ عَرَفْتَ مِنْهُ ، وبِهِ ما يُؤْنقُك ، ويَذْهَبُ في الاسْتِحْسانِ كُلَّ مَذْهَبٍ بِكَ ، وذلِكَ أَنَّ العَرَبَ كما تُعْنى بألفاظِها ، فتُصْلِحُها ، وتُهَذِّبُها ، وتُراعِيْها ، وتُلاحِظُ أَحْكامَها بالشِّعْرِ تارَةً ، والخُطَبِ أُخْرَى ، والأَسْجاعِ الَّتي تَلْتَزِمُها ، وتَتَكَلَّفُ اسْتِمْرارَها ، فإِنَّ المَعانِيَ أَقْوَى عِنْدَها ، وأَكْرَمُ عليْها ، وأَنْظَمُ قَدْراً في نُفُوْسِها . فأَوَّلُ ذلِكَ عِنايَتُها بأَلْفاظِها ، فإِنَّها لَمَّا كانَتْ عُنْوانَ مَعانِيْها ، وطَرِيْقاً إِلى إِظْهارِ أَغْراضِها ، ومَرامِيْها أَصْلَحُوْها ، ورَتَّبُوْها ، وبالَغُوا في تَحْبِيْرِها ، وتَحْسِيْنِها ؛ لِيَكُوْنَ ذلِكَ أَوْقَعَ لَها في السَّمْعِ ، وأَذْهَبَ بها في الدَّلالَةِ على القَصْدِ "(١) .

(٤/ ٢) تَوْظِيْفُ ما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، وعاداتٍ، وتَقالِيْدَ في الاحْتِجاجِ للقِراءاتِ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنَيْ عَبَّاسٍ، ومَسْعُوْدٍ: " يَسْأَلُوْنَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِها "(٢) كما مَرَّ(٣).

ومِنْ ذلِكَ تَوْظِيْفُ ما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، وتَقالِيْدَ في تَعْزِيْزِ الدّلالَةِ المُرادَةِ، ومِنْ ذلِكَ تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ دَلالَتَي المُجَرَّدِ، والمَزِيْدِ كما في: شَرَقَ، وأَشْرَقَ(٤).

ومِنْهُ تَكْسِيْرُ صِفَةِ المُذَكَّرِ العاقِلِ مِنْ بابِ (فاعِلٍ) على وَفْقِ الأَعْرافِ، والعاداتِ كما في قَوْلِ قِيْسِ بْنِ الخطيم(٥):

يَهُوْنُ عَلَيَّ أَنْ تَرُدَّ جِراحُها عُيُوْنَ الأَواسِيْ إِذْ حَمِدْتُ بَلاءَها

على أَنَّ الوَجْهَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ واحِدُ الأَواسِيْ: آسِيَةٌ لا آسِياً (الطَّبِيْبُ)، ولكِنَ العُرْفَ على أَنَّ الآسِيَ يَكُوْنَ رُجُلاً لا امْرَأَةً: " إِلاَّ أَنَّ العُرْفَ، وأَكْثَرَ الحالِ أَنْ يَكُوْنَ الطَّبِيْبُ رَجُلاً لا امْرَأَةً، وإِذا كانَ كذلِكَ ففِيْ البَيْتِ ضَرُوْرَةٌ، وذلِكَ أَنَّ (فاعِلاً) في صِفاتِ مَنْ يَعْقِلُ لا يُكَسَّرُ على (فَواعِلَ)، إِنَّما ذاكَ لـ (فاعِلَةٍ)، نَحْوُ: ضارِبَةٍ وضَوارِبَ، وقاتِلَةٍ وقَواتِلَ، غَيْرَ أَنَّهُ جا مِنْ هذا في الضَّرُوْرَةِ أَحْرُفُ جَماعَةٍ "(٦).

(١) ابن جنّي ، الخصائص : ١/ ٢١٦ – ٢١٧ .
(٢) الأعراف: ١٨١.
(٣) انظر الصفحة: ٢١١.
(٤) انظر الصفحة: ٢٣٢.
(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٢.
(٦)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٢.

ومِنْ ذلِكَ: ناكِسٌ ونَواكِسُ كما في قَوْلِ الفَرزدق[١]:

وإذا الرِّجـالُ رَأَوا يَزِيْـدَ رَأَيْـتَهُمْ   خُضْـعَ الرِّقـابِ نَـواكِسَ الأَبْصـارِ

ومِنْهُ: سابِقٌ وسَوابِقُ كما في قَوْلِ القَنانِيِّ يَمْدَحُ الكِسائِيَّ[٢]:

أَبى الـذَّمَّ أَخْـلاقُ الكِسائِيِّ وانْتَمَى   بِـهِ المَجْـدَ أَخْـلاقُ الأُبُـوِّ السَّـوابِقِ

ومِنْهُ: قارٍ (شاهِدٌ) وقَوارٍ كما في قَوْلِ جَرِيْرٍ[٣]:

مـاذا تَقُـوْلُ وقَـدْ عَلَـوْتُ عَلَـيْكُمْ   والمُسْـلِمُوْنَ لِـما تَقُـوْلُ قَـوارِيْ

ومِنْهُ: هالِكٌ وهَوالِكُ كما في: هالِكٌ في الهَوالِكِ على أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ أَجازَ أَنْ يَكُوْنَ الآسِيَ مِمَّا غَلَبَتْ عَلَيْهِ الاسْمِيَّةُ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى الالْتِجاءِ إِلى الضَّرُوْرَةِ، أَوْ غَلَبَةِ الاسْمِيَّةِ على الصِّفَةِ ؛ لأَنَّ في العَرَبِيَّةِ أَلْفاظاً كَثِيْرَةً مِنْ بابِ صِفَةِ العاقِلِ مِنْ بابِ (فاعِل) كُسِّرَتْ على فَواعِلَ، وهِيَ أَلْفاظٌ تَدْعُوْ إِلى رَجْعِ النَّظَرِ في هذا الأَصْلِ الصَّرْفِيِّ لِتَغْيِيْرِهِ، أَوِالاسْتِغْناءِ عَنْهُ[٤].

ومِنْهُ أَنَّ العَرَبَ إِذا أَرادَتْ أَنْ تَمْدَحَ شَخْصاً برسُوْخِهِ في الشَّرَفِ ذَكَرَتْ قَدِيْمَهُ، وسابِقَتَهُ، وتَناسُلَ آبائِهِ، ولَمْ تَجْعَلْهُ فيْهِ تابِعاً، وتَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ حَدِيْثِهِ عَنْ أَنَّ اسْتِعْمالَ (صُحْبَةُ مِثْلِهِ) أَوْلَى مِنْ (صُحْبَتُهُ) في قَوْلِ أَبِيْ الحَجْناءِ مَوْلَى بَنِيْ أَسَدٍ[٥]:

حَبِيْـبٌ إِلى الفِتْيـانِ صُـحْبَةُ مِثْلِـهِ   إِذا شـانَ أَصْـحابَ الرِّجـالِ الحَقائِـبُ

" هذا مَوْضِعٌ تَعْتادُهُ العَرَبُ، ويَأْلَفُهُ المُسْتَمِعُ، ولا يَكادُ يَعْرِفُهُ إِلاَّ مُنْعِمُ التَّأَمُّلِ لَهُ، وذلِكَ قَوْلُهُ: صُحْبَةُ مِثْلِهِ، ولَمْ يَقُلْ: صُحْبَتُهُ، وذلِكَ أَرادَ، غَيْرَ أَنَّهُ انْفَتَلَ عَنْهُ إِلى قَوْلِهِ (مِثْلِهِ)،

---

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٢.

(٢)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٢، المحتسب: ١/ ١٧٥، ٣١٧.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٩٣.

(٤) انظر مُؤَلَّفي: معجم جموع التكسير في العربيّةِ (تكسير فاعل)، وهُوَ في ثَمانِيَةِ أَجْزاءٍ.

(٥) انظر: ابن جنّي، التنبيه على مُشْكِلات الحماسة: ٣١٤.

والغَرَضُ عِنْدِيْ في ذلِكَ أَنَّهُ لَوْ قالَ: صُحْبَتُهُ لأَفْرَدَهُ في الحالِ بهذا الوَصْفِ، وإذا قالَ (صُحْبَةُ مِثْلِهِ) جَعَلَ لَهُ أَمْثالاً في هذِهِ الصِّفَةِ، وإذا كانَ لَهُ أَمْثالٌ فيها ثَبَتَتْ قَدَمُها، وقَدَمُهُ علَيْها بأَنْ يُوْجَدُ لَها أَضْرابٌ، ونَظائِرُ، فلا تَكُوْنُ شاذَّةً نادِرَةً، فيَضْعُفُ سَبَبُها، ولا يُؤْمَنُ أَنْ يَخِيْمَ الانْتِكاصُ بِها، ولهذا مَدَحَتِ العَرَبُ الإِنْسانَ برُسُوْخِهِ في الشَّرَفِ، فذَكَرَتْ قَدِيْمَهُ، وسابِقَتَهُ، وتَناسُلَ آبائِهِ، وتَناجُلَ أَسْلافِهِ في صِفاتِ المَدْحِ، ولَمْ تَجْعَلْهُ نابِعاً فيْهِ غَيْرَ راسِخٍ، ولا راسِيَةٍ بِهِ قَواعِدُهُ، فهُوَ أَثْبَتَ لَهُ شاهِداً برُسُوْخِ أَعْراقِهِ، ولَوْ كانَ طارِفاً فِيْهِ، ومُسْتَأْنَفَةً مَساعِيْهِ – لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ تَرِيْغَ بِهِ، فتَسْرُو عَنْهُ ثَوْبَ شَرَفِهِ، وتَبْتَزَّهُ مَلابِسَ مَجْدِهِ، وإذا كانَتْ لَهُ أَسْلافٌ فيْهِ، وأَضْرابٌ تُضاهِيْهِ أُنِسَ بِهِ لَهُ، وكانَ حَرًى بِهِ، ومَظِنَّةً مِنْ أَمْثالِهِ، فلِذلِكَ اسْتَعْمَلَتِ العَرَبُ هُنا مِثْلاً، فقالُوا: مِثْلُكَ لا يَخْفَى عَلَيْهِ هذا... وقَدْ دَعا لُطْفُ هذا المَوْضِعِ أَقْواماً إِلى أَنِ اعْتَقَدُوا زِيادَةَ (مِثْل) فيْهِ لَمَّا رَأَوْا مَعْناهُ... "[1].

ومِمَّاجاءَتْ فيْهِ لَفْظَةُ مِثْلٍ أَيْضاً على وَفْقِ ما مَرَّ قَوْلُ بِشْرِ بنِ المُغِيْرَةِ[2]:

أَنا السَّيْفُ إِلاَّ أَنَّ للسَّيْفِ نَبْوَةً ومِثْلِيْ لا تَنْبُوْ عَلَيْكَ مَضارِبُهْ

وقَوْلُ الرَّاجِزِ:

ومِثْلِيْ لا يُحْسِنُ قَوْلاً فعفَعِيْ
والشَّاةُ لا تَمْشِيْ على الهَمَلَّعِ[3]

على أَنَّ (مِثْل) زِيْدَت كما مَرَّ: " وقَدْ دَعا لُطْفُ هذا المَوْضِعِ أَقْواماً إِلى أَنِ اعْتَقَدُوا زِيادَةِ (مِثْل) فيْهِ لَمَّا رَأَوْا مَعْناهُ: أَنا لا تَنْبُوْ عَلَيْكَ مَضارِبِيْ، وأَنا لا أُحْسِنُ قَوْلاً فَعْفَعِيّاً، وأَغْفَلُوا ما تُفِيْدُهُ إِذا نُطِقَ بِها مِنَ المَعْنَى الَّذي قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ، وشَرَحْتُ حالَهُ... "[4].

ومِنْهُ اسْتِعْمالُ المَعْرِفَةِ في مَوْضِعِ النَّكِرَةِ على وَفْقِ عادَةِ العَرَبِ في الاسْتِعْمالِ لَفْظاً، ومَعْنَى كما في (أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ) المَعْرِفَةِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُرادَ التَّنْكِيْرُ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

---

(١) ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ٣١٤.

(٢)ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ٣١٤–٣١٤.

(٣) الفَعْفَع: الرَّاعِيْ الَّذي جَمَعَ الغَنَمَ، وزَجَرَها، والهَمَلَّع: الذِّئْبُ.

(٤)ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ٢١٥.

أنـــا السَّـــيفُ إلاّ أنَّ للسّـــيفِ نَبْـــوَةً فيهــــا أمِــــيْرُ المُــــؤْمِنِيْنَ ومِنْــــبَرُ

على أنَّ القِيـاسَ أنْ تُسْـتَعْمَلَ النَّكِـرَةُ (أَمِـيْرَ مُـؤْمِنِيْنَ) لا المَعْرِفَـةُ، ويُعَـزِّزُ هـذا التَّنْكِـيْرَ أنَّ المَعْطُوْفَ عَلَيْهِ (مِنْبَرُ) نَكِرَةٌ، على أنَّ الشَّاعِرَ اسْتَعْمَلَ هذِهِ المَعْرِفَةَ مُراداً بها النَّكِرَةُ على وَفْقِ ما جَرَى عَلَيْهِ العُرْفُ، والعادَةُ، فهُوَ مَعْرِفَةٌ لَفْظاً نَكِرَةٌ مَعْنًى.

ومِنْهُ تَنْكِيْرُ (أَمِيْرَةِ مُؤْمِنِيْنَ) على خِلافِ (أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ) كما في قَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْـنِ هَمَّـامِ السَّلُوْلِيِّ(٢):

فَلَـــوْ جـــاءُوا بِــبَرَّةَ أَوْ بِهِنْـــدٍ لبايَعْنـــا أَمِــــيْرَةَ مُؤْمِنِيْنـــــا

على أنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَقُلْ: أَمِيْرَةَ المُؤْمِنِيْنَ ؛ لأنَّ العادَةَ، والمَأْلُوْفَ تَـذْكِيْرُ هـذِهِ اللَّفْظَـةِ ؛ فَضْـلاً عَـنْ أنَّ المَرْأَةَ لا تُوْسَمُ بأَمِيْرَةِ المُؤْمِنِيْنِ على وَفْقِ ما في المُجْتَمَعِ مِنْ عاداتٍ، وأَعْرافٍ، وتَقالِيْدَ، ومُعْتَقَـداتٍ، وهِيَ فِعْلاً كَذلِكَ في المُجْتَمَعِ العَرَبِيِّ، ولذلِكَ جاءَ الاسْتِعْمالُ مُنَكَّراً في اللَّفْظِ، والمَعْنَى.

ومِنْهُ أنَّ المَرْأَةَ هِيَ الَّتي يُرْسِلُها المُحِبُّ إلى مَحْبُوْبَتِهِ على وَفْقِ ما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْـرافٍ، وعاداتٍ، ومُعْتَقَداتٍ، وتَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ مِنْ خِلالِ تَكسِيْرِ الرَّسُوْلِ على: أَرْسُلٍ (أَفْعُـلٍ)، وهُوَ بِناءٌ لا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ الاّ كُلُّ اسْمٍ رُباعِيٍّ مُؤَنَّثٍ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ زائِدَةٌ كما في: أَتانٍ، وآتُـنٍ، وعُقابٍ وأَعْقُبٍ، ويَمِيْنٍ وأَيْمُنٍ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

لَـــوْ كـــانَ في قَلْبِــيْ كَقَــدْرِ قُلامَــةٍ حُبّــاً لِغَــيْرِكِ قَــدْ أَتاهـــا أَرْسُــــلُ

على أنَّ الرَّسُوْلَ كُسِّرَ على: أَرْسُلٍ، لأنَّ مَنْ يُرْسَلُ إلى المَحْبُوْبَةِ النِّساءُ لا الرِّجالُ.

ومِنْهُ تَكْسِيْرُ فارِسٍ على فَوارِسَ (فَواعِل، وهُوَ جَمْعُ كَثْرَةٍ)، على الرَّغْمِ مِنَ أنَّ القِياسَ ألاّ تُكَسَّرَ صِفَةُ المُذَكَّرِ العاقِلِ مِنْ بابِ (فاعِلٍ) على (فَواعِلَ)، ولعاداتِ المُجْتَمَعِ، وأَعْرافِـهِ، ومُعْتَقَداتِهِ أَثَرٌ في هذا التَّكْسِيْرِ، وهُوَ أَثَرٌ يَكْمُنُ في أنَّ المَرْأَةَ لا تَكُوْنَ فارِساً، أَوْ لا حَظَّ لَها في

(١)انظر: ابن جنِّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ١٨٥.

(٢)انظر: ابن جنِّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ١٨٥.

(٣) انظر: ابن جنِّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ١٨٨.

هذِهِ الصِّفَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحَقَّقَ بها أَمْنُ اللَّبسِ بَيْنَ تَكْسِيْرِ صِفَةِ كَلَيْهما، والقَولُ نَفْسُهُ في: باسِلٍ وبَواسِلَ كما في قَوْلِ باعِثِ بْنِ صُرَيْمٍ اليَشْكُرِيِّ[1]:

وكَتِيْبَةٍ سُفْعِ الوُجُوْهِ بَواسِلُ ... كالأُسْدِ حِيْنَ تَذُبُّ عَنْ أَشْبالِها

على أَنَّ هذا الأَصْلَ الصَّرْفِيَّ لَيْسَ بمُمْتَنِعٍ أَنْ تُكَسَّرَ عَلَيْهِ صِفَةُ المُذَكَّرِ العاقِلِ مِنْ بابِ (فاعِلٍ) لما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ تُسَوِّغُهُ[2].

ومِنْهُ أَنَّهُ يُعَزِّزُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ تَوَهُّمُ أَنَّ المُشْرِكِيْنَ أُشْهِدُوا خَلْقَ ذلِكَ بما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، وتَقالِيْدَ[3].

ومِنْهُ أَنَّهُ يَلْتَمِسُ للشَّاعِرِ الَّذي يَرْتَكِبُ الضَّرُوراتِ الشِّعْرِيَّةَ تَبْرِيْراً يَكْمُنُ فيما في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، وعاداتٍ، ومُعْتَقَداتٍ[4].

(٤/ ٣) تَوْظِيْفُ ما يُمْكِنُ أَنْ يُواجِهَهُ القارِئُ مِنْ مَصاعِبَ، وعَوائِقَ في تَوْجِيْهِ بَعْضِ القِراءاتِ كما في قِراءَةِ: حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ[5] بالوَقْفِ على (إِذا)، وقَطْعِ أَلِفِ الوَصْلِ في (إِدَّارَكُوا) كما مَرَّ[6].

(٥) أَنَّ تَماثُلَ المُتَعاطِفَيْنِ عِنْدَهُ مِنْ أَعْلى دَرَجاتِ التَّعاطُفِ، وأَوْلاها:

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مِخْلاةَ[7]:

طَعْناً زِياداً في اسْتِهِ وهُوَ مُدْبِرٌ ... وثَوْرٌ أَصابَتْهُ السُّيُوْفُ القَواطِعُ

---

(١) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مُشْكِلات الحماسة: ٢٠٦.

(٢) انظر مُؤَلّفي: معجم جُمُوع التَّكسير في العربيّة (تكسير بناءِ: فاعِلٍ).

(٣) انظر الصفحة: ١٧٠.

(٤) انظر: الصفحة: ٢٢٦.

(٥) الأعراف: ٣٨.

(٦) انظر الصفحة: ٩٠.

(٧) انظر: ابن جنّيّ، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٨–٣٥٩.

على أَنَّ الإِعْرابَ نَصْبُ (ثَوْراً) بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ (أَصابَتْهُ) على أَنَّ المَسْأَلَةَ مِنْ بابِ الاشْتِغالِ، والتَّقْدِيْرُ: أَصابَتِ السُّيُوْفُ القَواطِعُ ثَوْراً أَصابَتْهُ، كما في قَوْلِكَ: قامَ زَيْدٌ وعَمْراً كَلَّمْتُهُ، وانحازَ ابْنُ جِنِّيٍّ إِلى هذا الإِعْراب لِتَحْقِيْقِ التَّماثُلِ بَيْنَ المُتَعاطِفَيْنِ: " لأَنَّ الجُمْلَةَ الأُوْلَى مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، فلَوْ رَفَعْتَ الثَّانِيَ لَصارَتِ المَعْطُوْفَةُ عَلَيْها مِنْ مُبْتَدَأ وخَبَرٍ، وكانَتا مُخْتَلِفَتَيْنِ، وكُلَّما تَشابَهَتِ الجُمْلَتانِ المَعْطُوْفَةُ، والمَعْطُوْفُ عَلَيْها - كانَ أَمْثَلَ، وأَشَدَّ تَشاكُلاً، وإِذا أَنْتَ نَصَبْتَهُ قَدَّرْتَهُ على: طَعْناً زَياداً، وأَصابَتْ ثَوْراً السُّيُوْفُ القَواطِعُ، فصارَتِ الثَّانِيَةُ مُرَكَّبَةً تَرْكِيْبَ الأُوْلَى، وهذا واضِحٌ "(1). ويُعَدُّ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومَنْ تَبِعَهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ آخِذاً قَصَبَ السَّبْقِ مِنَ المُحْدَثِيْنَ(2).

ومِنْهُ قِراءَةُ طَلْحَةَ ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(3) برفع (يدْركُهُ) المَعْطُوْفِ على فِعْلِ الشَّرْطِ (يَخْرُجْ)، على خَبَرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ، فيَكُوْنُ التَّعاطُفُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّةٍ (مَعْطُوْف)، وفِعْلِيَّةٍ (مَعْطُوْفٌ عَلَيْهِ)، على أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُما أَنَّ المَعْطُوْفَ عَلَيْهِ: أَداةُ الشَّرْطِ، وفِعْلُهُ اللَّذانِ يُسْهِمانِ في جَزْمِ المُضارِعِ جَوابِ الشَّرْطِ، وأَنَّ الابْتِداءَ العامِلَ المَعْنَوِيَّ، والمُبْتَدَأَ يُسْهِمانِ في رَفْعِ الخَبَرِ على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ(4).

(٦) أَنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ مُمْتَزِجٌ بِصِلَتِهِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُ أَبِي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ(5):

أَما والَّذي أَبْكَى وأَضْحَكَ والَّذي … أَماتَ وأَحْيا والَّذي أَمْرُهُ الأَمْرُ

على أَنَّ المَوْصُوْلَ أُعِيْدَ مَعَ صِلَتِهِ المَعْطُوْفَةِ على صِلَةِ المَوْصُوْلِ الآخَرِ قَبْلَهُ لامْتِزاجِهِ بِصِلَتِهِ: " المَحْلُوْفِ بِهِ سُبْحانَهُ واحِدٌ، وإِنَّما أَرادَ عَطْفَ بَعْضِ الصِّلَةِ على بَعْضٍ، فلامْتِزاجِ المَوْصُوْلِ

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥٩.

(٢) انظر: كتابي، نحو اللغة العربية الوظيفيّ في مقاربة المتوكل: ٤٢١ -.

(٣) النساء: ١٠٠.

(٤) انظر الصفحة: ٩١.

(٥) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٥

بِصِلَتِهِ ما أَعادَهُ مَعَها وإِنْ كانَ غَرَضُهُ إِيَّاها نَفْسَها، فكَأَنَّهُ قالَ: أَما والَّذيْ أَبْكَى، وأَضْحَكَ، وأَماتَ، وأَحْيا، وقَدْ قَدَّمْتُ ذِكْرَ هذا "(١).

ويُخَيَّلُ إِلَيَّ تَوَهُّماً أَنَّ ما ذَكَرَهُ ابْنُ جِنِّيٍّ في هذا المُقْتَبَسِ يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلى أَنَّ الإِعْرابَ يَكُوْنُ للمَوْصُوْلِ، وصِلَتِهِ لا للمَوْصُوْلِ وَحْدَهُ، على أَنَّهُما كالكَلِمَةِ المُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً، ولِذلِكَ أَعادَ ذِكْرَهُ مَعَ صِلَتِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبَنَّاها المُتَوَكِّلُ الَّذي يَنْهَجُ نَهْجاً وَظِيْفِيّا، وهذا الإِعْرابُ طالَعْنا بِهِ أَحَدُ المُؤَدِّيْنَ المُعاصِرِيْنَ لابْنِ هِشامٍ الأَنْصارِيِّ(٢).

ومِنْهُ قَوْلُ ابْنِ زَيَّابَةَ التَّيْمِيِّ(٣):

يا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحارِثِ الصَّـ ـــابِحِ فالغانِمِ فالآيِبِ

على أَنَّ (فالغانِمِ، فالآيِبِ) مَعْطُوْفانِ على (الصَّابِحِ) المَوْصُوْلِ الأَوَّلِ بإِعادَةِ المَوْصُوْلِ (أَل مَعَ المُشْتَقِّ)، وهذا العَطْفُ يُعَدُّ مِنْ بابِ عَطْفِ الشَّيْءِ على نَفْسِهِ : " أَرادَ الَّذيْ يَصْبَحُ العَدُوَّ بالغارَةِ، فيَغْنَمُ، فيَؤُوْبُ سالِماً، فعَطَفَ المَوْصُوْلَ على المَوْصُوْلِ، وهُما جَمِيْعاً لمَوْصُوْفٍ واحِدٍ، والشَّيْءُ لا يُعْطَفُ على نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ كانَ العَطْفُ نَظِيْرَ التَّثْنِيَةِ في المَعْنَى، فكَما لا يَكُوْنُ الواحِدُ اثْنَيْنِ، فكذلِكَ لا يُعْطَفُ الشَّيْءُ على نَفْسِهِ بَلْ إِنْ جازَ أَنْ يَكُوْنَ الواحِدُ اثْنَيْنِ فلتُجَوِّزَنْ أَنْ يَكُوْنَ ما فَوْقَ ذلِكَ إِلى ما لا غايَةَ لَهُ كَثْرَة، وعِلَّةُ جَوازُ ذلِكَ قُوَّةُ اتِّصالِ المَوْصُوْلِ بصِلَتِهِ حَتَّى إِنَّهُ إِذا أُرِيْدَ عَطْفُ بَعْضِ صِلَتِهِ على بَعْضٍ جِيْءَ بِهِ هُوَ مَعْطُوْفاً في اللَّفْظِ على نَفْسِهِ.... "(٤).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾(٥)، على أَنَّ هذا كُلَّهُ في هذِهِ الآياتِ صِفَةٌ لمَوْصُوْفٍ واحِدٍ، وهُوَ اللهُ سُبْحانَهُ(٦).

---

(١) ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٩٥، وانظر: ٧٥،٢٤٩.

(٢) انظر كتابي: نحو اللغة العربيّة في مقاربة أحمد المتوكل.

(٣) انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٤ — ٧٥.

(٤)ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٤ — ٧٥.

(٥) الشعراء: ٧٩ — ٨٢.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴿١﴾ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴿٢﴾ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾﴾[2]، على أَنَّ في هذا القَوْلِ عَطْفَ مَوْصُوْلَيْنِ على مَوْصُوْلٍ واحِدٍ هما نَفْسُهُ، فيَكُوْنُ هذا العَطْفُ مِنْ بابِ عَطْفِ الشَّيْءِ على نَفْسِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مَحْمُوْلَةٌ على امْتِزاجِ المَوْصُوْلِ بِصِلَتِهِ، فكَأَنَّهُما كَلِمَةٌ واحِدَةٌ مُرَكَّبَةٌ مَزْجِيّاً ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ العادِياتُ غَيْرَ المُوْرِياتِ، وأَنْ تَكُوْنَ المُغِيْراتُ غَيْرَهُما، فيَكُوْنُ التَّعاطُفُ مِنْ بابِ تَعاطُفِ المَوْصوْفاتِ في الحَقِيْقَةِ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بالضَّاحِكِ، فالباكِيْ[3].

=

(١)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٥.

(٢)العاديات: ١ — ٣.

(٣)انظر: ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٧٥.

بُحوثٌ، وكُتُبٌ للمؤلِّفِ

البحوث:

١ – تأويل ما له اكثر من وجه إملائي في العربية –مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، ١٩٨٩، العراق.

٢ – العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩م، الكويت.

٣ – رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني–عمان، العدد ١٤٣٤هـ السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م، الأردن.

٤ – مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧، الأردن.

٥ – باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية، والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني–العدد الثاني، كانون الأول ١٩٨٨م الأردن.

٦ – رسالة على مسألة الكحل في الكافية، للشيخ شمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الاول ١٩٨٧م.

٧ – المذهب السلفي(ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران ١٩٨٦، االأردن.

٨ – ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت، المجلد السابع، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧م، الكويت.

٩ - مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن مالك، شرح وتحقيق، الإكليل-اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، اليمن.

١٠- النسب إلى المشتقات في العربية، مجلة الضاد-بغداد، العدد الثالث ١٩٩٠م العراق.

١١- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسها، مؤته للبحوث والدراسات، العدد الأول ١٩٩٠، الأردن.

١٢- التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٩١م، الأردن.

١٣- تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع-العدد الأول ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٤- النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ١٩٩٠م الكويت.

١٥- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثَّرة في مظان النحو والصرف، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة الكويت، الكويت.

١٦- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبدا الله القزاز القيرواني، تحقيق د. يحيى عبد الروؤف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م الرياض.

١٧- الهمزة التي ليس لها تكأة في الرسم الإملائي قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩٤م الأردن.

١٨- لفظة النثر مصطلحا وما يدور في فلكها من الألفاظ معنى في مظان الأدب والنحو واللغة، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

١٩- التدريس بالعربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م الأردن.

٢٠- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربية، موسم جامعة مؤته الثقافي الثاني-عمان، المطبعة الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٦ الأردن.

٢١- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الأول،١٩٨١م السعودية.

٢٢- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء العدد الثاني، ١٩٨٢م السعودية.

٢٣- رسالة كشف الضوّ عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الثالث، ١٩٨٤م السعودية.

٢٤- قضايا في الخط والشكل (مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي ٢٠٠٤م).

٢٥- تجربتي في النحو العربي (الجامعة الهاشمية-الموسم الثقافي-٢٠٠٣م).

٢٦- جمع التكسير في لهجة الإمارات العربية المتحدة (مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير ١٩/ ٥/ ٢٠٠٥).

٢٧- مراجعة لكتاب كيس فيرستيج (تطور الفكر اللغوي العربي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ٢٠٠٨م.

٢٨- تَوَهُّم النُّحاةِ قُدامَى ومُحْدَثِيْن في تَأْويل عبارَةِ سيبَويه (ما أَغْفَلَهُ عنْكَ شيْئاً أَيْ دَعِ الشَّكَّ عَنكَ) ، مجلة كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٣م ، العدد : ٧١ : ٥٥ – ٨٧ .

٢٩- مراجعة كتاب (الأُسس الدَّلاليّة للبنى النّحويّة) لشكري السعدي، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيَّة – جامعة الكويت ، ٢٠١٤ (قيد النشر) .

أسلوب الاستِثْناء في الدّؤاساتِ القَدِيْمة والحَدِيْثَة ، كتاب تذكاري : الغائب

٣٠- الحاضر ، خالد عبد الكريم جمعة الميعـان ، جامعـة الكويـت – كليّـة الآداب ، مارس ٢٠١٤م : ١٦٨ – ٢٠٤ .

الكُتب:

١ – ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها مـن المسـائل-عـمان-دار عـمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢ – معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم،عمان–دار عمار للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣ – الحـــذف في المثـــل العـــربي،عمان–دار عـــمار للنشرـــ والتوزيـــع، الطبعـــة الأولى،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤- الحمل على الجـوار في القـرآن الكـريم، الريـاض–مكتبـة الرشـد، الطبعـة الأولى ١٩٨٥م.

٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عمّان – دار جريـر للنشرـ والتّوزيـع، ٢٠١١م (رسالة دكتوراه مـن كليـة دار العلوم/ جامعـة القـاهرة، مرتبـة الشـرف الأولى، ١٩٨١م).

٦- ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير–جامعة الكويت، التوصية بطبع البحث على نفقة الجامعة.

٧- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم عمان–دار عـمار للنشرـ والتوزيـع، الطبعـة الأول، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨- رسالة أي المشددة، للشيخ عثمان النجدي، شرح وتحقيق، عـمان–دار عـمار للنشرـ والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩- اعتراض الشرط عـلى الشرط، لابـن هشـام الانصـاري، شرح وتحقيـق، الطبعـة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، عمان–دار عمار للنشر والتوزيع.

١٠ – مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب مـن المحسـنين"،

لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م عمان- دار عمار للنشر والتوزيع.

١١- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها، وتفسيراتها، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، نشر بدعم من جامعة مؤته.

١٢- فن الترقيم، وأصوله وعلاماته في العربية، عمان- دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

١٣- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع، نشر بدعم من جامعة مؤته، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٤- فن الإملاء في العربية، جزآن،عمّان – دار جرير للنشر والتّوزيع، ٢٠١١م..

١٥- تنبيه الألباب على فضائل علم الأعراب، للشنتريني، تحقيق ودراسة، دار عمار للنشر والتوزيع ١٩٩٤م.

١٦- جموع التكسير في العربية، وهو في تسعة أجزاء، ، عمّان – دار جرير للنَّشْر، والتَّوزيع، ٢٠١٢م.

١٧- الكوفيون في النحو، والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

١٨- لهجة الإمارات العربية المتحدة، وما يمكن أن توسم به دلاليا، وصرفيا، ثمانية أجزاء، وهو قيد الطَّبع، عمّان – دار جرير للنَّشر، والتَّوزيع، ٢٠١٠مأ

١٩- تطبيقات لغوية للصف التاسع، بالاشتراك.

٢٠- أسلوب الاستثناء والمحورية، عَمّان – دار جرير للنَّشر، والتَّوزيع، ٢٠١٤م.

٢١- بناء فاعول في لهجة الإمارات المتحدة وأصالته في العربية، عمّان – دار جرير للطَّبع، والنَّشر، ٢٠١٠م.

٢٢- انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٢٣- القطع نحويا والمعنى، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.

٢٤- وسائل المدح والذم والتعجب في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.

٢٥- المتشابه اللفظي في شواهد سيبويه النثريَّة والمعنى، عمّان – دار جرير للنَّشر والتَّوزيع ، ٢٠١٠م.

٢٦- تَوهُّم النُّحاة في جَمْع التَّكسير، عَمّان – دار جرير للنّشر، والتَّوزيع، ٢٠٠٩م.

٢٧- معجم ألفاظ لهجة الإمارات وتأصيلها، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ،

٢٨- ط١، ٢٠٠٨م.

٢٩- سيميائيَّة التَّواصل والتّفاهم في التراث العربيّ الفديم، عمّان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٣٠- نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكّل، عمّان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٣١ – معجم أعلام الإناث في دولى الكويت – سِيمبائِيّاً، وتَأْصِيليّاً، عمّان – دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٢م.

٣٢ – معايشتي للنحو، والصرف، عمان – دار جربر اامشر والتوزيع ، ٢٠١٤م.

٣٣- السور القرآنيَّة ذوات البؤرة الاستفهاميّة ونظريّة نحو النصّ، عمان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م (قيد الطبع).

٣٤- الحالُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

٣٥- المَفْعُوْلُ فيه في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نحوية ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

٣٦- المَفْعُوْلُ لَهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحوية ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١م (قيد الطبع).

٣٧- المَنْصوْبُ على المَصْدَرِ في الكَلامِ العَرَبِيّ (فَضْلَةٌ نحويَّة ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّـةٍ)، عـمّان - دار جرير للنشر والتوزيع (قيد الطبع).

٣٨- التَّمْييز في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحْويَّة ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م (قيد الطبع).

٣٩- ابن جنِّيٍّ في بعض إيماءاتِـهِ والمنـاهج اللغويَّـة المعـاصرة، عـمّان - دار جَرِيْـر للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م.

(ج) - كتب لَمَّا تَكْتَمِلْ:

١- معجم المعتلّ في العربيّة.

٢- تَوْسعَةُ التَّركيب اللّغَوِيِّ، وتَطْوِيْلُهُ والدَّلالَةُ.

ابن جني

في بعض إيماءاته والمناهج اللغوية المعاصرة







دار جرير
للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com